رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصول المفيدة في الواو المزيدة

تصنيف الإمام الحافظ

صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

(٦٩٤ - ٧٦١ هـ)

بحث مفصل في الواوات وأنواعها واستعمالاتها النحوية
وتعلقها بالأصول والفقه والتفسير والحديث والبلاغة

تحقيق

الدكتور حسن موسى الشاعر

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصول المفيدة في

الواو المزيدة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

١٣ر٥ع٤

علا العلائى ، صلاح الدين خليل بن كيكلدي

الفصول المفيدة في الواو المزيدة / صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي ، تحقيق حسن موسى الشاعر .عمان : دار البشير ، ١٩٨٩

(٣١١) ص

ر.أ (١٩٨٩/٩/٦٠١)

١ - اللغة العربية - قواعد أ حسن موسى الشاعر ،محقق ب - العنوان

دار البشير

للنشر والتوزيع

مركز جوهرة القدس التجاري - العبدلي

هاتف ٦٥٩٨٩١-٦٥٩٨٩٢ - فاكس ٦٥٩٨٩٣ - تلكس ٢٣٧٠٨

ص.ب ١٨٢٠٧٧ - ١٨٣٩٨٢ - عمان - الأردن

Dar Al-bashir

For Publishing & Distribution

Jerusalem Jewel Center / Al-Abdali

Tel: (659891) / (659892)

Fax: (659893) / Tlx. (23708)

P.O. Box: (182077) / (183982)

Amman - Jordan

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصول المفيدة في
الواو والمزيدة

تصنيف الإمام الحافظ

صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

(٦٩٤ - ٧٦١ هـ)

بحث مفصل في الواوات وأنواعها واستعمالاتها النحوية
وتعلقها بالأصول والفقه والتفسير والحديث والبلاغة

تحقيق

الدكتور حسن موسى الشاعر

دار البشير
للنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُقَدِّمَة

اتّبع النحاة في مصنفاتهم طرائق مختلفة من التصنيف، تناول بعضها موضوعات النحو والصرف والأدوات مجتمعة في كتاب واحد، كما هو الحال في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السرّاج، والمفصل للزمخشري، والتسهيل لابن مالك.

وأخذ بعضها أشكالا من التخصص، فظهرت مصنفات للنحو وأخرى للصرف وأخرى للأدوات. ومن أشهر المصنفات التي تخصصت في بحث الأدوات بعامة:

- حروف المَعاني والصفات للزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ).
- الأزهية في علم الحروف للهروي (المتوفى سنة ٤١٥ هـ).
- وصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (المتوفى سنة ٧٠٢ هـ).
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وقد تخصّص بعضها في بحث أداة واحدة بالتفصيل، ومن أشهرها:

- اللامات للزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ).
- الألفات لابن خالويه (المتوفي سنة ٣٧٠ هـ)
- «ما» أقسامها وأحكامها للدكتور محمد عبد الرحمن المفدّى.

ومن هذه المصنفات أيضا كتاب «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي المتوفى سنة ٧٦١ هـ. ومع

أن الحافظ العلائي توفي في السنة التي توفي فيها ابن هشام، غير أنه صنّف كتابه المذكور سنة ٧٤٨هـ، أي قبل أن يصنف ابن هشام كتابه مغني اللبيب بنحو ثماني سنوات.

وتأتي أهمية كتاب العلائي من أنه الكتاب الوحيد الذي نعلمه صنّف في الواوات، وقد امتزجت فيه ثقافة العلائي الواسعة، فجاء نمطاً من التأليف في النحو التطبيقي؛ إذ فصّل العلائي في أحكام الواو النحوية والصرفية، وطبّقها على ما يتعلّق بها من الأصول والفقه والتفسير والحديث والبلاغة.

وقد عانيت كثيرا في تحقيق هذا الكتاب، وتوثيق مسائله، ودراسة قضاياه، وتخريج شواهده، وقدمت له بدراسة مفصلة عن الحافظ العلائي ومصنفاته، وبخاصة كتابه «الفصول المفيدة...» وختمت الكتاب بفهارس تفصيلية للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأعلام، والمصادر، لتيسير الانتفاع به.

والله أسأل أن يعلّمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علّمنا، وأن يوفّقنا لخدمة لغة القرآن الكريم وحديث النبي ﷺ.

والحمد لله أولا وآخرا.

د. حسن موسى الشاعر
كلية اللغة العربية بالجامعة الاسلامية
المدينة المنورة
٢٣/١٠/١٤٠٩ هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الحافظ العلائي

اسمه ونسبه:

صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدي بن عبدالله العلائي الدمشي الشافعي. هذا ما اتفقت عليه مصادر ترجمته[1].

وزاد معاصره ابن ناصر الدين فقال: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبدالله العلائي مولاهم الدمشقي الشافعي[2].

نفهم من ذلك أن والده كان أميرا يلقب بسيف الدين، وأنه عَلائيٌّ بالولاء، أو كما قال الاسنوي[3]: العلائي منسوبا الى بعض الامراء.

---

(١) أشهر المصادر التي ترجمت للعلائي هي:
الوافي بالوفيات للصفدي ١٣/ ٤١٠-٤١٥. معجم الشيوخ للذهبي ١/ ٢٢٣.
الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ٤٣-٤٦
١/ ٥٩-٦٣.
الأنس الجليل لمجير الدين الحنبلي الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ١٧٩-١٨٢.
٢/ ١٠٦-١٠٧.
طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٠/ ٣٥-٣٦. طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٢٣٩.
شذرات الذهب لابن العماد ٦/ ١٩٠. طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٢٨-٥٢٩.
الردّ الوافر لابن ناصر الدين ٩٨. البداية والنهاية لابن كثير ١٤/ ٢٦٧.
هدية العارفين ١/ ٣٥١. الأعلام ٢/ ٣٢١-٣٢٢.
المدارس في بيت المقدس: د. عبد الجليل حسن ١/ ٢٢١
(٢) الردّ الوافر لابن ناصر الدين ص ٩٨.
(٣) طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٢٣٩.

وأحسب أن والـده لم يكن أميرا مشهورا، إذ لم أجد له ذكرا في مصادر التاريخ؛ وإن ورد وصفه في عنوان النسختين المخطوطتين من «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» بأنه الأمير الكبير كيكلدي بن عبدالله.

وقـد كان للأمير كيكلدي ابن آخر أمير أيضا، يدعى الأمير سيف الدين قلنج بن كيكلدي، له ولد من فقهاء القدس هو بدر الدين محمد بن الأمير سيف الدين قلنج بن أخي الحافظ العلائي[1].

ولا عجب فقد عاش العلائي في ظل دولة المماليك البحرية الذين حكموا مصـر والشـام من ٦٤٨-٧٧٨ هـ، وكان معظمهم من الأتراك الذين جاء بهم الملك الصالح نجم الدين أيوب، حتى كان أكثر أمراء العسكر من مماليكه[2].

ولعـل هذا يفسـر لنا أن صاحبنا العلائي كان يلبس زيّ الجند حتى بلغ خمس عشرة سنة ثم لبس زيّ الفقهاء[3].

هذا نسبـة من جهـة أبيه. أمـا من جهـة أمه فقد ذكروا أنه سبط البرهان الذهبي؛ فكان جده لأمه هو الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عبد الكريم القرشي الذهبي[4] المتوفى سنة ٧١٨ هـ.

مولده ونشأته وطلبه العلم:

خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة ٦٩٤ هـ، من أب أمير وأم تنتمي إلى بيت علم، فسمت همته إلى طلب العلم؛

---

(١) الأنس الجليل ٢/١٥٩.

(٢) التاريخ الإسلامي ـ د. أحمد شلبي ٥/١٨١.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ٤٣

(٤) معجم الشيوخ للذهبي ١/١٤٣، ٢٢٣. ذيل تذكرة الحفاظ ٤٣. الدرر الكامنة ٢/١٠٨

حفظ القرآن الكريم وتعلّم الفقه والنحو والأصول، وبرع في الحديث ومعرفة الرجال والمتون والعلل.

كان أول سماعه الحديث في سنة ٧٠٣ هـ، سمع فيها صحيح مسلم على الشيخ شرف الدين الفزاري[١]، خطيب دمشق، وفيها كمّل عليه ختم القرآن العظيم.

ثم سمع صحيح البخاري على ابن مشرف[٢] سنة ٧٠٤هـ، وفيها ابتدأ بقراءة العربية وغيرها على الشيخ نجم الدين القحفازي[٣]، والفقه والفرائض على الشيخ زكي الدين زكوي[٤].

وجدّ في طلب الحديث سنة ٧١٠ هـ، فأخذ علم الحديث عن الحافظ المزّي[٥]، وقرأ بنفسه على القاضي تقي الدين سليمان الحنبلي[٦]، وعلى أبي

---

(١) هو الحافظ شرف الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري (٦٣٠-٧٠٥هـ) خطيب دمشق، قرأ على السخاوي، وسمع منه الكثير ومن غيره. انظر: معجم الشيوخ للذهبي ١/٢٧.

(٢) محمد بن أبي العز بن مشرف الأنصاري البزاز (٦١٩-٧٠٧هـ).

(٣) علي بن داود بن يحيى القحفازي (٦٦٨-٧٤٥ هـ) العلامة نجم الدين القرشي الحنفي النحوي، تخرج به جماعة في العربية. انظر: معجم الشيوخ ١/٢٥. الدارس ١/٥٤٧.

(٤) انظر الدارس ١/٦٠.

(٥) هو الامام الحافظ الكبير شيخ المحدثين أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي الحلبي الدمشقي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ) برع في التصريف واللغة وشرع في طلب االحديث وله عشرون سنة، وسمع الكثير ورحل. وهو صاحب تهذيب الكمال والأطراف وغيرهما. انظر: الدارس ١/٣٥.

(٦) تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي (٦٢٨ - ٧١٥ هـ) قاضي القضاة، كان مسند الشام في وقته، أفتى أزيد من خمسين سنة. انظر: الدارس ١/٥٢. معجم الشيوخ ١/٢٦٨.

بكـر بن عبـد الـدائم[1]، وعيسى المطعّم[2]، واسماعيل بن مكتوم[3]، وعبد الأحد بن تيمية[4]، والقاسم بن عساكر[5]، وابن عمه اسماعيل[6]، وابراهيم بن عبد الرحمن الشيرازي[7]، وست الوزراء[8]، وهذه الطبقة ومن بعدها.

وصحب الإمام العلامة كمال الدين بن الزملكاني[9]، دهراً طويلا، وأخذ عنه علماً كثيراً، وهو الذي ألبسه زيّ الفقهاء، وكان يلبس زيّ الجند حتى بلغ خمس عشرة سنة، وأخذ صناعة الأدب والترسل عن الامام شهاب الدين محمود الحلبي[10] وغيره.

---

(١) أبو بكر بن المنذر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي المتوفى سنة ٧١٨ هـ.

(٢) عيسى بن عبـد الـرحمن، المسند الرحلة، شرف الدين أبو محمد الصالحي، مطعّم الأشجار (٦٢٥ ـ ٧١٩ م) انظر: معجم الشيوخ ١/٩٥.

(٣) اسمـــاعيل بن يوسف بن مكتـوم القيسي (٦٢٣ ـ ٧١٦ هـ) المقـرىء السـويدي ثم الدمشقي، معجم الشيوخ ١/١٨١.

(٤) عبد الأحد بن أبي القاسم بن تيمية، الشيخ شرف الدين أبو البركات الحراني (٦٣٠ ـ ٧١٢ هـ)، حدّث بدمشق ومصر. انظر: معجم الشيوخ ١/٣٤٦.

(٥) القـاسم بن مظفـر بن عساكر، بهاء الدين أبو محمد بن أبي غالب الدمشقي الطبيب (٦٢٩ـ٧٢٣هـ) انتقى له الحافظ صلاح الدين العلائي أربعة أجزاء عوالي. انظر: معجم الشيوخ ٢/١١٧.

(٦) اسماعيل بن نصر الله بن عساكر، فخر الدين أبو الفضل الدمشقي (٦٢٩ـ٧١١هـ). معجم الشيوخ ١/١٨٠.

(٧) إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي (٦٣٤ـ٧١٤هـ). انظر: معجم الشيوخ ١/١٤٠.

(٨) ست الوزراء بنت القاضي شمس الدين عمر بن أسعد التنوخي الحنبلي الدمشقي، أم محمد (٦٢٤ـ٧١٦هـ) دينّه حسنة الأخلاق، روت الكثير. انظر معجم الشيوخ١/٢٩٢.

(٩) الشيخ الإمام محمد بن علي بن عبد الواحد بن خطيب زملكا (٦٦٧ـ٧٢٧هـ) قاضي القضاة، شيخ الشافعية بالشام وغيرها. انظر معجم الشيوخ ٢/٢٤٤. الدارس ١/٣١.

(١٠) محمـــود بن سلمـــان بن فهـــد الحلبي ثم الـــدمشقي، شهـاب الـدين أبـو الثنـاء (٦٤٤ـ٧٢٥هـ) كاتب السر وعلّامة الأدب، أخذ العربية عن الشيخ جمال الدين بن=

ومما قال عنه صديقه الصفدي[1]:

كان أولا يعاني الجندية، ثم إنه في سنة ٧١٥ هـ عاود الاشتغال بالفقه والأصولين وغير ذلك. وحفظ التنبيه ومختصر ابن الحاجب ومقدمتيه في النحو والتصريف، ولبات الأربعين في أصول الدين لسراج الدين الأرموي، وكتاب الإلمام في الأحكام وعلّق عليه حواشي. ثم إنه رحل صحبة الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني إلى زيارة القدس سنة ٧١٧ هـ وسمع من زينب بنت شكر[2]، ولازم الشيخ كمال الدين المذكور سفراً وحضراً، وعلّق عنه كثيراً، وحج معه سنة ٧٢٠ هـ. وسمع بمكة من الشيخ رضي الدين الطبري[3]، وبمصر من جماعة من أصحاب النجيب، ولازم القراءة على الشيخ برهان الدين الفزاري[4] في الفقه والأصول.

وبلغ عدد شيوخه بالسماع سبعمائة، ومن مسموعاته الكتب الستة وغالب دواوين الحديث. وقد جمع فهرست مسموعاته في كتاب سماه «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة».

تدريسه:

كان العلائي إماما في الفقه والنحو والأصول، ولكنه برع في الحديث، حتى عُدَّ من الحفّاظ، فأخذ يفتي ويدرّس ويصنّف، وانتفع به خلق كثير. وقد كانت المدارس منتشرة في ذلك العصر، يدرّس بها كبار العلماء.

= مالك، انظر: الدارس ٢/٢٣٦. معجم الشيوخ ٢/٣٢٩.

(١) انظر الوافي بالوفيات ١٣/٤١٢. الدارس ١/٦١.

(٢) زينب بنت أحمد بن عمر بن أبي بكر بن شكر، أم علي المقدسية توفيت سنة ٧٢٢هـ.

(٣) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الإمام رضي الدين أبو إسحاق الطبري ثم المكي الشافعي (٦٣٦-٧٢٢هـ)، إمام المقام، عالم فقيه محدّث ورع، حدّث أزيد من خمسين سنة. انظر: معجم الشيوخ ١/١٥٠.

(٤) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع، شيخ الإسلام برهان الدين أبو إسحاق الفزاري (٦٦٠-٧٢٩هـ). انظر: معجم الشيوخ ١/١٣٨. الدارس ١/٢٠٨.

ولي الحافظ العلائي تدريس الحديث بالناصرية[1] بدمشق سنة ٧١٨ هـ، ثم درّس بالأسدية[2] سنة ٧٢٣ هـ.

وأفتى بإذن الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وقاضي القضاة سنة ٧٢٤ هـ، ثم درّس في دار الحديث الحمصية بدمشق، المعروفة بحلقة صاحب حمص سنة ٧٢٨ هـ، نزل له عنها شيخه الحافظ المزّي، وحضر عنده الفقهاء والقضاة والأعيان، وذكر درساً حسناً مفيداً[3].

ثم انتقل العلائي إلى التدريس بالمدرسة الصلاحية[4] بالقدس سنة ٧٣١هـ، وبقي بها إلى أن مات، انتزعها من علاء الدين علي بن أيوب بن منصور المقدسي، وقرر علاء الدين في وظائف العلائي بدمشق.

وأضيف إلى العلائي درس الحديث بالتنكزية[5] بالقدس، وحجّ مراراً وجاور. وأقام بالقدس مدة طويلة يدرس ويفتي ويحدّث ويصنّف إلى آخر عمره.

قال عنه الصفدي[6]: اجتمعت به غير مرة بدمشق والقدس والقاهرة، وارتويت من فوائده في كل علم، وقلَّ أن رأيتُ مثله في تحقيق ما يقوله وتدقيقه.

---

(١) دار الحديث الناصرية: أنشأها بدمشق الملك الناصر صلاح الدين المتوفى سنة ٦٥٩هـ. انظر الدارس في تاريخ المدارس ١/١١٥.

(٢) المدرسة الأسدية: أنشأها بدمشق أسد الدين شيركوه الكبير للشافعية والحنفية. انظر: الدارس ١/١٥٢.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ١٤/١٣٢.

(٤) المدرسة الصلاحية: بانيها نور الدين محمود بن زنكي، ونسبت إلى الملك الناصر صلاح الدين فاتح القدس. انظر: الدارس ١/٣٣١.

(٥) المدرسة التنكزية، وسميت بالسيفيّة، نسبة إلى واقفها الأمير سيف الدين تنكز بن عبد الله الناصري المتوفى سنة ٧٤١هـ، وقد كان أنشأها سنة ٧٢٩هـ. انظر المدارس في بيت المقدس ٢/٣١.

(٦) الوافي بالوفيات ١٣/٤١٣، الدارس في تاريخ المدارس ١/٦٢-٦٣.

ونقلت له من خطّه خطبة أنشأها لدرس الحديث بحلقة صاحب حمص، وهي قوله:

الحمد لله الذي رفع متن العلماء، وجعل لهم من لدنه سندا، وأبقى حديثهم الحسن على الاملاء أبدا، وأمدّهم بمتتابعات كرمه المشهور، فوصل ما كان مقطوعا، وأعزّ ما كان مفردا، وحمى ضعيف قلوبهم من الاضطراب حتى غدت ثابتة الأفكار، وعدّل موازين نظرهم حين رجحت بفضلهم البيّن بشواهد الاعتبار، وأنجز لهم من صادق وعده علوّ قدرهم المرفوع، وأطاب بألسنة الأقلام وأفواه المحابر مشافهة ثنائهم المسموع، وجعل شرفهم موقوفاً عليهم، وشرف من عاداهم من جملة الموضوع. أحمده على حديث نعمه الحسن المتصل المسلسل، وتواتر مننه التي يدفع بها تدليس كلّ أمر مُعضل، ومزيد كرمه الذي عمّ المختلف والمؤتلف، فلا ينقطع ولا يوقف على أن يعلل، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أتخذها لمنتقى الخير منهجا، وآنس بها يوم أمسي في جانب اللحد غريبا، وفي طيّ الأكفان مدرجا، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أنصح من جاء عن ربّه مرسلا، وأفصح من خاطب بوحيه حتى أمسى جانب الشرك متروكا مهملا، الذي رمى قلوب الأعداء وجسومهم بالتجريح، وطاعن بالعوالي حتى استقام وقوي متن الدين الصحيح، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أبادوا المنكر، وأربى على المتفق والمختلف سنا مجدهم الأكبر، صلاة معتبرة الإيراد، دالة على أنهم في فضل الدنيا والآخرة نعم السادة الأفراد.

وفاته:

توفي الحافظ العلائي يوم الاثنين ثالث المحرّم، وقيل خامس المحرّم سنة ٧٦١ هـ بالقدس الشريف، عن سبع وستين سنة، ووقف أجزاءه بالخانقاه السميساطية، ودفن بمقبرة باب الرحمة الى جانب سور المسجد[1]، رحمه الله.

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٦، الردّ الوافر ٩٨، شذرات الذهب ٦/ ١٩٠.

منزلته :

تبوأ الحافظ العلائي منزلة رفيعة بين العلماء، فشهد له كثير منهم بالفضل والامامة والاتقان. قال عنه معاصره شمس الدين الذهبي[1]: وهو معدود في الأذكياء، وله يد طولى في فن الحديث ورجاله.

وقال صديقه الصفدي[2]: اجتمعت به غير مرة بدمشق والقدس والقاهرة، وارتويت من فوائده في كل علم، وقلَّ أن رأيتُ مثله في تحقيق ما يقوله وتدقيقه.

وقال السيد الحسيني في ذيل العبر[3]: كان إماما في الفقه والنحو والأصول، مفتنا في علوم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في المتون والأسانيد، ومصنفاته تنبىء عن إمامته في كل فن.

وقال السبكي[4]: كان حافظا ثبتا ثقة عارفا بأسماء الرجال والعلل والمتون، فقيها متكلما أديباً شاعراً ناظماً ناثراً.

وقال الإسنوي[5]: كان حافظ زمانه، إماماً في الفقه والأصول وغيرهما، ذكياً نظاراً فصيحاً كريماً ذا رئاسة وحشمة.

وقال ابن حجر[6]: سئل السبكي: من تخلف بعدك؟ فقال: العلائي.

وقرأت بخط شيخنا العراقي: توفي حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين العلائي في ثالث المحرّم سنة ٧٦١ هـ.

---

(١) معجم الشيوخ ١/٢٢٤.

(٢) الوافي بالوفيات ١٣/٤١٣.

(٣) الدارس ١/٦٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٣٦.

(٥) طبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٣٩.

(٦) الدرر الكامنة ٢/١٨١.

وقال عنه السيوطي[1]: كان إماماً محدثاً حافظاً متقناً جليلاً فقيهاً أصولياً نحوياً.

مصنفاته:

صنّف الحافظ العلائي كتباً كثيرة في الحديث والأصول والفقه والتفسير والنحو والفرائض، تدلّ على علمه الغزير، وقدرته الفائقة على الاستيعاب والتحقيق.

وقد أحصيت له أكثر من خمسين مصنّفاً، ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، ورتبتها على الحروف، وهذه هي:

١- إتمام الفرائد المحصولة في الأدوات الموصولة[2].

٢- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة[3]. وقيل «آثار الفوائد...»[4]، جمع فيه أسانيده ومسموعاته من شيوخه. ومنه نسخة في مجلّد بالمكتبة السلطانية بمصر، وعليها خط المؤلف مؤرخة في سنة ٧٤٣ هـ، أوراقها مائة[5].

٣- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة. منه نسخة في مكتبة عارف حكمت، المجموع رقم ١١٧[6].

٤- أحاديث منتقاة من جزء ابن الفرات. منه مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٣٩١١. ورقتان عن/ الأحمدية بحلب.

٥- إحكام العنوان لأحكام القرآن[7].

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٢٨.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ٤٥.

(٣) الوافي بالوفيات ١٣/٤١١. هدية العارفين ١/٣٥١.

(٤) الدارس في تاريخ المدارس ١/٦٠.

(٥) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ١/١٦٨.

(٦) مقدمة كتاب النقد الصحيح للعلائي، بتحقيق د. عبد الرحيم القشقري ص١١.

(٧) الوافي بالوفيات ١٣/٤١١، الدارس ١/٦١.

٦ـ الأربعين الإلهية[١].

٧ـ أربعون حديثا منتقاة من كتاب الآداب للبيهقي. منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ١٥٠٨. أوراقها ١٣ ـ عن دار الكتب الظاهرية.

٨ـ الأربعين في أعمال المتقين، منه نسخة في المكتبة السليمانية باستانبول تقع في ٢٧٥ صفحة[٢].

٩ـ الأربعين المغنية بفنونها عن المعين[٣]. وقيل: الأربعين الكبرى، يقع كل حديث منها بطرقه والكلام عليه في مجلد[٤].

١٠ـ الأشباه والنظائر ـ في فروع الفقه الشافعي. ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٦٣٧، أوراقها ٢١٩، عن مكتبة الجامعة العثمانية بحيدر آباد.

١١ـ برهان التيسير في عنوان التفسير[٥].

١٢ـ بغية الملتمس في سباعيات حديث الامام مالك بن أنس. ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية برقم ١٥٧٩. أوراقها ٤٠ ـ عن المكتبة الظاهرية.

١٣ـ تحفة الرائض بعلوم آيات الفرائض[٦]. وقيل: «منحة الرائض...»[٧].

١٤ـ تحفة القادم من فوائد أبي القاسم[٨].

١٥ـ تحقيق الكلام في نية الصيام[٩].

١٦ـ تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، وقد فرغ العلائي من تصنيفه

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٤.

(٢) تحقيق المراد للعلائي، بتحقيق د. السلقيني، قسم الدراسة ص٣١.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٤.

(٤) الوافي بالوفيات ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١.

(٥) الوافي ١٣/٤١١، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٦) الوافي ١٣/٤١١، الدارس ١/٦٠، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٧) الأنس الجليل ١/١٠٧، شذرات الذهب ٦/١٩٠.

(٨) هدية العارفين ١/٣٥١.

(٩) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

سنة ٧٤٣ هـ. حققه د. إبراهيم محمد السلقيني، ونال به درجة الدكتوراة من الأزهر. وقام بطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٧- التعليقات الأربع: الكبرى والوسطى والصغرى والمصرية[١].

١٨- تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال[٢]. ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية برقم ١٣٠٤، أوراقها ٢٨ بخط المؤلف سنة ٧٤١ هـ - عن دار الكتب المصرية.

١٩- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم. حققه د. عبدالله بن محمد بن اسحاق آل الشيخ (رسالة دكتوراة في أصول الفقه من جامعة الأزهر)، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.

٢٠- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة ومنه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية برقم ٨٧٨، أوراقها ٢٣ عن الأوسكوريال.

٢١- تهذيب الأصول - مختصر جامع الأصول لابن الأثير، ومنه نسخة مصورة في الجامعة الاسلامية برقم ٢٥١٠ أوراقها ١٢ / عن الأوقاف العامة ببغداد.

٢٢- توفية الكيل لمن حرّم لحوم الخيل. ومنه نسخة مصورة في الجامعة الاسلامية برقم ٨٧٨، أوراقها ٣٢ عن الأوسكوريال، ونسخة أخرى برقم ١٠٠٨ عن الظاهرية.

٢٣- تيسير حصول السعادة في تقرير شمول الارادة[٣].

٢٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، انتهى من تأليفه سنة ٧٤٦ هـ. حققه حمدي عبد المجيد السلفي، وطبع في بغداد سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

٢٥- حديث قطع في مجن وما يتعلق به من النصاب. ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية، برقم ٥٤٢، أوراقها ٨ عن الظاهرية.

---

(١) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١.

(٢) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥، هدية العارفين ١/٣٥١.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

٢٦ـ الدرر السنية في مولد خير البرية. مخطوط في ١٤ صحيفة، منه نسخة في المكتبة السليمانية باستنبول[١].

٢٧ـ رفع الاشتباه عن أحكام الاكراه[٢].

٢٨ـ رفع الإشكال عن حديث صيام ستة أيام من شوال[٣].

٢٩ـ رفع الالتباس عن مسائل البناء والغراس[٤].

٣٠ـ سلوان التعزّي بالحافظ أبي الحجاج المزّي[٥].

٣١ـ شفاء المسترشدين في حكم اختلاف المجتهدين[٦].

٣٢ـ العدّة في أدعية الكرب والشدّة[٧].

٣٣ـ عقيلة الطالب في ذكر أشرف الصفات والمناقب[٨].

٣٤ـ عيون الروضتين: اختصار كتاب الروضتين لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٢ هـ، ومن هذا المختصر نسخة بخط المؤلف في المتحف البريطاني[٩].

٣٥ـ فتاوى صلاح الدين. يقع في ست وخمسين ورقة، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق[١٠].

٣٦ـ فصل القضاء في أحكام الأداء والقضاء[١١].

---

(١) هدية العارفين ١/٣٥١. تحقيق المراد للعلائي/ قسم الدراسة ص٣٢.

(٢) الوافي بالوفيان ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٣) هدية العارفين ١/٣٥١.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٥) فهرس الفهارس والاثبات ١/١٥٥.

(٦) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥، وقال د. القشقري في مقدمة النقد الصحيح ١٢: منه نسخة في كبريللي برقم ٢/٣٨٦.

(٧) هدية العارفين ١/٣٥١. وقال د. القشقري في مقدمة النقد الصحيح ١٢: منه نسخة في كوبريللي.

(٨) الأنس الجليل ٢/١٠٧، هدية العارفين ١/٣٥١.

(٩) تاريخ الأدب العربي ـ بروكلمان ٦/١٥.

(١٠) تحقيق المراد/ قسم الدراسة ص٣٧. (١١) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

٣٧- الفصول المفيدة في الواو المزيدة. وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه، وسيأتي له مزيد من التفصيل.

٣٨- كشف النقاب عمّا روى الشيخان للأصحاب، أحصى به ما رواه البخاري ومسلم لكل صحابي من الحديث. ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ١٧٧٠ في ٥٥ صفحة عن العثمانية بحلب.

٣٩- الكلام في بيع الفضولي. ومنه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية برقم ٨٧٨. أوراقه ٢٤ عن الأوسكوريال.

٤٠- مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود. منه نسخة ميكروفيلم بالجامعة الاسلامية برقم ٣٣١ أوراقه ٤ عن المكتبة الأزهرية.

٤١- المائة المنتقاة من الترمذي[١].

٤٢- المائة المنتقاة من صحيح مسلم[٢].

٤٣- المائة المنتقاة من مشيخة الفخر[٣].

٤٤- المباحث المختارة في تفسير آية الدية والكفارة[٤].

٤٥- المجالس المبتكرة. منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية برقم ٢٥١٠ عن الأوقاف العامة ببغداد.

٤٦- المجموع المذهّب في قواعد المذهب. مخطوط جزءان في قواعد المذهب الشافعي. ومنه عدة نسخ مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية ج١ برقم ١٥٣٨ ج٢ برقم ١٥٣٩ عن مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. ونسخة مصورة برقم ١٧٩٠ أوراقها ٢١٠ عن دار الكتب المصرية.

قال صاحب الأنس الجليل[٥]: وهو كتاب نفيس يشتمل على علمي الأصول والفروع.

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٥١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٥) الأنس الجليل ٢/١٠٧

٤٧ـ المختلطين ـ توجد منه نسخة في استنبول بمكتبة كوبريلي[١].

٤٨ـ المدلسين[٢].

٤٩ـ المسلسلات[٣].

٥٠ـ المعاني العارضة عن الخافضة[٤].

٥١ـ منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة. ذكر د/القشقري أنه قام بتحقيقه معتمداً على نسختين[٥].

٥٢ـ نزهة السفرة في تفسير خواتيم سورة البقرة[٦].

٥٣ـ نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد[٧].

٥٤ـ النفحات القدسية ـ في مجلد كبير يشتمل على تفسير آيات وشرح أحاديث، ذكره مواعيد حفظاً بالمسجد الأقصى[٨].

٥٥ـ النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، فرغ منه ببيت المقدس سنة ٧٦٠ هـ، حقّقه د. عبد الرحيم القشقري، وتم طبعه سنة ١٤٠٥ هـ، ـ ١٩٨٥م.

٥٦ـ نهاية الإحكام لدراية الأحكام[٩]. ويبدو أنه لم يتم، ولذلك ورد في ذيل تذكرة الحفاظ باسم: مقدّمة كتاب نهاية الأحكام في دراية الأحكام[١٠].

---

(١) تحقيق المراد ـ قسم الدراسة ص٣٤.

(٢) الأنس الجليل ٢/١٠٧. شذرات الذهب ٦/١٩٠.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٤ طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٣٦.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٥) النقد الصحيح ـ المقدمة ١٤.

(٦) الوافي ١٣/٤١١. الدارس ١/٦١.

(٧) الوافي ١٣/٤١٢. الدارس١/٦١.

(٨) الوافي ١٣/٤١١، الدارس ١/٦١، ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

(٩) الوافي ١٣/٤١٢، الدارس ١/٦١.

(١٠) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٥.

وقال صاحب الأنس الجليل: وشرع في أحكام كبرى علّق منها قطعة نفيسة[1].

٥٧ـ الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ[2].

هذه مصنفات العلائي، عدا مجموعة من المسائل ورد ذكرها في مخطوط «ترجمة العلائي ومؤلفاته» في المجموعة رقم ٢٤١ من مجاميع تيمور بدار الكتب المصرية ١١٧ ـ ١١٩[3].

ولم أثبت هذه المسائل ضمن مصنفات العلائي لأنني لم أجد لها ذكرا في غير هذا المخطوط، وهذه المسائل هي:

١ـ السفينة الكبرى في تفسير القرآن العظيم.

٢ـ الكلام على حديث «لا يرث المسلم الكافر».

٣ـ الكلام على حديث «الحياء من الايمان».

٤ـ تفسير الباقيات الصالحات.

٥ـ شرح حديث «إذا اجتهد الحاكم فأصاب».

٦ـ شذور العقود في مسائل وقف العقود.

٧ـ مسألة التسمية على الذبيحة.

٨ـ مسألة اشتراط القبول في الوقف على معيّن.

٩ـ مسألة خيار المجلس.

١٠ـ مسألة شفعة الجوار.

١١ـ مسألة مضاعفة الصلوات.

---

(١) الأنس الجليل ٢/١٠٧.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ ٤٤. الأنس الجليل ٢/١٠٧.

(٣) انظر: تحقيق المراد للعلائي ـ بتحقيق د. إبراهيم السلقيني ـ قسم الدراسة ضمن آثار العلائي ٣٢ـ٣٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب
الفصول المفيدة في الواو المزيدة

نسبة الكتاب وزمن تأليفه:

لا يتطرق الشك في نسبة هذا الكتاب الى الحافظ العلائي، بل كلّ الدلائل تؤكد نسبته إليه؛ فقد ورد اسمه مفصلا مع عنوان الكتاب في النسختين المخطوطتين، حيث جاء فيه: تصنيف الشيخ الإمام... أبي سعيد خليل صلاح بن الأمير الكبير كيكلدي بن عبدالله العلائي الشافعي.

وقد أثبته للعلائي تلميذه أبو المحاسن الحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ[1].

أما عن زمن تأليفه فقد جاء في آخر النسخة (ب): قال مؤلفه رحمه الله: فرغ منه صبيحة يوم الجمعة العشرين من رجب سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (٧٤٨ هـ) بالبيت المقدس حماه الله تعالى...

وهذا يعني أن الحافظ العلائي صنف كتابه هذا قبل أن يصنف ابن هشام كتابه «مغني اللبيب» بنحو ثماني سنوات. فقد قال ابن هشام في مقدمة المغني: ولما منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمَّرت عن ساعد الاجتهاد... ووضعت هذا التصنيف.

منهجه:

جاء منهج الكتاب متفقاً مع عنوانه «الفصول المفيدة...»، فقد قسّمه مصنفه إلى فصول عديدة بلغت ستة وثلاثين فصلا.

---

(١) ص ٤٥.

تحدث في الفصول الأربعة الأولى عن أقسام الواو، ومتى يقضى عليها بالأصالة أو الزيادة. وبيّن مواقع زيادتها مع الأمثلة، مما هو متعلق بعلم الصرف.

ثم تحدّث عن أنواع الواو الزائدة الداخلة على أول الكلمة، وهي المقصودة بتأليف هذا الكتاب، وحصرها في ستة أنواع، وهي: واو العطف، وواو الحال، وواو الجمع (التي ينتصب بعدها المفعول معه)، وواو الصّرف (التي ينتصب بعدها الفعل المضارع)، وواو القسم، وواو ربّ. وهذه الأنواع مجالها علم النحو.

وبدأ بالنوع الأول: وهو الكلام على الواو العاطفة، وفصّل فيها القول في خمسة عشر فصلا تكاد تستغرق نصف الكتاب، تناول فيها بالتفصيل أحكام واو العطف، ودلالتها والخلاف فيها بين العلماء مع ذكر الأدلة المفصلة لكل فريق، مع الشواهد اللازمة من القرآن والحديث النبوي والشعر، والترجيح لما يراه.

ثم أورد عددا من المسائل الفقهية التطبيقية على دلالة الواو، وخصص فصلا لأسباب التقديم والتأخير، وفصلا للفصل والوصل، وتحدث عن عطف الجمل وعطف الصفات. وأشار الى واو الثمانية وحجج القائلين بها والردّ عليهم. والخلاف في زيادة واو العطف.. وختمها بفصل عن تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وشروط ذلك وشواهده.

النوع الثاني: الكلام على **واو الحال** في خمسة فصول، تحدّث فيها عن جملة الحال والرابط فيها، وذكر فصلا ملخصا من كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني في سر الربط بالواو. وجعل فصلا لاستعمال الواو في الحال عند الأصوليين، وختمها بفصل أورد فيه مسائل فقهية في التفريع على واو الحال.

النوع الثالث: الكلام على الواو التي ينتصب بعدها **المفعول معه**، وخصص لها ثلاثة فصول: الأول لحالات الاسم الواقع بعد الواو من حيث النصب أو العطف. والفصل الثاني للخلاف في ناصب المفعول معه وأقوال العلماء في

ذلك. والفصل الثالث في مسائل متنوعة منها القياس والسماع في هذا الباب.

النوع الرابع: الكلام على **واو المعية** التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، وجعلها في أربعة فصول، تناول فيها وقوع الواو بعد النفي أو الطلب، وذكر الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعد الواو، وإضمار أن وجوبا وجوازا. وخصص فصلا لمواضع من القرآن لهذه الواو.

النوع الخامس: الكلام على **واو القسم**، وخصص لها فصلا واحداً.

النوع السادس: الكلام على **واو ربّ**، وجعلها في فصلين.

وهذه الفصول تزخر بالشواهد الكثيرة المنوّعة من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر، والمسائل الأصولية والفقهية، وأقوال العلماء.

أهمية الكتاب:

الحافظ العلائي عالم كبير، واسع الثقافة في علوم الشريعة واللغة، فظهر أثر هذا بيناً في مصنفاته، وإذا عالج إحدى القضايا تعمّق فيها من جوانبها المختلفة، وفصّل فيها القول، وحشد لها ما استطاع من آراء العلماء، ومن الشواهد والأدلة.

وتظهر أهمية هذا الكتاب في أمور عديدة منها:

١- لعلّ هذا الكتاب هو الوحيد المخصص للبحث في الواوات وأنواعها واستعمالاتها، بل لا أعرف كتاباً مستقلا صنّف في الواوات غير هذا الكتاب.

٢- لا يقتصر العلائي في بحثه للواو على القضايا النحوية والصرفية، كما هو الحال في مصنفات النحاة الذين ألفّوا في الحروف، بل يضفي عليها من ثقافته الواسعة كل ما له تعلّق بالواوات من الأصول والفقه والتفسير والبلاغة وغيرها.

٣- فصل العلائي في الواوات وأنواعها تفصيلا لا نكاد نجده في كتاب غيره،

واعتمد على آراء مشاهير العلماء، واستوعب القضايا التي تناولها بالتفصيل، وبحث في العوامل ومسائل الخلاف، معتمدا على عدد كبير من المصادر المتنوعة.

٤- كان العلائي يهتم بتحقيق المسائل وتوثيقها من مصادرها، وأفاد من معرفته في علم الحديث بتخريج بعض الأحاديث والآثار، وذكر لنا أنه بعد البحث لم يجد لبعض الأحاديث والآثار أصلا في المصادر, ومن ذلك قوله: وأما ما يوجد في كتب أئمة الأصول أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا للنبي ﷺ (بم نبدأ؟ فقال: ابدأوا بما بدأ الله به) فإنه لا يوجد هكذا في شيء من كتب الحديث.

وأن الصحابة رضي الله عنهم أنكروا على عبدالله بن عباس أمره بتقديم العمرة على الحج، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**وأتموا الحجّ والعمرة لله**﴾... قال العلائي: وهذا الأثر ذكره جماعة من أئمة الأصول ولم أجده في شيء من كتب الحديث بعد كثرة البحث عنه. وكذلك أيضا لم أجد لانكار عمر رضي الله عنه على سحيم سنداً[1].

٥- استشهد العلائي في هذا الكتاب بعدد وافر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب، وكثيراً ما يورد المسائل الفقهية والأصولية ذات العلاقة بالموضوع.

هذا، ويمكن أن يؤخذ على العلائي رحمه الله أنه في بعض الفصول اتكأ كثيرا على آراء غيره، فكان ينقل منها بتصرف يسير بإشارة أو بغير اشارة.

ومن أشهر المصنفات التي اعتمد عليها في ذلك:

- شرح المفصل لابن يعيش.
- الممتع لابن عصفور.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.

---

(١) راجع الفصل ١١.

- نتائج الفكر للسهيلي.
- دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني.
- الإيضاح للقزويني.

وقد أشرت إلى ذلك في أثناء التحقيق.

وصف النسخ:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين خطيتين، مكتوبتين بخط مغربي، ولكن النسخة الأولى أصح من النسخة الثانية اجمالا، مع أن النسختين تتفقان في كثير من التحريفات، مما يجعلني أرى أنهما قد تكونان عن أصل واحد. وهذا وصف لهما:

١- نسخة الأسكوريال، وهي ملحقة بكتاب أمالي ابن الحاجب، (ق ١٠٩-١٣٥) ومنها مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية برقم ٢٧٠٩، وتقع في ٢٦ ورقة، في كل صفحة ٣٠ سطرا، وفي السطر ١٧ كلمة تقريبا.

وقد كتب على صفحة العنوان: «كتاب فيه الفصول المفيدة في الواو المزيدة تصنيف الشيخ العلامة فخر الحفاظ مفتي المسلمين لسان المتكلمين سيف المناظرين رأس المحققين فريد العصر وواحد الدهر أبي سعيد خليل صلاح الدين بن الأمير الكبير كيكلدي العلائي الشافعي، قدس الله روحه وبرد ضريحه، نزيل القدس الشريف حماه الله تعالى.

توفي رحمه الله في العشر الأول من المحرم قيل رابعه سنة إحدى وستين وسبعمائة. ومولده سنة أربعة (كذا) وتسعين وستمائة، على ما أخبر به ولده شهاب الدين رحمه الله».

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (أ).

٢- نسخة الخزانة العامة بالرباط، ومنها نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية برقم ٣٠٤٧ وتقع في ٣٠ ورقة، كل صفحة فيها ٢٧ سطرا، وفي السطر ٢٠ كلمة تقريباً.

وجاء على صفحة العنوان:

«كتاب فيه الفصول المفيدة في الواو المزيدة تصنيف الشيخ الامام العلامة، فخر الحفاظ مفتي المسلمين لسان المتكلمين، سيف المناظرين رأس المحققين، فريد العصر ووحيد الدهر أبي سعيد خليل صلاح الدين بن الأمير الكبير كيكلدي بن عبدالله العلائي الشافعي قدس الله روحه وبرّد ضريحه نزيل القدس الشريف حماه الله تعالى».

وجاء على الحاشية: توفي مؤلف هذا الكتاب رحمة الله تعالى عليه وسقى سحب رضوانه في العشر الأول من المحرم قيل رابعه سنة إحدى وستين وسبعمائة. وأخبرني ولده شيخنا شهاب الدين أن مولده سنة أربع وتسعين وستمائة. ودفن بالقدس الشريف، جمعنا الله به...

وجاء في آخر هذه النسخة:

قال مؤلفه رحمه الله: فرغ منه صبيحة يوم الجمعة العشرين من رجب سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بالبيت المقدس حماه الله تعالى.

علقه عبيد الله تعالى الفقير اليه... يوسف بن أحمد بن يوسف.. وفرغ منه ظهر يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من شوال المبارك عام الواحد وألف، عرّفنا الله تعالى خيره، بمدرسة الشريفة بمراكش المحروسة.

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (ب).

منهج التحقيق:

سرت على المنهج التالي في تحقيق الكتاب:

١ـ يغلب على ظني أن النسختين منقولتان عن أصل واحد للتشابه الكبير بينهما، حتى في بعض التحريفات، على الرغم من وجود فروق بينهما، فلم أجد مرجحاً لاتخاذ إحداهما أصلاً، مع أن النسخة «أ» تكاد تكون أصح من النسخة «ب» في الغالب، ولذلك قابلت بين النسختين لأصحح إحداهما من الأخرى، والخروج بنسخة تامة صحيحة.

٢ـ رقمت الفصول في الكتاب فبلغت ستة وثلاثين فصلا، وقد جعل المصنف رحمه الله عناوين لعدد قليل من الفصول، فجعلْت عناوين دالة لباقي الفصول وضعتها بين معقوفتين.

٣ـ قمت بتوثيق الآراء والمسائل الواردة في الكتاب بالرجوع إلى مصادرها المختلفة، وعملت على شرح العبارات والألفاظ حيث يلزم.

٤ـ قمت بتخريج الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر، وعرّفت بالأعلام المذكورين في الكتاب.

٥ـ وضعت فهارس مفصلّة في آخر الكتاب لشواهد القرآن والحديث والشعر وللكتب والأعلام التي ذكرها المصنف، كما عملت فهرساً للمصادر التي اعتمدت عليها، وختمتها بفهرس لفصول الكتاب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب فيه الفصول المهمة في الرد والمهيمنة على مصنف الشيخ العلامة بحر الجهالة
معتقد المسلم لسان المتكلمين سيف المناظرين زين المحققين بحر العلوم وناصر الدين
محمد صديق حسن صلاح الله له مرامه الكبير كشف تلبيس العلامة الشاذ عن
مذهب السلف رحمه الله ورضي عنه وجعل الجنة مثواه إن شاء الله تعالى يوم يلقى ربه
الحشر كما قال سبحانه وتعالى فنار ارتفعه سنة أحد وستين ومائتين وألف من
سنة أربعة وتسعين ومائتين على ما أخبره [illegible] رحمه الله

من نظم المصنف رحمه الله تعالى

مذ عرفت كما ذكر احمد راي ابن تيمية رحمه الله تعالى
واعتزلت الورى وهجرت الخلق بأسرهم بفضل الله تعالى

قيل مؤرخا من قال التقي الرقم الحبيب

يوم يا ويحي يقيل العلما إذ اسمه شكوا بوما ترا سله
ويعني المعرفة كلهم ليتهم ما من ليما شما سله

استرجع الله الوكالة الأمور إليه
وانتهى إليه

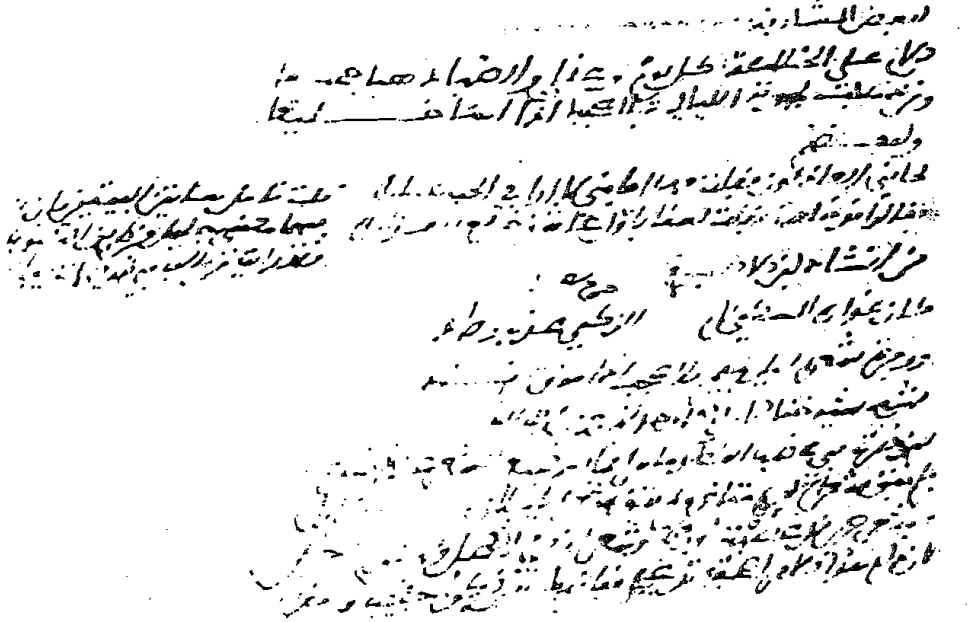

صفحة العنوان من نسخة الأوسكوريال

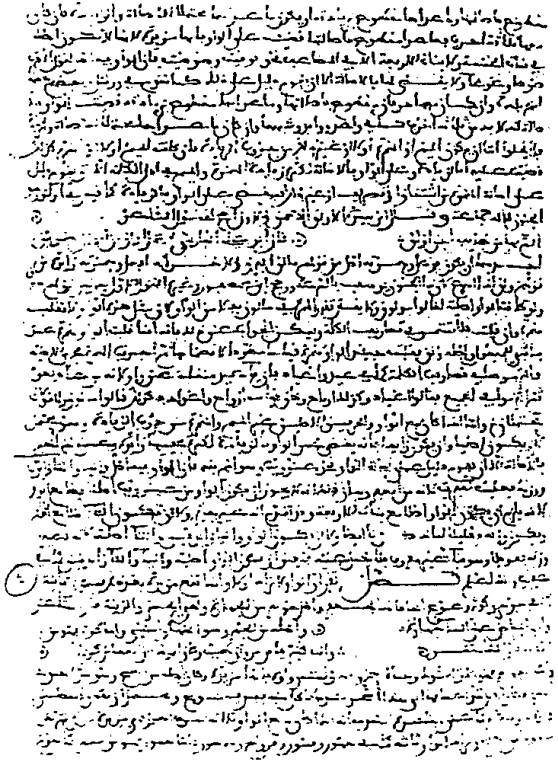

الورقة الأولى من نسخة الأوسكوريال

الورقة الأولى من نسخة الرباط

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب فيه
الفصول المفيدة
في
الواو المزيدة

تصنيف الشيخ الامام العلامة فخر الحفاظ مفتي المسلمين لسان المتكلمين
سيف المناظرين رأس المحققين فريد العصر ووحيد الدهر

أبي سعيد خليل صلاح الدين
ابن الأمير الكبير كيكلدي بن عبدالله
العلائي الشافعي

قدّس الله روحه وبرّد ضريحه
نزيل القدس الشريف حماه الله تعالى

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما

أما بعد حمد الله على نِعَمِه التي لا يُنسى ذكرُها، ولا يقدرُ قدرُها، ولا يؤدّى بشيء من الأنواع شكرُها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أضاء بهُداه في حنادس[1] الضّلال فجرُها، وظهرت معجزاتُه فأربى على ما عداها فخرُها، وعلى آله وصحبه الفئة التي فضَل الأزمانَ عصرُها، وعطّر بأخبارهم[2] في كلّ نادٍ نشرها.

فهذه فصول عديدة، مباحثها مفيدة، وعوائدها فريدة، ومحاسنها في كل حين جديدة، تتضمن الكلام على الواو المزيدة، علقتها لأولي النهي تذكرةً عتيدة، تجلو من أبكارها كلَّ خريدة[3].

والله تعالى المسؤول أن ينفع بها عاجلا وآجلا، ويجعل التوفيق لما قصدتُ منها شاملا، فإنه سبحانه لا يردّ سائلا ولا يُخيّبُ آملا.

---

(١) حنادس: جمع حِنْدس وهو الليل الشديد الظلمة.

(٢) أ: «من أخبارهم».

(٣) الخريدة: البكر التي لم تُمسس. (القاموس المحيط).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ١

[أقسام الواو[١]]

الواو على قسمين: أصلية وزائدة.

والزائدة على ثلاثة أضرب:

زائدة في بناء الكلمة تلزم حروفها غالباً.

وزائدة بمعنى مقصود تزول الواو عن حروف الكلمة الأصول بزوال ذلك المعنى.

وزائدة في أول الكلمة لا تعدّ من حروفها، كواو العطف، وواو الحال، ونحوهما مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. وهو الضرب الذي يُتصدّى لبسط الكلام[٢] فيه.

---

(١) انظر في بحث الواو:

ـ تهذيب اللغة ـ للأزهري (٣٧٥هـ) ج١٥ تحقيق إبراهيم الأبياري ـ باب الواوات ص٦٧٢.

ـ الأزهية في علم الحروف للهروي (٤١٥هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي ـ الطبعة الثانية ٢٣١ـ٢٤٠.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ للمالقي (٧٠٢هـ) تحقيق د. أحمد الخراط. الطبعة الأولى ٤٠٩ـ٤٤١.

ـ الجني الداني في حروف المعاني ـ للمرادي (٧٤٩هـ) تحقيق طه محسن ١٨٥ـ٢٠٠.

ـ مغني اللبيب ـ لابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى ٣٩١ـ٤٠٨.

(٢) ب: «الكلمة».

فمن الضرب الأول[1] واو الجمع في نحو: ضربوا، والمسلمون.

وواو الاستنكار[2] كما إذا قلت: جاء الحسنُ، فيقال لك: الحَسَنُوه. على وجه الاستنكار، والهاء للوقف.

وواو الإشباع كالبُرقوع في البرقع، ونحو ذلك.

قال الشاعر:

وإنّني حيثُ ما يُدني الهَوى بَصَري مِنْ حَيْثُ ما سَلكوا أدْنو فأَنْظورُ[3]

فأشبع «أنْظُرُ» بزيادة الواو. ولكن هذا لا يختص بالواو بل يجيء في الحركات الثلاث جميعها، فتشبع الفتحة بالألف والكسرة بالياء.

وواو العوض كما[4] في «ثُبون» فإن الواو عوض عن الهاء المحذوفة من

---

(١) يريد المصنف الواو الزائدة بمعنى مقصود، وهو الضرب الثاني من الأضرب الثلاثة.

(٢) ذكرها الأزهري في تهذيب اللغة ٦٧٢/١٥. وسماها المرادي وابن هشام واو الإنكار، قال المرادي «وحرف الانكار تابع لحركة الآخر، ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، ويردف بهاء السكت». انظر الجنى الداني ١٩٨.

وقال ابن هشام في المغني ٤٠٧: «والصواب ألاّ تعدّ هذه لأنها إشباع للحركة». وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٩.

(٣) ينسب البيت إلى ابن هرمة، وفي ملحقات ديوانه ٢٣٩: قال ابن هرمة أو غيره، وقبله قوله:

الله يعلمُ أنّا في تلفّتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صورُ.

ويروى «يُشرى الهوى...» بدل «يدني». ويُشري: يُميل. والصُّور جمع أصور وهو الذي أمال عنقه. والبيت من البحر البسيط.

وانظر المسائل البصريات ٢٤٤، الخصائص ٣١٦/٢، سر صناعة الإعراب ٢٦/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، ضرائر الشعر ٣٥، الجني الداني ١٩٩، مغني اللبيب ٤٠٧، شرح القصائد السبع للأنباري ٣٣٢، الأشباه والنظائر ٢٩/٢، خزانة الأدب ٧/٧، تاج العروس (مادة شرى) ١٩٧/١٠.

(٤) ساقطة من أ.

ثبة[1].

وواو النسبة[2] كقولهم في النسبة إلى علي عَلَوِيّ، وإلى ابْن بَنَويّ، ونحو ذلك. وبعضها من باب واو التعويض.

---

(١) قال ابن جني عن ثبة وظبة وعضة وغيرها: فإذا ثبت بما قدّمناه أن هذه الأسماء محذوفة اللامات، فكأنهم إنما عوضّوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون ذلك عوضاً لها. انظر: سر صناعة الإعراب ٦٠٧.

(٢) ذكر هذه الواو بعض اللغويين، قال الأزهري في تهذيب اللغة (باب الواوات) ١٥/٦٧٥:
ومنها واو النسبة. حكى أبو عبيد عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: ينسب إلى أخ أخوي وإلى الرّبا ربويّ...
ولكن الصرفيين يرفضون ذلك ويرون أن هذه الواو ليست زائدة، ففي النسبة إلى عليّ: عَلَويّ، حذفت ياء فعيل من عليّ وهي الياء الأولى الساكنة وقلبت الياء الثانية واواً لئلا تتوالى الأمثال. وفي النسبة إلى ابن: ابْنيّ، وبَنَويّ بإبقاء الهمزة أو حذفها وردّ الواو وهي لام الكلمة. انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٢٢. شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٨، ٦/٥، همع الهوامع ٦/١٦٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٢

[الواو المزيدة في بناء الكلمة]

[لا تُزاد أوّلا]

أما المزيدة في بناء الكلمة فإنها لا تزاد أوّلا؛ إذ لو زيدت أوّلا لم تكن إلّا متحركة، فإنه لا يبتدأ بساكن، وحينئذ فإمّا أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. فلو زيدت مضمومة لساغ قلبها همزة، واطّرد ذلك فيها، كما قالوا: «أُقِّتَتْ[1]» في «وُقِّتَتْ» و «أُجوه» في «وجوه»[2].

---

(١) من قوله تعالى ﴿وإذا الرُّسلُ أُقّتت﴾ سورة المرسلات آية ١١.

(٢) قال سيبويه ٤/٣٣١: أعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلْت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وُلِدَ: أُلِدَ، وفي وُجوه، أُجوه.

وقال المبرّد في المقتضب ١/٩٣: فمتى انضمت الواو من غير علّة فهمزها جائز، وذلك قولك في وُجوه: أُجوه، وفي وُعِد: أُعِد. ومن ذلك قوله: ﴿وإذا الرسل أُقّتْ﴾ إنما هي فُعّلت من الوقت، وكان أصلها وُقّت.

وقال أبو عثمان المازني: . . . ولكن لضمة الواو يجوز الهمز، ومثل ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿وإذا الرُّسل أُقّتْ﴾. والأصل عندنا «وُقّتْ» لأنها «فُعّلتْ» من الوقت، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها، ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزاً.

قال ابن جني: . . . على أن أبا عمرو قد قرأ «وُقّتْ» بلا همز.

انظر: المنصف ١/١١٢، ٢١٨-٢٢٠. وانظر أيضاً: سر صناعة الإعراب ٥٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٠، ١٠/١١. السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٦٦.

وكذلك لو كانت مكسورة على حدّ وسادة وإسادة، ووشاح وإشاح[1]، وإن كان الأول ـ أعني[2] في حالة الضمّ ـ أكثر. وقد قرأ سعيد بن جبير[3]، ﴿**ثمّ استخرجها من إعاء أخيه**[4]﴾.

ولو زيدت مفتوحة لجاز ضمُّها، إن كان اسما ففي حالة التصغير، وإن كان فعلا ففيما إذا بني للمفعول. وإذا ضُمّت الواو انقلبت همزة، وحينئذٍ فيتعين لفظها، ويقع الإشكال فيها هل هي أصلية أو مبدلة من واو، مع أن زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه، فإذا لم يسلم لم يحصل الغرض[5].

فأمّا «وَرَنْتَل» في قولهم: وقع القومُ في وَرَنْتَل، وهو الشر، فالواو فيه من نفس الكلمة، والنون زائدة، ووزنه «فَعَنْلَل» مثل «سَفَرْجَل[6]»، وأصل الكلمة رباعية[7]. وإن كانت الواو لا تكون أصلا مع بنات الثلاثة فصاعدا، ولكن تعارض هنا شيئان كل منهما على خلاف الأصل:

---

(١) انظر: سيبويه ٤/٣٣١. المقتضب ١/٩٤. شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٠.

(٢) أ: «أعني على حد وسادة وإسادة».

(٣) سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي، تابعي أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، ولما خرج ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان كان سعيد معه، فقبض عليه الحجاج وقتله بواسط سنة ٩٥هـ. انظر: الأعلام ٣/٩٣.

(٤) سورة يوسف: ٧٦. وانظر: المنصف ١/٢٣٠.

قال العكبري: ويقرأ بالهمزة وهي بدل من الواو، وهما لغتان. يقال: وعاء وإعاء، ووشاح وإشاح، ووسادة وإسادة. وإنما فرّوا إلى الهمز لثقل الكسرة على الواو. انظر: التبيان ٢/٧٤٠.

(٥) أغلب الكلام هنا منقول بتصرف يسير من شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٠.

(٦) ذكر ابن يعيش في «ورنتل» أن النون زائدة ملحقة بسَفَرْجَل. شرح المفصل ٩/١٥٠.

(٧) قال ابن جني: فأما الواو في وَرَنْتَل فأصل، والكلمة رباعية، والنون زائدة كنون عَقَنْقَل وجَحَنْفَل وعَبَنْقس، ولا تجعلها زائدة لما قدمناه من أن الواو لا تزداد أوّلا البتة.

انظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٦. والعقنقل: الكثيب العظيم من الرمل. والجحنفل: العظيم الجحفلة، وهي شفة البعير. والعبنقس: السيء الخلق.

أحدهما جعل الواو مزيدة في أول الكلمة. والثاني جعلها أصلا في الرباعي. والتزام الثاني أوْلى؛ لأن القول بالأصالة أولى من الزيادة.

وأيضا فإن الواو قد جاءت أصلا مع الثلاثة إذا كان هناك تكرير للمضاعفة[1] ولم تقع زائدة في أول الكلمة أصلا[2].

وأيضا فإن جعلها زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود وهو «وَفَنْعَل[3]»، وجعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود وهو «فَعَنْلَل» نحو «جَحَنْفَل[4]» والله أعلم.

---

(١) يقصد باب «ضوضيت». انظر الممتع ١/٢٩٣.

(٢) «مع الثلاثة . . . أصلًا» ساقط من أ.

(٣) في أ، ب «فنعلل». والتصويب من الممتع.

(٤) أغلب الكلام هنا منقول بتصرف يسير من الممتع لابن عصفور ١/٢٩٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل[1] ـ ٣
[متى تكون الواو أصلية ومتى تكون زائدة؟]

إذا كان مع الواو حرفان فقط قُضي عليها بالأصالة، إذ لا بدّ في الكلمة من ثلاثة أحرف، وتقع حينئذٍ فاءً وعيناً ولاماً، نحو: وَعْد، و مَوْت، ودَلْو.

وإن كان معها أزيد من حرفين فإمّا أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، أو حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته، أو يكون ما عداهما محتملا للأصالة والزيادة.

فإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدا مقطوع بأصالتها، قضيت على الواو بأنها مزيدة، لأنها لا تكون أصلا في بنات الخمسة ولا بنات الأربعة، إلّا في المضاعف[2] نحو «قَوْقَيْتُ»[3]» و «ضَوْضَيْتُ[4]» فإن الواو فيه أصل، لقول العرب

---

(١) اعتمد المصنف في كثير من هذا الفصل على الممتع في التصريف لابن عصفور بتصرف يسير مع تقديم وتأخير. انظر: الممتع ١/٢٩١-٢٩٢، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) قال أبو عثمان: وأعلم أن كلّ ما كان من الأربعة فالواو والياء لايكونان فيه أصلاً البتة إلّا أن يضعّف نحو: ضوضيت، وقوقيت...

انظر: المنصف ١/١٦٩. سيبويه ٤/٣١٣ ـ ٣١٤. التكملة ٢٣٥.

(٣) يقال قوقت الدجاجة قوقاةً وقيقاءً إذا صاحت. انظر: المنصف ٣/٢٧.

قال الجاربردي في شرح الشافية ٢٢٣: ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن أصلهما قوقوتُ وضوضوتُ قلبت الواو فيهما ياءً لوقوعها رابعة كما في أَغزيتُ.

(٤) ضوضيتُ: من الجلبة. والضوضاء: الصياح والجلبة.

انظر: المنصف ٣/٢٧.

«ضوضاء» و «غوغاء[1]». ولا يقضى لها بالأصالة إلّا أن يقوم دليل على ذلك كما تقدم في «وَرَنْتَل»، وبعضهم يجعلها اسم بلدة[2].

وإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته قضيت للواو[3] بالأصالة؛ إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف كما في «واعد» و «وافد» وشبههما.

وإن كان ما عداهما محتملا للأصالة والزيادة، فلا يخلو إما أن يكون الميم أو الهمزة أوّلا، أو غير ذلك من حروف الزيادة؛ فإن كانت الميم أوّلا أو الهمزة كذلك قضيت عليهما بالزيادة وعلى الواو بالأصالة، لكثرة زيادة الهمزة والميم في أوّل الكلمة، إلّا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة من اشتقاق أو تصريف أو غير ذلك، فيُقضى على الواو بالزيادة، كما قيل في «أَوْلَق» وهو الجنون، قاله جماعة[4].

---

(١) قال ابن جني، عن الأصمعي: إذا ظهرت أجنحة الجراد وصار أحمر إلى الغبرة فهو الغوغاء، الواحدة غوغاة، وذلك حين يخرج فيستقل فيموج بعضه في بعض، فلا يتوجّه جهة. وممن ذلك قيل لرَعاع الناس: غوغاء الناس. انظر: المنصف ٣/٧٨.

(٢) في القاموس المحيط: الورنتل: الداهية، والأمر العظيم، وموضح.

(٣) ب: «الواو».

(٤) قال سيبويه ٤/٣٠٨: وأما أَوْلَق فالألف من نفس الحرف، يدل على ذلك قولهم أُلِقَ الرجل. وإنما أَوْلَق فَوْعل، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر.
وقال المبرّد في المقتضب ٣/٣٤٣: في (أَوْلَق) الهمزة والواو، فلا بدّ من الاشتقاق حتى يعلم أيهما الأصل؟ فنظرت إلى أَوْلَق فإذا الفعل منه أُلِقَ الرجل فهو مألوق، إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون، فعلمنا أن الهمزة أصل، وأن الواو زائدة، فتقديره فَوْعل مثل كوثر فهو مصروف في المعرفة والنكرة.
وانظر أيضا: سيبويه ٣/١٩٥، المنصف ١/١١٣، المقتضب ٣/٣١٦، ابن يعيش ٩/١٤٥. وقال الرضي في شرح الشافية ٢/٣٤٣: والأَوْلق: الجنون، يجوز أن يكون فوعلاً بدليل مألوق، وأن يكون أفعل بدليل مولوق.

وقال ابن سيدة[1]: الأَوْلق الأَحمق[2]، والأول أصحّ لقول الشاعر:

. . . . . ألـمَّ بهـا من طائـفِ الجنِّ أَوْلَقُ[3]

قال أبو علي الفارسي[4]: يحتمل «أولق» من الوزن ضربين، أحدهما: أن يكون فَوْعَل، وهمزته أصل، من قولهم: تألّق البرقُ. والآخر: أنه أَفْعَل، وهمزته زائدة، من قولهم: وَلَق [يَلِقُ] إذا أسرع، لأن ذا الجنون يوصف بالسرعة[5].

ورجح ابن عصفور[6] وغيره القول الأول، بدليل قولهم «مَأْلُوق»[7]، ولو كانت الواو أصلية لقالوا مولوق، ولا يقال تقدّر الهمزة في «مألوق» بدلا من الواو، لأن مثل هذه الواو لا تقلب همزة، وإن قلبت فلا تستمر في تصاريف الكلمة.

---

(١) على بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، أبو الحسن الضرير. من مصنفاته: المحكم، المخصّص، شرح الحماسة. توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٢) في المحكم لابن سيدة ٦/٢٩٢: الأَوْلق الجنون. والأَوْلق الأحمق.

(٣) عجز بيت للأعشى من البحر الطويل من قصيدة طويلة يمدح بها المحلّق، ومنها في وصف ناقته يقول:

وتصبحُ من غبّ السُّرى وكأنّما ألـمّ بهـا من طائـف الـجـنّ أَوْلَـقُ

وغبّ الشيء: عاقبته. والسُّرى: السير في الليل. ألمّ به: خالطه، الطائف: ما يلمّ بالإنسان ويطوف به. ألق الرجل ألقاً جُنّ فهو مألوق. وبه أولق أي مس من جنون. انظر: ديوان الأعشى الكبير ٢٢١. الصحاح للجوهري (ألق، ولق).

(٤) الحسن بن أحمد، عالم مشهور أخذ عن الزجاج وابن السرّاج، وعنه أخذ ابن جني، له مصنفات كثيرة منها: الإيضاح في النحو، التكملة في الصرف، والحجة في علل القراءات السبع، والمسائل البصريات والعسكريات والبغداديات . . . توفي سنة ٣٧٧هـ. بغية الوعاء ١/٤٩٦.

(٥) انظر: التكملة لأبي علي الفارسي ٢٣٢. المسائل البصريات للفارسي ٢٧٣، الممتع ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٦) عليّ بن مؤمن الحسن بن أعصفور حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من مصنفاته: الممتع في التصريف، المقرّب في النحو، شرح جمل الزجاجي. توفي سنة ٦٦٩هـ. انظر بغية الوعاء ٢/ ٢١٠.

(٧) انظر كلام ابن عصفور بالتفصيل في الممتع ١/٢٣٥-٢٣٧.

ويمكن الجواب عن ذلك بأنه إنما قلبت الواو همزة عندما بني للمفعول وأصله وُلِقَ، فقلبت حينئذٍ الواو همزة قياساً مطرداً لانضمامها، ثمّ أجريت الهمزة مُجرى الأصلية، فالتزموها في تصاريف الكلمة، كما في عيد وأعياد، فإن ياء عيد منقلبة عن واو[1]، لأنه من عاد يعود، ثم التزموها في الجمع[2]، فقالوا أعياد. وكذلك أرياح، وكان قياسه أرواح وأعواد. فكذلك قاولوا مألوق. والقولان محتملان.

وأما[3] إذا كان مع الواو والحرفين الأصليين غير الميم والهمزة من حروف الزيادة، وهو محتمل لأن يكون أصلياً وأن يكون زائداً، فإنه يُقضى على الواو بالزيادة لكثرة مجيئها زائدة، وعلى ذلك الغير بالأصالة[4]، إلّا أن يقوم دليل على أصالة الواو نحو «عِزْويت[5]» وهو اسم بلد، فإن الواو فيه أصل[6]، والياء والتاء زائدتان، ووزنه «فِعْليت» كَ «عِفْريت[7]» لأنه مِنَ العِفْر.

---

(١) عيد أصله عِوْد، قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسر. انظر: الممتع ١/٢٣٦.

(٢) أ: «الجميع».

(٣) انظر هذا الكلام في الممتع ١/٢٩٢.

(٤) ب: «الإضافة».

(٥) هي الداهية وقال ابن عمر: غِزويت بالغين معجمة. انظر: المنصف ٣/٢٨. وقال ابن يعيش ٩/١٥٠: هوبلد.
وفي القاموس (عزو): وعِزْويت بالكسر موضع.

(٦) انظر هذا الكلام وما بعده في: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٠.
الممتع لابن عصفور١/٢٧٧ـ٢٧٨. المنصف لابن جني ١/١٦٩.

(٧) انظر سيبويه ٤/٢٦٩ «ويكون على فِعْليت، نحو عِفْريت وهو صفة وعِزْيت وهو اسم».
وذكر سيبويه أن التاء زائدة في عِفْريت لأنها من العِفْر. انظر: الكتاب ٤/٣١٦. سرّ صناعة الإعراب ٢٤٩.
قال الرضي في شرح الشافية ٢/٣٧٩: فعفريت عنده [أي سيبويه] عُرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفْر ـ بكسر العين ـ وهو الخبيث الداهي.

وبيان ذلك أنه لا يجوز أن تكون الياء[3] من «عِزْويت» أصلا أيضاً مع الواو، لأنه يلزم أن يكون الواو أصلا مع بنات الأربعة، وقد تقدّم أنه غير جائز. ولا أن تكون التاء أصلا مع الواو ويكون وزنه «فِعْليلا» لما ذكرنا أيضا. ولا أن تكون الواو والياء زائدتين والتاء أصلية لأنه يصير وزنه «فِعْويلا»، وهو بناء غير معروف فلا يحمل عليه، فتعيّن أن تكون الواو أصلية، والياء والتاء زائدتين، كما في «عِفْريت». والله أعلم.

---

(١) أ: «الواو».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٤

[مواقع زيادة الواو]

تقرّر أن الواو لا تزاد أولا، وإنما تقع مزيدة بعد ذلك[١]، فتكون ثانية كما في جَوْهَر، وكَوْثَر، وعَوْسَج إلحاقا[٢] لها بجعفر. وأصل جَوْهَر من الجهَارة وهي الحُسن والزينة. قال الشاعر[٣]:

وأرى البياضَ على النساء جَهارةً

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٤. المنصف ١/١١٢. ابن يعيش ٩/١٥٠.

(٢) قال ابن جني: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة المُلْحَق به لضرب من التوسّع في اللغة، فذوات الثلاثة يبْلغُ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة...

انظر: المنصف ١/٣٤-٣٥. ابن يعيش ٩/١٤٤.

(٣) هوأبو النجم العجلي، من قصيدته الأولى في ديوانه ومطلعها:

عَلِقَ الهوى بحبائل الشّعثاءِ والموتُ بعضُ حبائلِ الأهواءِ

ومنها قوله:

وأرى البياضَ على النِّساءَ جَهارةً والعِتْقُ تعرِفُه على الأدماءِ

العتق: كرم الأصل، الأدماء: السمراء.

انظر: ديوان أبي النجم العجلي ٣٩

وفي الصحاح (جهر): ورجل جهيرٌ بيّن الجَهَارة أي ذو منظر. وامرأة جهيرة، قال أبو النجم:

وأرى البياض على النساء جهارةً والعتقُ أعرفه على الأدماءِ

وأصله من الجَهْر[1] وهو إظهارُ الشيء.

وأما كَوْثَر[2] فهو من الكثرة، قال الشاعر[3]:

وأنْــتَ كثــيرٌ يابْــنَ مَرْوانَ طيِّبٌ وكــان أبــوكَ ابن العَقَـائـلِ كوثـرا

وأما العَوْسَج فهو شجر له شوكٌ وجَناه أحمر. وقضوا على واوه بأنها مزيدة، وكأن أصله من العسج[4]، وهو مدّ العنق في المشي، فكأن الإبل تمدّ أعناقها إلى هذا الشجر عندما تأكل منه، فقيل فيه عوسج. ويحتمل أن يكون القضاء على واوه بالزيادة بناء على القاعدة المتقدمة؛ أنه إذا كان مع الواو ثلاثة أحرف أصول فهي مزيدة، وإن لم يكن مأخوذا من العسج.

وتزاد الواو ثالثة كما في جَهْوَر، وقَسْوَر، وقِرْواح، ودَهْوَر. أما جَهْوَر فهو من الجَهْر كما تقدّم. وكذلك قَسْور من القَسْر[5] وهو القهر. وقِرْواح[6] من القَراح وهو الموضع الذي لا شجر فيه.

---

(١) قال ابن جني: وقولهم جهور في كلامه، هو من الجهارة، وهو ارتفاع الصوت وظهوره، ومنه قوله تعالى ﴿أرنا الله جَهْرة﴾ أي عيانا. المنصف ١/٣٩، ٣/٨.

(٢) كَوْثر: الرجل الكثير العطاء.

المنصف ٣/٦. وفي اللسان (كثر): والكوثر السيد الكثير الخير.

(٣) هو الكميت بن زيد الأسدي، والبيت في ديوانه ج١ ص٢٧٩. جمع وتقديم داود سلوم. من البحر الطويل.

انظر: الصحاح (كثر)، اللسان (كثر)، المنصف ١/٣٥.

(٤) الصحاح (عسج)

(٥) الصحاح (قسر): قسَره على الأمر قَسْراً: أكرهه عليه وقهره... والقَسْوَر: نبت... والقَسْوَر والقَسْوَرة: الأسد.

(٦) القِرواح: الناقة الطويلة القوائم. والنخلة الطويلة الملساء. والأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيء...

والقَراح: الماء الذي لا يخالطه تُفْل.. والأرض لا ماء بها ولا شجر.

انظر: الصحاح، القاموس المحيط (قرح).

ويقال دَهْوَر[1] الرجلُ اللقمةَ يُدَهْوِرُها إذا كبّرها. والواو فيه مزيدة بناء على القاعدة المذكورة أيضا.

وكذلك تزاد ثالثة في عجوز وعمود ونحوهما، ووجهه ظاهر.

وتزاد رابعة في نحو «تَرْقُوة» و «عَرْقُوَة» و «عُنْفُوان».

فالترقوة العظم الذي بين ثُغْرَة النحر والعاتق[2]، والتاء فيه أصلية. قال الجوهري[3]: حكى أبو يوسف[4] ترقيتُ الرَّجُلَ تَرقاةً إذا أصبتَ تَرْقُوَته. والألف فيها إلحاقية كما في سَلْقَيْتُ[5].

والعَرْقُوة[6] الصليب الذي يكون في الدلو يشدّ به الحبل، والواو فيها مزيدة لوجهين: أحدهما أنها[7] مع ثلاثة أصول كما تقدّم. والثاني لو كانت أصلا لكانت على فَعْلُلَة ولا نظير له.

وأما عُنْفُوان[8] وهو الشباب فالواو فيه مزيدة، لأنه من العُنْف، إذ لا بدّ في الشباب من العنف. وأيضا فليس في كلامهم فُعْلُلان[9]، فحكم بالزيادة.

---

(١) في الصحاح (دهر): ودهورت الشيء إذا جمعته ثم قذفته في مهواة. يقال: هو يُدَهْوِرُ اللُّقَم إذا كبّرها.

(٢) في النسختين «والعنق». والتصحيح من الصحاح.

(٣) الصحاح (ترق) ج٤ ص١٤٥٣.

(٤) يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة وتلميذه، توفي سنة ١٨٢هـ.

(٥) سَلْقى ملحق بدحرج. انظر شرح الشافية للرضي ١/٥٥. وسلقاه: ألقاه على ظهره.

(٦) العرقوتان: الخشبتان اللتان تُعرضان على الدلو كالصليب. (الصحاح: عرق).

(٧) أ: «أنه».

(٨) عنفوان الشيء: أوّله. يقال هو في عنفوان شبابه.

(٩) ب «فعلان».

وتزاد الواو خامسة في مثل «قَلَنْسُوَة[1]» و «قَمَحْدُوة[2]» وهي أعلى الرأس، ودليل زيادتها مع ما تقدّم من القاعدة أنه ليس في كلامهم فَعَنْلَلَة ولا فَعَلُّلَة.

وكذلك هي أيضا زائدة في عَضْرَفُوط[3] لأنه ليس في كلامهم سُداسيّ[4] حروفه كلها أصول.

والله أعلم.

---

(١) القَلَنْسُوَة والقُلَنْسِيَة... تلبس في الرأس. (القاموس: قلس).

(٢) القَمَحْدُوَة بزيادة الميم: ما خلف الرأس، والجمع قماحد. (الصحاح: قحد).
والميم أصلية عند صاحب القاموس، قال: القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا وأعلى القذال خلف الأذنين ومؤخّر القذال، جمع قماحد. وفي ذكر الجوهري إياها في قَحَد نظر. (القاموس: قمحد).

(٣) عضرفوط: ذكر العظاء، وهو دويّبة من الزواحف.

(٤) في النسختين «يبتدا بشيء» وهو تحريف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٥

[الواو الداخلة على أوّل الكلمة ـ أنواعها]

أما الواو التي تدخل على أول الكلمة وليست معدودة منها، وهي المقصودة بهـذا الكتاب فهي على أنواع: واو العطف، وواو الحال، وواو القسم، وواو ربّ، وواو الجمع مثل: استوى الماء والخشبةَ، وواو الصَّرف[1] مثل قولهم:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله

فهذه الستة هي التي يعمل[2] الكلام عليها إن شاء الله.

وتجيء أيضا زائدة في الجواب بحيث لو حذفت لما اختل الكلام، كما

---

(١) واو الصَّرف مصطلح كوفي للواو التي ينصب الفعل المضارع بعدها. انظر: الإنصاف مسألة ٧٥. المغني ٣٩٩. وسوف يتكلم المصنف عليها بالتفصيل مع البيت المذكور في الفصل رقم ٢٩.

وفي تهذيب اللغة (باب الواوات) ١٥/ ٦٧٤: ومنها واو الصرف، قال الفرّاء: الصّرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه، كقوله:

لا تنــه عن خُلُقٍ وتــأتــيَ مثــله عارٌ عليك إذا فَعَـلْتَ عظِيمُ

(٢) أ: «مرّ».

أنشد الفرّاء[1]:

حتّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكم ورأيتُمُ أبناءكُم شبُّوا

وقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لنا إنّ اللئيمَ العاجِزُ الخَبُّ[2]

قال: أراد قلبتمُ[3].

وقد تجيء كذلك في غير الجواب أيضا. قال أبو كبير[4] الهذلي:

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، وقد أخذ عنه وعن يونس. وكان يميل إلى الاعتزال، وأكثر مقامه ببغداد. من مصنفاته: معاني القرآن، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، مات سنة ٢٠٧هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢/٣٣٣.

(٢) من البحر الكامل، قَمِل بطنه أي ضخُم، والمراد كثرت قبائلكم. والمجنّ: الترس. وقلب له ظهر المجنّ: أي عاداه. والخبّ: اللئيم الماكر.
والبيتان في معاني القرآن للفراء ١/١٠٧، ٢٣٨، سر صناعة الإعراب ٦٤٦. تهذيب اللغة ١٥/٦٧٤، الإنصاف مسألة ٦٤. الأزهية ٢٣٥ رصف المباني ٤٢٥ وقد عزاهما المحقق إلى الأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩. الجن الداني ١٩٣. ضرائر الشعر ٧٢. خزانة الأدب ١١/٤٤.

(٣) قال الفراء: ١/١٠٧: جعل جواب (حتى إذا) بالواو، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو.

(٤) أ: «أبو كثير». أبو كبير اسمه عامر بن الحليس أحد بني سعد بن هذيل، شاعر صحابي أشتهر بكنيته. قيل إنه أسلم ثم أتى النبي ﷺ فقال: أحلّ لي الرّبا، قال: «أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟» قال: لا، قال: «فارض لأخيك ما ترضى لنفسك». قال: فادع الله أن يذهب عني. انظر: خزانة الأدب ٨/٢٠٩. الإصابة ٤/١٦٥.

فَإذا وذلِـكَ لَيْسَ إلّا حِينَـهُ وإذا مضى شَيءٌ كَأَنْ لم يُفْعَـلِ[1]

قال الأزهري[2]: أراد فإذا ذلك يعني شبابه وما مضى من [أيام] تمتعه[3].

والذي ذهب إليه جمهور البصريين[4] أنها ليست زائدة، وإنما هي عاطفة على محذوف مقدّر.

وسيأتي تتمة الكلام في ذلك إن شاء الله[5].

---

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبي كبير الهذلي من البحر الكامل مطلعها:

أزُهَـيْرٌ هل عن شَيْبَـةَ من مَعْـدِل أم لا سبـيل إلـى الـشـبـاب الأوّل

قال أبو سعيد السكّريّ: كذا أنشدنيه الأصمعي: ليس إلّا حينَهَ، بفتح النون، لم يفعل أي لم يكن. فإذا وذلـك: قال أبـو سعيد: الواو زائدة. قال: قلت لأبي عمرو: يقول الرجل: ربّنا ولك الحمد، فقال: يقول الرجل: قد أخذتُ منك هذا بكذا وكذا، فيقول: وهو لك.

انـظر: ديوان الهذليين ٢/١٠٠. تهذيب اللغة ١٥/٦٧٥. الشعر والشعراء ٢/٦٧٢. الجني الداني ١٩٤. ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٢. شرح الكافية الشافية ١٢٦٠.

(٢) محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي، ولد سنة ٢٨٢هـ، وأخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السرّاج، وأخذ عن الهروي صاحب العزيبين. وله من التصانيف: التهذيب في اللغة، التقريب في التفسير، وغيرها. مات سنة ٣٧٠هـ انظر: بغية الوعاة ١/١٩ـ٢٠.

(٣) في تهـذيب اللغة ١٥/٦٧٥: قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ربّنا ولك الحمد، ما هذه الواو؟ فقال: يقول الرجل للرجل: بعني هذا الثوب، فيقول: وهو لك، أصله يريد هو لك. وقال أبو كبير الهذلي:

فإذا وذلـك ليس إلّا حينـه وإذا مضـى شيء كأنْ لم يُفْـعَـلِ

أراد: فإذا ذلك، يعني شبابه وما مضى من أيام تمتعه.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، واحتجوا بعدد من الأدلة، وإليه ذهب الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين. وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن تقع زائدة، لأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى. ووجّهوا أدلة الكوفيين. انظر تفصيل المسألة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة رقم ٦٤.

(٥) انظر فصل ١٨ من هذا الكتاب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٦

[النوع الأول]

الكلام على الواو العاطفة[١]

وهي إما أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة. فإذا عطفت جملة على أخرى[٢] اشترط أن يكون بينهما تناسب يقتضي المشاركة بالعطف، فلا يحسنُ أن تقول: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ شاعرٌ، لعدم المناسبة بينهما، إلا أن يكون ذلك جوابا لمن أنكر هذين الحكمين، أو شكّ فيهما، فتكون قرينة كلامه المتقدم هي المقتضية لجواز العطف بين هاتين الجملتين.

وقد عيب على أبي تمام[٣] قوله:

لا والذي هو عالِمٌ أنّ النَّوى ... صَبِرٌ، وأنَّ أبا الحسين كريمُ[٤]

---

(١) الواو أمّ حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه. انظر: رصف المباني ٤١٠. الجنى الداني ١٨٨. ابن يعيش ٨/٩.

(٢) ب: «جملة». وقد صححت في الحاشية إلى «أخرى».

(٣) هو حبيب بن أوس الطائي، الشاعر المشهور. ولد في جاسم بسورية ورحل إلى مصر، ثم استقدمه المعتصم إلى بغداد فجاء ومدحه بقصائد من أشهرها قصيدته في فتح عمورية. وأقام في العراق، ثم ولي بريد الموصل وتوفي بها سنة ٢٣١هـ. له ديوان مطبوع. ومن مصنفاته ديوان الحماسة. انظر: الأعلام ٢/١٦٥.

(٤) البيت من قصيدة لأبي تمام من البحر الكامل، يمدح أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة، وبعده قوله:

إذ لا مناسبة بين هاتين الجملتين.

ولهذا قال النحاة في الواو التي تعطف جملة مبتدأة على كلام متقدم تام إنها واو الاستئناف[1]، كما في قوله تعالى: ﴿**ويسألونَكَ عَنِ الجِبَالِ فَقُل يَنْسِفُها ربّي نسفا**﴾[2]، وإن كانت صورتها صورة العطف. وبعضهم يعدّها مغايرةً للواوات المتقدّم ذكرها.

والصحيح أنها وإن كانت للاستئناف فلم تخرج عن معنى العطف، ولكن لا تشرّك بين ما بعدها وما قبلها إلّا في أصل الإخبار دون شيء آخر، فكأن القائل بعد كلامه المتقدم قال: وأخبرك أيضاً بكذا.

أما إذا عطفت مفرداً على مفرد فهي على قسمين: جامعة مشرّكة، وجامعة غير مشرّكة[3].

فالأول هو الأكثر مثل: قام زيدٌ وعمروٌ. لأنك لو قلت: قام زيدٌ وقام عمروٌ،

= ما زُلْتُ عَنْ سَنَنِ الوِدَادِ ولا غَدَتْ نَفْسي عَلى إلْفٍ سِواكَ تَحُومُ

انظر: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣/ ٢٩٠. دلائل الإعجاز ٢٢٥، معاهد التنصيص ١/ ٢٧٠.

قال عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ٢٢٥ بعد أن أورد البيت: وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النّوى، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذلك.

(١) قال المرادي: «الثاني من أقسام الواو: واو الاستئناف. ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية. فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى: ﴿**ثم قضى أجلاً وأجلٌ مسمّى عنده**» ومن أمثلة الفعلية ﴿**لنبيِّنَ لكم ونُقرُّ في الأرحَام ما نشاء**﴾ ﴿**هل تعلمُ له سميا، ويقول الإنسان**﴾ وهو كثير. ذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة. والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لمجرّد الربط، وإنّما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها». انظر: الجنى الداني ١٩١.

(٢) سورة طه: ١٠٥.

(٣) انظر القسمين مع الأمثلة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٦٠.

جاز، فشرّكت بالواو بينهما في إسناد الفعل إليهما.

ومثال الثاني[1] قول القائل: اختصم زيدٌ وعمروٌ، مما لا يكون الفعل فيه إلّا للاثنين. فهي جامعة ولم تشرّك الفعل في إسناده إلى كلّ واحد منهما بمفرده. إذ لو قلت: اختصم زيدٌ واختصم عمرو، لم يصحّ. وكذلك إذا قلت: هذان زيدٌ وعمروٌ. فالواو فيه جامعة غير مشرّكة، لأنه لا يصح هذان زيد هذان عمرو؛ إذ لا يخبر عن الاثنين بواحد، بخلاف: هذان ضاحكان، وهذان قائمان.

[العامل في المعطوف]

وهذا يستدعي الكلام في شيء اختلف فيه أئمة العربية، وهو العامل في المعطوف. وفيه ثلاثة أقوال[2]:

أحدها وهو قول سيبويه[3] وجمهور المحققين أن العامل فيه العامل في المعطوف عليه[4]، فاذا قلت: ضربتُ زيداً وعمراً، فقد انتصبا جميعاً بـ «ضربت». والحرف العاطف دخل بمعناه وشرّك بينهما، وإنما عمل الفعل فيهما بواسطة[5] حرف العطف.

وحجة هذا القول[6] اختلاف العمل لاختلاف العامل المتقدم من رفع ونصب وخفض وجزم.

---

(١) أ: «الثانية».

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٨-٨٩.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أبو بشر - إمام النحاة البصريين، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس والأخفش الأكبر. وصنف الكتاب. توفي سنة ١٨٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٤) قال ابن عصفور: والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف. انظر شرح جمل الزجاجي ١/٢٦١. وانظر: شرح ابن يعيش ٣/٧٥.

(٥) أ: «بوساطة».

(٦) أ: «القائل».

وقال أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني[1]: العامل في المعطوف حرف العطف، لأنه إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته. فلمّا أغنت الواو في مثل: قام زيدٌ وعمروٌ، عن إعادة «قام» مرة أخرى، قامت مقامه فرفعت ما بعدها، وكذلك[2] في النصب والخفض والجزم. وهذا اختيار ابن السراج[3] أيضا[4].

واعترض الجمهور عليه بأن الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص، وحروف العطف غير مختصة، فلا تصلح للعمل لأنها تدخل على الأسماء والأفعال[5].

والقول الثالث أن العامل في المعطوف فعل محذوف مقدّر بعد حرف

---

(١) عثمان بن جني من أحذق العلماء بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي ولما مات تصدّر ابن جني مكانه ببغداد. ومن مصنفاته: الخصائص، سرّ صناعة الإعراب، المنصف في شرح تصريف المازني، شرح ديوان المتنبي، المحتسب في إعراب الشواذ. مات سنة ٣٩٢هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: «الشارح» بدل ابن السّراج. وابن السّراج هو محمد بن السريّ البغدادي النحوي أبو بكر بن السّراج. كان أحدث أصحاب المبرّد سناً، مع ذكاء وفطنة، وكان المبرّد يقربه، وقرأ عليه كتاب سيبويه. وأخذ عنه السيرافي والزجاجي والفارسي والرماني. مات شابا سنة ٣١٦هـ. ومن مصنفاته: الأصول في النحو، شرح سيبويه. انظر: بغية الوعاة ١/١٠٩. إنباه الرواة: ٣/١٤٥.

(٤) قال ابن السّراج: إعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، فالواو أغنت عن إعادة «قام» فقد صارت ترفع كما ترفع قام، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب... انظر: الأصول في النحو ٢/٧٠ تحقيق د. الفتلي، الطبعة الأولى. وانظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ص ٦٣٥. وصف المباني ٤١٢. شرح ابن يعيش ٣/٧٥.

(٥) قال ابن عصفور: فإن قال قائل: فهلاّ كان العامل حرف العطف نفسه. فالجواب أنه لا يعمل الحرف حتى يختص ـ في مذهبنا ـ وحروف العطف ليست بمختصة لأنها تدخل على الأسماء والأفعال. انظر شرح الزجاجي ١/٢٦١.

العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه، وحرف العطف دالّ على ذلك المقدّر.

وذكر ابن يعيش[1] أن هذا اختيار الفارسي وابن جني، وهو الأصح عنهما[2]. واختاره أيضا أبو القاسم السهيلي[3] في نتائج الفكر، واحتجّ عليه بالقياس والسماع[4]. أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلّق به، إلا في باب المفعول معه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. قال: وأيضاً فإن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟

وأما السّماع فالاتفاق على أنه يجوز إظهار الفعل ثانيا بعد حرف العطف

---

(١) هو يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي. ولد سنة ٥٣٥هـ بحلب. كان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف. تصدّر بحلب للإقراء زمانا. صنّف شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني. مات بحلب سنة ٦٤٣هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ٣٥١.

(٢) قال ابن يعيش ٨/ ٨٩: والذي نصّ عليه أبو علي في الايضاح الشعري وكذلك ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه... قال ابن جني في سر الصناعة ص ٦٣٨: ..ويدلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودلّ عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو: ضربتُ زيداً وضربتُ بكراً، ونظرت إلى جعفرٍ وإلى خالدٍ. فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف.
وانظر كلام الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الاعراب (إيضاح الشعر) ص ٦٠ وما بعدها.

(٣) أبو القاسم السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المالقي، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات والتفسير وصناعة الحديث... ومن مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، نتائج الفكر في النحو. توفي سنة ٥٨١هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٨١.

(٤) انظر كلام السهيلي في نتائج الفكر ص ٢٤٩.

فتقول: قام زيدٌ وقام عمروٌ. وضربتُ زيداً وضربتُ عمراً. ومنه قول الأنصاري[1]:

بَلْ بَنُو النَّجّار إنّ لنا فيهِمُ قَتْلى وإنَّ تِرَهْ

والمراد قتلى وتره، ثم أظهر «إنّ» فدلّ على ذلك.

واعترض الجمهور على هذا القول بأن الأصل عدم التقدير، إلّا أن يقوم دليل، ولا دليل هنا. وبأن حذف الفعل بعد الحرف[2] إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك يناقض الغرض من حذفه[3].

وقول السهيلي: «إن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله[4]» هو عين المتنازع فيه، فكيف يجعل دليلا؟

وكذلك قوله[3] «إنّ الصفة لا يعمل فيها العامل في المنعوت» ممنوع، بل الأظهر أنه العامل فيها. هو أولى بالعمل فيها من المعطوف. وأما ظهور الفعل بعد حرف العطف؛ فهو في حالة الظهور غير النوع الأوّل، لأن حالة ظهوره يكون من باب عطف الجملة[5] على الجملة، والأوّل من باب عطف المفرد على المفرد.

والفرق بين المقامين أنّك إذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، كان ذلك مقتضيا تثنية الدعوى بقيامهما لا على وجه التصريح بذلك. وإذا قلت: قام زيدٌ وقام عمروٌ، كان فيه التصريح بتثنية الدعوى بقيامهما، لقوة التأكيد بإعادة الفعل ثانيا. وحينئذ

---

(١) هو خالد بن عبد العزّى كما في السيرة النبوية لابن هشام ١/٢٣. والرواية فيها «بل بني النجار. . .». قال السهيلي في الروض الأنف ١/٣٨: وقوله فيهم قتلى وإنّ ترة، أظهر إنّ بعد الواو، أراد إنّ لنا قتلى وترة. والترة: الوتر. فأظهر المضمر، وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم. . .

وانظر البيت أيضاً في رصف المباني ٤١٣، وهو من البحر المديد.

(٢) ب: «وبأن حذف الحرف بعد الفعل».

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٩.

(٤) نتائج الفكر ٢٤٩.

(٥) أ: «للجملة».

فليسا على السواء.

ومما احتجّ به الأولون على عدم تقدير الفعل ما تقدّم في مثل: اختصم زيدٌ وعمروٌ، فإنه لا يصح أن يكون فيه الفعل مقدّراً بعد الواو، لأنه يفسد[1] المعنى كما تقدم، وكذلك جلست بين زيدٍ وعمرو.

والسهيلي ـ رحمه الله ـ استثنى هذا الموضع من جملة أنواع المعطوف، وجعل الواو فيه تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذا قلت: اختصم زيدٌ وعمروٌ[2]. وطَرَد ما[3] اختاره من تقديره الفعل بعد[4] الحرف العاطف فيما عدا ذلك.

فيقال له الأصل عدم الاختصاص. وإذا تبيّن في هذا الموضع أن العامل في المعطوف هو العامل فيما قبله، فكذلك[5] في سائر المواضع لئلا يختلف الحكم في العطف، وهو ظاهر.

والمقصود أن الواو انفردت عن جميع حروف العطف بهذا الموضع، فإنه لا يصحّ اختصم زيدٌ فعمروٌ أو ثم عمروٌ، ولا هذا المال بين زيدٍ فعمروٍ. وكذلك بقية حروف العطف. ولا يجيء في هذا الموضع إلا بالواو.

فأما قول امرىء القيس[6]:

بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[7]

---

(١) أ، ب: «يقيد». انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٦١.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٥٠.

(٣) ب: «نا».

(٤) «الفعل بعد» ساقط من ب.

(٥) أ، ب: «وكذلك».

(٦) هو امرؤ القيس بن حُجر بن عمرو الكنديّ، من أهل نجد، من شعراء الطبقة الأولى، ومن أشهر شعراء العربية، توفي سنة ٨٠هـ تقريبا. انظر الشعر والشعراء ١/١٠٥. ديوان امرىء القيس (بتحقيق أبي الفضل إبراهيم) ص٥. الأعلام ٢/١١. شرح القصائد السبع للأنباري ص٣ وما بعدها.

(٧) هذا جزء من مطلع معلقة امرىء القيس المشهورة وبتمامه:

فإنما عطف بالفاء؛ فإن الكلام على حذف مضاف تقديره بين نواحي الدخول.

ومثله قول الآخر:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسيفٍ صقيلٍ بين بُصْري وطعنةٍ نَجْلاء[1]

يريد: بين نواحي بصرى[2].

قال السهيلي[3]: «ومعرفة هذه الواو الجامعة أصل تنبني عليه فروع كثيرة، منها أنك تقول: رأيت الذي قام زيدٌ وأخوه. على أن تكون الواو جامعة. وإن كانت عاطفة لم يجز، لأن التقدير: قام زيدٌ وقام أخوه، فخلت الصلة من عائدٍ يعود على الموصول. ومنه قوله تعالى: ﴿وجُمع الشمسُ والقمرُ[4]﴾ غلّب المذكّر على المؤنث لاجتماعهما. ولو قلت: طلع الشمس والقمر، لقبح ذلك، إلّا أن تريد الواو الجامعة. وأما في الآية فلا بدّ أن تكون جامعة لأن لفظ «جمع» يدلّ عليها[5].

= قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللوى بين الدّخول فحومل

انظر: ديوان امرىء القيس ص٨، والرواية فيه عن الأصمعي «بين الدخول وحومل». وقال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ١/١٠٠: . . . عطف بالفاء وأراد بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل، ولم يُرد موضعا بين الدخول فحومل.

(١) البيت لعديّ بن الرَّعْلاء الغساني من البحر الخفيف، وإنما صحّ إضافة بين إلى بُصرى لاشتمالها على متعدد من الأمكنة، أي بين أماكن بُصرى ونواحيها. انظر خزانة الأدب ٩/٥٨٣. وانظر البيت في الجني الداني ٤٢٩، مغني اللبيب ١٤٦. شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٢.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٦٠.

(٣) انظر: نتائج الفكر ص٢٥٠.

(٤) القيامة آية ٩.

(٥) أ: «على ذلك».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل[1] ـ ٧

[الغرض من تكرار العامل في العطف]

تقدّم الفرق بين قام زيدٌ وعمروٌ، وقام زيدٌ وقام عمروٌ. وقد يكون تكرار الفعل لبيان أن قيامهما لم يقع في حالة واحدة أو وقتٍ واحد، كما ذهب إليه سيبويه في حالة النفي، فإن الواو اختصت عنده، دون حروف العطف في حالة النفي، بخاصية أخرى غير ما تقدم في اختصم زيدٌ وعمروٌ، ونحوه. وذلك أن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه كحاله قبل دخوله.

فإذا قلت: قام زيدٌ فعمروٌ، ومررتُ بزيدٍ ثم عمروٍ، كان النفي: ما قام زيدٌ فعمروٌ، وما مررتُ بزيدٍ ثم عمروٍ. وكذلك البقية.

قال سيبويه[2] إلّا الواو، فإنه إذا قال القائل: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فإما أن يكون بنى الكلام على فعل واحد أو على فعلين؛ فإن كان الكلام مبنيا على فعلٍ واحد، أي يكون مروره بهما واحداً، فتقول في النفي: ما مررتُ بزيدٍ وعمرو.

وإن كان الكلام مبنيا على فعلين، أي يكون مرّ بزيدٍ على حدته وبعمروٍ على حدته، لزم تكرير العامل، فتقول: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرو. وليزول اللبس. لأنه إذا لم يكرّر[3] العامل احتمل أنه لم يمر بهما ولا بواحد منهما، واحتمل أن يريد أنه لم يمرّ بهما معا، بل مرّ بأحدهما. فلما كان النفي من غير

---

(١) اعتمد المصنّف كثيرا هنا على ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٨ بتصرف.

(٢) في شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٨: وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلا في الواو. . .
وانظر كتاب سيبويه ١/٤٣٨ بتحقيق هارون. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/٤٣٩.

(٣) أ، ب: «يكن».

إعادة العامل مسبّبا[1] إلى ذلك لم يجز حذفه، ولم يكن بدّ من إعادته.

وقد خالفه المازنيّ[2] في ذلك، وقال: لا يلزم تكرير العامل، كما في بقية حروف العطف، ولأن حرف النفي لا يغيّر ما بعده عما كان عليه قبل دخوله.

وضعف هذا ظاهر مما ذكرناه من حصول اللبس. وأيضا فقد وجد النفي مغيراً لما دخل عليه عن حاله قبل ذلك. ألا ترى أنك تقول في نفي سيفعلُ: لَنْ يفعل، وفي نفي قد فَعَلَ: لمّا يفعل، وفي نفي فَعَلَ: لم يفعلْ. فإذا كانوا[3] يغيّرون ما بعد حرف النفي عما كان عليه مع أنه لم تدع إليه ضرورة، فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورة وهو خوف اللبس[4].

وذكر ابن مالك[5] أنه لا يتعيّن إعادة العامل في النفي عند بناء الكلام على فعلين، بل يكتفى بدخول «لا»[6] بين الواو وما بعدها، فتقول: ما مررتُ بزيدٍ ولا عمرو. ويزول بذلك اللبس المحذور، كما يزول بتكرار العامل[7].

---

(١) في شرح جمل الزجاجي: «ملبساً لذلك لم يكن بدّ من إعادة النفي».

(٢) هو الامام أبو عثمان المازني واسمه بكر بن محمد، بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرّد واليزيدي. كان إماماً في العربية. قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. وكان المازني يقول: من أراد أن يصنف كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح. مات سنة ٢٤٩هـ.
انظر: بغية الوعاء ١/٤٦٣-٤٦٦. وانظر ردّ المازني على سيبويه في النكت للأعلم ١/٤٣٩.

(٣) ب: «كان».

(٤) هذا الكلام بتصوف من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٨.

(٥) هو الامام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، نزيل دمشق. ولد سنة ٦٠٠هـ، وكان إماماً في القراءات واللغة والنحو والصرف. من مصنفاته: الخلاصة الألفية، التسهيل وشرحه، الكافية الشافية وشرحها، عمدة الحافظ وعدة اللافظ. توفي سنة ٦٧٢هـ. انظر: بغية الوعاء ١/١٣٠.

(٦) أ: «إلّا».

(٧) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/٤٤٦.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل[1] ـ ٨

[عود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه]

إذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه، وتأخر عنهما ضميرٌ يعود عليهما، وكان العطف بالواو، لزم عود الضمير على حسب ما تقدّم من إفراد وتثنية وجمع. تقول: زيدٌ وعمروٌ قاما، وزيدٌ وعمرٌو وبكرٌ قاموا.

ولا يجوز أن تفرد الضمير وتجعله عائدا على الأخير إلّا حيث سُمع، ويكون ما دلّ على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى: ﴿**واللهُ ورسولُه أحقُّ أنْ يُرْضُوه**﴾[2] فإنه كان الوجه أن يجيء يرضوهما. ولكنه أفرد على تقدير: والله أحقّ أن يرضوه، ورسولُه أحقّ أن يُرضوه. فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه. وهو أولى من أن يجعل المحذوف خبر الثاني لما فيه من التفريق بين المبتدأ وخبره، ولأن في ذلك التقدير جعل الخبر للأقرب إليه، ويدل عليه قول الشاعر:

نحنُ بما عِندنا وأنْتَ بما ... عِنْدَكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ[3]

---

(١) الكلام في هذا الفصل أكثره منقول من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٧ بتصرف يسير.

(٢) التوبة آية ٦٢.

(٣) البيت من البحر المنسرح، قاله عمرو بن امرىء القيس الأنصاري الخزرجي كما في مجاز القرآن ١/٣٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٧٩، وانظر تفصيل القول في الحاشية. وقد نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم، في الكتاب ١/٧٥. وكذلك ابن هشام في تخليص الشواهد ٢٠٥، والعباسي في معاهد التنصيص ١/١٨٩.
وانظر البيت في شرح شواهد الايضاح لابن بري ١٢٨. إيضاح شواهد الايضاح للقيسي =

فأفرد «راض» لأنه خبر عن «أنت» وكان المقدّر هو الخبر عن الأوّل، ولو كان الملفوظ به خبراً عن الأوّل لقال راضون.

ومنهم[1] من جعل «أحقّ أن يرضوه» خبراً عن الاسمين، لأن أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى، ولأنه ﷺ قائمٌ عن الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿**إنّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله**﴾[2]. وهذا فيه نظر، ولا يستقيم مثله في قول الشاعر:

إنّ شَرْخَ الشّبابِ والشّعَرَ الأسْـ ... ـوَدَ ما لَمْ يُعاصَ كان جُنونا[3]

فإنه كان الوجه أن يقال: ما لم يعاصيا، ولكنه أفرد وحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه.

والمقصود أن مثل هذا يقتصر به على ما سُمع، ولا يكون قياسا. وليس هذا الحكم من إفراد الواو، بل إذا كان العطف بحتّى فالحكم أيضا كذلك. وأما إذا كان العطف بالفاء فإنه يجوز تثنية الضمير، كما تقدّم في الواو، ويجوز إفراده، ويكون الضمير عائدا إلى الثاني، وخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه. وجاز ذلك لأن الفاء لما فيه من الترتيب يقتضي إفراد خبر الأول عن خبر الثاني. وكذلك إذا كان العطف بثمّ، لكن الأحسن إفراد الضمير لما في «ثم» من المهلة المقتضية لفصل خبر الأوّل عن الثاني.

وفي بقية حروف العطف كلام لسنا بصدده.

= ١/١٧٠. همع الهوامع ٥/١٣٩.

قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٧٩: والشاهد فيه أنه حذف خبر الابتداء الأوّل. فكأنه قال: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ.

(١) انظر: التبيان للعكبري ٢/٦٤٨ ففيه الأوجه المختلفة.

(٢) سورة الفتح آية ١٠.

(٣) البيت من البحر الخفيف لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣. شرخ الشباب: أوّله وقوته ونضارته. مالم يعاص: مالم يُعْصَ.

وانظر: مجاز القرآن ١/٢٥٨، شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٣٤٩. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٧. الصحاح (شرخ). اللسان (شرخ).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٩
[دلالة الواو العاطفة]

اختلف العلماء في الواو العاطفة على ماذا تدل؟ ولهم في ذلك أقوال:

الأوَّل:

أنها تدل على مطلق الجمع، من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب. ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي أسند إليهما، من غير أن يدل على أنهما معا[1] بالزمان، أو أن أحدهما قبل الآخر. ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معا، أو مرتباً على حسب ما ذكرا به، أو على عكسه. ولا يفهم شيء من ذلك من مجرّد الواو العاطفة[2].

وهذا قول الجمهور من أئمة العربية[3] والأصول[4] والفقه. ونصّ عليه

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) قال ابن مالك في الألفية:

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقا ... في الحكم أو مصاحباً موافقا

(٣) انظر: المبرد في المقتضب ١/١٠، ابن السراج في الأصول ٢/٥٥. عبد القاهر في المقتصد ٢/٩٣٧. الصيمري في التبصرة ١/١٣١. ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٩٠. ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٤. الرضي في شرح الكافية ٢/٣٦٣. ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٦. المرادي في الجنى الداني ١٨٨. ابن هشام في المغني ٣٩١. شرح الأشموني ٣/٩١. ارتشاف الضرب ٢/٦٣٣. همع الهوامع ٥/٢٢٤.

(٤) انظر الإحكام للآمدي ١/٦٣. البرهان لإمام الحرمين الجويني ١/١٨١-١٨٣ نهاية=

سيبويه في بضعة عشر موضعاً في كتابه[1].

ونقل أبو علي الفارسي اتفاق أئمة العربية عليه كما سيأتي، وفيه نظر.

والقول الثاني:

أنها للترتيب مطلقا، سواء كانت عاطفة في المفردات أو في الجمل. وهو قول بعض الكوفيين منهم ثعلب[2]، وابن دُرستويه[3]. حكاه عنهم جماعة من النحاة[4].

وعزاه جماعة إلى الامام الشافعي[5] رحمة الله عليه، وذكر بعض الحنفية

= السول للأسنوي ١٨٥، اللمع للشيرازي ص٣٦. التمهيد للأسنوي ٢٠٩ الإبهاج ١/ ٣٣٩.

(١) قال سيبويه ٤/ ٢١٦: فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرٍو وزيدٍ. وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعها، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر.

وانظر: الكتاب ١/ ٢٦١ وما بعدها. الكتاب ١/ ٤٣٧ وما بعدها.

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى تعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ حفظ كتب الفراء، وعُني بالنحو. روى عنه اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد. من مصنفاته: المصون في النحو. معاني القرآن. الفصيح. توفي سنة ٢٩١هـ.

انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

(٣) عبد الله بن جعفر بن درُستوية. ولد سنة ٢٥٨هـ صحب المبرد وأخذ عن الدارقطني، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو اللغة. صنّف الارشاد في النحو، وشرح الفصيح، غريب الحديث وغيرها. توفي سنة ٣٤٧هـ.

أقول: وكلام العلائي رحمه الله يوهم أنه من الكوفيين.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٦٤: ونقل بعضهم عن الفراء وثعلب والربعيّ وابن درستوية، وبه قال بعض الفقهاء أنها للترتيب.

وانظر: الجنى الداني ١٨٨، شرح الأشموني ٣/ ٩١، همع الهوامع ٥/ ٢٢٤. مغني اللبيب ٣٩٢.

(٥) الإمام محمد بن إدريس الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الاربعة عند أهل السنة. ولد في غزة بفلسطين سنة ١٥٠هـ. كان عالما بالفقه والقراءات والشعر واللغة والحديث. كان ذكيا أفتى وهو ابن عشرين سنة. له مصنفات كثير منها: الأم في =

أنه نصّ عليه في كتاب أحكام القرآن. وبعضهم أخذه من لازم قوله في اشتراط الترتيب في الوضوء والتيمم ومسألة الطلاق.

والحق أن ذلك ليس قولا له، بل هو وجه في المذهب، قال به جماعة من الأصحاب، كما سيأتي بيانه في المسائل المبينة على هذا الأصل إن شاء الله تعالى.

والذي قاله الامام الشافعي في آية الوضوء ما هو نصّه: وتوضأ رسول الله ﷺ كما أمر الله، وبدأ بما بدأ الله به، فأشبه - والله أعلم - أن يكون على المتوضىء[1] شيئان: يبدأ بما بدأ الله به، ثم رسول الله ﷺ، ويأتي به على إكمال ما أمر الله به. ثم شبّهه بقول الله عز وجل: ﴿**إنّ الصفا والمروة من شعائر الله**﴾[2]، وبدأ رسول الله ﷺ بالصفا، وقال: نبدأ بما بدأ الله به[3].

قال الشافعي رحمه الله: وذكر [الله] اليدين والرجلين معاً، فأحبّ أن يبدأ باليمنى، وإن بدأ باليسرى فقد أساء، ولا إعادة عليه[4].

هذا لفظه، وليس فيه أنه أخذ الترتيب من مجرد الآية، بل منها مع فعل النبي ﷺ له[5] مرتبًا، مع قوله ﷺ في السعي: نبدأ بما بدأ الله به. وهذا فيه إشارة إلى ما قاله سيبويه[6]: إن العرب يقدمون في كلامهم ما هم به أهمّ، وببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويُعنيانهم.

وأما مسألة الطلاق، إذا قال لغير المدخول بها: أنتِ طالق وطالق وطالق،

= الفقه، أحكام القرآن، السنن، الرسالة في أصول الفقه. توفي سنة ٢٠٤هـ.

(١) أ، ب «المتوضئين».

(٢) البقرة آية ١٥٨.

(٣) انظر: مسلم بشرح النووي ١٧٦/٨ باب حجة النبي ﷺ.

(٤) الأم للإمام الشافعي ج١ ص٢٦ طبعة الشعب. والنص كذلك في أحكام القرآن للشافعي ج١ ص ٤٤-٤٥.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) الكتاب لسيبويه ٣٤/١.

فسيأتي الكلام فيها في الفصل الآتي فيما بعد إن شاء الله تعالى.

والقول الثالث:

أن الواو للجمع بقيد المعية، فإذا استعملت في غير ذلك يكون مجازاً. ويُعزى هذا الى بعض الحنفية[1]، وأنكره عنهم إمام الحرمين[2] وغيره، وقالوا: إنهم لم يتعرضوا لغير كون الواو للجمع، من غير تعرّض لاقتران ولا ترتيب.

وبعضهم ينسب هذا القول[3] إلى أبي يوسف[4] ومحمد بن الحسن[5]، وأخذه من قولهما فيما إذا عقد رجل لغيره نكاح أختين في عقد واحد من غير إذنه، فإنهما قالا: إذا بلغه الخبر فإن أجاز نكاحهما معاً بطل فيهما، وإن أجاز نكاح إحداهما[6] ثم نكاح الأخرى بطل النكاح في الثانية. وإن قال: أجزت نكاح فلانة وفلانة، فهو كما لو أجاز نكاحهما معاً، فيلزم من ذلك أن يكون الواو للجمع بقيد المعية، كما لو أجاز نكاحهما معاً.

---

(١) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ١/ ١٨١. نهاية السول للأسنوي ص ١٨٥ الجني الداني ١٨٩, مغني اللبيب ٣٩٢.

(٢) إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، أبو المعالي ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين. من مصنفاته: الورقات في أصول الفقه، البرهان في أصول الفقه، النهاية في الفقه الشافعي. توفي سنة ٤٧٨هـ.

(٣) ساقطة من أ.

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. من مصنفاته: الخراج، الآثار، أدب القاضي، الأمالي في الفقه. توفي سنة ١٨٢هـ. انظر: الأعلام ٨/ ١٩٣.

(٥) محمد بن الحسن من موالي بني شيبان، إمام بالفقه والأصول، ولد بواسط ونشأ بالكوفة فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه، وانتقل إلى بغداد، له مصنفات كثيرة في الفقه والأصول منها: «المبسوط» في فروع الفقه، والجامع الكبير والآثار، والسير. توفي سنة ١٨٩هـ. انظر: الأعلام ٦/ ٨٠.

(٦) أ، ب: «أحدهما».

وكذلك قالا أيضا فيما إذا قال لغير المدخول بها: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إنْ دخلتِ الدار، فدخلت، إنه يقع عليه الثلاث[1]، كما لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثا. ولو قال لها: أنتِ طالقٌ ثمّ طالق، لم تقع إلّا طلقة، فيلزم من ذلك أن يكون الواو للجمع بقيد المعية.

وهو أيضا مذهب أحمد[2]، وبعض المالكية، فيكون ذلك أيضا قولا لهم.

والحق أنه لا دلالة في هاتين الحالتين على القول بأن الواو للجمع بقيد المعية، كما أنه لا يؤخذ من قول الشافعي وأبي حنيفة[3] في[4] مسألة الطلاق أنه تقع واحدة، كون الواو عندهما للترتيب، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. وكذلك الكلام في مسألة النكاح أيضاً.

وقد قالوا فيمن تزوج أمتين بغير إذن المولى، ثم إن المولى أعتقهما معاً: إنه لا يبطل النكاح مطلقاً، وإن أعتقهما متفرقاً[5] بطل في الثانية. ولو قال: هذه حرّة وهذه حرّة، كان التفريق. فيلزم على هذا أن يكون الواو عندهم للترتيب، وليس كذلك، كما سيأتي أيضاً بيانه.

والقول الرابع:

أن الواو للترتيب حيث يستحيل الجمع، كقوله تعالى: ﴿اركعوا

---

(١) التمهيد ص ١٤٤.

(٢) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبلي، ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ وطلب العلم وسافر كثيرا في سبيله. من مصنفاته: المسند في الحديث، فضائل الصحابة، الزهد. توفس سنة ٢٤١هـ. انظر: الأعلام ١/٢٠٣.

(٣) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد، ولد بالكوفة سنة ٨٠هـ، انقطع للتدريس والإفتاء، امتنع عن القضاء ورعا، توفي سنة ١٥٠هـ. انظر: الأعلام ٨/٣٦.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ب: «مفترقا».

واسجدوا﴾[1]. وهو مذهب الفراء فيما حكاه عنه كثيرون[2]. وبعضهم[3] نقل عنه القول بالترتيب مطلقاً، كالقول الثاني.

فهذا خلاصة ما نقل من أقوالهم في الواو.

وحكى الامام أبو المظفر بن السمعاني[4] عن القاضي أبي الحسن الماوردي[5] من أئمة أصحابنا أنه قال: الواو لها ثلاثة مواضع: حقيقة، ومجاز، ومختلف في حقيقته ومجازه.

فالحقيقة أن تستعمل في العطف للجمع والاشتراك، كقولك: جاءني زيدٌ وعمرو. والمجاز أن تستعمل بمعنى أو، كقوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورُباع**﴾[6].

والمختلف في حقيقته ومجازه أن تستعمل في الترتيب، كقوله تعالى: ﴿**فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وأيْدِيَكم**﴾[7]. فذهب جمهور أهل اللغة والفقهاء إلى أنها تكون إذا استعملت في الترتيب مجازا. وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنها تكون حقيقة فيه. فإذا استعملت في موضع يحتمل الأمرين حملت على الترتيب دون الجمع لزيادة الفائدة.

قال الفراء: تحمل على الجمع إذا احتملت أمرين، وعلى الترتيب إذا لم تحتمل غيره، يعني حيث يستحيل الجمع.

---

(١) سورة الحج آية ٧٧.

(٢) انظر الجنى الداني ١٨٩. الإبهاج ١/٣٣٨.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٤.

(٤) هو منصور بن محمد السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر، مفسّر، من العلماء بالحديث. من أهل مرو مولداً ووفاةً. كان مفتي خراسان. من مصنفاته: تفسير السمعاني، القواطع في أصول الفقه. توفي سنة ٤٨٩هـ. انظر: الأعلام ٧/٣٠٣.

(٥) علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي، من العلماء الباحثين، ولد في البصرة سنة ٣٦٤هـ وانتقل إلى بغداد حتى صار أقضى القضاة. من مصنفاته: أدب الدنيا والدين، الأحكام السلطانية، الحاوي في فقه الشافعية. توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: الأعلام ٤/٣٢٧.

(٦) النساء: آية ٣.

(٧) المائدة: آية ٦.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ١٠
في الأدلّة الدالّة على القول الأوّل
[بأن الواو لمطلق الجمع]

وهو المشهور الذي رجّحه المحققون. وهي وجوه:

أوّلها:

النقل عن أئمة اللغة والعربية، وقولهم حجة. وقد قال أبو علي الفارسي: أجمع البصريون والكوفيون على أنها للجمع المطلق[١]، وكأنه ما اعتدّ بخلاف الفراء. وفي ذلك نظر[٢].

وقال أبو سعيد السيرافي[٣]: أجمع النحويون واللغويون من الكوفيين والبصريين إلا قليلا منهم، وجمهور الفقهاء، على أن الواو للجمع من غير ترتيب[٤].

---

(١) لم أعثر على رأي الفارسي فيما لديّ من مصنفاته. والرأي في المحصول للرازي ١/٥٠٧، الإبهاج ١/٣٣٩.

(٢) قال المرادي في الجني الداني ص ١٨٩: وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي والسهيلي من إجماع النحاة بصريّهم وكوفيّهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ولد بسيراف ثم قدم بغداد فدرس علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض. أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان. قيل أنه أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، أخبار النحاة البصريين. توفي سنة ٣٦٨هـ. انظر: بغية الوعاء ١/٥٠٨.

(٤) مغني اللبيب ٣٩٢.

وهذه العبارة أشدّ من عبارة الفارسي. وهذا الوجه هو الذي عوّل عليه أبو عمرو بن الحاجب[1] وغيره. وهو يتخرج إمّا على عدم الاعتبار بالمخالف إذا شذّ عن[2] الجماعة، بأن يكون واحداً أو اثنين ونحو ذلك، وإمّا على أنه وإن اعتُبر خلافُه، فالأظهر أن قول الجمهور يكون حجة، لأنه يبعد عادة أن يكون الراجح هو ما ذهب إليه الأقلّ النادر. وقد تقدّم أن سيبويه نصّ على أن الواو للجمع المطلق في سبعة عشر موضعاً من كتابه[3].

وثانيها:

الاستقراء التام من كلام العرب في مجيئها لما لا يحتمل الترتيب، أو يقتضي خلافه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وادخلوا الباب سجداً وقولوا حِطّة**﴾[4]، وفي الآية الأخرى ﴿**وقولوا حطّة وادخلوا الباب سجّدا**﴾[5]. والقصة واحدة، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين

وقوله تعالى: ﴿**وقالوا ما هي إلّا حياتنا الدنيا نموت ونحيا**﴾[6]، وليس مرادهم حياة بعد الموت، لأنهم لم يكونوا يعترفون به، فلم يبق مرادهم إلّا

---

(١) عثمان بن عمر بن الحاجب الكردي المالكيّ الأصولي الفقيه، حفظ القرآن في صغره بالقاهرة وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وبرع في الأصول والعربية. صنّف في الفقه وفي الأصول. وله في النحو: الكافية وشرحها، ونظمها الوافية وشرحها، والايضاح في شرح المفصل، والأمالي في النحو، وله في التصريف: الشافية وشرحها. مات بالاسكندرية سنة ٦٤٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٤.

وانظر: رأي ابن الحاجب في: الايضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٤، الكافية ص٢٢٥.

(٢) ب: «على».

(٣) ذكر في الفصل السابق أنها في «بضعة عشر» ونص هنا، وكذلك في المحصول ١/٥٠٧، وصاحب الابهاج ١/٣٩٣ أنها في «سبعة عشر». وانظر: الكتاب ١/٢٩١، ٤٣٧، ٣/٤١، ٤/٢١٦.

(٤) البقرة: آية ٥٨.

(٥) الأعراف: آية ١٦١.

(٦) الجاثية: آية ٢٤.

الحياة التي قبل الموت. ولو كانت الواو مرتبة لتناقض كلامهم هذا مع وروده في القرآن العظيم.

وقوله تعالى: ﴿**يا مريم اقنتي لربّك واسجدي واركعي مع الراكعين**﴾[1]، وما يقال على هذه من أنه يحتمل أن يكون في شرعهم السجود قبل الركوع[2]، جوابه أن الأصل استواء الشرائع في كيفية أداء الصلاة، فمجرد هذا الاحتمال لا يقدح في الأصل حتى يثبت بدليل أنه كان في شرعهم كذلك.

وكذلك ما قاله السهيلي[3] أن المراد بكل من السجود والركوع البعيد عن الصلاة نفسها من إطلاق الجزء على الكل، فكأنه قيل[4] لها صلّي منفردة في بيتك، وهو المراد بقوله «واسجدي»، وصلّي مع الناس جماعة، وهو المراد بقوله «واركعي مع الراكعين»، فهذا التأويل فيه صرف للعطف عن حقيقته إلى مجازه، وتقييد له، فلا يصار إليه أيضاً إلّا بدليل، ولم يقم دليل على إرادة ما ذكره.

ومن ذلك قول حسّان بن ثابت[5] رضي الله عنه:

بهـالـيلُ منـهُـم جَعْفَـرٌ وابنُ أُمِّـهِ عَلِيٌّ ومِـنْـهُـم أَحْـمَـدُ الـمُتَخَيَّرُ[6]

---

(١) آل عمران: آية ٤٣.

(٢) قال القرطبي ٤/٨٥: «قدم السجود ها هنا على الركوع لأن الواو لا توجب الترتيب . . . وقيل: كان شرعهم السجود قبل الركوع».

(٣) انظر: نتائج الفكر للسهيلي ٢٧٢.

(٤) أ: «قال».

(٥) حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري شاعر النبي ﷺ، وأحد المخضومين. عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الاسلام. وله ديوان مطبوع. انظر: الأعلام ٢/١٧٥.

(٦) انظر هذا البيت من قصيدة قالها حسان في رثاء جعفر بن أبي طالب وشهداء مؤتة من البحر الطويل، ومطلعها:

تأوبـنـي ليلٌ بيثـرب أعـسـرُ وهـمٌّ إذا ما نوّم الـقـوم مُسـهـرُ

والبهاليل: جمع بهلول وهو السيد، الجامع لكل خير. والمتَخيَّر: المنتخب.

انظر: ديوان حسان بن ثابت بشرح البرقوقي ص ١٨١. خزانة الأدب ٦/٣٠٤ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢٧.

ولو كانت الواو للترتيب لقدّم النبيّ ﷺ على ابني عمّه عليّ وجعفر رضي الله عنهما.

وقال الآخر:

فمـلّتنـا أنّـنـا مسـلمـون على دين صدّيقـنـا والـنـبـيّ[1]

ولو كانت الواو للترتيب لقدّم النبيّ ﷺ أيضاً.

وقال امرؤ القيس:

فقـلتُ له لمّـا تمـطّى بِجَـوْزِهِ وَأَرْدَفَ أَعْـجـازاً ونـاء بِكَلْكَـلِ[2]

ولو كانت للترتيب لقدّم الكلكل، وهو الصدر، ثم الجوز وهو الوسط، ثم الأعجاز وهي المآخر.

وقال أبو النجم[3]:

تُعِلُّهُ مِنْ جَانِبٍ وتُنْهِلُهُ[4]

والعلل لا يكون إلّا بعد النهل، بدليل قول الجعدي[5]:

---

(١) البيت من البحر المتقارب نسبه المبرد مع أبيات أخرى مشهورة إلى الصلتان العبدي. انظر: الكامل ٣/١٨٣. واستشهد به ابن مالك ـ ولم ينسبه ـ في شرح الكافية الشافية ١٢٠٥. ونسبه ابن عصفور خطأ إلى أمية بن أبي الصلت في شرح الجمل ١/٢٢٧. وهناك أبيات مشهورة للصلتان العبدي، وليس منها بيت الشاهد، في الشعر والشعراء ١/٥٠٢، الحماسة ١/٦٢٢ وأولّها: أشاب الصغير وأفنى الكبير كرّ الليالي ومرّ العشي.

(٢) البيت لامرىء القيس من معلقته المشهورة. انظر: الديوان ص١٨.

تمطّى: امتد. ناء: نهض. والكلكل: الصدر. قال ابن النحاس في شرح القصائد التسع ج١ ص١٦٠: وفي البيت تقديم وتأخير. والمفني: فقلت له لما ناء بكلكله وتمطّى بصلبه وأردف إعجازا...

وانظر: شرح القصائد السبع للأنباري ٧٥.

(٣) اسمه الفضل بن قدامة من عجل. كان ينزل بسواد الكوفة أقطعه إياه هشام بن عبد الملك. يعد من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر. توفي سنة ١٣٠هـ.

انظر: الأعلام ٥/١٥١. الشعر والشعراء ٢/٦٠٣. معاهد التنصيص ١/١٩.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٢.

(٥) النابغة الجعدي هو عبد الله بن قيس من قبيلة جعدة. عاش في الجاهلية، وأتى رسول=

وَشَرِبْنا عَلَلاً بَعْدَ نَهَلِ[1]

وذكر بعضهم ذلك من قول لبيد[2]:

أُغْلي السِّباء بكُلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها[3]

والجونة: الخابية المطلية بالقار. وقُدحت: غُرفت بالمغرفة وهي المقدحة. ويقال مزجت. وقيل بزلت. وفُضَّ ختامها: أي كُسر طينُها. قالوا ومعلوم أنها[4] لا تقدح إلّا بعد فضّ ختامها[5].

= الله ﷺ وأسلم وأنشده، كان شاعرا معمراً نادم المنذر أبا النعمان بن المنذر في الجاهلية، وعاش حتى نازع الأخطل الشعر فغلبه الأخطل. مات بأصبهان وهو ابن مائتين وعشرين سنة. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٨٩.

(١) البيت للنابغة الجعدي من الرمل وهو بتمامة:

فشربنا غير شرب وأغل وعَلَلْنا عَلَلا بعد نَهَلْ

والواغل الداخل على القوم في شربهم. العلل: الشرب الثاني. النّهل: الشرب الأول. انظر: شعر النابغة الجعدي ص ٨٦. ابن يعيش ٨/ ٩٢.

(٢) لبيد بن ربيعة العامريّ، كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الاسلام فأسلم ثم قدم الكوفة وأقام بها إلى أن مات، وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، في أول خلافة معاوية. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٧٤.

(٣) البيت من معلقة لبيد من البحر الكامل، ومطلعها.

عفت الديار محلّها فمقامها بمنى تأبّد غولها فرجامُها

أغلي: أشتري غالبا. والسّباء: أشتراء الخمر. الأدكن: الزق الأغبر. العاتق: الخالص، وقيل التي عتقت.

وقيل: قدحت وفضّ ختامها مقدم ومؤخر، معناه فضّ ختامها وقدحت: أراد فضّ ختامها فسال في الباطية ثم قدح من الباطية. ومنه قوله تعالى ﴿إني متوفيك ورافعك إليّ﴾ أي رافعك إلي ومتوفيك.

انظر: شرح القصائد السبع للأنباري ٥٧٥-٥٧٧. شرح القصائد التسع للنحاس ١/ ٤٢٠ شرح ديوان لبيد بن ربيعة ٣١٤. شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٢.

(٤) «بالمغرفة... أنها» ساقط من أ.

(٥) انظر: ابن يعيش ٨/ ٩٣.

قلت: وفي هذا البيت نظر، لأنه يجوز أن تكون الواو حالية، و «قد» مقدرة بعدها ويكون معناه قدحت وقد فُضّ ختامها، كما في قوله تعالى: ﴿**جاؤوها وفتحت أبوابها**﴾[1] وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله.

وقد يعترض على جميع هذه الأبيات المتقدمة بأن الترتيب تُرك فيها لضرورة الوزن والقافية، فتكون الواو استعملت في غير الترتيب مجازا لذلك. لكن يجاب عنه بأن الأصل عدم المجاز إلّا أن يقوم عليه دليل. فإن قيل: دليله الأدلة التي يحتج بها على أن الواو للترتيب. فستأتي تلك الأدلة مع الجواب عنها إن شاء الله تعالى.

وبهذا أيضا اعترض على الآيتين المتقدم ذكرهما أوّلا. وجوابه ما ذكرنا. ويمكن تحرير الدليل على وجه يندفع عنه الاعتراض، بأن يقال: لو كانت الواو للترتيب للزم من هذه الآيات الكريمة والأبيات المتقدمة إما التناقض وإما الخروج عن موضوعها بالمجاز، أو[2] يلزم الاشتراك، وكلّ من ذلك على خلاف[3] الأصل.

وقيل أيضا في قوله تعالى: ﴿**نموت ونحيا**﴾. إنّ المراد بها يموت من مضى ويحيى من يولد[4]. وهو تأويل أيضا على خلاف مقتضى الظاهر.

والذي يظهر أنهم ما أرادوا إلّا بالنسبة إلى ذات كل شخص فيهم، وقصدوا بذلك إنكار البعث، وقدّموا ذكر الموت لأن الواو لا يقتضي ترتيباً.

فإن قيل: فقد قال سيبويه[5] عنهم إنهم يقدّمون ما هم به أهمّ وببيانه أعنى،

---

(١) الزّمر: آية ٧٣.

(٢) ب: «ويلزم».

(٣) أ «اختلاف».

(٤) قال القرطبي ١٦/ ١٧٠: ومعنى «نموت ونحيا» أي نموت نحن ونحيا أولادنا، قاله الكلبي.. وقيل يموت بعضنا ويحيا بعضنا. وقيل فيه تقديم وتأخير أي نحيا ونموت، وهي قراءة ابن مسعود.

(٥) الكتاب ١/ ٣٤.

فلم عدل هنا إلى خلاف ذلك؟

قلنا: هذا وإن كان سجيتهم فذلك في الغالب، وليس بضربة لازب عليهم. وأيضاً فقد يكون ما قدّم من ذلك أهم عندهم في ذلك المقام، وإن لم يكن أهم مطلقاً.

ومما جاء من هذا الوجه أيضا في القرآن العظيم[1] قوله تعالى: ﴿**كذبتْ قبلهم قومُ نوحٍ وعادٌ وفرعونُ ذو الأوتاد وثمودُ وقومُ لوطٍ وأصحاب الأيكة**﴾[2]، وفي الآية الأخرى: ﴿**كذبت قبلهم قومُ نوح وأصحاب الرسّ وثمود وعادٌ وفرعونُ وإخوانُ لوط وأصحابُ الأيكة وقومُ تبّع**﴾[3]. فقدّم في آية[4] ما أخّره في الأخرى، ولم يلتزم الترتيب، فدلّ على أن الواو لا تقتضيه، ودلّ أيضاً على أن تقديم الأهم هو في الغالب والأكثر وليس بلازم.

الوجه الثالث:

أن الواو استعملت في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو: تقاتل زيدٌ وعمروٌ، واختصم بكرٌ وخالدٌ، وجمعتُ زيداً وعمراً، والمال بين هذا وهذا، وسيّان قيامُك وقعودُك.

ولا يتصّور الترتيب في شيء من ذلك، لأن المفاعلة لا تكون [إلّا][5] من اثنين جميعاً، وكذلك بقية ما ذكر، ولا يصحّ الإتيان في شيء منها بالفاء ولا ثمّ. فلا تقول: تقاتل زيدٌ فعمرو، ولا المالُ بين هذا ثمّ هذا، ولا سيّان قيامُك فقعودُك.

فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لكانت في هذه الصور، أو لجاز دخول الفاء وثم فيها.

---

(١) ب «المعظم».

(٢) سورة صٓ: آية ١٢.

(٣) سورة قٓ: آية ١٢. وفي النسخة ب اسقاط ألفاظ من الآيتين وتداخل.

(٤) ب: «الآية».

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

وإذا ثبت أنها استعملت في مواضع لا يصح فيها الترتيب، ولا تكون فيها إلّا للجمع المطلق، امتنع استعمالها في الترتيب، لأن ذلك يؤدي إلى الاشتراك وهو على خلاف الأصل.

وهذا الوجه هو الذي عوّل جمهور أئمة العربية عليه. وقد اعترض عليه بأمور:

أحدها: ما تقدّم أن الترتيب لما امتنع في هذه الصور، لم يمتنع جعلها في الجمع المطلق على وجه المجاز، بدليل تعذر الترتيب، وللأدلة الدالة على أنها للترتيب.

وثانيها: أنه لا يلزم من التجوّز بالواو في هذه الأمثلة في غير الترتيب أن يتجوّز فيها بالفاء وثم. إذ لو قيل بذلك لكان قياساً في اللغة، ولو سلمنا جريان القياس فيها، فهنا لا يلزم ذلك لقيام الفرق، وهو أن الفاء وثمّ يقتضيان الترتيب بطريق التعقيب والتراخي[1]، والواو ليس كذلك، بل هي لمطلق الترتيب.

على أنه قد دخلت الفاء في بيت كما تقدّم من قول[2] امرىء القيس:

بين الدّخولِ فَحوملِ[3]

وغيره. ودخلت «أوْ» في «سيّان» في قول الشاعر:

وكان سيّان أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسرحوه بها واغبرّت السُّوحُ[4]

---

(١) الفاء تفيد التريب والتعقيب، وثم تفيد التريب والتراخي.

(٢) ب: «فقول» بإسقاط من.

(٣) تقدم الكلام عليه.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من البحر البسيط. سيّان: مثلان. النَّعَم: الإبل. ألّا يسرحوا: أي يرسلوها للمرعى نهاراً. وقوله «بها» يعني في السنة المجدبة. والسُّوح: جمع ساحة. واستدل النحاة بهذا البيت على أن أو هنا بمعنى الواو، لأن سواء وسيّن يطلبان شيئين. انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٢٧، ابن يعيش ٢/٨٦، ٨/٩١، والمغني ٦٥، الايضاح لأبي علي الفارسي ٢٨٥. المقتصد ٢/٩٣٩. شرح الأبيات المشكلة الاعراب للفارسي ٣٥٦. والبيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي: =

فلم يتعيّن الواو في ذلك.

وثالثها: أن هذا الدليل يقلب بصورته، فيقال: استُعملت الواو في مواضع كثيرة للترتيب كقوله تعالى: ﴿**اركعوا واسجدوا**﴾[1]، ﴿**وحملُهُ وفصالُهُ ثلاثون شهراً**﴾[2] والفصال بعد الحمل، ﴿**وغيض الماء وقُضيَ الأمرُ واستوتْ على الجوديّ**﴾[3]، **واستواؤها كان بعد غيض الماء. وكذلك قوله ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها﴾**[4]. إلى غير ذلك مما يطول تعداده.

وإذا كانت في هذه المواضع للترتيب، فتكون في تلك الصور التي لا يمكن الترتيب فيها مجازا، وإلّا لزم الاشتراك، واحتمال المجاز أحقُّ منه.

والجواب عن الأول ما تقدم أن الأصل في الاطلاق الحقيقة، وما تدّعونه من الأدلة المقتضية لكون الواو للترتيب، وأنها الحاملة على جعلها مجازاً في هذه الصور فسيأتي الجواب[5]عن ذلك إن شاء الله تعالى.

وعن الثاني أن الاستدلال بعدم [جواز][6] الفاء وثمّ في هذه الصور، ليس ذلك بطريق القياس في اللغة، بل هو استدلال بعدم جواز استعمال اللفظ، في معنى عدم جواز استعمال ما هو مثله فيه، وليس ذلك[7] من القياس في شيء، بل هو كاطّراد أسماء الفاعلين والمفعولين ونحو ذلك. والصحيح قيام كل من

= وقال ماشيهم سيّان سيركم وأن تقيموا به واغبّرت السُّوحُ
وكان مثلين ألا يَسْرَحوا نعماً حيث استرادت مواشيهم وتسْريحُ

وعليه فلا شاهد فيه. ماشيهم: صاحب الماشية. سيان: مثلان. رادت: جاءت وذهبت.

انظر: ديوان الهذليين ١٠٧، ١٠٨، ايضاح شواهد الايضاح ١/٣٤١. شواهد الايضاح لابن بريّ ٢٤٥ وفيه «وقال رائدهم» خزانة الأدب ٥/١٣٧ وفيها «وقال راعيهم..».

(١) الحج: آية ٧٧.

(٢) الأحقاف: آية ١٥. (٣) هود: آية ٤٤.

(٤) الزلزلة: ١-٢.

(٥) انظر ص.

(٦) زيادة لتوضيح السياق.

(٧) ب: «كذلك».

المترادفين مقام الآخر، إذا كانا من لغة واحدة، فحيث لا يصحّ ذلك يكون دليلاً على عدم الترادف.

وما ذكروه من الفرق فغير مانع من الاستدلال، لأن امتناع دخول الفاء وثم في هذه المواضع لكونهما دالتين على الترتيب المنافي للمعية، لا بخصوصية التعقيب والتراخي. والواو بتقدير أن يكون للترتيب يشاركهما[1] في ذلك، فيكونان مترادفين من هذه الحيثية، فإذا امتنع دخولهما[2] مع صحة دخول الواو لزم من ذلك ألّا يكون الواو مثلهما.

وأمّا دخول الفاء فيما بعد «بين» فقد تقدّم الجواب عنه[3]، وأن المراد نواحي الدَّخول، وكذلك ما كان مثله.

وأما دخول «أو» بعد «سيان» فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه[4]، وقد أوّل ذلك على أن السَّراح وعدمه لما كانا متعاقدين[5] ولا يكون إلّا أحدهما جيء فيه بأو، والمراد بها التقسيم لتشمل القسمين جميعا، ولا تعلق لهذا بكون الواو للترتيب.

وعن الثالث: أن الترتيب في هذه المواضع[6] مع اللفظ، لأن اللفظ استعمل فيه، ولا يلزم من وقوع المعنى مع اللفظ استعماله فيه. والدليل على أن اللفظ غير مستعمل فيه ما تقدّم من الآيات التي جاءت الواو فيها ولا تقتضي الترتيب. فكان الترتيب هنا واقعاً مع الواو، وعلم ذلك من دليل خارجي، لأن الواو مستعملة فيه، وحينئذٍ فلا يلزم كونها حقيقة فيه حتى تكون مجازا في تلك المواطن، بل العكس أولى كما بيّناه.

---

(١) أ، ب: «يشاركها».

(٢) أ، ب: «دخولها».

(٣) انظر: [فصل ٦].

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٢.

(٥) هكذا في النسختين، ولعلها «متعاقبين».

(٦) ب: «في هذا الموضع».

الوجه الرابع :

أن القائل : جاء زيدٌ وعمروٌ، يحسنُ أن يقال له جاءا معاً أو تقدّم زيدٌ، أو تقدّم عمرو، ولو كانت الواو تقتضي الترتيب[1] لما حسن هذا الاستفسار.

واعتُرض عليه بأن حُسن الاستفسار لاحتمال اللفظ له على جهة المجاز، وجوابه أن الاستفسار لا يحسن إلا عند دلالة اللفظ على شيئين، واحتمال إرادة أحدهما مع تساويهما، كما هنا في الواو. فإنها لما اقتضت مطلق الجمع كان اللفظ محتملا لمجيئهما معاً ومترتباً إما على حسب اللفظ أو على عكسه.

فأمّا إذا كان اللفظ حقيقة واحدة فإنه لا يحسن الاستفسار من أجل احتمال المجاز، إذ أنواع المجاز متعددة، وليس ثم ما يدل على صرف اللفظ عن حقيقته، فلا وجه للاستفسار.

نعم لو قامت قرينة تدلّ على أن الحقيقة غير مرادة، وكان هناك مجازات محتملة، حَسُنَ الاستفسار، وليس ما نحن فيه من ذلك.

الوجه الخامس :

قوله ﷺ في الحديث الذي صححه الحاكم[2] (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان)[3]. فهذا يدل على أن الواو للجمع لا للترتيب.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوريّ، الشهير بالحاكم، من أكابر حفّاظ الحديث والمصنفين فيه، ومن أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه. صنّف كتبا كثيرة جدا منها: تاريخ نيسابور، والمستدرك على الصحيحين. توفي بنيسابور سنة ٤٠٥هـ. انظر الأعلام ٦/٢٢٧.

(٣) الحديث عن قتيلة بنت صيفي ـ امرأة من جهينة ـ قالت (أن حبرا جاء إلى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون، تقولون ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فقال رسول الله ﷺ: قولوا ما شاء الله ثم شئت، وقولوا وربّ الكعبة).

انظر المستدرك على الصحيحين ٤/٢٩٧. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرّجاه. وأما الحديث الذي ذكره المصنف فقد رواه أحمد في مسنده عن حذيفة أن النبي =

ورواه النسائي[1] أيضا من حديث قُتيلة بنت صيفي[2] عن النبي ﷺ بسند صحيح[3]، وفيه قصر.

والأول رواه أيضاً أبو داود[4] من حديث حذيفة[5] رضي الله عنهما، والحديث مجموع الطرفين ينتهي إلى درجة الصحة القوية، وهو وإن كان خبر واحد لا يفيد إلا الظن، فيلتقي في هذه المسألة لأنها ظنية.

وقد احتجّ جماعة من الأئمة بأدلّة أخرى لا تخلو عن اعتراض مؤثر فنذكرها وما يرد عليها:

أحدها: لو كانت الواو للترتيب لكان قول القائل: رأيتُ زيداً وعمراً بعده، تكراراً، لأن بعدية رؤية عمرو علمت من الواو على تقدير أنها للترتيب، ولا يعدّ

= ﷺ قال «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان». انظر: مسند أحمد ٥/٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨. وفي سنن أبي داود ٤/٢٩٥ كتاب الأدب.

(١) أحمد بن علي بن شعيب النسائي، صاحب السنن، القاضي الحافظ، أصله من نسا بخراسان استوطن مصر، ومن مصنفاته: السنن الكبرى في الحديث، والمجتبي وهو السنن الصغرى من الكتب الستة في الحديث. توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: الأعلام١/١٧١.

(٢) قتيلة بنت صيفي الجهنية من المهاجرات الأول، وليس لها غير الحديث المذكور. انظر: الإصابة ٤/٣٧٨.

(٣) سنن النسائي ٧/٧.

(٤) سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه. من مصنفاته: السنن وهو أحد الكتب الستة، وكتاب الزهد. توفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ. انظر الأعلام ٣/١٢٢.

والحديث في سنن أبي داود ٤/٢٩٥ كتاب الأدب ـ عن حذيفة عن النبي ﷺ «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ماشاء الله ثم شاء فلان».

(٥) حذيفة بن اليمان العبسي من كبار الصحابة، شهد أحداً واستشهد والده بها، وشهد الخندق. وهو معروف في الصحابة بصاحب رسول الله ﷺ. وروى عن النبي ﷺ الكثير. شهد نهاوند فلما قتل النعمان بن مقرن أخذ الراية. استعمله عمر على المدائن فبقي فيها حتى مات سنة ٣٦هـ. انظر: الإصابة ١/٣١٦-٣١٧. الاستيعاب ١/٢٧٦-٢٧٧.

الناس ذلك تكراراً، فلا يكون الواو للترتيب.

وثانيها: أنه يلزم أيضاً من جعلها للترتيب، أن يكون قول القائل: رأيتُ زيداً وعمراً قبله، متناقضاً، لأن الواو تقتضي نقيض ما تقتضيه قبل، ولا يعدّ هذا الكلام تناقضاً.

وثالثها: أن السيد إذا قال لعبده: اشتر خبزاً ولحماً، وائتِ بزيدٍ وعمرو، ونحو ذلك. فالاتفاق على أنه لا يجب عليه مراعاة الترتيب في الشراء والإتيان على حسب ما تقتضيه الواو، لو كانت للترتيب.

ورابعها: وقد عوّل عليه جماعة من النحاة، أن واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع في الأسماء المتفقة[1]. فالأصل في الجمع أن يؤتى بالأسماء منسوقة[2] نحو زيد وزيد وزيد، لكنه قيل الزيدون تخفيفاً واختصاراً، وواو الجمع لا يفيد ترتيباً اتفاقاً، فكذلك واو العطف لا يفيده أيضاً.

وخامسها: أن الجمع المطلق [معنى][3] معقول تمسّ الحاجة إلى التعبير عنه، فالظاهر أن الواضع وضع له لفظاً، وليس ذلك غير الواو بالإجماع، فتكون هي الموضوعة لذلك.

وسادسها: أن الواو لو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط، ولا يصحّ دخولها فيه، فلا يقال: إن قام زيدٌ وأكْرِمْه. كما يقال: إن قام زيدٌ[4] فأكْرِمْه، فلما لم يصح ذلك لم تكن للترتيب.

واعترض **على الأول** أنه إن أراد التاكرار من غير فائدة فالملازمة ممنوعة، فإنه لم يخلُ عن فائدة، وهي رفع احتمال توهم المجاز، كما في الألفاظ المؤكدة[5]، فإن القائل: جاء القوم، يفيد مجيء كلّهم، لما تقتضيه الألف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩١، التبصرة للصيمريّ ١/١٣١. المحصول للرازي ١/٥١٢، التمهيد للأسنوي ٢١٢.

(٢) أ: «المنسوبة»، ب: «منسوبة»، والصحيح منسوقة أي معطوفة.

(٣) زيادة من المحصول للرازي ١/٥١٩.

(٤) «إن قام زيدٌ» ساقط من أ.

(٥) ب: «المذكورة».

واللام من الاستغراق. فقوله بعد ذلك «كلّهم» و «أجمعون» تأكيد لرفع توهم المجاز، وأنه أراد بالقوم بعضهم. فكذلك هنا جاء بقوله «بعده» تأكيداً لرفع توهم أنه أراد المعية تجوّزاً، فلم تخل عن فائدة. وإن أراد التكرار مع الفائدة فلا نسلّم بطلان اللازم، وذلك ظاهر.

وعلى الوجه الثاني: بمنع لزوم التناقض، وإنما يلزم لو لم تكن كلمة «قبله» قرينة لارادة جهة[٢] التجوّز في تلك الصورة، كما في قول القائل: رأيتُ أسداً يرمي.

وعلى الثالث: بأن أمثال هذه القضايا العرفية متعارضة. وإنما لم يُحمل ما تقدّم على الترتيب، لقيام القرينة الدالّة على أن مراد السيد الجمع بين شرائهما على أيّ وجه كان، وكذلك بين[٣] مجيء من طلبهما. وقد تقدم قرينة تقتضي الترتيب، كما إذا قال السيد لعبده: اسقني ماءً واشتر كذا، أو اسقني واطلب فلاناً، فإن القرينة هنا تقتضي الترتيب بين الشيئين، وتقديم سقيه، لا لمدلول الواو وأنها اقتضت ذلك، بل لقرينة العطش المحوج إلى تقديم[٤] السقي.

فالحق أنه لا يحتجّ بشيء[٥] من هذه القضايا العرفية على أحد هذين الطرفين.

وعلى الوجه الرابع: بأن تشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي اشتراكهما في كل الأمور، بل يكفي[٦] اشتراكهما في أهمها، وكذلك هنا. فإنه لا مانع من كون الواو العاطفة جارية مجرى واو الجمع، مع كونها مختصة بالترتيب، كما في الفاء وثمّ. كيف وإن الواو العاطفة تقتضي التشريك في الاعراب إما بنفسها، أو بتسليط الفعل الذي قبلها، أو بإضمار فعلٍ بعدها ـ على الخلاف المتقدم،

---

(٢) أ: «جمعة».

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: «تقدّم».

(٥) ب: يحتاج لشيء».

(٦) أ، ب: «يكتفي».

وواو الجمع لا تقتضي شيئا من ذلك، فدلّ على أنها ليست بالسواء في جميع الأمور.

وعلى الخامس: بأنه مقابل بمثله، وهو أن الترتيب المطلق أيضا معنى معقول، تمسّ الحاجة إلى التعبير عنه، وليس إلّا بالواو[1]، فتكون موضوعة له.

وعلى السادس: أن الفاء الداخلة على جواب الشرط ليست العاطفة حتى يلزم قيام الواو مقامها، اذا كانت للترتيب، بل هي رابطة بين الشرط والجزاء، ولو سلّم بطريق التنازل[2] أنها العاطفة، فينتقض ما ذكروه بثم، فإنها لا تدخل على جواب الشرط، فلا يدل عدم دخول الواو فيه على شيء.

---

(١) ب: «الواو».

(٢) الكلمة ليست واضحة في النسختين وهي قريبة مما أثبته.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ١١

فيما احتُجَّ به للقائلين بأن الواو للترتيب

وذلك وجوه:

أحدها:

ما تقدّم من الآيات التي وقع الترتيب على مقتضى ما فيها من تقديم وتأخير، كقوله تعالى: ﴿**اركعوا واسجدوا**﴾[١] وما ذكر معه.

وجوابه ما تقدّم أن الترتيب ليس مستفادا[٢] من هذه الآيات[٣]، بل بدليل من خارج، مثل فعله ﷺ الركوع قبل السجود. وقوله (صلّوا كما رأيتموني أصلّي)[٤]. فالترتيب وقع مع اللفظ لأنه مستعمل فيه.

وثانيها:

قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّفا والمروةَ مِنْ شَعائر الله**﴾[٥] الآية. وثبت في حديث جابر[٦] رضي الله عنه، الذي ساقه في صفة الحج بقوله: إن النبي ﷺ

---

(١) الحج: آية ٧٧.

(٢) ب: «مستفاد».

(٣) ب: «الآية».

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/١١١.

(٥) البقرة: آية ١٥٨.

(٦) جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي، أحد المكثرين عن النبي ﷺ، له ولأبيه صحبة، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، قيل توفي سنة ٧٤هـ. بالمدينة وله أربع وتسعون سنة. انظر: الإصابة ١/٢١٤، الاستيعاب ١/٢٢٢.

لما خرج الى السعي، قرأ هذه الآية، وقال: (نبدأ بما بدأ الله به)[1]. هكذا في صحيح مسلم[2] بصيغة الخبر. وهو عند النسائي[3] والدارقطني[4] في رواية بصيغةالأمر (ابدأوا بما بدأ الله به)[5] وسند ذلك جيد صحيح[6] يُحتج به.

وجوابه أن الواو لو اقتضت الترتيب لما احتيج إلى ذلك، ولكان التعليل وقع بمدلول الواو لابتداء الله تعالى بالصفا.

وأما ما يوجد في كتب أئمة الأصول[7] أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا للنبي ﷺ: بِمَ نبدأ؟ فقال: ابدأوا بما بدأ الله به. فإنه لا يوجد هكذا في شيء من كتب الحديث. والجواب على تقدير صحة هذه الرواية ظاهر، فإنه لو كانت الواو للترتيب لفهم الصحابة مدلولها، وما احتاجوا إلى سؤال.

---

(١) في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/٨ كتاب الحج ـ باب حجة النبي ﷺ « أبدأ بما بدأ الله به».

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. أشهر كتبه صحيح مسلم. وممن شرحه الامام النووي، توفي سنة ٢٦١هـ. انظر: الأعلام: ٢٢١/٧.

(٣) الرواية في سنن النسائي ومعه زهر الرّبى ١٩١/٥، ١٩٣ «نبدأ بما بدأ الله به».

(٤) علي بن عمر الدارقطني الشافعي ،إمام عصره في الحديث، ولد بدار القطن من أحياء بغداد من مصنفاته كتاب «السنن» مطبوع. و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية». توفي ببغداد سنة ٣٨٥هـ. انظر: الأعلام ٣١٤/٤.

(٥) «ابدأوا بما بدأ الله به» رواية الدارقطني في السنن ٢٥٤/٢. وقال النووي في شرح صحيح مسلم ١٧٧/٨: وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال «ابدأوا بما بدأ الله به».
قال أبو الطيب العظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني بذيل سنن الدارقطني ٢٥٤/٢: «إبدأوا» هو بصيغة الأمر، وهكذا في رواية النسائي، وصححه ابن حزم والنووي في شرح مسلم. ورواه مسلم بلفظ «أبدأ» بصيغة» الخبر. ورواه أحمد ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان والنسائي أيضا «نبدأ» بالنون.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) انظر: المحصول للرازي ٥١١/١، الأحكام للآمدي ٦٦/١.

وثالثها:

ما جاء في صحيح مسلم[1] أن خطيبا قام بين يدي النبي ﷺ فقال: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى). والدلالة من هذا ظاهرة فإنها لو كانت لمطلق الجمع لم يكن بين الكلامين فرق.

وأجاب عنه جماعة من أئمة الأصول، وغيرهم[2]، بأنه ﷺ إنما أنكر عليه لإتيانه بالضمير المقتضي للتسوية، فأمره بالعطف وإفراد اسم الله تعالى تعظيما له بتقديم اسمه، بدليل أن معصية الله معصية رسوله ﷺ، وكذلك العكس فلا ترتيب بينهما، بل كل منهما مستلزمة للأخري.

وهذا الجواب يرد عليه شيئان:

أحدهما: قولهم: إن معصيتهما لا ترتيب فيها، فإن كان المراد الترتيب الزماني فمسلّم، ولا يلزم منه عدم الترتيب مطلقا، فإن الترتيب تارة يكون بالزمان، وتارة يكون بالرتبة.

وإن كان المراد به عدم الترتيب مطلقا، فليس ذلك بصحيح؛ لأن فيها الترتيب بالرتبة. إذ لا شك أن معصية الرسول ﷺ مرتبة على معصية الله تعالى، وإن كان كل واحد منهما يستلزم الأخرى.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١٥٩.

(٢) قال القاضي عياض وجماعة من العلماء: إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ليقل ما شاء الله ثم شاء فلان. والصواب أن سبب النهي أن الخطب شأنها البسط والايضاح واجتناب الاشارات والرموز، ولهذا ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ليفهم. وأما قول الأولين فيضعف بأشياء منها أن مثل هذا الضمير قد تكرر في الأحاديث الصحيحة . . . انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١٥٩.
وانظر: أيضا فتح الباري بشرح البخاري ١/٦١.

الثاني: ما روى أبو داود في سننه بسند صحيح عن ابن مسعود[1] رضي الله عنه قال: (علّمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة) فذكرها، وفيها: (من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضرّ إلا نفسه، ولا يضرّ الله شيئا)[2]. وكذلك في حديث أنس[3] رضي الله عنه أيضا: (ومن يعصهما فقد غوى) من قول النبي ﷺ.

وقيل في الجمع بين هذه الأحاديث وجوه:

أحدها: أن هذا خاص بالنبي ﷺ، فإنه يعطي مقام الربوبية حقه، ولا يتوهم فيه تسويته له بما عداه أصلا، بخلاف غيره من الأئمة فإنه مظنة التسوية عند الإطلاق والجمع في الضمائر بين ما يعود الى اسم الله تعالى وغيره، فلهذا جاء الإتيان بالجمع بين الاسمين بضمير واحد من كلام النبي ﷺ في الحديثين المشار إليهما. وفي قوله ﷺ أيضا[4]: (مَن كان الله ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما)[5] وغير ذلك.

---

(١) عبد الله بن مسعود الهذلي حليف بني زهرة، أسلم قديماً وهاجر الهجرتين وشهد بدرا وغيرها وحدث عن النبي ﷺ بالكثير وشهد له بالجنة، وكان رفيقه وصاحب سرّه. مات بالمدينة سنة ٣٢هـ. ودفن بالبقيع. انظر: الإصابة ٢/٣٦٠. الاستيعاب ٢/٣٠٨. تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٨٨، الأعلام ٤/١٣٧.

(٢) سنن أبي داود ٢/٢٣٩.

(٣) ليس هذا من حديث أنس، وإنما هو من حديث عديّ بن حاتم. انظر: صحيح مسلم ٦/١٥٩.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) عن أنس عن النبي ﷺ قال «ثلاث من كُنّ فيه وجد بهن حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وان يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار».

انظر: صحيح مسلم ٢/١٣، ١٤. صحيح البخاري كتاب الإيمان ـ فتح الباري ١/٦٠، ٧٢.

وأمر ﷺ ذلك الخطيب بالإفراد لئلا يوهم كلامه التسوية، وهو مثل الحديث المتقدم من قوله ﷺ (لا تقولوا ما شاء الله وشئت، قولوا: ما شاء الله ثم شئت).

وهذا يرد عليه أن حديث ابن مسعود المتقدم فيه تعليم النبي ﷺ أمته تلك الخطبة ليقولوها عند الحاجة، وفيه (ومن يعصهما) فيدل على عدم الخصوصية به. إلّا أن يقال: يؤخذ من مجموع الحديثين أن يقولوا في خطبة الحاجة (ومن يعص الله ورسوله) كم علّم النبي ﷺ ذلك الخطيب[1]، ويكون حديث ابن مسعود فيه تعليم أصل خطبة الحاجة لا بجميع ألفاظها، وفيه نظر.

وثانيها: أن النبي ﷺ حيث أنكر على ذلك الخطيب كان هناك من يتوهم منه التسوية بين المقامين عند الجمع بين الاسمين بضمير واحد، فمنع من ذلك. وحيث لم يكن هناك من يلبس عليه أتى بضمير الجمع. وهذا لعلّه أقرب من الذي قبله.

وثالثها: أن ذلك المنع لم يكن على وجه التحتم[2] بدليل الأحاديث الأخر، بل على وجه الندب والإرشاد إلى الأولوية في إفراد اسم الله تعالى بالذكر من التعظيم اللائق بجلاله.

وهذا يرجع في الحقيقة إلى ما قاله أئمة الأصول أوّلا، لكن بزيادة أن ذلك ليس حتما، وحينئذٍ فلا تكون الواو مقتضية للترتيب.

ورابعها: أن ذلك الإنكار كان مختصا بذلك الخطيب، وكأن النبي ﷺ فهم عنه أنه لم يجمع بينهما في الضمير إلا لتسويته بينهما[3] في المقام، فقال له «بئس الخطيب أنت» فيكون ذلك مختصا بمن حاله كذلك.

ولعل هذا الجواب هو الأقوى، لأن هذه القصة واقعة عين، وما ذكرناه محتمل. ويؤثر هذا الاحتمال فيها أن يحمل[4] على العموم في حقّ كل أحد.

---

(١) ب: «الخطبة».

(٢) أ: «التحتم».

(٣) «في الضمير إلّا لتسويته بينهما» ساقط من ب.

(٤) ب: «يحتمل».

فإذا انضمّ إلى ذلك حديث أبي داود الذي علّم فيه النبيّ ﷺ أمته كيفية خطبة الحاجة، وفيها «ومن يعصهما» بضمير التثنية، قوي ذلك الاحتمال.

وهذا مثل ما قيل في قوله ﷺ (لا تفضّلوني على موسى)[1] مع قوله: (أنا سيدّ ولد آدم)[2] فقيل في الجمع بينهما وجوه: منها أن الذي منعه من التفضيل فهم منه غضاً من منصب موسى عليه السلام عند التفضيل عليه، فمنعه منه، فيكون ذلك مختصاً بمن هو مثل حاله، والعلم عند الله.

ورابعها:

ما روي أن عمر رضي الله عنه أنكر على سُحَيم عبد بني الحَسْحاس[3] قوله:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[4]

وقال: لو قدّمت الإسلام على الشيب[5].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الفضائل ١٥/١٣١ ومنه (لا تخيّروني على موسى...)

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ـ كتاب الفضائل ١٥/٣٧ عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع وأول مشفَّع). وانظر أيضا: مسند أحمد ٢/٥٤٠، ١/٢٨١، ٣/٢.

(٣) سُحيم عبدٌ لبني الحسحاس، شاعر مخضرم مشهور، كان عبداً أسود أعجمياً حبشيا، تمثل النبي ﷺ بشيء من شعره، وكانت فيه لكنة حبشية. وقيل أن سحيماً قتل في خلافة عثمان لتغزله بامرأة. خزانة الأدب ٢/١٠٢ ـ ١٠٣، الاصابة ٢/١٠٨

(٤) هذا عجز بيت لسحيم من البحر الطويل وهو بتمامه:

عُميرةَ ودّع إن تجهزت غازيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

انظر: ديوان سحيم ص ١٦، سيبويه ٢/٢٦، ٤/٢٢٥. طبقات فحول الشعراء ١/١٨٧، شرح المفصل ٨/٩٣، مغني اللبيب ١١٣، شرح الأشموني مع الصبان ٣/١٩. الكامل للمبرد ٢/٢٢٥.

(٥) في الاصابة ٢/١٠٨: أن عمر قال له: لو قدّمت الاسلام على الشيب لأجزتك. وفي طبقات فحول الشعراء ١/١٨٧ أن عمر قال له: «لو قلت شعرك مثل هذا أعطيتك عليه».

وأن الصحّابة رضي الله عنهم أنكروا على عبدالله بن عباس[1] رضي الله عنهما، أمره بتقديم العمرة على الحج، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿**وأتمّوا الحج والعمرة لله**﴾[2]، فلولا أنهم فهموا من الآية الترتيب لما أنكروا ذلك عليه. وفهم الصحابة رضي الله عنهم حجة في مثل ذلك لأنهم أهل اللسان. وهذا الأثر ذكره جماعة من أئمة[3] الأصول[4]، ولم أجده في شيء من كتب الحديث بعد كثرة البحث عنه.

وكذلك أيضا لم أجدِ لانكار عمر رضي الله عنه على سُحيم سندا، ولكنه مشهور في كثير من الكتب[5]. وقد أجيب عنه بأن ذلك الانكار على وجه الأدب في تقديم الأهم في الذكر، وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيبا، فإن الترتيب له سبب إرادة لفظية كالفاء وثم. وطبيعة زمانية. فالنطق الواقع في الزمان الأول متقدّم بالطبع على النطق الواقع في الزمان الذي بعده، وهو السرّ فيما حكى سيبويه عن العرب أنهم يبدأون بما هو الأهم عندهم، وكانت العناية به أشدّ، فكلّ ما[6] قُدّم[7] بالزمان دلّ على أن المتكلم قصد الاهتمام به أكثر مما بعده، وذلك يقتضي تفضيلا. فإنكار عمر رضي الله عنه لهذا المعنى.

وأما إنكار الصحابة، رضي الله عنهم، على ابن عباس فأجاب عنه[8] فخر

---

(١) عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، حبر الأمة، الصحابي الجليل، ولد بمكة ولازم الرسول ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة وشهد مع علي الجمل وصفين، توفي بالطائف سنة ٦٨هـ. الأعلام ٤/٩٥.

(٢) البقرة: آية ١٩٦.

(٣) ب: «الأئمة»

(٤) انظر: المحصول للرازي ١/٥١٧.

(٥) المحصول للرازي ١/٥١٦، الاصابة ٢/١٠٨، خزانة الأدب ٢/١٠٢، الكامل للمبرد ٢/٢٢٥.

(٦) أ. ب «فكلما».

(٧) ب: «أقدم».

(٨) ساقطة من ب.

الدين[1] بأن فهمهم[2] معارض لفهم ابن عباس. وفيه نظر، لأن الكثرة مقتضية للترجيح.

وأجاب عنه الآمدي[3] بأنه لم يكن مستند إنكارهم أمره بتقديم العمرة على الحج كون الآية مقتضية للترتيب، حتى تتأخر العمرة على الحج، بل لأنها مقتضية للجمع المطلق، وأمره بالترتيب مخالف لمقتضى الآية[4].

وأجاب غيره بما تقدّم من الاهتمام بذكر الأول، فإنهم فهموا من الآية الاهتمام بأمر الحج، فتقديم العمرة عليه في الفعل يناقض ذلك الاهتمام، وإن لم تكن الواو مقتضية للترتيب.

وخامسها:

أن الترتيب على سبيل التعقيب وضعوا له الفاء، وعلى سبيل التراخي وضعوا له ثمّ، ومطلق الترتيب وهو القدر المشترك بين الخاصتين معنى معقول أيضا، فلا بدّ له من لفظ يدلّ عليه[5] بالوضع، لأن المقتضي لذلك قائم والمانع

---

(١) محمد بن عمر التيمي البكري، أبو عبدالله فخر الدين الرازي، الامام المفسّر الأصولي، ولد في الريّ واليها نسبته، ويقال له ابن خطيب الريّ. من تصانيفه: مفاتيح الغيب وهو ثماني مجلدات في تفسير القرآن، والمحصول في علم الأصول، ومناقب الامام الشافعي. توفي في هراة سنة ٦٠٦هـ. انظر: الأعلام ٦/٣١٣.

(٢) في المحصول ١/٥١٧: روي أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا لابن عباس رضي الله عنهما «لم تأمرنا بالعمرة قبل الحج، وقد قال الله تعالى«وأتموا الحج والعمرة لله»؟ وهم كانوا فصحاء العرب، فثبت أنهم فهموا من الواو الترتيب.

(٣) علي بن محمد بن سالم التغلبي، سيف الدين الآمدي، ولد في آمد من ديار بكر وتعلم في بغداد والشام، وانتقل الى القاهرة فدرّس فيها واشتهر. توفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ. ومن مصنفاته: الاحكام في أصول الأحكام، ومختصره منتهى السّول.
انظر: الأعلام ٤/٣٣٢

(٤) الاحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٦٨.

(٥) انظر الكلام في المحصول للرازي ١/٥١٩

منتفٍ، ويلزم من ذلك أن تكون الواو هي الموضوعة له، إذ لا غيرها موضع له بالاتفاق.

وجوابه المعارضة بمثله كما تقدم في الجمع المطلق، والحاجة إليه أعمّ، فيكون أكثر فائدة فكان أولى بالوضع.

واعترض على هذا بأنا إذا جعلنا الواو حقيقة في الترتيب، كان الجمع المطلق جزءا من المسمّى ولازماً له، فيجوز جعله مجازاً فيه، لما بينهما من الملازمة، بخلاف العكس، فإنا إذا قلنا إنها حقيقة في الجمع المطلق لازما له، فلا يتجوز بها فيه لعدم الملازمة.

وبعبارة أخرى انه تعارض احتمالان: أحدهما كون اللفظ حقيقة في الأخصّ مجازاً في الأعمّ. والآخر: كونه حقيقة في الأعم مجازاً في الأخصّ. والأول أولى لأن الأخصّ يستلزم الأعم ولا ينعكس.

وجوابه هذا يمتنع[1] انه لا يصح التجوز بها في الترتيب، إذا كانت حقيقة في الجمع المطلق، بل هذا هو الأقوى لأن إطلاق اللفظ الأعمّ وإرادة الأخص كثير سائغ، وليست وجوه العلاقة المقتضية للتجوز منحصرة في التلازم حتى يلزم ما ذكروه، بل لها وجوه كثيرة غير ذلك.

والله تعالى[2] أعلم.

---

(١) ب: «يمنع»

(٢) زيادة في أ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ١٢

في مسائل فقهية

تتخرَّج على أن الواو للجمع المطلق أو للترتيب[١]

(١) **فمنها**: إذا قال لغير المدخول[٢] بها: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ[٣]. فمذهب الحنفية والمشهور من مذهب الشّافعي، أنه لا يقع عليه إلا طلقةٌ واحدة. بخلاف ما إذا قال[٤]: أنتِ طالقٌ ثلاثاً. فإنها تطلق لها. وهذا هو الذي ذهب

---

(١) أ: «الترتيب».

(٢) قال الفنري في حاشيته على التلويح للامام التفتازاني: قيد بعدم الدخول، لأن في المدخول يقع الثلاث اتفاقا لأن صريح الطلاق فيها يكون رجعيا ويلزمها العدة، فيصادف الأخيران المحل، وأما في غير المدخول بها فهو يفيد البينونة ولا عدة لها، فلا يصادفان المحل.

انظر: شرح التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة عبيدالله بن مسعود ١/٣٥١.

وقال العضد الايجي في شرح المختصر ١/١٩٢: لو قال قائل لغير المدخول بها: أنت طالق وطالق وطالق وقعت واحدة، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً وقعت الثلاث، وما ذلك الا بافادة العبارة الاولى الترتيب فتبين بالطلقة الأولى فلا يبقى المحل قابلا للثانية والثالثة. ولا ترتيب في العبارة الثانية فلحقها الثلاث دفعة ولولا أن الواو للترتيب لما كان بينهما فرق، والجواب منع وقوع الواحدة في العبارة الأولى، بل يقع الثلاث، وهو الصحيح من مذهب مالك رحمه الله..

(٣) انظر المسألة باختصار في الإحكام للآمدي ٦٧، ٦٨، شرح العضد المختصر ابن الحاجب ١/١٨٩، التمهيد للأسنوي ٢١٣، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٥٤، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٢/١١٤.

(٤) ب: «قيل».

إليه جماعة من المالكية. وذهب آخرون منهم إلى أنها تطلق ثلاثاً في هذه الواو، وهو مذهب أحمد بن حنبل، والليث بن سعد[1] وابن أبي ليلى[2]، واختاره ابن الحاجب من المالكية، وحكاه بعض الأصحاب قولا قديماً للامام الشافعي، وبعضهم ذكره وجهاً أيضاً للأصحاب.

وهؤلاء مأخذهم أن الكلام كلَّه في حكم جملة واحدة، لا أن الواو تقتضي المعية، بل لا فرق بين قوله: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، وبين الصورة الأخرى بالعطف بالواو. بخلاف ما إذا قال: أنتِ طالقٌ ثم طالق. أو: طالِقٌ فطالق. فإن ابن شاس[3] حكى عن مذهب مالك[4] أنه لا يقع إلّا طلقة واحدة، لأنها تَبِينُ بالأولى، فتجيء الثانية بعد البينونة لما تقتضيه الفاء من الترتيب، وثمّ من المهلة، بخلاف الواو.

وذكر بعض المتأخرين من المالكية عن مذهبهم أنه لا فرق بين الواو وبين الفاء وثم في وقوع الثلاث وإن كانت غير مدخول بها، وغلط ابن شاس فيما

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، من تابعي التابعين، إمام أهل مصر في عصره، حديثاً وفقهاً، ولد في قلقشندة سنة ٩٤ هـ وتوفي في القاهرة سنة ١٧٥هـ. قال الامام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. انظر: الأعلام ٥/٢٤٨. تهذيب الاسماء واللغات للنووي ٢/٧٣.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الانصاري الكوفي، قاضي فقيه من أصحاب الرأي، ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية ثم لبني العباس، له أخبار مع الامام أبي حنيفة وغيره. مات بالكوفة سنة ١٤٨هـ. انظر: الأعلام ٦/١٨٩.

(٣) عبدالله بن محمد بن نجم بن شاس الجذامي السعدي المصري، شيخ المالكية في عصره بمصر، من أهل دمياط، مات فيها مجاهداً سنة ٦١٦هـ، والافرنج محاصرون لها. من كتبه: «الجواهر الثمينة» في فقه المالكية.
انظر: الأعلام ٤/١٢٤.

(٤) الامام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة، وأحد الائمة الأربعة عند أهل السنة، واليه تنسب المالكية، وهو من تابعي التابعين. قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر. من مصنفاته «الموطأ». توفي بالمدينة سنة ١٧٩هـ.
انظر: الأعلام ٥/٢٥٧. تهذيب الأسماء واللغات ٢/٧٥.

نقل، فيحرر ذلك من كتبهم.

وأما القائلـون بأنه لا يقع إلّا واحدة، فمأخذهم أنه إذا قال: أنتِ طالق ثلاثـاً، فإن قوله «ثلاثاً» تفسير لقوله «أنت طالق» والكلام به جملة واحدة وهو معتبر بآخره، فتقع الثلاث. وأما إذا نسق بالواو فقد عدّد الجمل، فكانت الجملة الأولى غير مقيدة[1] بشيء، فتقتضي وقوع الطلاق بها، فتصادفها الجملة الثانية وهي بائنـة[2] فلا تؤثـر لعدم تأثّر[3] المحل بها، والواو لا تقتضي الجمع بقيد المعية[4]، بل المـوجود من هذا الكلام ثلاث إيقاعات متواليات، من غير أن يكـون للبعض تعلق بالبعض، وهي متـرتبة بالزمان ضرورة التلفظ بها، فتبين بالجملة الأولى، ولا يلحقها شيء بعدها ولا يلزم من ذلك أن تكون الواو للترتيب[5].

فائدة:

ذكر الشيخ أبو عمر بن الحاجب في مختصره في أصول الفقه عن مالك رحمه الله، أنه قال في الواو: الأظهر أنها مثل «ثُمّ»[6]. ثم حمله على أنه لم يرد بذلك أنها مثل «ثُمّ» في إفادة الترتيب، بل مراده في المدخول بها أنه لا يُنوَّى

---

(١) أ، ب: «غير مفيدة لشيء». والتصويب من كتاب «مختصر من قواعد العلائي والاسنوي» لابن خطيب الدهشة ج٢ ص٤٦٦.

(٢) في مختصر من قواعد العلائي والاسنوي: «بائن». وفي المصباح المنير: بانت المرأة بالطلاق فهي بائن بغير هاء. وقال الامام الحصني في كفاية الأخيار ٢/٨٦: ويجوز بائنة والأفصح بائن كحائض وطالق.

(٣) أ، ب: «تأثير»، والتصويب من مختصر من قواعد العلائي والاسنوي ٢/٤٦٦.

(٤) في كتاب مختصر من قواعد العلائي والاسنوي: «والواو لمطلق الجمع ولا تفيد المعية».

(٥) قال النووي في روضة الطالبين ٨/٧٩: قال لها قبل الدخول: أنت طالق طالق، أو أنت طالق وطالق، أو طالق فطالق، أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق، أو أنت طالق بل طالق وطالق.. لم يقع إلّا طلقة واحدة، لأنها تبين بها فلا يقع ما بعدها.

(٦) بيان المختصر/ شرح مختصر ابن الحاجب/ شمس الدين الاصفهاني ج١، ص٢٧٤.

في التأكيد[1] إذا ادّعاه في قوله: أنتِ طالِق وطالِق. كما لا يقبل منه أيضا في قوله: أنتِ طالقٌ ثم طالق.

وقد تخبط شرّاح كتاب المختصر في هذا الموضع بكلام مختلف لا فائدة في الإطالة به.

ويعرف ذلك ببيان مذهب مالك رحمه الله في هذه المسائل. فقاعدته أنه إذا قال للمدخول بها: أنتِ طالق أنتِ طالق أنتِ طالق، ونوى تأكيد الأولى لم يقع عليه غيرها. ويقبل منه دعوى نية التأكيد. فإن كان ذلك بالفاء أو بثم لم يقبل منه نية التأكيد، ولا تنفعه، ويقع عليه الثلاث. وإن كان العطف بالواو قال ابن القاسم[2]: توقف عنها مالك، وقال: في النسق بالواو إشكال. قال: ورأيت الأغلب على رأيه أنها مثل «ثمّ» ولا ينوَّى، وهو رأيي[3]. هذا نقل صاحب الجواهر[4] عن ابن القاسم.

---

(١) لا ينوَّى في التأكيد تنوية أي لا يُوكل إلى نيته، إذا قال أردت به التأكيد، إرادة أن لا يقع إلّا واحدة، لأن التأكيد يؤتى بغير الواو غالبا، والواو ظاهر في التعدد، ومثله لا يعتبر فيه النية.

انظر: شرح العضد الايجي لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ج١ ص١٩٢.

(٢) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري، أبو عبدالله، ويعرف بابن القاسم: فقيه، تفقه بالامام مالك ونظرائه. له «المدونة» ستة عشر جزءا. وهي من أجلّ كتب المالكية، رواها عن الامام مالك. توفي بمصر سنة ١٩١هـ. انظر: الأعلام ٣/٣٢٣.

(٣) في المدونة الكبرى للامام مالك مجلد ٣ ص ١٠: (قلت) أرأيت إن قال لها: أنتِ طالق وأنت طالق وأنت طالق. (قال) سألت مالكا عنها فقال فيها إشكال، وأرى أنها طالق ثلاثا. (قال) فقلت لمالك فإن قال لها: أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق. (قال) هذه بيّنة لا ينوّى، وهي ثلاث البتة. وأنا أرى أنه إذا قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق أنه لا ينوّى، ويكون ثلاث تطليقات.

(٤) «الجواهر الثمينة على مذهب عالم المدينة» في الفروع لأبي محمد عبدالله بن محمد بن نجم بن شاس المالكي المتوفى سنة ٦١٦ هـ، وضعه على ترتيب الوجيز للغزالي. والمالكية عاكفة عليه لكثرة فوائده. انظر: كشف الظنون ١/٦١٣.

والذي نقله عنه ابن يونس[1] أنه قال ـ أعني ابن القاسم ـ: قال مالك: وفي النسق بالواو إشكال. قال: ورأيته ـ يعني مالكاً ـ يريد بقوله إنها ثلاث تطليقات، ولا ينوّى وهو رأيي[2]. فظهر بهذا أن معنى كون الواو بمعنى ثمّ عند مالك، في هذه الصورة الخاصة، إذا خاطب المدخول بها، لا في كل الصور. وأما في غير المدخول بها فقد تقدّم الكلام فيه، والله أعلم.

(٢) **ومنها**: ما إذا قال لغير المدخول بها: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ[3]. فدخلت[4]؛ فيها وجهان لأصحابنا، وخلاف بين الحنفية أيضا:

أحد الوجهين، وبه قال أبو حنيفة، لا يقع بالدخول إلّا واحدة.

والثاني، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن، يقع به الثلاث. وهو الذي رجحه الرافعي[5] والنووي[6].

---

(١) أحمد بن موسى بن يونس، أبو الفضل شرف الدين الاربلي، يقال له ابن يونس، فقيه شافعي، أصله من إربل، مولده ووفاته بالموصل، اختصر الاحياء للغزالي، وشرح التنبيه في الفقه. توفي سنة ٦٢٢هـ. انظر: الأعلام ١/٢٦١، طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥٧٢ وذكره الاسنوي في التمهيد ١٤٢ ووصفه بشارح التنبيه.

(٢) في المدوّنة الكبرى للامام مالك مجلد ٣ ص ٩ عن ابن القاسم: سألت مالكاً عن رجل قال لامرأته أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق، فوقف عنها مالك. وكأن الذي رأيته يريد بقوله إنه لا ينوّيه في ذلك، وأنها ثلاث. وهو رأيي.

(٣) انظر روضة الطالبين للنووي ٨/٧٩ـ٨٠. مختصر من قواعد العلائي والاسنوي ٢/٤٦٦.

(٤) ب: «ودخلت».

(٥) عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، فقيه من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، من مصنفاته: التدوين في ذكر أخبار قزوين، والمحرَّر في الفقه، وفتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي في الفقه. مات بقزوين سنة ٦٢٣هـ. انظر: الأعلام ٤/٥٥.

(٦) يحيى بن شرف الحوراني النووي الشافعي، محي الدين: علامة بالفقه والحديث، تعلم في دمشق وأقام بها طويلا. مولده ووفاته في نوا من قرى حوران بسورية، واليها ينسب. من مصنفاته: تهذيب الاسماء واللغات، منهاج الطالبين، شرح صحيح مسلم، الأذكار، =

ووجّه أصحابنا الأوّل بالقياس على ما إذا نجّز ذلك فإنه لا يقع به إلّا واحدة كما تقدم. والثاني بأن الثلاث جميعاً متعلقة بالدخول وواقعة عنده، فلا تقدّم ولا تأخر.

وقال صاحب التتمة[1]: يمكن بناء الوجهين على الخلاف بين أصحابنا في أن الواو للجمع المطلق أو للترتيب[2].

قلت: وفي هذا البناء نظر من جهة أن مقتضى ما وجهوه أن يكون الواو للجمع بقيد المعية لا لمطلق الجمع.

وأما الحنفية[3] فمأخذ الخلاف عندهم البناء على كيفية تعلق الجزاء الثاني والثالث بالشرط، [لا][4] لأن الواو اقتضت المقارنة أو الترتيب. فقال أبو حنيفة: الجزاء الأوّل تعلّق بالشرط بلا واسطة، والثاني تعلّق به بواسطة الأوّل، والثالث تعلق به بواسطتين. والمعلَّق تطليق عند وجود الشرط والوسائط من ضرورة صحة

= رياض الصالحين، روضة الطالبين. توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر: الأعلام ١٤٩/٨.

(١) صاحب التتمة هو عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، المعروف بالمُتَوَلِّي، فقيه مناظر، عالم بالأصول، ولد بنيسابور، وتعلم بمرو، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد وتوفي فيها سنة ٤٧٨هـ. من مصنفاته: تتمة الابانة ـ للفوراني، وهو كتاب كبير في فقه الشافعية لم يكمله. انظر الأعلام ٣٢٣/٣

والفوراني: هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران، أبو القاسم: فقيه من علماء الأصول والفروع، كان مقدّم الشافعية بمرو من كتبه: الابانة عن أحكام فروع الديانة، في فقه الشافعية. والفوراني هو شيخ الامام أبي سعد المتولّي صاحب التتمة، وسمّى المتولي كتابه التتمة لكونه تتميما للابانة وشرحا لها وتفريعا عليها. توفي الفوراني بمرو سنة ٤٦١ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢٨٠/٢. الأعلام ٣٢٦/٣

(٢) ب: «وللترتيب».

(٣) انظر تفصيل مذهب الحنفية في كشف الأسرار على أصول البزدوي للامام علاء الدين البخاري ج٢ ص١١٣.

(٤) ساقطة من النسختين، وموجودة في كشف الأسرار ١١٣/٢.

العطف، فينزل المعلق حيث ينزل متفرقاً[1]، ومن ضرورته أن تبين بالأول، فلا يصادف الثاني والثالث محلا قابلا للوقوع.

وقال أبو يوسف ومحمد[2]: موجب اللفظ التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، والجملة الأولى تامة لوجود الشرط والجزاء. وقوله «طالق» جملة ناقصة، وكذلك الثالثة، فتشارك كلّ واحدة منهما الأولى في التعليق لا في التطليق، فإنه ليس في الأجزية ما يوجب صفة الترتيب، إذ الواو لا يقتضي ذلك، ولما تعلقت غير موصوفة بالترتيب، وقعت[3] كذلك أيضاً، بخلاف ما إذا نجز الطلاق، فإنه يقع بالجملة الأولى، وتكون الثانية كالمعادة للإيقاع، وقد بانت بالأُوْلى.

وهذا في الحقيقة بسط ما وجّه به أصحابنا وقوع الثلاث.

وقال بعض[4] الحنفية في توجيهه أيضات: إنّ عطف الجملة الناقصة على الكاملة يوجب إعادة ما في الكاملة لتصير الناقصة مثلها، بخلاف عطف الجملة الكاملة، ألا ترى إذا قال: هذه طالقٌ ثلاثاً وهذه، طلّقت الأخرى ثلاثاً؛ لأن خبر الأولى يصير معادا في حقها. بخلاف ما لو قال: هذه طالق ثلاثاً وهذه طالق. فإن الثانية لا تطلق إلا واحدة، لأن جملتها مفيدة بنفسها فلا تقتضي ذكر الخبر مرة أخرى. فقوله «وطالق» بعد قوله «إنْ دخلتِ الدار فأَنْتِ طالِق» جملة ناقصة لا شرط له، فيصير الشرط كالمذكور مرة أخرى، فكأنه قال: إنْ دخلتِ الدار فأنتِ طالق وطالقٌ إنْ دخلتِ الدار، فيقع ثلاث تطليقات بدخلة واحدة، ويصير في[5] تلك المسألة كما لو كرّر الشرط صريحاً[6].

---

(١) ب: «مفترقاً»

(٢) انظر المسألة في كشف الأسرار ٢/١١٣.

(٣) في كشف الأسرار «وقعن».

(٤) انظر الكلام في كشف الأسرار ٢/١١٤.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) الى هنا انتهى الكلام من كشف الاسرار ٢/١١٤.

أمّا إذا قدّم الجزاء فقال: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إنْ دخلتِ الدار. ففيها طريقان عند أصحابنا:

إحداهما: أنه على الخلاف المتقدم، والأصح أنه تقع الثلاث إذا دخلت. والطريق الثاني القطع بالأصحّ، وهو مذهب الحنفية كلّهم، لأنها جميعاً تعلقت بالدخول فتقع جملة، بخلاف ما إذا تقدّم الشرط، إذ يمكن أن يقال: إنّ المعلق فيه بالدخول الطلقة الأولى والأخريان معطوفتان ومترتبتان عليها، كما قال أبو حنيفة، وذلك لا يتخيّل هنا.

ولهذا جمع بعض أصحابنا بين المسألتين وذكر فيهما ثلاثة أوجه: والثالث الفرق بين تقدم الشرط وتأخره، والأصحّ فيهما جميعاً ما تقدّم أنه تقع الثلاث بالدخول. والله أعلم.

(٣) **ومنها**: إذا قال الرجل لعبده: إذا مِتُّ ودَخَلْتَ الدَّارَ فأنتَ حُرّ. فإنه يشترط الدخول بعد الموت، إلا أن يصرّح بأنه أراد الدخول قبله[١].

هكذا نقله الرافعي ولم يحك فيه خلافاً. وحكى أيضاً عن أكثر الأصحاب مثله فيما إذا قال: إذا مِتُّ وشئتَ الحُريةَ أو شاء فلانٌ فأنتَ حُرّ، كما إذا[٢] قال: إذا متُّ ثم دخلتَ الدارَ فأنتَ حُرّ.

ومقتضى هذا كلّه الجزم بأن الواو للترتيب. إلّا أن يقال: إن قرينة التعليق هنا صرفت الواو عن حقيقتها إلى المجاز، وفيه نظر.

(٤) **ومنها** ما إذا قال: إنْ كلّمتِ زيداً ودخلتِ الدّارَ فأنتِ طالق[٣]. ففيه وجهان لأصحابنا، أصحُّهما أنه متى وجد الفعلان وقع الطلاق، سواء وجدا معاً، أو أحدهما قبل الآخر، على وَفْق ما قال أو على عكسه، لأن الواو إنما تقتضي مطلق الجمع كما تقدّم. والثاني أنه لا تطلّق حتى يتقدّم تكليمها زيداً على دخول الدار. فإذا وجدا كذلك طلقت. وهذا ذهاب من قائله إلى أن الواو

---

(١) المسألة في التمهيد للأسنوي ٢١٢. الكوكب الدري للأسنوي ٣٣٥.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) المسألة في التمهيد للأسنوي ٢١٠. الكوكب الدري للأسنوي ٣٣٣.

تقتضي الترتيب، وهو وجه مشهور، ولكن الراجح خلافه.

(٥) **ومنها**: إذا وكّل رجُلا في المخالعة[١] فقال: خُذ مالي ثم طلّقها. لم يجز تقديم الطلاق على أخذ المال. ولو قال: خُذ مالي وطلقها[٢]. فهل يشترط تقديم المال كما في الصورة الأولى، أم لا يشترط ذلك ويجوز تقديم الطلاق، كما لو قال: طلّقها وخذ مالي منها؟

فيه وجهان حكاهما الرافعي، وقد رجح صاحب[٣] التهذيب منهما الأوّل، يعني الاشتراط للتقديم. وهذا يحتمل أن يكون ذهاباً من البغوي إلى أنّ الواو تقتضي الترتيب، ويحتمل أن يكون اعتبارا للاحتياط للموكل في تقديم أخذ المال[٤]، لأن الرافعي حكى عقيب ذلك أنه لو قال: طلّقها ثمّ خُذ مالي، أنه يجوز تقديم أخذ المال على الطلاق، فإنه زيادة خير، فدلّ على أن المعتبر ليس مراعاة التقديم اللفظي بل شيئا آخر.

(٦) **ومنها** على مذهب الحنفية[٥]: إذا زوّج رجل أمتين برضاهما من رجلٍ بغير إذنه وبغير إذن المولى، فالنكاح عندهم موقوف على إجازة كُلّ واحد منهما، فإن

---

(١) قال في المصباح المنير (خلع): خالعت المرأة زوجها مخالعة إذا افتدت منه وطلقها على الفدية.

وقال الامام الحصني في كفاية الأخيار ٢/٧٩: الخُلع في الشرع عبارة عن الفرقة، على عوض يأخذه الزوج...

(٢) انظر المسألة في كتاب مختصر من قواعد العلائي والاسنوي ١/٣٢٨.

(٣) هو الحسين بن مسعود، محيى السنة أبو محمد البغوي: فقيه، محدّث، مفسّر، نسبته إلى بَغا من قرى خراسان، من مصنفاته: التهذيب في فقه الشافعية، و«شرح السنة» في الحديث ومصابيح السنة، توفي سنة ٥١٦هـ. انظر: الأعلام ٢/٢٥٩.

(٤) قال البغوي: فلا بدّ من أخذ المال قبل الطلاق في أصح الوجهين، والمعنى في إيجاب هذا الترتيب أنه الاحتياط، لاحتمال الانكار بعد الطلاق، والاحتياط واجب على الوكيل، اذا لم يكن في لفظ الموكل ما ينفيه..

انظر: مختصر من قواعد العلائي وكلام الاسنوي ١/٣٢٩، الكوكب الدري ٣٣٤.

(٥) انظر المسألة في كشف الأسرار ٢/١١٦.

أجازأحَدهما يُوقف على إجازة الآخر، فإن أعتقهما[1] المولى قبل الاجازة بلفظ واحد[2] لم يبطل النكاح فيهما مطلقاً، لأنه لم يتحقق الجمع بين الحرَّة والأمة، لا في حال العقد ولا في حال الاجازة، لكن لم يبق لاجازة المولى أثر[3].

وإن أعتقهما[4] مفترقاً في زمانين سقط حقّ المولى من الإجازة في حقّ الأولى، وبقي موقوفاً على إجازة الزوج، وبطل النكاح في الثانية؛ لأنه يلزم قبل عتقها الجمع بين الحرّة والأمة حالة الاجازة، إذ[5] كان حقّ المولى باقياً في إجازة نكاحها إلى أن أعتقها.

ولو قال: هذه حُرّة وهذه حُرّة، كان كما لو أعتقهما في وقتين، وهذا مشعر بأن الواو عندهم للترتيب.

قالوا: وليس ذلك لهذا المعنى[6]، بل لأنه لما عتقت الأولى وحدها خرج نكاح الثانية عن أن يكون محلا للوقف. فإنه إذا تزوج أمة نكاحاً موقوفاً بطل نكاح الأمة، وإذا خرجت الأمة التي لم تعتق عن[7] عن أن تبقى محلا للنكاح الموقوف

---

(١) ب: «أعتقهم».

(٢) في كشف الأسرار ٢/١١٦: «بأن قال أعتقتهما أو قال هما حرّتان..».

(٣) قال في كشف الأسرار ٢/١١٦ تعليلا لذلك: «لزم العقد من جانب المولى لسقوط حقه بالاعتاق، وبقي موقوفا على إجازة الزوج ان شاء أجاز نكاحهما، وإن شاء أجاز نكاح واحدة منهما بعينها».

(٤) في كشف الأسرار ٢/١١٦: ولو أعتقهما في كلمتين منفصلتين بأن قال: أعتقت هذه، أو قال هذه حرة، ثم قال بعد زمان للأخرى مثل ذلك...»

(٥) ب: «اذا».

(٦) أي ليس ذلك لأن الواو توجب الترتيب، قال في كشف الأسرار ٢/١١٧: بطلان نكاح الثانية لفوات المحل، لا لاقتضاء الواو ذلك. لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية، يعني بعدما عتقت الأولى لا تبقى الثانية محلا للنكاح الموقوف، لأنه لا حلّ للأمة في مقابل الحرة حال التوقف، أراد به حل المحلية أي لا تبقى الأمة محل النكاح في مقابلة الحرة حال توقف نكاح الأمة، فإنه إن تزوج أمة نكاحا موقوفا ثم تزوج حرة نكاحا نافذا أو موقوفا يبطل نكاح الأمة أصلا..»

(٧) ب: «من».

بطل نكاحها، وذلك أمر زائد غير كون الواو للترتيب أو للمعية.

(٧) **ومنها على ما عندهم أيضاً**[١]: إذا زوجّ أختين في عَقْدين[٢] من رجلٍ غائب بغير إذنـه، ثمَّ بلغه الخبر، فإن أجاز نكاحهما معاً بَطَلا، كما لو باشر العقد بنفسه[٣]، وإن[٤] أجاز نكاح كل منهما متفرقاً بطل في الثانية. وإن قال أجزتُ نكاح هذه وهذه بطلا أيضاً كما لو أجاز نكاحهما معاً.

وهذا يشعر بأن الواو للمعية، وهي عكس التي قبلها فيما إذا قال: هذه حرّة وهذه حرّة. وفرّقوا بين المسألتين بأن الكلام إذا كان آخره يغيّر أوله، فلأنه يتوقف أوله عليه، كما هو يتوقف على الشرط والاستثناء[٥]. وإذا لم يغير آخره أوّله لم يتـوقف عليه كمـا في المسـألة الأولى، فإن إعتاق الأمة الثانية لا يغير إعتاق الأولى، لأن نكاح الأولى يبقى صحيحاً موقوفاً كما كان، وإنما أثر الثاني في صحة نفسه لا في تغيير الأوّل لو صحّ، فلم يتوقف الكلام عليه، وإذا لم يتوقف فسد الثاني[٦].

وأما في هذه المسألة، فقوله: أجْزتُ نكاح هذه وهذه. آخر الكلام يغيّر أوله، لأنه إذا لم يضمّ الثانية إلى الأولى يصح نكاح الأولى، وإذا ضمّ الاجازة إليها بطل نكاحهما للجمع بينهما، فينزل ذلك منزلة الشرط والاستثناء المتصلين بالكلام، بخلاف ما إذا أجاز نكاح كل واحدة منهما في وقت، فإنه لم يتصّل بآخر الكلام ما غيّر أوّله، إذ كلّ اجازة منفردة بنفسها، فاقتصر البطلان على الثانية.

---

(١) انظر المسألة في كشف الأسرار ٢/١١٦ ـ ١١٨.

(٢) في أصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/١١٦ «عقدتين». قال في كشف الأسرار: قوله «في عقدتين» احتراز عما اذا زوجهما في عقدة واحدة فان ذلك لا ينفذ بحال.

(٣) أ: «لنفسه»

(٤) أ: «واما»

(٥) في النسختين «الاستيفاء» والتصويب من كشف الأسرار.

(٦) انظر الكلام في كشف الأسرار ٢/١١٨.

هذا حاصل ما وجّهوا به هذه المسألة، وفرّقوا بينها وبين التي قبلها، ولا يخفى ما في ذلك من الضعف.

والفرق ظاهر بين هذه وبين اتصال الشرط والاستثناء بما قبله، لأن ما اتصل به الشرط والاستثناء الكلام فيه جملة واحدة، فاعتبر بآخرها، بخلاف قوله: أجزت نكاح هذه ونكاح هذه، فإنهما جملتان، وإن كانتا معطوفتين، فلم يحصل تدافع كما في قوله: أجزتُ نكاحهما، فيبطلان جميعاً، لأنه ليس إحداهما بتعيين الصحة أولى من الأخرى، فيبطل فيهما.

وأمّا في هذه الصورة فقد تعينت الأولى للصحة بإفرادها بالاجازة، فينبغي أن تتعيّن الأخرى للبطلان، ولا أثر لاتصال الكلام. وإلزامهم من هذه المسألة أن الواو عندهم يقتضي الجمع بقيد المعية ظاهر، والله أعلم.

(٨) **ومنها** على قاعدتهم أيضاً[١]: إذا قال من مات أبوه عن[٢] ثلاثة أعبدُ قيمتُهم على السواء: أعتَقَ أبي هذا وهذا وهذا. فإن قاله بكلام متصل عتق من كل واحد ثُلُثه، على قاعدتهم، ولا قرعة. وإن أقرّ بذلك في زمن متفرق[٣] عتق الأول بكماله ونصف الثاني وثلث الثالث. أمّا عتق الأول بكماله فلأن الوارث أقر بعتقه وحده، والثلث يحتمله بعتق من غير استسعاء[٤]، ثم لمّا أقرّ بالثاني منفصلا عن الأول، ولم يغيّر ذلك حكم الأوّل، لأن الكلام غير متصل، فلم يغير آخره أوّله، لكنه بمقتضى إقراره زعم أن الثلث بينه وبين الأول نصفين، ولم يصدق في إبطال حق الأول لما ذكرناه، وصدق في إثبات حق الثاني، فيعتق منه نصفه. ثم لمّا أقرّ بعتق الثالث زعم أن الثلث بينهم أثلاثا، لكنه لم يصدق في إبطال حق الأوّلين لعدم اتصال الكلام، فيعتق من الثالث ثلثه.

---

(١) المسألة في أصول البزدوي وكشف الأسرار ٢/١١٦.

(٢) أ: «على».

(٣) أ: «مفترق».

(٤) في المصباح المنير: سعى المكاتب في فكّ رقبته سعاية، وهو اكتساب المال ليتخلص به.

وأمّا إذا أقرّ بذلك بكلام متصل، فمقتضى قوله[1] إنه يعتق من كلّ واحد ثُلثه، أن يكون الواو للجمع بقيد المعية عندهم، وقد انفصلوا عنه[2] بما تقدم في التي قبل هذه أن آخر الكلام يغيّر أوّله، فاعتدّ بجملته كما في حالة الشرط والاستثناء، وذلك أنه[3] لو سكت على الإقرار بعتق الأول نفذ فيه وحده، فإذا وصل بكلامه الإقرار بعتق الثاني والثالث تغير[4] حكم الأول من عتق إلى تشقيص[5] واستسعاء، فكان دافعاً لحكم الأوّل، وكذا حكم الثاني مع الثالث بالنسبة إلى قدر ما يتعلق منه كما تقدم، فلما كان كذلك توقف أول الكلام وأوسطه على آخره، وعتق من كل واحد ثلثه.

هذا حاصل ما وجهوا به هذه المسألة وفيها النظر المتقدم.

(٩) ومنها إذا قال في مرض موته: سالم حرّ وغانم حرّ[6]. وكان الثلث لا يحتمل إلّا أحدهما فإنه ينفذ عتق الأول، لا لأن الواو للترتيب، بل لأن عتق الأول نفذ عن[7] غير موقوف على شيء، فلم يصادف عتق الثاني محلا للنفوذ.

هذا ما جزم به أصحابنا. ومقتضى قاعدة الحنفية المذكورة آنفا أن الثلث يتقسط عليهما بالتشقيص، لأنه[8] باتصال كلامه دفع آخره أوّله، فاعتبرا كالكلام[9] الواحد.

---

(١) أ: «قولهم».

(٢) ب: «عنهم».

(٣) ب: «لأنه».

(٤) في كشف الأسرار ٢/١١٩: تغيّر الصدر عن عتق إلى رقّ عند أبي حنيفة رحمه الله لأن السعاية وجبت عليه، والمستسعى كالمكاتب عنده في الأحكام، والمكاتب عندنا عبدٌ ما بقي عليه درهم...

(٥) تشقيص أي تشريك. وفي النهاية في غريب الحديث ٢/٤٩٠: الشِّقص والشَّقيص: النصيب في العين المشتركة من كل شيء.

(٦) انظر تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٥٤. التمهيد للأسنوي ٢١٠.

(٧) ساقطة ب.

(٨) ب: «لأن».

(٩) ب: «كالواو».

أما إذا قال: سالم وغانم وواثق أحرار. ولم يحتملهم الثلث، فإنه يقرع بينهم على قاعدة الشافعي التي دلّ عليها الحديث. ويعتق من كل منهم ثلثه عند الحنفية، على قاعدتهم. وليس ذلك لأن الواو للمعية[1] بل لأن الاخبار بحريتهم كان بعد تسميتهم[2]، فهو كما لو عينهم جميعاً بكلمة واحدة مخاطباً لهم، وذلك قدر زائد على كون الواو للجمع بقيد المعية، كما أن في الأول لا يؤخذ منه أنها للترتيب. والله سبحانه أعلم.

---

(١) ب: «المعية».

(٢) ب: «تسليمهم».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل[1] ـ ١٣

[الأسباب المقتضية للتقديم والاهتمام]

تقدّم كلام سيبويه[2] أنهم يقدّمون في كلامهم ما هم به أهمّ وببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم[3].

وهذا ذكره بعد بيانه أن الواو لا تقتضي الترتيب. قال: فتقول صمتُ شعبان ورمضان. وإن شئت: صمتُ رمضان وشعبان. بخلال الفاء وثم[4].

وقال عقيبه: إلّا أنهم يقدّمون في كلامهم... إلى آخره.

وهذا يستدعي بيان الأسباب المقتضية للتقديم والاهتمام، ليترتب عليها مناسبة المواضع المعطوفة في مواضع من الكتاب والسنة، قُدم بعضها على بعض، لحكمة تقتضي التقديم في ذلك المقام من حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فقد يراعى سبب ذلك، فيقدم بعض الألفاظ على بعض بحسب الخفّة والثقل، كقولهم «ربيعة ومُضر»، وكان تقديم «مُضر» أولى لشرفها بالنبي ﷺ، ولاتساع قبائلها وكثرة فضائلها، ولكن قدّمت «ربيعة» لكثرة الحركات وتواليها في لفظ «مُضَر»، فإذا أخرت وُقف عليها بالسكون، فتقل حركاتها، ولكن اعتبار هذا قليل جدّا.

والأكثر الغالب إنما هو اعتبار المعنى، وذلك بأحد خمسة أشياء وهي:

---

(١) هذا الفصل اعتمد فيه المصنف كثيرا على السهيلي في نتائج الفكر ص ٢٦٦-٢٧٥ بتصرف وتوضيح، وقد نقل ابن القيم هذه المسألة في كتابه بدائع الفوائد ١/٦١ ـ ٦٦ نقلها عن نتائج الفكر للسهيلي، ثم عقّب عليها بفوائد قيمة. بدائع الفوائد ١/٦٦-٨١.

(٢) الكتاب ١/٣٤. وفيه: إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى.

(٣) سقطت من أ.

(٤) هذا الكلام لم أجده في كتاب سيبويه.

الزمان والطبع والرتبة والسّبب والفضل. فإذا سبق معنى من هذه المعاني إلى الخَلَد والفكر سبق اللفظُ الدالّ على ذلك المعنى، وكان ترتب[1] الكلام بحسب ذلك.

وهذا كلّه على وجه الأولوية وبيان المناسبة، لا على وجه اللزوم، وأنه لا يجوز غيره، بل وقع خلاف ذلك مع عدم المناسبة. وقد يكون في اللفظ معنيان من هذه الخمسة، فيقدم بسبب أحدهما في موضع، ويؤخر بسبب الآخر في موضع آخر، لتقدّم ما يكون أهمّ منه في ذلك الموضع بالنسبة إلى ذلك المعنى.

فمثال التقديم **بالزمان** قوله تعالى: ﴿**وإنْ يُكَذِّبُوكَ فقَدْ كذَّبتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نوحٍ وعادٌ وثمودُ وقومُ إبراهيمَ وقومُ لوطٍ وأصحابُ مَدْيَنَ، وكُذِّبَ موسى فأمليْتُ للكافرين**﴾[2]. فإن ترتيب هذه السبعة وقع بحسب الزمان، وكذلك أكثر ما ورد في القرآن من سياق هذه القصص مبسوطة كما في الأعراف[3]، وهود[4]، والشعراء[5]، وغيرها، وكذلك حيث يذكر عاد وثمود غالباً.

وقد جاء في مواضع يسيرة على خلاف ذلك، حيث كان المقصود تعدادهم مع قطع النظر عن التقديم بحسب الزمان.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**وجَعَل الظُّلُماتِ والنُّور**﴾[6] فإن الظلمة سابقة على النور بالزمان، كما دلّ عليه الحديث: (إن الله خلق خلقه في ظلمة ثم ألقى عليه من نوره)[7]. وقال تعالى: ﴿**في ظُلُماتٍ ثلاث**﴾[8] يعني ظلمة الرحم وظلمة البطن وظلمة المشيمة. وكذلك تقدّم الظلمة المعقولة وهي الجهل،

---

(١) ب: «ترتيب».

(٢) سورة الحج: آية ٤٢-٤٤.

(٣) من قوله تعالى «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه» الأعراف آية ٥٩ وما بعدها.

(٤) من قوله تعالى «ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه..» هود آية ٢٥ وما بعدها.

(٥) من قوله تعالى «كذبت قوم نوح المرسلين...» الشعراء آية ١٠٥ وما بعدها.

(٦) الأنعام: آية ١

(٧) مسند أحمد ٢/١٧٦.

(٨) الزمر: آية ٦.

معلوم بضرورة العقل، كما قال الله تعالى: ﴿واللهُ أخْرَجَكُم من بُطون أُمَّهاتِكم لا تعلمون شيئا، وجعلَ لكم السَّمعَ والأبْصارَ والأفئدة﴾[1].

ومثال التقديم بالطَّبع قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وثُلاثَ ورُباع﴾[2]، وكذلك سائر ما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض، إنما يتقدّم بالطبع، لأن كل رتبة منه إنما تتركب مما قبلها، كتقديم الجسم على الحيوان، والحيوان على الإنسان.

ومنه أيضاً تقديم «العزيز» على «الحكيم» وربما كان من[3] تقديم السبب على المسبب. وقد روي أن أعرابياً لا يحفظ القرآن سمع قارئا يقرأ: «إن الله حكيم عزيز» فقال: ما هكذا أنزلت. فقرأ ذلك ﴿عزيز حكيم﴾[4]، فقال: هذا صحيح، عزّ فلمّا عزَّ حكم.

ومثل هذا في القرآن العظيم والكلام كثير، كقوله تعالى: ﴿إن الله يُحِبُّ التَّوابينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرين﴾[5]، لأن التوبة سبب الطهارة. وكذلك قوله تعالى: ﴿كلَّ أفاكٍ أثيم﴾[6] و ﴿كل مُعتدٍ أثيم﴾[7]، لأن الأول سبب الاثم، وكذلك الاعتداء.

وأما التقديم بالرتبة فكقوله تعالى: ﴿هَمّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيم﴾[8]، لأن المشي مرتّب على القعود في المكان، والهَمَّاز العيَّاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه بخلاف النميمة.

---

(١) النحل: آية ٧٨.

(٢) النساء: آية ٣، فاطر: آية ١.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) البقرة: آية ٢٠٩ وغيرها كثير.

(٥) البقرة: آية ٢٢٢.

(٦) الشعراء: آية ٢٢٢.

(٧) المطففين: آية ١٢.

(٨) القلم: آية ١١.

وكـذلك[1] قوله: ﴿مَنَّاعٍ للخيرِ مُعْتَدٍ﴾[2]، لأن المنَّاع يمنع خير نفسه، والمعتدي يعتدي على غيره، ونفسه في الرتبة قبل غيره.

وكذلك قوله: ﴿يأتوكَ رِجالاً وعلى كُلِّ ضامر﴾[3]، لأن الغالب أن من يأتي راجلا يكون من مكان قريب، والراكب يأتي من مكان بعيد. على أنه قد روي عن ابن عباس[4] رضي الله عنهما أنه قال: وَدِدْتُ أنّي حججتُ راجلا لأن الله تعالى قدّم الرجّالة على الركبان في القرآن. فجعله[5] ابن عباس رضي الله عنه من باب تقديم الفاضل على المفضول.

وما قدّم أيضاً اعتباراً **بالسبب** في تقديمه على المسبب قوله تعالى: ﴿حبُّ الشهواتِ منَ النّساء والبَنين﴾[6].

ومثال التقديم **بالفضل والشرف** قوله تعالى: ﴿من النَّبيّين والصّدّيقين والشهداء والصالحين﴾[7]. ومنه تقديم السمع على البصر، وتقديم سميع على بصير.

وجعل السهيلي[8] ـ رحمه الله ـ من ذلك تقديم الجنّ على الانس في غالب المواضع، قال: لأن الجن يشمل الملائكة وغيرهم مما اجتنّ على الأبصار. قال تعالى: ﴿وجعلوا بَيْنَه وبيْنَ الجِنَّةِ نَسَبَا﴾[9]، والمراد بهم الملائكة.

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) سورة ق: آية ٢٥ «مناع للخير معتد مريب». وفي سورة القلم: آية ١٢ «مناعٍ للخير معتد أثيم».

(٣) الحج: آية ٢٧.

(٤) انظر: الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٢/٣٩.

(٥) ب: «فحمله».

(٦) آل عمران: آية ١٤.

(٧) النساء: آية ٦٩.

(٨) نتائج الفكر ٢٧٠.

(٩) الصافات: آية ١٥٨.

وقال الأعشى[1]:

وسَخَّـرَ مِنْ جِنّ المَـلائـكِ سَبْعَـةً قِيامـاً لَدَيْهِ يَعْـمَـلُونَ بِلا أجْـرِ[2]

فأما قوله تعالى: ﴿**لم يطْمِثْهُنَّ إنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جـانٌّ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**فيومئذٍ لا يُسألُ عَنْ ذَنْبِهِ إنْسٌ ولا جَان**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**أنْ لَنْ تَقولَ الانسُ والجنُّ على الله كَذِبا**﴾[5]، فإن لفظ الجن في هذه الآيات لا يتناول الملائكة لبراءتهم عن العيوب وأنهم[6] لا يتوهم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب. فلمّا لم يتناولهم عموم لفظ الجن، لهذه[7] القرينة بدأ بلفظ الانس[8] لشرفهم وفضلهم.

قلت: وهذا يردّ عليه[9] قوله تعالى: ﴿**يا مَعْشَرَ الجِنِّ والإنْسِ ألَمْ يأتِكُمْ رُسُلٌ منكُم يَقُصُّون عليكُم آياتي**﴾[10]، الآية. فإنّ الملائكة لا يدخلون في لفظ الجنّ في هذه الآية قطعاً، وقد قدّمهم في اللفظ. فالذي يظهر أن تقديم الجنّ

---

(١) ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، ويكنى أبا بصير، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات العشر، أدرك الاسلام في آخر عمره ولم يسلم. لقب بالاعشى لضعف بصره. توفي باليمامة سنة ٧هـ. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧. الأعلام ٧/٣٤١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وليس في ديوان الأعشى. وهو في نتائج الفكر ٢٧٠، وخزانة الأدب ٦/١٧٦. وورد في اللسان (مادة جنن) قال ابن منظور: «وكان أهل الجاهلية يسمون الملائكة عليهم السلام جنا لاستتارهم عن العيون، قال الأعشى يذكر سليمان عليه السلام: وسخر. . . .» وفيه «تسعة» بدل «سبعة».

(٣) الرحمن: آية ٥٦، ٧٤.

(٤) الرحمن: آية ٣٩.

(٥) الجن: آية ٥.

(٦) أ: «وأنه».

(٧) أ، ب: «فهذه» والتصويب من نتائج الفكر.

(٨) أ، ب: «الجن» والتصويب من نتائج الفكر.

(٩) أي على السهيلي. وقد ردّ على السهيلي في هذه المسألة أيضاً ابن القيم في بدائع الفوائد ١/٦٦ قال: «فأما ما ذكره في تقديم الجن على الانس من شرف الجن فمستدرك عليه، فإن الانس أشرف من الجن من وجوه عديدة. . .».

(١٠) الانعام: آية ١٣٠.

على الانس من التقدّم بالزمان[1]، لأنهم خُلقوا قبل بني آدم، وحيث قدّم الانس في تلك الآيات يكون تقديماً بالشرف والكمال. وهذا كما في تقديم السماء على الأرض غالباً، فإنه بالفضل والشرف. وقُدّمت الأرض عليها في مثل قوله: ﴿**وَما يعزُبُ عن ربِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأرضِ ولا في السّماء**﴾[2] بالرتبة لأنها مَسوقةٌ لاحصاء أعمال المخاطبين، لما تقدّم من قوله: ﴿**ولا تعملون مِنْ عَمَلٍ إلّا كُنّا عليكم شهودا**﴾ فناسب ذلك هنا تقديم الأرض التي هم أهلها ومستقرون فيها، وهي أقرب إليهم من السماء.

وهكذا أيضا تقديم السميع على العليم في قوله: ﴿**سَميعٌ عَليم**﴾[3] في مواضع، فإنه خبر يتضمن التخويف والتهديد، فبدأ بالسميع لتعلقه بما قرب كالأصوات وهمس الحركات، فإن من يسمع حسَّك وخفيَّ صوتك أقرب إليك في العادة ممّن يقال لك إنه يعلم، وإن كان علم الباري سبحانه متعلقاً بما ظهر وبطن، وقرُب وبعُد[4]، ولكنّ ذكر السميع أوقع في باب التخويف من العليم، فكأنه متقدّم بالرتبة.

وأما تقديم الغفور على الرحيم في الغالب، فهو بالطبع، لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة. وجاء في سورة سبأ تقديم الرحيم على الغفور[5]، وذلك تقديم إما بالفضل والكمال، وإما بالطبع أيضاً، لأن الآية منتظمة ذكر أصناف الخلق من المكلفين وغيرهم من الحيوان، فالرحمة تشملهم والمغفرة تخصّ بعض المكلفين، والعموم متقدّم بالطبع على

---

(١) قال ابن القيم في بدائع الفوائد ١/٦٧: ينبغي أن يقال في التقديم هنا انه تقديم بالزمان لقوله تعالى «ولقد خلقنا الانسان من صلصال من حمأ مسنون، والجان خلقناه من قبل من نارالسموم»...

(٢) يونس: آية ٦١.

(٣) البقرة: آية ١٨١ ومواضع أخرى كثيرة.

(٤) ب: «وبعد عليّ». والكلام هنا منقول من نتائج الفكر ٢٧١.

(٥) في قوله تعالى «وهو الرحيم الغفور» سبأ: آية ٢.

الخصوص، كما في قوله تعالى: ﴿فاكهةٌ ونخلٌ ورُمّان﴾[1] و ﴿مَنْ كان عدوّاً للهِ وملائكتِهِ وكُتُبِه وَرُسُلِهِ وجِبْريلَ وميكالَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ارْكَعوا واسْجُدوا﴾[3] التقديم فيه بالزمان وبالطبع، لأنه انتقال من علو إلى خفض، والعلو بالطبع من حقّ القائم قبل الانخفاض. وأمّا: ﴿واسجُدي وارْكعي مع الراكعين﴾[4] فالتقديم فيه بالفضل، لأن السجود أفضل من الركوع، لقوله ﷺ: (أقرب ما يكون العبدُ مِنْ ربِّه وهو ساجد)[5].

وقد تقدّم عن السهيلي[6] أنه جعل السجود والركوع في هذه الآية من باب التعبير بالجزء عن الكلّ، وأن المراد بالسجود صلاتها في بيتها، وبالركوع صلاتها مع الناس في المسجد لقوله: «اركعي مع الراكعين» وقدّم الأول لفضله، لأن أفضل صلاة المرأة في بيتها، وكذلك عبّر عنه بالسجود لأنه أفضل من الركوع[7]. وذكر أيضاً في قوله تعالى: ﴿وطَهِّرْ بيتيَ للطّائفينَ والقائمينَ والرُّكَّعِ السُّجود﴾[8] أن التقديم فيه بالرتبة، فبدأ بالطائفين لقربهم من البيت، ثمّ بالقائمين، والمراد بهم العاكفين، كما في قوله تعالى: ﴿إلّا ما دُمتَ عليْهِ قَائمَا﴾[9] أي مواظباً ملازماً. وهم كالطائفين في القرب من البيت، بل يصح ذلك في كل مكان مع استقبال البيت.

---

(١) الرحمن: آية ٦٨.

(٢) البقرة: آية ٩٨.

(٣) الحج: آية ٧٧.

(٤) آل عمران: آية ٤٣.

(٥) مسند أحمد ٢/٤٢١، مسلم بشرح النووي ٤/٢٠٠ وتكملته «فأكثروا الدعاء».

(٦) نتائج الفكر ٢٧٢.

(٧) انظر تعقيب ابن القيم على السهيلي في هذه المسألة في بدائع الفوائد ١/٨٠. فقد استدرك على السهيلي، وأتى بكلام بديع مفيد.

(٨) الحج: آية ٢٦.

(٩) آل عمران: آية ٧٥.

قال[1]: ولم يعطف السجود بالواو لأنهم هم الركّع، والشيء لا يعطف على نفسه، ولأن من لم يسجد في الصلاة لا يعتدّ بركوعه. وأيضاً فلئلا يظن أن المراد بالسجود المصدر دون النعت الذي هو جمع.

فهذه المواضع تنبه على ما وراءها في الحكمة لتقديم بعض الاشياء في الذكر على بعض.

والله أعلم[2].

---

(١) أي السهيلي في نتائج الفكر ٢٧٤.

(٢) ب: «وبالله التوفيق» بدل «والله أعلم».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ١٤

[قاعدة الحنفية في عطف الجُمل]

تقدّم[١] من قاعدة الحنفية أن الجملة إذا عطفت على أخرى قبلها، فإن كانت الجملة الثانية تامة استقلّت بنفسها، وكانت المشارَكَةُ في أصل الحكم لا في جميع صفاته. وقد لا تقتضي مشاركةً أصلاً، وهي التي تسمى واو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ يشأ اللهُ يَخْتمْ على قَلْبِك ويَمْحُ اللهُ الباطلَ ويُحقُّ الحقَّ بكلماتِه**﴾[٢]. فإن قوله «ويمحُ الله الباطل» جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها، ولا هي داخلة في جواب الشرط. وحذف الواو من «يَمْحُ» اتباعاً للرسم. وإلاّ فالفعل مرفوع[٣]، بدليل العطف عليه بقوله «ويحقُّ الحقَّ».

أمّا إذا كانت الجملة المعطوفة ناقصة، فعند الحنفية أنها تشارك الأولى في جميع ما هي عليه، فإذا قال: هذه طالقٌ ثلاثاً وهذه. طلقت الثانية ثلاثاً أيضاً،

---

(١) انظر الفصل ١٢ مسألة ٢. وانظر القاعدة في كشف الأسرار ٢/١٢٠.

(٢) الشورى: آية ٢٤.

(٣) قال العكبري في التبيان ٢/١١٣٢: «ويمحُ» مرفوع مستأنف، وليس من الجواب، لأنه يمحو الباطل من غير شرط، وسقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين، ومن المصحف حملا على اللفظ.

وانظر: كشف الأسرار ٢/١٢٢. إعراب القرآن للنحاس ٤/٨١. معاني القرآن للفراء ٣/٢٣. قال الفراء: هو مستأنف في موضع رفع، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب، ومثله مما حذفت منه الواو، وهو في موضع رفع قوله «ويدعُ الانسان بالشر» وقوله «سندع الزبانية».

بخلاف ما إذا قال: وهذه[1] طالق. فإنها لا تطلق إلّا واحدة، لاستقلال الجملة بتمامها.

وعلى هذا بنوا بحثهم المشهور في قوله ﷺ (لا يُقْتَلُ مُؤمِنٌ بكافر، ولا ذو عَهْدٍ في عَهْدِه)[2] في تخصيص الجملة الأولى بالكافر الحربي، لعطفه الثانية عليها، وهي عندهم مقيدة بتقدير الكافر الحربي. وقالوا حرف العطف يجعل المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وذلك يقتضي التسوية فيهما في الحكم وتفاصيله.

وإذا شاركت الجملة الناقصة[3] الأولى التامة فيما تمّت به بعينه، فلا حاجة إلى تقدير شيء آخر من إعادة شرط أو تقدير خبر، لأن الثانية بعطفها أفادت ما تفيده الأولى، فلا فائدة في التقدير.

ولهذا إذا قال[4]: إنْ دَخلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وطالق. كان الثاني معلقاً بذلك الشرط بعينه، ولا حاجة الى تقدير إعادته.

وكذلك إذا قال[5]: أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ [هذه] الدارَ وإنْ دخَلْتِ هذه الدارَ الأخرى. فعلّق بدخول الدار الثانية تلك التطليقة لا تطليقة أخرى، حتى لو دخلت الدارين لم تطلق إلّا واحدة. ولو قدّر الشرط معاداً لطلقت ثنتين. وهذا يرد عليه المسألة المتقدمة إذا قال: هذه طالق ثلاثاً وهذه. فإن مقتضى الشركة أن تطلق كلُّ واحدة ثنتين لانقسام الثلاث عليهما[6] وتكميل الناقص.

---

(١) أ، ب: «هذه» من غير واو، والتصويب من كشف الأسرار ففيه توضيح للمسألة ٢/١٢٠/١٢١.

(٢) مسند أحمد ٢/١٨٠، ١٩٤. سنن أبي داود ٤/١٨١ كتاب الديات. وانظر المسألة في شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ٢/١٢٠.

(٣) قال في كشف الأسرار ٢/١٢٠: إن الجملة الناقصة تشارك الأولى فيما تم به الأولى بعينه، ولا يجعل كأنه أعيد مرة أخرى، لأن الإضمار خلاف الأصل...

(٤) المسألة في كشف الأسرار ٢/١٢١.

(٥) كشف الأسرار ٢/١٢١.

(٦) المصدر السابق نفسه.

ولـو قال[1]: لفـلانٍ عليَّ ألفُ درهم[2] ولِفُـلان. جعلت الألف منقسمة عليهما عِنْدَهُم تحقيقاً للشركة، ولا تجعل كالمعاد حتى يكون لكلٍّ منهما ألف.

وقد اعتذروا عن ذلك بأنّ في[3] مسألة الطلاق فهم مقصود الزوج، وهي البينونة الكبرى، بخطاب الأولى، فكانت الثانية كذلك. وفي مسألة الاقرار لم يعارض ذلك شيء مع اعتقاده بأصل براءة الذمة. وقالوا فيما إذا قال: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وفلانة. إنه يقتضي تعليق طلاق الثانية بدخول الأولى، حتى إذا دخلت الأولى الدار طلقتا جميعاً.

ومقتضى قولهم إنّ عطف الجملة الناقصة على الكاملة يتضمن مشاركتهما في الحكم، أن يكـون طلاق الثـانية معلقاً على دخول نفسها لا على دخول الأولى، لكنهم بنوا ذلك[4] على ما تقدّم لهم من عدم تقدير الشرط الثاني، فلا يتعلق طلاقُها إلّا بدخول الأولى.

وقد التزم ابن الحاجب في أثناء كلام له في مختصره الأصولي[5] أن قول القائل: ضربتُ زيداً يومَ الجمعة وعَمْراً. يتقيّد بيوم الجمعة أيضاً. وهذا يقتضي أن عطف الجملة الناقصة عنده على الكاملة تقتضي مشاركتها في أصل الحكم وتفاصيله. وذكر لي بعض الفضلاء أن ابن عصفور اختار ذلك أيضاً، ولم أظفر به في كلامه.

أمـا أصحـابنـا فقـد اختلف حكمهم في ذلك، فقالوا في مسألة الشرط المتقدمة، إذا قال: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ وفلانة. إن الثانية تتقيد أيضاً بالشرط. وكذلك لو قدّم الجزاء على الشرط، وهو ظاهر. وقالوا فيما إذا قال: لفلان عليَّ ألفٌ ودرهمٌ ونحو ذلك إنه لا[6] يكون الدرهم مفسّراً للألف، بل له

---

(١) كشف الأسرار ٢/ ١٢١.

(٢) زيادة في أ.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) شرح العضد لمختصر ابن الحاجب الأصولي ٢/ ١٢٠.

(٦) ساقطة من ب.

تفسيرها بما شاء. وهو مذهب مالك أيضاً.

وقالت الحنفية: إن كان المعطوف مكيلا أو معدوداً أو موزوناً تفسّرت الألف به، وهو جارٍ على ما تقدم من قاعدتهم. فإن كان المعطوف متقوّماً كالثوب والعبد بقي العدد الأول على إبهامه، وهذا وارد عليهم.

وبالغ بعض أصحابنا حتى قال: إذا قال المقرُّ: لَهُ عليَّ خمسةٌ وعشرون درهماً[1]، إن الخمسة تكون مبهمة، والعشرون هي المفسرة بالدرهم، ولأن الراجح تفسير الكل به، لأنه[2] لا يجب بذكر الدرهم شيء زائد فيكون مفسّراً للكل، بخلاف قوله ألف ودرهم.

ولو قال: كلُّ امرأة أتزوَّجُها فهي طالق وأنتِ يا أمَّ أولادي[3]. قال أبو عاصم العبادي[4]: لا يقع عليه الطلاق لأنه قبل النكاح لغو، وقد رتب طلاقها عليه قبله، وحكاه عنه الرافعي مقرراً له ثم قال: ويقرب من هذا ما ذكره غيره أنه لو قال لزوجته: نساء العالمين طوالق وأنتِ يا فاطمة. لا يقع به شيء، لأنه عطف طلاقها على طلاق نسوةٍ لا يقع طلاقهن[5].

ومقتضى تعليل هاتين المسألتين أنه إذا عطف الطلاق على طلاق نافذ يقع، ولكن الظاهر أن ذلك يكون كناية[6]، فتشترط النيَّة معه بدليل أنه لو طلق إحدى امرأتيه ثم قال للأخرى: اشتركتِ معها، أو أنتِ كهي، أو مثلها. قالوا

---

(١) انظر المسألة في الكوكب الدرّي ٣٨٩.

(٢) ب: «ولأنه».

(٣) الكوكب الدرّي للأسنوي ٣٣٧، روضة الطالبين للنووي ٣٨/٨.

(٤) هو القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد العبّادي الهروي، فقيه شافعي ولد بهراة وتفقه بها، وبنيسابور وتنقل في البلاد. من مصنفاته: المبسوط، الهادي الى مذاهب العلماء، طبقات الفقهاء. توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر تهذيب الاسماء واللغات ٢٤٩/٢. طبقات الشافعية لابن هداية الله ١٦١، الأعلام ٣١٤/٥.

(٥) التمهيد للأسنوي ٣٤٦. الكوكب الدرّي للأسنوي ٣٣٧، روضة الطالبين ٣٨/٨.

(٦) أ، ب: «كمانة فتشترط البتة معه».

إن نوى طلاق الثانية طلقت وإلاّ فلا[1].

ولو طلّقَ إحدى امرأتيه ثلاثاً ثم قال للأخرى: اشتركتِ معها[2]، ولم ينو العدد، قال اسماعيل البوشنجي[3]: جرت مسألة بين يدي أبي بكر الشاشي[4] فأفتى أنها تطلق واحدة. ثم توقف البوشنجي في ذلك، وقال: قد أوقع على الأولى ثلاثاً، والتشريك يقتضي أن يكون لها مثل ذلك. فهذا يقتضي أن يكون قوله: هذه طالق ثلاثاً وهذه، لا يقع به الثلاث على الثانية إلا بالنية.

وحكى الرافعي عن كتب الحنفية أنه إذا حلف: لأَدْخُلَنَّ هذه الدار[5] اليوم أو هذه، برّ بدخول إحداهما. ذكر ذلك فيما ألحقه تماثل أصحابنا من كتبهم مما لا يخالف أصولنا. وتبعه النووي على ذلك. ومقتضى ذلك الحاق الجملة المعطوفة في التقييد باليوم، التي قبلها، والله أعلم.

---

(١) روضة الطالبين ٨/ ٩٠.

(٢) روضة الطالبين ٨/ ٩١.

(٣) هو أبو سعيد اسماعيل بن عبد الواحد البوشنجي، نسبة إلى بوشنج، وهي بلدة على سبعة فراسخ من هراة، كان فاضلا غزير العلم، حسن المعرفة بالمذهب، كثير العبادة، قانعا، سكن هراة حتى توفي بها وكان فقيها سنة ٥٣٦هـ.

انظر: تهذيب الاسماء واللغات ١/ ١٢١. طبقات الشافعية لابن هداية الله ٢٠٤.

(٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي الملقب فخر الاسلام، وهو الشاشي المتأخر، صاحب «الحلية» ولد بميافارقين سنة ٤٢٩هـ، قدم بغداد ولازم الشيخ أبا اسحاق الشيرازي حتى عرف به. انتهت له رئاسة الشافعية. قرأ الشامل على ابن الصباغ ثم شرحه في عشرين مجلدا وسماه «الشافي». درّس في النظامية ببغداد. ومن مصنفاته: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، توفي سنة ٥٠٧هـ.

انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٨٦. طبقات الشافعية لابن هداية الله ١٩٧. الأعلام ٥/ ٣١٦.

(٥) ساقطة من ب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ١٥
[إضمار حرف العطف]

اختلفوا في إضمار حرف العطف، فالاكثرون على أنه لا يضمر، لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم. فلو أضمرت لم يكن شيءٌ يدلّ عليها، فلا يُهتدى إلى مراد المتكلم. وكما أن حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي ونحوها لا تضمر، فكذلك حروف العطف. وأما إضمار حروف الاستفهام في بعض المواضع فلأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر[1]، ففي الكلام ما يدلّ عليه.

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين كابن مالك[2] وابن عصفور[3] ونحوهما إلى جواز ذلك. وقيّده المحققون عند فهم المعنى. واستدل

---

(١) انظر الكلام في نتائج الفكر ٢٦٣، أمالي السهيلي ١٠٢، بدائع الفوائد ١/ ٢٠٩ ـ ببعض اختلاف

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠: وأشرت بقولي «وحذف عاطف قد يُلفى» إلى مواضع قصد فيها العطف مع حذف العاطف. منها قول النبي عليه السلام (تصدق رجل من دينار من درهمه، من صاع برّه، من صاع تمره)، وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلتُ خبزاً لحماً تمراً»: أراد ولحما وتمرا، ومثله قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الودّ في فؤاد الكريم...

قال ابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٧٤: وما ذكره المصنف قول الفارسي، واختاره ابن عصفور. ومنع ذلك ابن جني والسهيلي واختاره ابن الضائع..

وانظر: همع الهوامع ٥/ ٢٧٤.

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٥١: وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى..

الفارسي له بقوله تعالى: ﴿ولا عَلَى الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا. . .﴾[1] الآية. قال[2]: تقديره: وقلتَ لا أجد ما أحملكم عليه. كان جواب «إذا» قوله «تولّوا».

وذكر أبو القاسم اللورقي[3] أن الامام الشافعي حمل على هذا ما اختاره من التشهّد (التحياتُ المباركاتُ الصَّلواتُ الطّيباتُ لله) بغير واو على ما رواه ابن عباس رضي الله عنه.

وروى أبو زيد[4] أن العرب تقول: أكلْتُ لحماً لَبَناً تَمْراً. وجعل ابن مالك من هذا قوله تعالى: ﴿وجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناعِمة﴾[5] بعد قوله ﴿وجُوهٌ يَومَئِذٍ خاشِعة﴾[6]. ومنه أيضاً قول الشاعر:

كيفَ أَصْبَحْتَ كيفَ أَمْسيْتَ مِمّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ في فُؤادِ السَّقيمِ[7]

---

(١) التوبة: آية ٩٢.

(٢) ب: «وقال».

(٣) هو القاسم بن أحمد الأندلسي، الامام أبو محمد اللورقي، وسماه بعضهم محمدا وكناه أبا القاسم، والأول أصح. وهو إمام في العربية عالم بالقراءات، يعرف الفقه والأصول. شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية. توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠.

(٤) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت: كان إماما نحويا، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. روى له أبو داود والترمذي، وكلّما قال سيبويه: «أخبرني الثقة» فالمراد أبو زيد. ومن مصنفاته: لغات القرآن، خلق الانسان، النوادر. توفي سنة ٢١٥هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

(٥) الغاشية: آية ٨.

(٦) الغاشية: آية ٢.

(٧) أ، ب: «في قلب السقيم». ورواه أكثرهم «في فؤاد الكريم». البيت من البحر الخفيف، وقائله مجهول، انظر: الخصائص لابن جني ١/ ٢٩٠، نتائج الفكر ٢٦٣، بدائع الفوائد ١/ ٢٠٩ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٣. شرح الأشموني مع الصبان ٣/ ١١٦، همع الهوامع ٥/ ٢٧٤.

وقول الآخر:

ما ليَ لا أَبْكي على عَلاَّتي صَبائحي غَبائقي قَيْلاتي[1]

وقول الآخر:

ضَرْبًا طِلَخْفاً في الطُّلَى شَخيتا[2]

يريد ضربا طلخفا وشخيتا. والطلخف: الشديد, والشَّخيت دونه في الشدّة. والطُّلى جمع طُلْيَة وهي صفحات الأعناق.

وأنشدوا أيضا قول الآخر:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذانَهُنَّ في الطَّرْحِ طَرْفاً شِمالا يميناً[3]
وأَمَّتْ بِنا مَشْرَقاً مَغْرِباً غُباراً وحبساً صَحارى حُزُونا

تقديره: شمالا ويميناً ومشرقاً ومغرباً.

---

(١) رجز لم ينسب إلى قائل وروي في الخصائص «وكيف لا أبكي على علاتي..» وفي ضرائر الشعر «ما لي لا أسقى على علاتي...» يريد صبائحي وغبائقي وقيلاتي.
انظر: سرّ صناعة الاعراب ٢/٦٣٥، الخصائص ١/٢٩٠، ضرائر الشعر ١٦١، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣٢٧.
والعلات: جمع علة وكأنه يريد ما يتعلّل به، وفسّرها بالصبائح والغبائق والقيلات، يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة. (الخصائص ـ الحاشية)

(٢) بيت من الرجز، قائله مجهول، وهذه الرواية مذكورة في النسختين، وكذلك في تذكرة النحاة لأبي حيان ٦١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣٢٧ نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور. والرواية في الضرائر لابن عصفور ١٦١ «سخينا» بدل «شخيتا» مع أن المحقق ذكر في الحاشية أن الرواية في نسخة الأصل «شخيتا». والرواية في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٢ «سخينا» أيضا. قال: والطلخف: الشديد. والسخين: دونه في الشدّة. والرواية في اللسان (مادة طخف) وتاج العروس (مادة طلخف): (سخينا).

٣) البيتان من البحر المتقارب. ولم ينسبا لقائل، وقد ورد البيت الأول في ضرائر الشعر ١٦١، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣٢٧ نقلا عن الضرائر.

ومنع السهيلي[1] ذلك في الآية المتقدمة، وجعل جواب «إذا» في قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لا أجِدُ﴾ وقوله ﴿تولَّوا وأعيُنُهم﴾ إخباراً عنهم وثناء عليهم، لأنها نزلت في قوم مخصوصين عرفوا بأعيانهم. قال والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو، لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له.

قلت: وكذلك المنع أيضاً متوجه في قوله ﴿وُجوهٌ يَومئذٍ ناعمَة﴾ إذ لا ضرورة إلى العطف. ويجوز أن يكون ذلك جملة ابتدائية مستأنفة. وأما الأبيات وإن تضمنت أضمار حرف العطف ففيها كلامان: أحدهما أنها قليلة جداً بالنسبة إلى باقي الكلام، فلا يقتضي ذلك جوازاً عاماً. والثاني: أنها وإن اقتضت الجواز فينبغي أن يقتصر به على ما كان مثلها حيث يكون المعطوفان متجاور غير متراخٍ بعضهما عن بعض، كما روى أبو زيد من قولهم: أكلتُ لحماً لبناً تمراً، ليدل ذلك دلالة ظاهرة على تقدير العاطف، بخلاف ما إذا تخلل فصل، فإنه لا يبقى في قوة الكلام دلالة على تقديره.

وقد ذكر السهيلي[2] أن البيت المتقدم:

كيف أصبحت كيف أمسيتَ. . . . .

لم يُرد الشاعر فيه العطف، إذ لو أراد ذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليها[3]، وإنما أراد أن يجعل أوّل الكلام ترجمة على سائر الباب، يريد الاستمرار على هذا الكلام، والمواظبة عليه وعلى مثله هو الجالب للودّ، والله أعلم.

---

(١) نتائج الفكر ٢٦٤. أمالي السهيلي ١٠٤.

(٢) نتائج الفكر ٢٦٣.

(٣) وفي أمالي السهيلي ١٠٢ ـ ١٠٣: ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى التمادي والاستمرار، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحِمْيَة: كل تمراً سمكاً لحماً لبناً، ما شئت، وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات، ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلّا ما ذكر منها. . .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ١٦
[الفصل والوصل]

يتصل بهذا الكلام القول في المواضع التي يحسن فيها الاتيان بالواو العاطفة، والتي يحسن فيها حذفها، أو يتعيّن. وهو الفنّ المسمّى بالفصل والوصل في علم البيان، وهو من أدقّ أبوابه وأغمضها مسلكاً، ولا يقوم به إلّا من أوتي في فهم كلام العرب فهماً دقيقاً وطبعاً سليما، ورزق في إدراكه ذوقاً صحيحا.

ولهذا سئل بعض العلماء عن البلاغة فقال: معرفة الفصل من الوصل[1]. وإنما الإشكال في هذا الباب في الواو دون غيرها من حروف العطف[2]، لأن تلك تفيد مع التشريك شيئا زائداً، كالترتيب في الفاء، والتراخي في ثُمّ، وكإفادة أو أن المراد أحد الشيئين، وكذلك البقية. بخلاف الواو فإنها تفيد مطلق الجمع كما تقدم، وهو التشريك في أصل الحكم، أو في بعض صفاته، أو في لازم المسمّى. إمّا ذهناً أو عرفاً ونحو ذلك من الجهات الجامعة لاقتضاء العطف.

[عطف الجمل]:

والذي يتصدّى النظرُ فيه الكلامُ في عطف الجمل بعضها على بعض وتركه. وقد ذكر جماعة من النحاة لما تكلموا في إضمار الواو العاطفة، أن المُتكلم بالخيار في الجمل إن شاء عطفها وإن شاء لم يعطف. ومثلوا ذلك بقوله

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٢٢، الإيضاح للقزويني ٢٤٦. وفي البيان والتبيين ١/٨٨ قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢٢٤.

تعالى: ﴿سَيقولون ثَلاثةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ ثمّ قال: ﴿وَيقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهم كَلْبُهم﴾[1]. وهذا ليس بالهين ولا الأمر فيه سهل كما سنبينه إن شاء الله. وليس حذف الواو وإثباتها في هذه الجمل الثلاثة على السواء[2]، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

[عطف جملة لها محل على أخرى]

ثم الجملة إذا عطفت على جملة أخرى فإما أن تكون الأولى لها محل من الاعراب أو لا، فإن كان لها محلّ من الاعراب وقصد التشريك بينها وبين الثانية فيه عُطفت عليها كعطف المفرد على المفرد، فإن الجملة لا يكون لها محل من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد[3]، فكما يشترط في عطف المفردات أن يكون بينها جهة جامعة، كذلك يشترط في الجمل، كقولك: زيدٌ يكتب ويشعر، أو يعطي ويمنع. وعليه حمل قوله تعالى: ﴿واللهُ يَقْبِضُ ويَبْسُطُ﴾[4]. ولذلك عيب على أبي تمام في بيته المتقدم ذكره[5]:

لا والـذي هو عالـمٌ أنَّ الـنَّـوى صَبِـرٌ وأَنَّ أَبـا الـحـسين كريمُ

لعدم المناسبة بين الجملتين.

فإن لم يقصد التشريك بين الجملتين في الاعراب، كان له الخيار في العطف وعدمه، لكنه يتقيد بما سيأتي ذكره. وربما تعيّن الوصل أو عدم العطف كما سيأتي.

---

(١) الكهف: آية ٢٢.

(٢) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢/٤٥٢: وفي المجيء بالواو «وثامنهم» خاصة دون ما تقدّم وجهان: أحدهما أن دخولها وخروجها واحد. والآخر أن دخولها يدلّ على تمام القصة وانقطاع الكلام.

وانظر: التبيان للعكبري ٢/٨٤٣. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣٨٢ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٧٧.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٢٣، الإيضاح للقزويني ٢٤٦-٢٤٧ ويُلاحظ فيه الفقرة كلها.

(٤) البقرة: آية ٢٤٥.

(٥) نقدم ذكر البيت والتعليق عليه في بداية الفصل السادس.

[عطف جملة لا محل لها على أخرى]

أما إذا كانت الجملة لا محلّ لها من الاعراب، فلا بدّ في العطف من أن تكون الجملتان كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأولى عناه أن يعرف الثاني، أو ما يقرب من ذلك، كقولك: زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعرٌ. فإن هذا خطاب لمن هو متشوق لمعرفة حالهما في هذا الأمر المخصوص. وكذلك: زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ. فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعرٌ. لم يكن ذلك حسناً، إلا إذا تقدّم سؤال من متكلم عن حال كلّ منهما في ذلك الشيء المخصوص. ولو قلت: خرجتُ اليوم من داري وأَحْسنَ الذي يقول كذا. كان كلاماً متهجناً لأن الثاني ليس من الأول في شيء. بخلاف قولك: العلم حسنٌ والجهل قبيح. لأن كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً[1].

[التعلق بين الجملتين بالتأكيد أو الصفة يوجب الفصل]

ثمَّ هذه الجمل على قسمين، **الأول**: أن يكون معنى إحدى الجملتين لذاته متعلقاً بمعنى الأخرى، كما إذا كانت كالتوكيد لها أو الصفة، فلا يجوز إدخال العاطف بينهما[2]، لأن التأكيد والصفة متعلقان بالمؤكد والموصوف لذاتهما، والتعلق الذاتي يغني عن لفظ يدل على التعلّق. فمثل ذلك قوله تعالى: ﴿الم ذٰلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه﴾[3] فإن وزان «لا ريب فيه»[4] في الآية وزان «نفسه» في قولك: جاءني الخليفةُ نَفْسُه[5]. فهو بيان وتحقيق مؤكد. لأنّك لم ترد بقولك «جاءني الخليفة» المجاز، فكذلك الآية، فإنه لمّا بولغ في وصفه

---

(١) الكلام مأخوذ من دلائل الإعجاز ٢٢٥-٢٢٦ بتصرف يسير.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٢٧، الإيضاح ٢٥٠.

(٣) البقرة: آية ١-٢.

(٤) «فإن وزان لا ريب» ساقط من ب.

(٥) الإيضاح للقزويني ٢٥١، مفتاح العلوم للسكاكي ٢٦٧.

بالكمال وبلوغه الدرجة القُصوى منه لجعله المبتدأ «ذلك»، وتقدير الخبر باللام، فكان نفي الريب عنه تأكيداً لكماله، كأنه قال: هو ذلك الكتاب.

ومثله قوله: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهم أم لَمْ تُنْذِرْهُم لا يُؤمِنون﴾[1]، فإن معنى قوله تعالى «لا يؤمنون» معنى ما قبله. وكذلك أيضاً[2] قوله تعالى بعده: ﴿خَتَمَ اللهُ على قُلوبهم﴾[3] تأكيد ثان، لأن عدم التفاوت بين الانذار وعدمه لا يصح إلّا في حقّ من ليس له قلبٌ يخلُص إليه الحق وسمعٌ تُدْرَكُ به حُجّة، وبَصَرٌ تثبتُ به عِبْرَة[4].

وقوله تعالى: ﴿يخادِعُونَ اللهَ والذينَ آمنُوا﴾[5] كذلك أيضاً تأكيدٌ[6] لما قبله، لأن المخادعة ليست شيئا غير قولهم «آمنّا»، مع أنهم غير مؤمنين، فلذلك لم يقل «ويخادعون»[7].

وكذلك قوله تعالى: ﴿قالوا إنّا معكُم إنَّما نحنُ مُسْتَهْزِئون﴾[8] وقوله تعالى: ﴿ولَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كأَنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْرا﴾[9]. وإن كان الثاني أبلغ من الأول، لأن حال من لا يصح السمع منه أبلغ في عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصحّ ذلك منه.

فأما قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَريم﴾[10]، فإنه يحتمل أن يكون من التأكيد، من حيث إن المرتفع عن جنس البشرية من المخلوقات

---

(١) البقرة: آية ٦.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) البقرة: آية ٧.

(٤) الإيضاح للقزويني ٢٥٢.

(٥) البقرة: آية ٩.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) دلائل الإعجاز ٢٢٨.

(٨) البقرة: آية ١٤.

(٩) لقمان: آية ٧.

(١٠) يوسف: آية ٣١.

ليس إلّا الملَك في عرف المستحسن المعظم لذلك. ويحتمل أن يكون من الصفة، فإن إخراجه من جنس البشرية تتضمن لا محالة دخوله في جنس آخر[1]. والقسمة غير منحصرة في الملك والبشر، فكان جعله ملكاً لسان المقصود من ذلك[2] الجنس والتمييز عن غيره.

ومن مواضع التوكيد أيضاً قوله تعالى: ﴿وما عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وما يَنْبَغي لَهُ إنْ هُوَ إلّا ذِكرٌ وقرآنٌ مُبين﴾[3] وقوله: ﴿ومَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى إنْ هُو إلّا وَحْيٌ يُوحى﴾[4].

[عدم التعلق بين الجملتين ـ ووجود اللبس بالعطف يوجب الفصل]

القسم الثاني: ألّا يكون بين الجملتين تعلّق ذاتي؛ فإما أن يعرض لبس من العطف أولا، فإن عرض لبس وجب ترك العطف، كما في قوله تعالى: ﴿قالوا إنّا مَعكُم إنّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئون، اللهُ يَسْتَهْزِئُ بهم﴾[5] فإنه لو عطف «الله يَسْتَهزِئُ بهم» على ما قبله لأوهم أنه من مقول المنافقين، وليس منه، فترك العطف لذلك. ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿قالوا إنّما نَحنُ مُصْلِحونَ، ألا إنَّهُم هُمُ المُفسِدون﴾[6] فترك العطف لبيان أن هذه الجملة من قول الله تعالى ردّاً عليهم. وكذلك قوله تعالى: ﴿قالوا أنُؤمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء ألا إنَّهُم هُمُ السُّفهاء﴾[7].

وهذه الجمل في الحقيقة جواب عن سؤال مقدّر، لأنه تعالى لما أخبر عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت شوّق السامع إلى العلم بمصير أمرهم وما حكم به

---

(١) دلائل إعجاز ٢٣٠.

(٢) «من ذلك» ساقط من أ.

(٣) يس: آية ٦٩.

(٤) النجم: آية ٣ـ٤.

(٥) البقرة: آية ١٤ـ١٥.

(٦) البقرة: آية ١١ـ١٢.

(٧) البقرة: آية ١٣.

عليهم[1]، فكأنه قيل: وماذا يفعل الله بهم؟ فقال: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[2]، أو ماذا حكمهم؟ فقال[3]: ﴿أَلا إِنَّهُم هُمُ السُّفَهاءُ﴾ فحصر السّفه فيهم. ومنه قول الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أَنَّنِي في غَمْرَةٍ صَدَقُوا ولكنْ غَمْرَتي لا تَنْجَلِي[4]

فإنه لمّا حكى عن العواذل أنهم قالوا هو في غمرة، وكان ذلك مما يحرّك السامع لأن يقول له: فما جوابك عن ذلك؟ أخرج الكلام مُخْرَجَه فقال: «صَدَقُوا»[5]. إلّا أنّ ترك العطف هنا لا يتعين لعدم الايهام واللبس، بخلاف الآيات المتقدمة.

وأيضاً فلو عطف قوله: «اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم» على ما قبله لأوهم مشاركته في الاختصاص بالظرف المتقدم[6]، وهو قوله ﴿وإذا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ﴾[7]، لأنه الوقت المقول فيه «إنّا معكم إنَّما نَحْنُ مُسْتَهزئون». ولا شك أن استهزاء الله بهم، وهو خذلانه إياهم واستدراجه لهم من حيث لا يشعرون، متصل لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم[8].

أما إذا لم يحصل من العطف لبس ولا إيهام، فإما أن يكون بين الجملتين انقطاع، إما كامل أو بمنزلته، أو اتصال كامل أو بمنزلته.

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٥، مفتاح العلوم ٢٦٣.

(٢) البقرة: آية ١٥.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) البيت من البحر الكامل، ولم يعرف قائله. العواذل: جمع عاذلة، والمراد جماعة لائمة. والغمرة: الشدة. لا تنجلي: لا تنكشف.

وانظر البيت في دلائل الإعجاز ٢٣٥، مفتاح العلوم ٢٦٣، الإيضاح ٢٥٧، معاهد التنصيص ١/٢٨١. مغني اللبيب ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب ٤٢٨.

(٥) دلائل الإعجاز ٢٣٦.

(٦) مفتاح العلوم ٢٦٢.

(٧) البقرة: آية ١٤.

(٨) مفتاح العلوم ٢٦٢.

[الانقطاع بين الجملتين يوجب الفصل]

فإن كانت الثانية منقطعة عن الأولى أو في معنى ذلك حذفت الواو لأن الجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما كما تقدّم. ومن هذا الضرب اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً. كقولك: مات فلان اللهّم ارحمه. أو رحمه الّله[1]. لأنه بمعنى الانشاء. وجعل السكاكي[2] منه قول اليزيدي[3]:

ملّكْتُهُ حبْلي ولكنَّهُ ... أَلْقاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلى غاربي[4]

وقالَ إنّي في الهَوى كاذِبٌ ... انتقمَ اللهُ منَ الكاذِبِ

---

(١) الإيضاح للقزويني ٢٥٠.

(٢) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، أبو يعقوب الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، ومن أشهر مصنفاته مفتاح العلوم. توفي بخوارزم سنة ٦٢٦هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٤. الأعلام ٨/٢٢٢.

(٣) يحيى بن المبارك أبو محمد اليزيدي النحويّ اللغويّ، حدّث عن أبي عمرو والخليل، أدّب أولاد يزيد بن منصور الحميري ونسب إليه، وأدّب المأمون. من مصنفاته: مختصر في النحو، المقصور والممدود. توفي بخراسان سنة ٢٠٢هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(٤) البيتان من البحر السريع، وقد نسبهما الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ٢٣٧ إلى اليزيدي، وكذلك القزويني في الإيضاح ٢٥٠، ولم ينسبهما السكاكي في مفتاح العلوم ٢٦٩، ونسبهما العباسي في معاهد التنصيص ١/٢٧١ إلى اليزيدي أو إبراهيم بن المدبّر.

والغارب: أعلى السنام، وألقى حبله على غاربه أي خلّاه وأهمله. قال الأصمعي: إذا أهمل البعير جُعِلَ حبلُه على سنامه وتُرك يذهب حيث شاء، وكان أهل الجاهلية يطلّقون بهذه الكلمة فيقولون «حبلُكِ على غارِبك». انظر: الفاخر للمفضل ٢٦، الزاهر لابن الأنباري ٢/٢٥٧.

وحمله الجرجاني[1] على الاستئناف[2]. وقول السكاكي أقوى.

[كمال الاتصال يوجب الفصل]

وإن كان بينهما كمال الاتصال[3]، فكذلك أيضاً لا يعطف إحداهما على الأخرى، وذلك بأن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى أو عطف بيان أو صفة حقيقية لئلا يلزم من ذلكَ عطف الشيء على نفسه.

[الاستئناف يوجب الفصل]

وإن لم يكن شيء من ذلك؛ فإن قصد الاستئناف[4] لم يكن عطف لأنه نوي به مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[5]، وكذلك إذا سيقت الجملة الثانية في معرض جواب سائل سأل، كما تقدم في الآيات والبيت المتقدم:

صَدَقوا ولكن غَمْرتي لا تنجلي

ومثله قول أبي الطيّب[6]:

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، من أهل جرجان، كان من كبار أئمة العربية والبلاغة، ومن مصنفاته: دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، المغني في شرح الإيضاح اختصره في شرح آخر سماه المقتصد. وله الجمُل، العوامل المائة. توفي سنة ٤٧١هـ.

انظر بغية الوعاة ٢/١٠٦، الأعلام ٤/٤٨.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٣٧.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ٢٥٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ٢٥٦.

(٥) يوسف: آية ٥٣.

(٦) أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي، أبو الطيب المتنبي، الشاعر الحكيم، من كبار الشعراء، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ، وقال الشعر صبياً، واتصل بسيف الدولة الحمداني أمير حلب سنة ٣٣٧هـ. فمدحه وحظي عنده ثم خرج إلى مصر ومدح كافور الأخشيدي، =

وَمَـا عَفَـتِ الـرِّياحُ لَهُ مَحَـلًّا عَفَـاهُ مَنْ حَدا بِهِـمُ وسَـاقـا[1]

فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح، كان مظنة لأن يسأل عن الفاعل.

[يجب العطف لدفع توهم خلاف المقصود]

وأما ما عدا ذلك فيقوى فيه العطف بالواو، ويتعين ذلك عند دفع إيهام خلاف المقصود، كقول القائل: لا، وأيّدك الله[2]. والواو في مثل هذا متعينة، نظير تعين حذفها في تلك الآيات المتقدمة.

[يحسن العطف لاتفاق الجملتين في الخبر أو الانشاء]

ومتى اتفقت الجملتان في الخبر أو الانشاء حسن العطف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرارَ لَفي نَعِيم وإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيم﴾[3] وقوله: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ الميّتِ ويُخْرِجُ الميِّتَ مِنَ الحَيّ﴾[4]، وقوله: ﴿كُلُوا واشْرَبُوا ولا تُسْرِفُوا﴾[5].

ومثله أيضاً[6] إذا اتفقتا معنى لا لفظاً[7]، كقوله تعالى: ﴿وإِذْ أَخَذْنَا ميثاقَ

= ثم رجع إلى العراق وزار بلاد فارس ومدح ابن العميد وعضد الدولة البويهي، وفي أثناء عودته إلى بغداد تعرض له بعض الأعداء فقتل المتنبي سنة ٣٥٤هـ. وله ديوان مطبوع، شرح شروحا كثيرة.

انظر: الأعلام ١/١١٥، معاهد التنصيص ١/٢٧.

(١) هذا البيت من البحر الوافر من قصيدة للمتنبي في مدح سيف الدولة، ومطلعها:

أيدري الـربـعُ أيّ دمٍ أراقـا وأيّ قلوب هذا الـركـب شاقـا

عفت الريحُ المحل: أزالت آثاره. والحادي هو الذي يسوق الجمال.

انظر: دلائل الإعجاز ٢٣٨. الإيضاح للقزويني ٢٥٨. شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣/٣٩.

(٢) الإيضاح ٢٦٠.

(٣) سورة الانفطار: آية ١٣-١٤.

(٤) سورة الروم: آية ١٩.

(٥) سورة الأعراف: آية ٣١.

(٦) ساقطة من أ.

(٧) الإيضاح ٢٦١.

بَني إسرائيلَ، لا تَعْبدونَ إلّا اللهَ وبالوالدينِ إحسانًا، وذي القربى واليتامى والمساكينِ وقولوا للناسِ حُسْنا﴾[1] بعطف «قولوا» على «لا تعبدون» لأنه بمعنى لا تعبدوا. وأما قوله تعالى «وبالوالدين إحْسانا» فتقديره إما «وتُحْسِنُون» بمعنى أحسنوا، وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأنه كأنه قد سورع فيه إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه[2].

والحاصل أنه متى كانت الجملة الثانية مطابقة للأولى لم يعطف، وكذلك إذا كانت مغايرة لها، إلّا أن يكون نوع ارتباط بوجه جامع.

[تقسيم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي]

وقد قسّم السكاكي[3] الجامع بين الشيئين إلى عقلي ووهمي وخيالي. أمّا **العقلي** فهو أن يكون بينهما اتحاد في التصوّر[4] أو تماثل مع تباين يقتضي التعدّد، أو يكون بينهما تضايف كما في العلة والمعلول، والسَّبب والمُسبَّب، والسُّفْل والعُلْو، والأقلّ والأكثر. فإن العقل يأبى ألّا يجتمعا في الذهن.

وأمّا **الوهميّ**[5] فهو أن يكون بين تصوّرهما شبه تماثل كلون البياض ولون الصفرة، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ولذلك حَسُن قول الشاعر:

ثلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وأبو اسحاقَ والقمرُ[6]

---

(١) سورة البقرة: آية ٨٣.

(٢) الإيضاح ٢٦١.

(٣) مفتاح العلوم ٢٥٣، الإيضاح ٢٦٣.

(٤) أ، ب: «وتماثل».

(٥) مفتاح العلوم ٢٥٣، الإيضاح ٢٦٤.

(٦) البيت من البحر البسيط، وقائله محمد بن وهيب الحميري من أبيات يمدح بها الخليفة العباسي محمد المعتصم بن هارون الرشيد، وكنيته أبو إسحاق.
والبيت في مفتاح العلوم ٢٥٤، الإيضاح ١٩٣، ٢٦٤، معاهد التنصيص ١/٢١٥ مع الأبيات.

أو تضـاد كالسّواد والبياض، والتحرك والسكون، والقيام والقعود، والعلم والجهل، والحسن والقبح. أو شبه تضاد كالسماء والأرض، والسهل والجبل. فإن الوهم ينزل المتضّادين والشبيهين بهما بمنزلة المتضايفين، فيجمع بينهما في الذهن[1].

وأمّـا **الخيالي** فأن يكون بين تصوّرهما تقارن[2] في الخيال سابق فيجمع بينهمـا لذلـك، ويختلف هذا باختـلاف الصـور الثـابتـة في الخيالات ترتبـا ووضوحاً، وعليه يتخرج قوله تعالى: ﴿**أَفَلا يَنْظُرونَ إِلى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾[3] وما بعدها، فإنها نزلت بمكة، والخطاب مع أهلها وسائر العرب، وجلّ انتفاعهم في معـاشهم[4] بالإبل، فتكون عنايتهم أوّلا مصروفة إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلّا بأن تَرْعَى وتَشْرَبَ، وذلك بنزول المطر، فيكثُر تقلُّب وجوههم في السّماء. ثمّ لا بدّ لهم من [مأوى][5] يؤويهم ومن حصن يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقّل من أرض إلى سواهـا. فإذا فتش البـدوي في خيالـه وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور. بخلاف الحضري فإنه لا يستحضر ذلك في خياله هكذا فيظن النسق [بجهله][6] معيبا.

فإن قيل قولـه تعـالى: ﴿**يَسْـأَلُـونَـكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَواقيتُ لِلنَّاسِ والحَجّ، وليس البرُّ بِأَن تأْتُوا البُيوتَ مِنْ ظُهورِها**﴾[7]، أي رابطة بين الأهلة وبين إتيان[8] البيوت؟

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ٢٥٤، الإيضاح ٢٦٤. وفي النسختين أ، ب «الذم» بدل «الذهن».

(٢) أ، ب: «تقارب». والتصويب من المفتاح والإيضاح.

(٣) سورة الغاشية: آية ١٧.

(٤) أ: «بمعاشهم».

(٥) عن المفتاح والإيضاح، وهي ساقطة من النسختين.

(٦) ساقطة من النسختين، والتصويب من المفتاح ٢٥٨، وفي الايضاح ٢٦٦ «لجهله».

(٧) سورة البقرة: آية ١٨٩.

(٨) ب: «والإتيان» مع اسقاط «بين».

وكذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الذي أَسْرى بعبدِه ليلاً﴾[1] الآية بكمالها ثم قال عقيبها: ﴿وآتينا موسى الكتابَ﴾[2] الآية.

قلنا أما الآية الأولى فسؤالهم إنما كان عن الحكمة في نقصان الأهلة وتمامها، فكأنه قيل لهم معلوم أنّ كلّ[3] ما يفعله الله سبحانه فهو حكمة ظاهرة، وفيه المصلحة لعباده، فدعوا السؤال عنه، وانظروا إلى واحدة تفعلونها أنتم ليس فيها شيء من البرّ وأنتم تحسبونها برّاً. ويحتمل أن يكون ذكر[4] ذلك على وجه الاستطراد، فإنه لمّا بيّن أن من الحكمة في الأهلة مواقيت الحج، ذكر ما يعتاده بعضهم من شيء كان يظنه سنّة، وهو أنه إذا قدم من الحج لا يدخل بيته إلاّ من ظهره على وجه الاستطراد عند ذكر الحج، كما في قول موسى عليه السلام: ﴿هي عصايَ أتوكّأُ عليها وأَهُشُّ بِها على غَنَمِي وليَ فيها مآربُ أُخْرى﴾[5].

وأما آية الاسراء فالمعنى فيها: أطلعناه على الغيب عياناً، وأخبرناه بوقائع مَنْ سلف ليكون ذلك تنويعاً في معجزاته ﷺ، أي سبحان الذي أطلعك على بعض آياته وأخبرك بما جرى لموسى وقومه، ليكون فيها آية أخرى.

وجميع ما في القرآن من الجمل المعطوفة، المناسبة فيها ظاهرة لمن تأملها. وبالله تعالى[6] التوفيق.

---

(١) سورة الإسراء: آية ١.

(٢) سورة الإسراء: آية ٢.

(٣) ب: «كلما».

(٤) ب: «من» بدل «ذكر».

(٥) سورة طه: آية ١٨.

(٦) زيادة من أ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ١٧
[عطف الصفات بعضها على بعض]

ومما يتصل بذلك أيضا الكلام في عطف الصفات بعضها على بعض[١]، وقد تقدم أن الجملة إذا كانت في معنى الصفة لا تعطف، فالصفة الحقيقية أولى بذلك لأنها متحدة بالموصوف، والعطف يقتضي المغايرة. ولهذا جاءت صفات الله تعالى غير معطوفة غالبا، كقوله تعالى: ﴿الرَّحمن الرَّحيم﴾[٢]، ﴿المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلامُ المُؤمِنُ المُهَيْمِنُ العَزيزُ الجبّارُ المتكبِّرُ﴾[٣]، ﴿الخَالِقُ البارِئُ المُصَوِّر﴾[٤] لأنها صفات أزلية أبدية وافقت الذات في القدم، وليست بمغايرة.

وجاء في القرآن العظيم: ﴿هو الأَوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوْبِ شديدِ العِقَابِ ذي الطَّول﴾[٦] بعطف «قابل التَّوب» دون غيرها.

وقوله تعالى: ﴿التائبون العابدونَ الحامِدُونَ السَّائحونَ الرّاكعونَ السَّاجِدُونَ الآمِرون بالمعروفِ والنّاهونَ عَنِ المنكَرِ والحَافِظونَ لِحُدودِ الله﴾[٧]. وقوله تعالى: ﴿أَزْوَاجاً خيراً مِنْكُنّ مُسْلِماتٍ مؤمِناتٍ قانِتَاتٍ تائبَاتٍ عابِداتٍ سائحاتٍ

---

(١) انظر: نتائج الفكر ٢٣٨ وما بعدها.

(٢) سورة الفاتحة: آية ١.

(٣) سورة الحشر: آية ٢٣.

(٤) سورة الحشر: آية ٢٤.

(٥) سورة الحديد: آية ٣.

(٦) سورة غافر: آية ٣.

(٧) سورة التوبة: آية ١١٢.

ثيِّبَاتٍ وأبكارا﴾[1]. وقول الشاعر:

إلى الملِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمام وَلَيْثِ الكتيبَةِ في المُزْدَحَمْ[2]

ولهذا كلّه جوّز جماعة عطف الصفات بالواو مطلقاً، وحمل عليه من يقول إن الصلاة الوسطى صلاة العصر ما جاء في الحديث عن عائشة[3] وحفصة[4] رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قرأ عليهما: (حافِظُوا على الصَّلَواتِ والصَّلاةِ الوُسْطى[5] وصلاةِ العصر)[6]، فقالوا هو من باب عطف الصفات.

ولا شكّ أن تجويز هذا على الاطلاق ينقض قاعدتين كبيرتين: إحداهما:

---

(١) سورة التحريم: آية ٥.

(٢) البيت لم يعرف قائله وهو من البحر المتقارب، واستُدلَ به على أن الصفات يجوز أن يعطف بعضها على بعض.

والقَرْم: السيد، والهمام: الملك العظيم الهمة، والسيّد الشجاع السخي، والكتيبة: الجيش. والمزدحم؛ محل الازدحام والمراد به المعركة. والبيت في شرح الكافية للرضي ٣١٨/١، خزانة الأدب ٤٥١/١، ١٠٧/٥. الدرّ المصون ٩٧/١. الإنصاف مسألة ٦٥.

(٣) عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، تزوجها النبي ﷺ بمكة وهي بنت ست سنين وبنى بها بالمدينة وهي بنت تسع، وهي أكثر الصحابة رواية، توفيت في رمضان سنة ٥٧هـ ودفنت بالبقيع.

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث من الهجرة، وكانت تحت خُنَيْس بن حذافة وكان ممن شهد بدرا وتوفي بالمدينة. قيل توفيت حفصة بالمدينة في شعبان سنة ٤٥هـ.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٣٨.

(٦) الحديث عن أبي يونس مولى عائشة أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مُصحفاً، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذنّي ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ فلما بلغتها آذنتُها فأملتْ عليّ «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين»، قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ. صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٩/٥-١٣٠ وانظر الحديث عن عائشة وعن حفصة وعن أم سلمة وتوجيه ذلك لابن حجر في فتح الباري ١٩٧/٨.

أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والثانية: أن العطف يقتضي المغايرة.

[واو الثمانية، والردّ على القول بها]

وذكر جماعة أن الواو في قوله تعالى: ﴿**الآمِرونَ بِالمعروفِ والنّاهُونَ عَنِ المنكرِ**﴾ وقوله ﴿**ثيباتٍ وأبكارا**﴾ واو الثمانية[1]، لأن السبعة عدد كامل فيؤتى بعدها بالواو إشعاراً بذلك، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿**ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[2]. وهو قول لا دليل له ولا أصل له.

وأعجب من ذلك أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿**حتّى إذا جاؤُها وفُتِحَتْ أبوابُها**﴾[3] إنها واو الثمانية، لأن الجنة كلّها ثمانية أبواب، وهو تخيّل عجيب، والواو هنا للحال[4] كما سيأتي إن شاء الله تعالى[5].

والذي يقتضيه التحقيق أن الصفات إذا قصد تعدادها من غير نظر إلى جمع أو انفراد، لم يكن ثمّ عطف، وإن أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف. وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما فإنه يؤتى بالعطف أيضاً، وكذلك إذا قصد رفع استبعاد اجتماعهما لموصوف واحد فإنها

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٤٠١: واو الثمانية: ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات...

وقال المرادي في الجنى الداني ص ١٥٩: ..وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة وإما واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية.

وانظر الكلام على واو الثمانية والردّ على من استدل لها بدائع الفوائد ٣/٥١-٥٥.

(٢) سورة الكهف: آية ٢٢.

(٣) سورة الزمر: آية ٧٣.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٤٠٢: وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم على أن يقفوا حتى تفتح لهم.

(٥) زيادة في ب.

تعطف أيضاً، كما في البيت المتقدم:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ

فإن العطف جاء هنا رفعاً لاستبعاد من يستبعد اجتماع هذه الصفات فيه.

فقوله تعالى: «هُوَ الأَوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ» إنما عطفت لأنها أسماء متضادة المعاني في أصل الوضع[1]، فرفع الوهم بالعطف عن من يستعبد ذلك في ذات واحدة، فإن الشيء الواحد لا يكون باطناً ظاهراً من وجه واحد، فكان العطف ها هنا أحسن.

وأما قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَاتٍ وأَبكارا﴾[2]، فإن المقصود بالصفات الأُول ذكرها مجتمعة، والواو توهم التنويع لاقتضائها المغايرة، فترك العطف بينها لبيانا اجتماعها في وقت واحد. بخلاف الثيوبة والبكورة، فإنهما متضادان لا يجتمعان على محل واحد في آن واحد، فأتى بالواو لتضاد النوعين.

وقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوبِ﴾[3] قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما. فمن غفر الذنب قبل التوب، فبيّن الله سبحانه بعطف أحدهما على الآخر أنهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان، يجب أن يعطى لكل واحد حكمه، وذلك مع العطف أبين وأوضح.

وأمّا «شديد العِقاب»[4] و «ذو الطَّول»، فهما كالمتضادين، فإن شدة العقاب تقتضي أيضاً الضرر، والا تضاف بالطَّول يقتضي اتصال النفع، فحرف العطف لبيان أنهما مجتمعان في ذاته وهي موصوفة بهما على الاجتماع، ليتعبد العبد على الرجاء والخوف دائماً، فحَسُن ترك العطف لهذا المعنى

وأمّا قوله: ﴿الآمرون بالمعروفِ والنَّاهونَ عَنِ المُنكَرِ﴾[5]، فكل صفة تقدمت غير مسبوقة بالواو مغايرة للأخرى. والغرض أنها في اجتماعها كالوصف

---

(١) ب: «الوهم».

(٢) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم ٣/٥٤، مغني اللبيب ٤٠٣.

(٣) انظر بدائع الفوائد ٣/٥٢.

(٤) انظر بدائع الفوائد ٣/٥٣.

(٥) انظر بدائع الفوائد ٣/٥٢، مغني اللبيب ٤٠٢.

الواحد لموصوف واحد، فلم يحتج إلى عطف. فلّما ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما متلازمان أو كالمتلازمين، يستمدان من مادة واحدة كغفران الذنب وقبول التوب، حسن العطف ليبيّن أن كل واحد منهما معتدّ به على حدته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر، بل لا بدّ من أن يؤتى بكلّ منهما بمنفرده، فحسن العطف لذلك. وأيضاً فلمّا كان الأمر والنهي ضدين من جهة أن أحدهما طلب الايجاد والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله «ثيبات وأبكارا» فحسن العطف لذلك.

فأما قوله: ﴿سبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1] فإن الواو لم يدخل هنا دون ما قبله إلّا لفائدة، وهي التقدير، لأن عدتهم سبعة. فقوله في الجملتين الأوليين[2] ﴿رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[3] ﴿سادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[3] هما من تتمة المقول. ولذلك أتبعه بقوله تعالى «رجماً بالغيب». والواو في قوله تعالى ﴿وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قائمةٌ مقامَ التَّصديق لذلك تقديره: نعمْ وثامنهم كلبهم. كما إذا قال القائل: زيدٌ كاتب. فتقول له: وشاعر. ويكون ذلك تحقيقاً لقوله الأول. ولذلك لم يقل سبحانه بعده «رجما بالغيب» كما قال في الأوليين[4]، وقال: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ما يَعْلَمُهُمْ إلّا قليل﴾، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: أنا من القليل[5].

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وكَذلِكَ يَفْعَلُون﴾[6] بعد قوله: ﴿وجَعَلُوا أَعِزَّةَ

---

(١) انظر بدائع الفوائد ٣/٥٤، مغني اللبيب ٤٠١.

(٢) أ، ب: «الأولتين».

(٣) سورة الكهف: آية ٢٢.

(٤) أ، ب: «الأولتين».

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣٨٤، وفيه: وكان ابن عباس يقول أنا من ذلك القليل، كانوا سبعة وثامنهم كلبهم...

وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٧٧.

(٦) سورة النمل: آية ٣٤.

﴿أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ فليست الواو للثمانية كما يقوله من يزعم ذلك، ولا دخول الواو في الأخيرة وتركها في الأوليين على السواء[1]، كما قاله بعض أئمة النحاة.

والله أعلم.

---

(١) أي ليست الواو زائدة، كما ذكر الكوفيون وبعض أئمة البصريين. انظر المسألة بالتفصيل في الفصل القادم. . . .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ١٨

[زيادة الواو العاطفة]

اختلفوا في جواز زيادة الواو العاطفة لغير معنى، فجّوزه الكوفيون[١] احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿وكذلِكَ نُري إبْراهيمَ مَلَكُوتَ السَّموٰاتِ والأَرْضِ ولِيكونَ مِن الموقنين﴾[٢] وقوله: ﴿فلمّا أَسلمَا وتلَّهُ لِلْجَبين ونَاديناه﴾[٣]. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿حتّى إذا جاءوها وفُتحَتْ أَبْوابُها﴾[٤]. وقول الشاعر المتقدّم أوّل الكتاب[٥]:

وقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لنا

بعد قوله:

حتّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ورَأَيْتُمُ أَبْناءَكُمْ شَبُّوا

فتقديره: قلبتم، والواو زائدة.

وذهب البصريون[٦] إلى أنها ليست زائدة في شيء من ذلك، ولا تجوز

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦٤. الجني الداني ١٩٣. مغني اللبيب ٤٠٠. سر صناعة الإعراب ٦٤٥ وما بعدها، شرح المفصل ٩٣/٨.

(٢) سورة الأنعام: آية ٧٥.

(٣) سورة الصافات: الآيتان ١٠٣ـ١٠٤.

(٤) سورة الزمر: آية ٧٣.

(٥) سبق ذكره والتعليق عليه في فصل ـ ٥.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٤. الجني الداني ١٩٤. قال ابن جني

زيادتها، لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللبس. وأيضا فإن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل، كالهمزة فإنها نائبة عن أستفهم، وزيادتها ينقض هذا المعنى.

وتلك المواضع الواو فيها عاطفة على محذوف مقدّر يتمّ به الكلام، تقديره: لِنُبَصِّرَهُ أو لنرشده. ونحو ذلك. ثم عطف عليه «وليكونَ مِنَ المُوقنين»[1].

وكذلك في الآية الأخرى تقديره: عرفنا صبره وانقياده «ونادَيْنَاه أَنْ يا إبراهيم»[2]. وكذلك قيل في قوله «وفُتِحَتْ أبوابُها»[3] تقديره: عَرفوا صحة ما وعدوا به «وفتحت أبوابها». والأقوى أن تكون الواو حالية كما تقدم، وسيأتي ذلك وبيان فائدته[4] إن شاء الله تعالى[5].

وأما البيت فتقديره: عُرِفَ غَدْرُكم وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المجنّ، وحذف الجواب كثير.

في سرّ الصناعة ٦٤٦: فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها على الحذف.

(١) قال السمين في الدّر المصون ٥/٧: قوله «وليكون» فيه ثلاثة أوجه: أحدها أن الواو زائدة، أي نريه ليكون من الموقنين بالله، فاللام متعلقة بالفعل قبلها، إلّا أن زيادة الواو ضعيفة، ولم يقل بها إلا الأخفش وفرقة تبعته. الثاني: أنها علة لمحذوف أي وليكون أريناه. الثالث: أنها عطف على علة محذوفة أي ليستدل وليكون أو ليقيم الحجة على قومه.

(٢) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/٤٣٣: جواب لمّا محذوف عند البصريين، أي فلما أسلما سعدا وأُجزل لهما الثواب. وقال الكوفيون: الجواب «ناديناه» والواو زائدة، قال أبو جعفر: والواو من حروف المعاني فلا يجوز أن تزاد.

(٣) قال النحاس في إعراب القرآن ٤/٢٢: «وفتحت» بالواو، فالكوفيون يقولون الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين لأنها تفيد معنى، وهي العطف ههنا، والجواب محذوف، قال محمد بن يزيد: أي سعدوا، وحذف الجواب بليغ في كلام العرب...

(٤) ساقطة من ب.

(٥) زيادة في ب.

وفي التهـذيب[1] للبغوي من أئمة أصحابنا أنه إذا قال: إن دخلتِ الدار وأنتِ طالق[2] . إنْ قال: أردتُ التعليق فأقمت الواو مقام الفاء، قُبِل قوله. وإن قال: أردتُ التنجيز ينجز الطلاق. يعني وتكون الواو زائدة.

وزاد غيره أنه إذا قال: لم أقصد شيئا، يقضى[3] بوقوع الطلاق في الحال، ويلغى حرف الواو. كما لو قال ابتداء: وأنت طالق. حكاه الرافعي عن اسماعيل البـوشنجي مقرراً له. واعترض عليه النووي[4] واختار أنه عند الاطلاق يكون تعليقاً بدخول الدار إن كان قائلها لا يعرف العربية، وإن عرفها فلا يكون تعليقاً ولا غيره، إلّا لأنه عنده غير مفيد.

وهذا الذي قاله النووي رحمه الله جارٍ على القاعدة. والله سبحانه أعلم.

---

(١) التهذيب للبغوي في فقه الشافعية، وقد سبق ذكره مع ترجمة البغوي في فصل ـ ١٢ .

(٢) انظر هذه المسألة في الكوكب الدريّ للأسنوي ٤٢٢ .

(٣) ب: «يقتضي».

(٤) روضة الطالبين للنووي ٨/١١٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ١٩

[تقدير معطوف عليه محذوف - في القرآن]

تقدّم فيما ذكر آنفا عن البصريين أنهم يقدّرون[١] محذوفاً يعطف عليه[٢]، وهذا التقدير كثير في القرآن العظيم. فمنه ما يتوقف صحة الكلام عليه كقوله تعالى: ﴿فَمنِ اضطُرَّ غَيْرَ باغٍ ولا عادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْه﴾[٣] أي فأكل فلا إثم عليه.

وقوله: ﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾[٤] أي فأفطر فعدّة من أيام أخر. وكذلك: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ البَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾[٥] تقديره فَضَرَب فانفلق.

ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة الاقتضاء، أي إنّ صحة الكلام اقتضت هذا المقدّر. ومنه ما يتوقف عليه تمام البلاغة لتجري على القواعد العربية، كما

---

(١) ب: «يقيدون».

(٢) في التسهيل لابن مالك وشرحه لابن عقيل ٢/٤٧٥: (ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا)، نحو: بلى وعمراً. لقائل: لم تضرب زيداً، أي بلى زيداً وعمراً... (وبالفاء قليلا) نحو: «فانفجرت» «فانفلق» أي فضرب فانفجرت، فضرب فانفلق. وكذا «فعدّة» أي فأفطر فعدّة.

وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ١٢٦٦-١٢٦٧.

(٣) سورة البقرة: آية ١٧٣.

(٤) سورة البقرة: آية ١٨٤.

(٥) سورة الشعراء: آية ٦٣.

قال صاحب الكشاف[1] في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[2] إن العطف على محذوف يدل عليه قوله «لأرجمنّك» تقديره فاحذرني واهجرني مليّا، لأن قوله «لأرجمنّك» تهديد وتقريع[3].

وقال في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[4] إنّ المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عذاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق. قال: ولك أن تقول هو معطوف على قوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا﴾[5] كما قال: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشّر يا فلان بني أَسَدٍ بإحساني إليهم[6].

وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[7] إنه معطوف على «تُؤمنون»[8] لأنه بمعنى آمنوا[9].

---

(١) صاحب الكشاف هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله، الزمخشري، ولد سنة ٤٩٧هـ وجاور بمكة، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم. له كثير من المصنفات منها: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، أساس البلاغة في اللغة. توفي سنة ٥٣٨هـ.

(٢) سورة مريم: آية ٤٦.

(٣) الكشاف للزمخشري ٢/٥١١ (طبعة الحلبي).

(٤) سورة البقرة: آية ٢٥.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٤.

(٦) الكشاف ١/٢٥٤ وفيه «كما تقول يا بني تميم».

(٧) سورة الصف: آية ١٣.

(٨) سورة الصف: آية ١١ ﴿تؤمنون بالله ورسوله...﴾.

(٩) قال في الكشاف ٤/١٠١: فإن قلت: علام عطف قوله «وبشر المؤمنين»؟ قلت: على تؤمنون لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم. وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك.

والذي اختاره السكاكي[1] في هاتين الآيتين أن العطف فيهما على قُل مراداً مقدّراً قَبْل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[2] و ﴿يا أيُّها الذَّينَ آمَنوا﴾[3] قال[4]: لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه كثير. وذكر منه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ والسَّلْوى كُلُوا﴾[5] وقوله: ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا﴾[6] وقوله: ﴿وإِذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثابةً لِلنّاسِ وأَمْنَاً واتَّخَذُوا﴾[7] أي قلنا أو قائلين، ونحو ذلك.

وفي هذا الـذي قاله السكاكي نظر لأنه لا يلزم من إضمار القول موضع الحال تقديره أمراً أول الكلام من غير دليل يدلّ عليه.

واختار بعض شيوخنا أن يكون الأمر في الآيتين معطوفا على مقدّر يدلّ عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى فأنذر أو نحوه، أي فأنذرهم وبشّر الذين آمنوا. وفي الثـانية فأبشـر أو نحـوه أي فأبشـر يا محمـد وبشّـر المؤمنين. وهذا كما قدّر الزمخشري في قوله تعالى «لأَرْجُمَنَّكَ واهْجُرْنِي مَلِيًّا».

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٦٠-٢٦١.

(٢) سورة البقرة: آية ٢١.

(٣) سورة الصف: آية ١٠.

(٤) مفتاح العلوم ٢٦٠.

(٥) سورة البقرة: آية ٥٧.

(٦) سورة البقرة: آية ٦٣.

(٧) سورة البقرة: آية ١٢٥.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل[1] ـ ٢٠

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلّا في الواو خاصة بثلاثة[2] شروط:

أحدها: أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً. فلا تقول: وعمروٌ زيدٌ قائمان، في: زيدٌ وعمروٌ قائمان.

وثانيها: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرّف، مثل: إنّ وعمراً زيداً[3] قائمان.

وثالثها: أن لا يكون مجروراً، فلا تقول: مررت وعمروٍ بزيد.

وعند خلوه من هذه الثلاثة يجوز، كقول الشاعر:

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[4]

---

(١) هذا الفصل من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٥-٢٤٦.

وانظر الخصائص ٢/٣٨٥، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٨.

(٢) ب: «ثلاث».

(٣) أ، ب: «زيد».

(٤) البيت من البحر الوافر، قال البغدادي في الخزانة ١/٤٠٠-٤٠١: كنّى عن المرأة بالنخلة، وقال شرّاح أبيات الجمل وغيرهم: بيت الشاهد لا يعرف قائله، وقيل هو للأحوص.

والبيت في الخصائص ٢/٣٨٦، الجمل للزجاجي ١٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٥، الأصول في النحو لابن السراج ١/٣٢٦، مغني اللبيب ٣٩٥، خزانة الأدب ١/٤٠٠.

وقول الآخر:

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي[1]

وقول ذي الرمة[2]:

كأنَّا عَلى أوْلادِ أحْقَبَ لاحَها وَرَمْيُ السَّفَا أنْفَاسَها بسهام[3]

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْها التناهي فأنزلت بها يومَ ذَبَّابِ السَّبيبِ صِيامِ

يريد لاحها جَنُوبٌ ورَمْيُ السفا، وقوله أيضاً:

---

(١) البيت من الطويل: من قصيدة طويلة قالها يزيد بن الحكم الثقفي يعاتب ابن عمّ له.
الخلال: الخصال. ارعوى: تراجع.
انظر: خزانة الأدب ٣/١٣٠ وما بعدها. وقد ذكر القصيدة الفارسي في المسائل البصريات ولكنه جعله قالها لأخيه، انظر: البصريات ٢٨٤ وما بعدها. وانظر الشاهد في: الخصائص ٢/٣٨٣ لابن جني وقد جعله مفعولا معه تقدّم على مصاحبه، وفي الأشموني ٢/١٣٧. همع الهوامع ٣/٢٤٠.

(٢) ذو الرمّة هو غيلان بن عقبة العدوي. من مضر، من فحول الشعراء في العصر الأموي أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، وامتاز بإجادة التشبيه. توفي سنة ١١٧هـ.
انظر: الأعلام ٥/١٢٤، الشعر والشعراء ١/٥٢٤.

(٣) البيتان من البحر الطويل من قصيدة يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة كما في ديوانه ص ١٠٥١ بتحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، وقد استشهد بهما سيبويه ٢/٩٩ على أن «صيام» نكرة وهو وصف لـ «أولاد أحقب»...
قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٤٨٤: وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه لأن قوله «ورميُ السفا» معطوف على «جنوب»...
والأحقب: الحمار الوحشي الذي بموضع الحقيبة منه بياض، يقول: كأنا على حمير وحش، شبّه رواحلهم في السرعة بالحمر الوحشية. لاحها: غيّرها وأضمرها. السّفا: شوك.. وأنفاسها: أي أنوفها وموضع أنفاسها. وجنوب: هي ريح الجنوب فاعل «لاحها». التناهي: المواضع التي ينتهي إليها السيل. ذبّاب السّبيب: الثور الوحشي يذب عن نفسه بذنبه في شدة الحرّ. والسبيب: شعر الذنب. صيام: ممسكات عن الرعي.
وانظر البيتين في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٩.

وَأَنْـتِ غَرِيمٌ لا أَظُـنُّ قَضَـاءَه وَلا العَنَـزِيُّ القَـارِظَ الـدَّهرَ جائِيا[1]

قالوا: يريد لا أظن قضاءه[2] جائيا هو ولا العَنَزِيُّ.

والذي يظهر أن هذا جميعه ضرورة اضطرّ الشاعر إليها الوزن والقافية وأن مثله لا يجيء في سعة الكلام، لكن أئمة العربية لم يخصصوه بالشعر.

فإن قيل فقد جاء التقديم مع «أو»[3] في قول الشاعر:

فَلَسْـتُ بِنـازِلٍ إلّا أَلَـمَّـتْ بِرَحْـلِي أَو خَيالَـتُـهـا الكَـذوبُ[4]

يريد إلّا ألمت الكذوبُ أو خيالتُها. فجوابه أن الكذوب صفة لخيالتها، وقوله: أو خيالتها عطف [على] المستكنّ في ألمّت[5]، ولم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بفصل الجار والمجرور، والمضاف إليه، والله أعلم.

---

(١) من البحر الطويل، من قصيدة لذي الرمّة في ديوانه ص ١٣٠٠. العَنَزِيّ: رجل من عَنَزة ذهب يبغي قرظاً فلم يرجع، ثم صار مثلا. والقرظ: ورق السلم يدبغ به، وفي المثل «لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي» انظر الصحاح (قرظ). والبيت من شواهد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٠.

(٢) أ،ب: «قضاءها».

(٣) أ: «التقديم بأو».

(٤) من البحر الوافر، وهو أول ثلاثة أبيات في الحماسة ١/١٨٢ بتحقيق د. عسيلان لرجل من بني بحتر بن عتود.

قال البغدادي في الخزانة ٥/١١٩: قوله «خيالتُها» معطوف على الضمير المستتر في ألمّت، وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف، وهو قوله «برجلي».

الإلمام: زيارة لا لبث فيها. وفاعل ألمّت ضمير الحبيبة. والخيالة: الطيف يقال خيال وخيالة. والكذوب: صفة خياله، ولم يؤنثه لأن فعولاً يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وانظر الشاهد في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٦.

(٥) قال ابن مالك في الألفية:

وإن على ضمـير رفـع متّـصـل عطفت فافـصـل بالـضـمير المنفصـل أو فاصل ما....

قال المرادي في شرحه ٣/٢٢٧: يعني أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل، لم يحسن إلّا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، أو فصل يقوم مقام التوكيد...

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٢١
[النوع الثاني]
الكلام على واو الحال

وتسمى أيضاً واو الابتداء، وهي الداخلة على الجملة التي تقع حالا، وكلّ ما صحّ من الجمل أن يكون خبراً لمبتدأ أو صلة لموصول، أو صفة[١]، صحّ أن تقع حالا[٢].

ثم لا تخلو تلك الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فتجيء على ثلاثة أقسام:

أحدها: ـ وهو الأكثر ـ أن تكون بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، كقولك: جاء زيدٌ وهو ضاحكٌ. وجاء وهو يَضْحَكُ. قال الله تعالى: **﴿وتحسبُهم أيقاظاً وهُمْ رُقُود﴾**[٣].

والثاني: أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير الرابط، مثل: جاء زيدٌ وجهُهُ مَسرورٌ، وجاء زيدٌ وعليه قلنسوة. قال الله تعالى[٤]: **﴿ويَوْمَ القيامَةِ تَرى الذين كَذَبوا على اللهِ وجُوهُهُمْ مُسْوَدَّة﴾**[٥].

---

(١) زاد في حاشية ب: «النكرة».

(٢) قال ابن مالك في الألفية: (وموضع الحال تجيء جملة) قال الأشموني ٢/١٨٦: كما تجيء موضع الخبر والنعت، وإن كان الأصل فيها الانفراد، ولذلك ثلاثة شروط: أحدها أن تكون خبرية... الثاني: أن تكون غير مصدّرة بعلم استقبال... الثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها.

(٣) سورة الكهف: آية ١٨.

(٤) ب: «العظيم».

(٥) سورة الزمر: آية ٦٠.

والثالث: أن يحذف الضمير ويكتفى بالواو، كقولك: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ. قال الله تعالى: ﴿**يَغْشَى طائفةً مِنكُم وطائِفَةٌ قَد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهم**﴾[1].

وأمّا الجملة الفعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً لم يكن فيه واو، ولا بدّ فيه من ضمير رابط يعود على ذي الحال[2]، مثل قولك: جاء زيد يضحكُ. قال الله تعالى: ﴿**فجاءَتْهُ إحْداهُما تمشي عَلى اسْتحياء**﴾[3]. وقال الشاعر:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوْقِدِ[4]

والمراد عاشياً. ولم تكن هناك حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة[5]. ثم لا بدّ وأن يكون ذلك الفعل يراد به الحال.

فأما الفعل المخلّص للاستقبال فلا يقع موقع الحال، لأنه لا يدلّ عليها، لا تقول جاء زيدٌ سيركبُ. وكذلك الفعل الماضي أيضاً لا يجوز أن يقع حالا، لعدم دلالته عليها، إلا أن يكون معه ما يدل على الحال كما يأتي[6].

وإن كان الفعل المضارع منفياً كنت مخيّراً فيه بين الاتيان بالواو وحذفها، تقول: قعد زيدٌ لا يُحدثنا، وجلس وما يكلّمُنا. ولا بدّ من الضمير كما تقدّم، قال الله تعالى: ﴿**فاضْرِبْ لَهُمْ طَريقاً في البَحرِ يَبَسا، لا تخافُ دَركاً ولا تخشى**﴾[7]. وقال الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٤.

(٢) قال ابن مالك في الألفية:

وذات بدءٍ بمضارع ثبتْ حوتْ ضميراً ومن الواو خلتْ

(٣) سورة القصص: آية ٢٥.

(٤) البيت من البحر الطويل، وقائله الحطيئة من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر التميمي تعشو: تنظر ببصر ضعيف.

والبيت من شواهد سيبويه ٣/٨٦. وانظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٦٥ شرح ابن يعيش ٢/٦٦. خزانة الأدب ٩/٩٠.

(٥) انظر الكلام وما يليه في شرح ابن يعيش ٢/٦٦.

(٦) قال ابن يعيش ٢/٦٦: فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً، لأن «قد» تقرّبه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة، قبل حال قيامها..

(٧) سورة طه: آية ٧٧.

بأيدي رجـــالٍ لم يُشيمُـــوا سُيوفَهُم ولم تكْثُـرِ القتلى بِهـا حين سُلَّتِ[1]

وأمّا الفعل الماضي القريب من الحال، فإن كان مثبتاً فالوجه أن يؤتى بالواو وقد، سواء كان في الجملة ضمير عائد أو لم يكن. تقول: جاء زيدٌ وقد قضى حاجته. جاء وقد طلعت الشمس. قال الشاعر:

ذكـــرتُـــكِ والخَـــطّيُّ يَخْـــطِرُ بَيْنَنَـــا وَقَـــدْ نَهِلَتْ مِنّـا المُثَقَّفَـةُ السُّمْرُ[2]

فموضع «قد نهلت» نصبٌ على الحال، والتقدير ناهلةً.

وقد يحذف الواو إذا كان في الجملة ضمير، كقولك: جاء زيدٌ قد[3] تَعِبَ. وجاء قد أَتْعَبَ دابَّته. قال الشاعر:

وإنّـــي لَتَـــعْـــرونـــي لِذِكْـــراكِ هِزَّةٌ كمـا انْتَفَضَ العُصْفـورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[4]

---

(١) من البحر الطويل، قائله الفرزدق، لم يشيموا: لم يغمدوا.

والبيت من شواهد ابن يعيش ٢/٦٧، مغني اللبيب ٣٩٨.

(٢) من البحـر الـطويل، لأبي عطاء السِّندي، وهو أول ثلاثة أبيات في حماسة أبي تمام ١/٦٦، والخطّي: الرمح المنسوب إلى الخط وهو موضع بالبحرين. نهلت: رويت، المثقّفة: الرماح المعتدلة.

وانظر: ابن يعيش ٢/٦٧، مغني اللبيب ٤٧٦.

(٣) أ: «وقد».

(٤) من البحـر الطويل، والبيت من قصيدة لأبي صخر الهُذَلي، مذكورة في خزانة الأدب ٣/٢٥٨، وذكـر أبو تمام في حماسته خمسة أبيات منها (٢/١١). وذكر ابن قتيبة في الشعر والشعراء سبعة أبيات منها، وذكر أنها منحولة لمجنون ليلى (٢/٥٦٣).

وهذا البيت شاهد للكوفيين غير الفراء على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم تكن، وإليه ذهب الأخفش من البصريون. وذهب البصريـون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا إلا إذا كانت معه قد أو كان وصفا لمحذوف...

انظر: إنصاف مسألة ٣٢. شرح ابن يعيش ٢/٦٧ شرح الكافية للرضي ١/٢١٣.

وقـد استشهـد بصـدر هذا البيت ابن هشـام في أوضح المسالك ٢/٢٢٧ والأشـموني ٢/١٢٤ في باب المفعول له على أن المفعول له وهو «ذكراك» إذا فقد الاتحاد مع المعلل به فاعلاً وجب جرّه بحرف التعليل (اللام).

فقوله «بلّله القطرُ» جملة حالية من العصفور. قال امرؤ القيس:

إذا التفتتْ نَحوي ذَوى لي ريحُها نَسيمَ الصَّبا جاءت بَريَّا القَرَنْفُلِ[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿أو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] في أحد الأقوال[3].

أما إذا لم يكن فيها ضمير فلا بد من الواو، كقولك: جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس. وقد تكون الواو فقط و «قد» مقدرة، كقوله تعالى: ﴿كيفَ تكفُرونَ باللهِ وكُنْتُم أمواتا﴾[4] وقوله: ﴿حتّى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبْوابُها﴾[5]. التقدير وقد فُتحت أبوابها. وذلك لأن من تتمة إكرام أهل الجنة أن تفتح لهم أبوابها قبل الوصول إليها، فلا يتنغصون بالوقوف عليها، وليجدوا ريحها قبل الوصول إليها،

---

(١) البيت من البحر الطويل، من معلقة امرىء القيس المشهورة، ورواية الصدر في الديوان ص١٥ «إذا التفتت نحوي تضوّع ريحها». وتضوّع: انتشر وتحرّك. الريا: الرائحة. ورواه بعضهم «إذا قامتا تضوّع المسكُ منهما...» انظر: شرح القصائد السبع للأنباري ٢٩ شرح القصائد التسع لابن النحاس ١٠٧/١، مغني اللبيب ٦٨١. شرح أبيات مغني اللبيب ٢٩٠/٧.

(٢) سورة النساء: آية ٩٠.

(٣) استدل الكوفيون بهذه الآية وغيرها على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً إلاّ إذا كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف. وأجاب البصريون عن احتجاج الكوفيين بالآية بأربعة أوجه: الأوّل: أن يكون صفة لقوم المجرور في أول الآية... الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدّر، والتقدير أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع. الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم. الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء، كأنه قال: ضيّق الله صدورهم...

انظر: الإنصاف مسألة ٣٢. القرطبي ٣٠٩/٣ إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، الدر المصون ٦٦/٤ وذكر فيها سبعة أوجه.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٨.

(٥) سورة الزمر: آية ٧٣.

كما جاء في الحديث[1]. بخلاف جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ فإن أبوابها تفتح حالة وصولهم إليها ليفجأهم العذاب بغتة، فيكون ذلك أشدّ عليهم[2]. وعلى هذا يكون جواب الشرط محذوفاً تقديره: دخلوها وقال لهم خزنتها.

وكذلك إذا كان الفعل الماضي منفياً فلا بدّ فيه من الواو سواء كان فيه ضمير أو لم يكن[3]. تقول: ذهب عمروٌ وما كلّم أحداً، ومرَّ وما نطق بكلمة[4]، ونزل وما طلع الفجر. وكذلك الماضي المنفي بلفظ المضارع مثل: جاء زيدٌ وما يكلّمنا، وذهب ولم تطلع الشمس.

هذه المواضع التي يشترط دخول الواو فيها. وضابطه أنه متى خلت الجملة عن رابط فلا بدّ من الواو ليكون رابطة كما يربط الضمير.

---

(١) عن أبي بكرة قال (سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن ريح الجنة يوجد من مسيرة مائة عام) مسند أحمد ٥/٤٦. وانظر حول ريح الجنة مسند أحمد ٥/٢٧، ٤/٢٣٧، مسلم بشرح النووي ١٤/١١٠ «..ونساء كاسيات عاريات.. لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها...».

(٢) قال القرطبي في قوله تعالى ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾: وقد قيل أن زيادة الواو دليل على أن الأبواب فتحت لهم قبل أن يأتوا لكرامتهم على الله تعالى، والتقدير حتى إذا جاءوها وأبوابها مفتحة، بدليل قوله ﴿جناتِ عدنٍ مفتحة لهم الأبواب﴾. وحذف الواو في قصة أهل النار لأنهم وقفوا على النار وفتحت بعد وقوفهم إذلالاً وترويعا لهم...

انظر: الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ١٥/٢٨٥.

(٣) المشهور أنه إذا وقع الحال جملة مصدّرة بمضارع منفي بـ «لم» أو بماضٍ مثبت أو منفي جاز أن تصحبه الواو والضمير معا، أو أحدهما...

انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٧٦٣، شرح الكافية للرضي ١/٢١٢.

قال في الهمع ٤/٤٨: وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بلم لا بدّ فيه من الواو، كان ضميرا أو لم يكن. وردّ بالسماع كالآية ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾.

(٤) ب: «يكلّمه».

وسيبويه يقدّر هذه الواو بإذْ[1]. فكلّ موضع صلح أن يخلفها إذْ كانت للحال، والجملة التي تليها حالية، وذلك لأن الحال تشبه الظرف[2]. فإنك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ، كان معناه وقت انطلاق عمرو. وكذلك عطف الظرف عليها، كما في قوله تعالى: ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبحين وبِاللّيْلِ﴾[3]. فلولا الشبه لما صحّ[4] العطف.

ولا شك أن الأصل في الحال المنتقلة[5] أن تكون بغير الواو، لأن إعرابها ليس يتبع، وما ليس إعرابه يتبع لا يدخله واو العطف. وهذه الواو وإن كانت تسمى واو الحال فأصلها العطف. وأيضاً فإن الحال في المعنى حكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلّا أن الفرق بينه وبينها، أن الحكم بالخبر يحصل بالأصالة لا في ضم شيء آخر، والحكم بالحال إنما يحصل في ضمّ غيرها، فإن قولك: جاء زيدٌ راكباً، محكومٌ به على زيد، لكن لا بالأصالة بل بالتبعية، بأن وصل بالمجيء، وجعل قيداً له بخلافه في قولنا: زيدٌ راكبٌ.

---

(١) قال الأشموني ٢/١٨٩: وتسمى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء، وقدّرها سيبويه والأقدمون بإذْ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق.

وانظر الكتاب لسيبويه ١/٩٠: وأما قوله عزّ وجل ﴿يغشى طائفة منهم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء.

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٢/٦٤٤: ولأجل أن بين الحال والظرف هذه المعاقبة ما ذهب الكسائي إلى أن نصب الحال إنما هو لشبهها بالظرف. ويؤكد الشبه أيضاً أنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف، ألا ترى أن قولك: جاء زيد ضاحكا، في معنى: جاء زيدٌ في حال ضحكه، وعلى حال ضحكه، فاستعمالك هنا لفظ في وعلى يؤنسك بالوقت والظرفية.

(٣) سورة الصافات: آية ١٣٧.

(٤) ب: «لم يصح».

(٥) أي التي تفارق صاحبها ولا تلازمه.

وأيضاً فالحال في الحقيقة وصف لذي الحال، فلا يدخلها الواو، كالنعت، إلّا أنه خولف هذا الأصل فيما إذا كانت جملة، لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة، فتحتاج الى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه، وكلّ واحد من الضمير والواو صالح للربط. والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت.

فإذا عُرف ذلك فلتعلم أنه وقع للزمخشري في كتابه المفصَّل كلام ضعيف، وتبعه عليه ابن الحاجب[1] في مقدمته بزيادة [2] على الضعف، ولم يعترض عليه كثير ممَّن شرح كلامه، فنذكر ذلك للتنبيه عليه.

قال في المفصَّل[3]: «والجملة تقع حالاً . . . فإن كانت اسمية فالواو، إلّا ما شذَّ من قولهم: كلَّمتُه فوه إلى فيَّ. وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة. وأما قوله: لقيتُه عليه[4] جُبَّةُ وَشْي، فمعناه مستقّرة عليه جبّة وشي». انتهى كلامه.

ومقتضى كلامه أن الاقتصار على الضمير في الجملة الاسمية دون الواو شاذ ونادر لا يُعثر عليه إلّا قليلا، لما أشار إليه بقوله: «وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة»، وكأنه أراد بالشذوذ من جهة القياس، وكل ذلك ليس بصحيح [5].

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية ١/٢١١: فالأسمية بالواو والضمير، أو بالواو أو بالضمير على ضعف.

قال الرضي: وأما انفراد الضمير، فقال الأندلسي إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً نحو: جاءني زيد وهو راكب . . . وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو: جاءني زيد يدُه على رأسه، وكلمتُه فوه إلى فيّ، أو خبرا نحو: خرجت مع البازي عليّ سواد، فلا يحكم بضعفه مجرداً عن الواو. . .وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله: نصف النهار الماء غامره، فلا شكّ في ضعفه وقلّته.

انظر شرح الكافية للرضي ١/٢١١-٢١٢.

(٢) ب: «زيادة».

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٥.

(٤) أ، ب: «وعليه» والصحيح حذف الواو كما ورد في شرح الكفصل لابن يعيش.

(٥) انظر ردّ ابن يعيش على الزمخشري ـ شرح المفصل ٢/٦٦. =

أما القياس فقد بيّنا أن الأصل الضمير وأن المعتبر إنما هو الرابط بين الجملتين حتى تكون الثانية حالا. والربط في الضمير أقوى منه في الواو.

وأما الاستعمال فليس بنادر كما ذكر، فقد تقدّم منه قوله تعالى: ﴿**ويومَ القيامةِ ترى الذين كَذَبُوا على اللهِ وجُوهُهُم مُسْوَدَّة**﴾[1]، وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**وقُلنَا اهبطوا بعضُكُم لِبعض**﴾[2] في سورة البقرة، وكذلك في الأعراف[3]، وسورة طه[4]. وقوله تعالى: ﴿**نَبَذَ فريقٌ مِنَ الذين أُوتُوا الكتابَ كتابَ اللهِ وراءَ ظُهورِهم كأَنَّهم لا يعلمون**﴾[5]، فإنهم قالوا في قوله «كأنهم لا يعلمون» إنّها في موضع الحال[6] تقديره: مشبهين بمن لا يعلم. ومثله أيضاً قوله: ﴿**ولَّى مُستكبراً كأَنْ لم يَسْمَعْها كأَنَّ في أُذُنَيْه وقرا**﴾[7].

= وقال المرادي في شرح الألفية ٢/١٦٦-١٦٧: أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو «ذلك الكتاب لا ريب فيه» وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بياتاً أو هم قائلون﴾ وإن كانت غير مؤكدة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة. إلّا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للزمخشري، وقبله الفراء بل هو فصيح...

وقال ابن عقيل في المساعد ٢/٤٦: وقول الفرّاء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ، قول ضعيف، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره، والزمخشري وافقه، ولكنه في الكشاف رجع إلى رأي الجمهور.

وقال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٤٥٨: وزعم الزمخشري أن قولهم «كلمته فوه إلى فيّ» نادر، فلذلك أكثرت الشواهد المخالفة لقوله.

(١) سورة الزمر: آية ٦٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٣٦.

(٣) سورة الأعراف: آية ٢٤ ﴿قال اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ﴾.

(٤) سورة طه: آية ١٢٣ ﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدوّ﴾.

(٥) سورة البقرة: آية ١٠١.

(٦) الدرّ المصون ٢/٢٧، التبيان للعكبري ١/٩٨.

(٧) سورة لقمان: آية ٧.

وقد صرح الزمخشري في الكشاف[1] بأن قوله تعالى: «فيه هدى ونور» جملة حالية من الانجيل في قوله: ﴿وآتيناهُ الإنجيل فيه هدىً ونور﴾[2]، وكذلك قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿إنَّا أنزلنا التوراةَ فيها هدىً ونور﴾[3] ولا واو فيها.

وقال الشاعر:

فلولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لم يُمَزَّقِ[4]

فكلّ هذه الشواهد تردّ كونه شاذاً أوضعيفاً، كما قال ابن الحاجب. فإنه قال: وتكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف[5]. فجعل الاقتصار على كل واحد من الواو والضمير دون الآخر ضعيفاً.

وقد بيّنا ما يتعلق بالاقتصار على الضمير دون الواو، وأنه غير ضعيف ولا شاذ. ومنه قوله تعالى: ﴿وما أَهلكْنا مِنْ قَريَةٍ إلّا لَها مُنْذِرون﴾[6] وما رواه سيبويه من قولهم: كلّمْتهُ فوه إلى فيَّ، ورجع عَوْدُه على بدئه، بالرفع[7]، ولقيتُهُ عليه جبَّةُ وشي[8]. وما قدّره الزمخشري من الاستقرار فلا حاجة إليه. وقول بشّار[9]:

---

(١) الكشاف ١/٦١٧.

(٢) سورة المائدة: آية ٤٦.

(٣) سورة المائدة: آية ٤٤.

(٤) من البحر الطويل، قائله سلامة بن جندل.
جنان الليل وجنونه: شدة ظلمته. وروي في النسختين «جلال الليل» آب: رجع، سربال: قميصه. والبيت من قصيدة طويلة في الأصمعيات وقف فيها على الأطلال وافتخر بقومه وانتصاراتهم، وروي آخر البيت «لم يخرّق». انظر: الأصمعيات ١٣٥. دلائل الإعجاز ٢٠٤، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٥، شرح الأشموني ٢/١٩٠، المقاصد النحوية للعيني ٣/٢١٠.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/٢١١.

(٦) سورة الشعراء: آية ٢٠٨.

(٧) الكتاب لسيبويه ١/٣٩٢.

(٨) شرح المفصل ٢/٦٥.

(٩) بشار بن برد العقيلي بالولاء، أشعر المولدين، كان ضريراً، ونشأ بالبصرة وقدم بغداد مات متهما بالزندقة سنة ١٦٧هـ.

إذا أَنْكَرَتْني بَلْدَةٌ أَو نَكِرْتُها خَرَجْتُ مَعَ البازي عليَّ سَوادُ[1]

بمعنى عليَّ بقية من الليل. وقول أمية بن أبي الصلت[2]:

فَاشْرَبْ هَنيئاً عَلَيْكَ التّاجُ مُرْتَفِقاً في رَأْسِ غُمْدانَ داراً مِنْكَ مِحْلالا[3]

وقول الآخر:

وقَدْ صَبَرَتْ للذُّلِّ أَعْوادُ مِنْبَرٍ تَقومُ عليه في يَدَيْكَ قضيبُ[4]

وأنشد الجرجاني منه أيضاً قول الشاعر:

إذا أتيتَ أَبا مَروانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتَهُ حاضِراهُ الجُودُ والكَرَمُ[5]

وجعل «وجدت» هنا ليست المتعدية إلى مفعولين، بل بمعنى أصبت،

---

(١) من البحر الطويل، من أبيات لبشار بن برد في مدح خالد بن يحيى البرمكي، وهي في خزانة الأدب ٣/٢٢٩. البازي: الصقر. يعني خروجه في سواد الليل، وانظر: دلائل الإعجاز ٢٠٣، معاهد التنصيص ١/٢٨٧. والمعنى: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة ولم أعرفهم خرجت عنهم متنكرا مع شيء من الظلام..

(٢) شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف قدم دمشق قبل الإسلام وكان مطلعاً على الكتب القديمة، حرّم على نفسه الخمر ونبذ عبادة الأصنام وكان يخبر بأن نبياً يبعث قد أظلّ زمانه ويؤمل أن يكون ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ كفر حسداً له، ولما أنشد الرسول شعره قال: آمن لسانه وكفر قلبه. مات في الطائف نحو ٥هـ. انظر: الشعر والشعراء ١/٤٥٩، الأعلام ٢/٢٣.

(٣) من البحر البسيط، يمدح سيف بن ذي يزن. ديوان أمية بن أبي الصلت ٤٥٨.
غمدان: اسم قصر باليمن. المحلال: المنزل، صيغة مبالغة.
انظر: معاهد التنصيص ١/٢٨٨. دلائل الإعجاز ٢٠٣.

(٤) من البحر الطويل، نسبه الجاحظ في البيان والتبيين ١/٢٩١، ٢/٣١٣، إلى واثلة بن خليفة السدوسي، يهجو عبد الملك بن المهلب. برواية «تقوم عليها».
وكذلك في دلائل الإعجاز ٢٠٣، معاهد التنصيص ١/٢٨٩ من غير نسبة.

(٥) من البحر البسيط، والبيت في دلائل الإعجاز ٢٠٤. وقد ذكر المحقق الفاضل في الحاشية أن البيت ينسب للأخطل وليس في ديوانه.

تتعدّى إلى مفعول واحد، فقوله: «حاضراه الجود والكرمُ» جملة حالية وليس فيها واو.

فكلّ هذه الشواهد تمنع الضعف والشذوذ.

وكذلك الاقتصار على الواو دون الضمير، فقد تقدّم قوله تعالى: ﴿**وطائفةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ**﴾(١) وكذلك قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإنَّ فريقاً مِن المؤمنين لكارهون**﴾(٢). وقال امرؤ القيس:

وقد أَغْتدي والطير في وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ(٣)

وقال الآخر، أنشده ابن مالك:

سَرَيْنا ونَجْمٌ قد أضاءَ فَمُذْ بَدا ... مُحيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤهُ كُلَّ شارقِ(٤)

وكذلك البيت المتقدم:

ذَكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا

فاكتفى فيها رابطاً بالواو عن الضمير كما أشرنا إليه. والله أعلم.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٤.

(٢) سورة الأنفال: آية ٥.

(٣) من البحر الطويل، من معلقة إمرىء القيس المشهورة، أغتدي: أخرج غدوة. الوكنات: المواضع التي تأوي إليها الطير، المنجرد: الفرس القصير الشعر. الأوابة: الوحوش، وجعله قيدا لها لأنه يسبقها. الهيكل: الفرس الضخم.

انظر: ديوان امرىء القيس ص١٩، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ إشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٦٣/١، شرح الكافية الشافية ٧٥٨.

(٤) من البحر الطويل. ولم ينسب إلى قائل. سرينا: مشينا ليلاً. محياك: وجهك. وقد استشهد به ابن مالك في شواهد التوضيح ٤٦، وابن هشام في المغني ٥٢٣ والأشموني ٢٠٦/١ وهمع الهوامع ٣١/٢، على وقوع المبتدأ نكرة لوقوعه بعد واو الحال.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٢

[الربط بالواو أو بالضمير في جملة الحال]

تقرّر أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالا فإنها تكون تارة بالواو وتارة بالضمير وإن كان الأكثر الجمع بينهما. وقد ذكر الجرجاني[١] أن المبتدأ من الجملة متى كان ضمير ذي الحال لم تصلح بغير الواو البتة، كقولك: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، ورأيتُه وهو جالس. ولو جئت بها بغير الواو لم يكن كلاماً.

وقال هو وغيره أيضاً إن صاحب الحال متى كان نكرة مقدمة عليها وجبت الواو[٢]، مثل: جاءني رجلٌ وعلى كتفه سيفٌ. وإنما وجبت الواو[٣] لئلا يشتبه بالنعت. وعليه خرّج السكاكي[٤] قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا ولها كتابٌ مَعلُوم**﴾[٥]. واعترض على الزمخشري[٦] في جعل قوله «ولها كتاب» صفة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٠٢.

(٢) من مسوّغات مجيء صاحب الحال نكرة أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو قوله تعالى ﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها﴾ لأن الواو ترفع توهمّ النعتية.
انظر: شرح المرادي على الألفية ٢/١٤٦، شرح الأشموني ٢/١٧٦.

(٣) ساقطة من أ.

(٤) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٧٦ قال السكاكي: . . . وجوب الواو في نحو: جاءني رجل وعلى كتفه سيف عند إرادة الحال، ولوجوب تركه فيه عند إرادة الوصف، لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة.

(٥) سورة الحجر: آية ٤.

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ٢/٣٨٧: «ولها كتاب» جملة واقعة صفة لقرية، والقياس لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلّا لها منذرون**﴾ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوب، وجاني وعليه ثوب.

لقرية، وأن الواو توسّطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[1].

وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وما أَهْلكْنا مِنْ قَرْيةٍ إلاّ لَها مُنْذِرون﴾[2] أولى بجعله صفة، وإن كان غيره جعلها حالا، ويكون حرف الاستثناء أغنى عن الواو. وقال السكاكي[3] وصحّ وقوع الحال هنا من النكرة لأن القرية في حكم الموصوفة نازلة منزلة قوله: وما أهلكنا من قرية من القرى.

وذكر الجرجاني[4] أيضاً أن الجملة الاسمية متى كان الخبر فيها ظرفاً مقدَّماً على المبتدأ، فالأكثر فيها أن تجيء بغير واو، مثل الأبيات المتقدمة:

خَرجْتُ معَ البازي عليَّ سوادُ
فاشْرَبْ هَنيئاً عليكَ التاجُ مرتفقاً
تقومُ عليه في يديك قضيبُ

ثم اختار في هذه المواضع أن يكون الثاني مرتفعاً بالظرف لا بالابتداء[5]، وهو محلّ اتفاق[6] سيبويه والأخفش[7]، لأن سيبويه يُعمل الظرف إذا كان معتمداً[8]، وهنا لما جرت الحال مجرى الصفة كان اعتماداً كافياً في أن يرتفع

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح وحاشية يس على التصريح ١/٣٧٧. حاشية الصبان ٢/١٧٥.

(٢) سورة الشعراء: آية ٢٠٨.

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٥١.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) دلائل الإعجاز ٢١٩.

(٦) أ: «الاتفاق لسيبويه».

(٧) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه ودخل بغداد بعد مناظرة سيبويه والكسائي، وأقام بها مدة وصنف بها، ومن مصنفاته: معاني القرآن، الأوسط في النحو، المقاييس: توفي سنة ٢١٥هـ.

(٨) قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز ٢١٩: واعلم أن الوجه فيما كان مثل قول بشار:
خرجت مع البازي عليَّ سوادُ
أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش، فيرفع سواد بالظرف دون الابتداء ويجري =

الظاهر بالظرف، قال: وينبغي أن يكون الظرف ها هنا خاصاً في تقدير اسم فاعل تقديره كائناً.

ويجوز أن يكون أيضاً[1] في تقدير فعل ماضٍ مع قد[2]، ولا يصح أن يكون مقدّراً بفعل مضارع. وإنما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حينئذٍ إلى أصلها في الافراد، ولهذا كثر مجيئها بلا واو، يعني إذا كانت الجملة مصدرة بالظرف، وجوّز التقدير بفعل ماضٍ أيضاً لمجيئها بالواو قليلا.

وإنما امتنع تقديرها بالمضارع، لأنها إذا تقدرت به يمتنع مجيئها بالواو، وهنا لا يمتنع ذلك، ثم ذكر في قوله في البيت المتقدّم:

وَجَدْتَهُ حاضِراهُ الجودُ والكرمُ

إنّ حذف الواو هنا حسّنه تقديم الخبر الذي هو «حاضراه». ولو قال: وجدته الجود والكرم حاضراه، لم يحسن كالأول، لأن ذلك بمنزلة قوله: حاضراً عنده الجود والكرم[3].

قال: وممّا يحسن فيه مجيء الاسمية بلا واو دخول حرف على المبتدأ[4]، كما في قول الشاعر:

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبصريني كأَنَّما بَنِيَّ حَوالَيَّ الأُسودُ الـحَوارِدُ[5]

= الظرف هنا مجراه، إذا جرت الجملة صفة على النكرة نحو: «مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غدا» وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع...

وانظر الكتاب لسيبويه ٢/٤٩. الانصاف مسألة ٦.

(١) ساقطة من ب.

(٢) انظر: دلائل إعجاز ٢٢٠.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٠٤.

(٤) دلائل الإعجاز ٢١١.

(٥) من البحر الطويل، وقائله الفرزدق من أبيات قالها لزوجته، وكان قد مكث زمانا لا يولد له فعيرته بذلك.

الحوارد: الغضاب. وانظر: الشاهد في دلائل الإعجاز ٢١١. معاهد التنصيص ١/٣٠٤. ديوانه ١/١٤٦ برواية «الأسود اللوابد».

ثم قال: فإنه لولا دخول كأنّ عليه لم يحسن الكلام إلّا بالواو.

قلت: ومثله ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿كأنّهم لا يَعْلمون﴾[1]، ﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها﴾[2]، ﴿كَأَنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْرا﴾[3].

ثمّ شبه الجرجاني[4] بهذا أيضاً أن تقع الاسمية حالا بعد مفرد فإنه يلطف موقعها بخلاف ما إذا أفردت. كقول ابن الرومي[5]:

واللهُ يُبقيكَ لنا سالماً بُرْداكَ تَبْجيلٌ وتَعْظيمُ[6]

فإنه لو قال: يبقيك لنا برداك تبجيل، لم يحسن.

وأما الجملة الفعلية فقد تقدّم أن المضارع المثبت يمتنع مجيئه بالواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة. وتقرير ذلك أن أصل الحال المنتقلة أن تدلّ على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له، والمضارع المثبت كذلك. أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلا بدّ من فعلٍ مثبت، والفعل يدلّ على التجدد وعدم الثبوت. وأما دلالته على المقارنة فلأنه مضارع غير مخلص للاستقبال، فلهذا وجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، وامتنع نحو: جاء زيدٌ وتكلّم عمرو.

---

(١) سورة البقرة: آية ١٠١ ﴿نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾.

(٢) سورة لقمان: آية ٧، سورة الجاثية: آية ٨.

(٣) سورة لقمان: آية ٧ ﴿ولى مستكبراً كأن لم يسمعها كأنّ في أذنيه وقرا﴾.

(٤) دلائل الإعجاز ٢١١.

(٥) ابن الرومي هو علي بن جريج، شاعر كبير روميّ الأصل، ولد ونشأ ببغداد كان كثير الهجاء. توفي سنة ٢٨٣هـ. انظر: الأعلام ٤/٢٩٧.

(٦) من البحر السريع. والتبجيل: التعظيم.

في دلائل الإعجاز ٢١٢: فقوله «برداك تبجيل» في موضع حال ثانية، ولو أنك أسقطت «سالما» من البيت ... لم يكن شيئاً.

وانظر الشاهد في معاهد التنصيص ١/٣٠٥.

وأما ما جاء من قول بعض العرب: قُمتُ وأَصُكُّ عينَه[1]. وقول عبدالله بن همام السلولي[2]:

فلمّا خَشِيتُ أظافيرَهُم نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مالِكا[3]

فقيل إنه على حذف المبتدأ، أي وأنا أصكُّ، وأنا أرهنُهم. وقيل الأول شاذ والثاني ضرورة.

وقال[4] الجرجاني[5] رحمه الله: ليست الواو فيهما للحال، بل هي فيهما للعطف، وأرهنُ وأصُكُّ بمعنى رهنتُ وصككتُ، ولكن الغرض في إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيا الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله في المضي، كما في قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعنيني[6]

---

(١) شرح الأشموني ٢/١٨٧.

(٢) عبد الله بن همّام السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، أورده ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الاسلام، توفي نحو سنة ١٠٠هـ.
انظر: الشعر والشعراء ٦٥١، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٦٥، الأعلام ٤/١٤٣.

(٣) من البحر المتقارب، والبيت من قصيدة قالها عبد الله بن همّام مدح بها عبيد الله بن زياد بن أبيه أوردها البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٦٢.
والبيت من شواهد الأشموني ٢/١٨٧، همع الهوامع ٤/٤٦، العيني/ المقاصد النحوية ٣/١٩٠. وقال العيني: والذي خشيه هو عبيد الله بن زياد وكان قد توعده، فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه. وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يصفح عنه... وكان اسم عريفه مالكاً.

(٤) ب: «وقول».

(٥) دلائل الإعجاز ٢٠٦ ـ بتصرف.

(٦) من البحر الكامل، وهو من شواهد سيبويه ٣/٢٤ منسوب لرجل من بني سلول، وفي الأصمعيات ص ١٢٦ مع أبيات قائلها شمر بن عمرو الحنفي. وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٠، مغني اللبيب ١٠٧، ٤٨٠، شرح الأشموني ٣/٦٠.
ورواية الأصمعيات «ولقد مررتُ...».

فكما أن «أمرٌّ» هنا بمعنى مررت، فكذلك في «وأرهنُهم» «وأصُكُّ». ويبين ذلك أن الفاء تجيء مكان الواو في مثله، كما جاء في الخبر عن عبدالله بن عتيك[1] رضي الله عنه حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه، قال: «فانتهيتُ إليه فاذا هو في بيت مظلم لا أدري أين هو من البيت، فقلت: أبا رافع. فقال: من هذا؟ فأهويتُ نحو الصَّوتِ فأَضْرِبُه بالسّيف وأنا دَهِش»[2]. قال[3]: قوله: «فأضْربه»[4] مضارع عطفه بالفاء على ماضٍ لأنه في المعنى ماضٍ. قلت: ومثله أيضاً قول تأبّط شرّاً:[5]

ألا مَنْ مُبْلِغٌ فِتيانَ فَهْمٍ بما لاقيتُ يومَ رَحا بِطان[6]

---

(١) عبد الله بن عتيك الخزرجي الأنصاري، صحابي، شهد أحدا وما بعدها، وكان فيمن قتل أبا رافع بن أبي الحقيق اليهودي. وقيل إن عبد الله بن عتيك قتل يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر سنة ١٢هـ. انظر: الإصابة ٢/٣٣٣. الاستيعاب/ في هامش الإصابة ٢/٣٥٦.

(٢) الحديث ي البخاري / كتاب المغازي ـ باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحُقيق. فتح الباري ٧/٣٤٠-٣٤١.
والحديث قي البخاري / كتاب الجهاد ـ باب قتل النائم المشرك، ولكن باختلاف الرواية وفيه «فضربته». انظر: فتح الباري ٦/١٥٥.

(٣) أي الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ٢٠٦.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) تأبط شراً هو ثابت بن جابر الفهمي، من مضر، شاعر عدّاء، من صعاليك العرب في الجاهلية. قتل في بلاد هذيل.

(٦) الأبيات في ديوانه تأبط شراً ص ٢٦٨، وفي معجم البلدان ٣/٣١ (رحى بطان) قال: رحى بطان موضع في بلد هذيل، وأنشدوا لتأبط شراً ـ وذكراً ثمانية أبيات منها هذه الأربعة، وأربعة أبيات أخرى رواها البغدادي في الخزانة ـ ٦/٤٣٨ ونسبها إلى أبي الغول الطهوي.
وفي معجم ما استعجم ١/٢٥٧: رحى بطان هذا تزعم العرب أنه معمور لا يخلو من السعالي والغول، ورحاه وسطه. ويزعمون أن الغول تعرضت فيه لتأبط شرّاً فقتلها، وأتى =

بأنـي قد لقـيتُ الـغُـولَ تهـوي بِسَهْـبٍ كالصحيفـةِ صَحصَحـانِ
فشـدَّتْ شَدةً نحـوي فأَهْـوى لَهـا كفِّـي بمـصـقـولٍ يمـانِ
فأَضْـربُـهـا بلا دَهَشٍ فَخَـرَّتْ صَريعـاً لِلْيَدَيْنِ ولـلجِـرانِ

فأتى بقـوله «فأضربها» ليصوّر لقومه الحالة التي فيها تشجّع على ضرب الغـول، حتى كأنه يبصّرهم إياها. فكذلك ما تقدّم من قولهم: قمتُ وأصكُّ وجهه، وأرهنُهم مالكا. والظاهر أن مثل هذا لا يقاس عليه في الجملة الحالية وإن أريد به حكاية الحال.

وأما إذا كان الفعل منفياً، فإنه يجوز دخول الواو وعدمها، وهما سواء، لأنه يدلّ على المقارنة، لكونه مضارعاً وليس فيه دلالة على الحصول لكونه منفياً.

وقد استثنى ابن مالك المضارع المنفي بلم، فجعل الواو فيه واجبة وجوّز خلّوه عن الضمير[1] مثل: جاء زيدٌ ولم تطلع الشمس. وكذلك أيضاً في الماضي

= قومه يحمل رأسها متأبطاً له حتى أرسله بين أيديهم، فبذلك سميّ تأبط شرّاً، وفي ذلك يقول:

ألا من مبـلغ فتـيان فهـمٍ بمـا لاقـيت يوم رحـى بطانِ
بأنـي قد لقـيت الـغـول تهـوي بقـفـرٍ كالـصـحـيفـة صحـصـحـانِ

السّهب: الفلاة. صحصحان: أرض مستوية واسعة. اليماني: السيف. الجران: باطن العنق من البعير ونحوه.

(١) لم أجد هذا الرأي لابن مالك، بل القائل بذلك ابن خروف والأندلسي. قال في الهمع ٤٨/٤: وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بلم، لا بدّ فيه من الواو، كان ضميرا أو لم يكن وردّ بالسماع كالآية.

وقال الرضي في شرح الكافية ٢١٢/١: وقال الأندلسي: المضارع المنفي بلم، لا بدّ فيه من الواو، كان مع الضمير أولا.

أمـا ابن مالك فقال في الكافية الشافية ص ٧٦٣: وأشرتُ بقولي «سوى ما قدّما» إلى الجملة المصدرة بمضارع منفي بـ «لم» أو بماض مثبت أو منفي، فإن وقع شيء من ذلك حالاً جاز أن تصحبه الواو والضمير معاً، أو أحدهما.

وقال في التسهيل: فإن كان صدر الجملة مضارعاً منفياً بلم جاز فيها ما يجوز في الجملة الإسمية ـ من إفراد الضمير. . ومن إفراد الواو. . ومن اجتماع الواو والضمير. . . انظر: =

لفظاً أو معنى يجوز الوجهان؛ لأنه إذا كان مثبتاً، ويشترط أن يكون غالباً مع قد إما ظاهرة أو مقدّرة حتى تقربه إلى الحال، فيدل على المقاربة.

ومقتضى هذا أن يجب الواو في الماضي المنفي لانتفاء المعنيين لكنه لم يجب فيه بل كان مثل المثبت. أما المنفي بلمّا فلأنها للاستغراق. وأما المنفي بغيرها فلأنه لما دلّ على انتفاء متقدّم وكان الأصل استمرار ذلك حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة التجرد. وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود. والله أعلم.

= شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ٥٤٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٢٣

[ملخص من كلام عبد القاهر في سر الربط بالواو]

ذكر الامام عبد القاهر الجرجاني[١] هنا فصلا بديعاً في سرّ امتناع الواو من بعض الجمل الحالية ودخولها على بعضها، إما على وجه اللزوم أو الأولوية، أو يكون دخولها وعدمها على السواء.

ملخّصه أن الخبر ينقسم إلى ما هو خبر من الجملة لا تتمّ الفائدة إلّا به، كخبر المبتدأ، والفعل للفاعل. وإلى ما هو زيادة في خبر آخر سابق له وهو الحال، فإنها خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، إلّا أن الفرق بينهما أنك[٢] في خبر المبتدأ أثبتَّ المعنى له ابتداءً، وجرّدته له بالمباشرة من غير واسطة، وفي الحال مثل: جاء زيدٌ راكباً، جئتَ به لتريد[٣] معنى خاصاً في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداء، بل على سبيل التبع[٤] لغيره.

فإذا عُرف ذلك فكلُّ جملةٍ جاءت حالا ثم امتنعت من الواو، فذاك لأنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممتَه إلى الفعل الأول في إثباتٍ واحد. وكل جملة وقعت حالا ثم اقتضت الواو فأنت مستأنفٌ بها خبراً، غيرُ قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في إثبات واحد.

---

(١) دلائل الإعجاز ٢١٢ وما بعدها.

(٢) في النسختين «أن».

(٣) في دلائل الإعجاز «لتزيد».

(٤) ب: «اتبع».

فإذا قلت: جاء زيدٌ يُسْرِعُ، كان بمنزلة قولك مُسْرِعاً، في أنّك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتجعل الكلام خبراً واحداً، فكأنّك قلت: جاءني بهذه الهيئة. وكذلك قوله:

متى أَرى الصُّبْحَ قد لاحَتْ مَخَايِلُهُ[1]

هو في تقدير: متى أرى الصُّبح لا ئحاً بادياً بيّناً، وعلى هذا القياس.

وإذا قلت: جاءني زيدٌ وغلامه يسعى بين يديه، ورأيتُ زيداً وسيفُه على كتفه، كان المعنى أنك أثبتَّ المجيء والرؤية، ثم استأنفتَ خبراً وابتدأت إثباتاً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على عاتقه. فلما كان المعنى أنك استأنفت خبراً آخر، احتجت إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ذاهب. وتسميتها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة.

ونظيرها «الفاء» في جواب الشرط، فإنها وإن لم تكن عاطفة، بمعنى أنها تدخل ما بعدها في حكم الشّرط المعلّق عليه الخبر، لا[2] يخرجها أن تكون بمنزلة العاطفة، بمعنى أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها. وكما أن المضارع اذا وقع جواباً للشرط لم يحتج إلى الفاء في الجزاء، فكذلك لا يحتاج الى الواو في الحال قياساً سوياً.

وإنما امتنع في قولك: جاء زيدٌ وهو يُسْرِعُ أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامّه في الإثبات كما كان ذلك في: جاء زيدٌ يُسرِعُ، لأنّك إذا أَعَدْتَ ذكر «زيد» فجئت بضميره المنفصل، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول: جاءني زيدٌ وزيدٌ يُسرِعُ، فلا تجد سبيلا إلى أن تدخل «يُسرع» في صلة المجيء، وتضمّه إليه في الاثبات، لأن إعادة ذكر «زيد» إنما يكون لقصد استئناف الخبر عنه، وإلّا كنتَ تاركاً اسمه الذي جعلته مبتدأ بمَضْيَعَة، كما لو

---

(١) من البحر البسيط، وعجزه: والليلُ قد مزّقت عنه السَّرابيلُ.

قائله حندج بن حندج المرّي، كما في حماسة أبي تمام ٢/ ٤٢٠.

(٢) في النسختين «إلا» وفي دلائل الإعجاز ٢١٤: «فإن ذلك لا يخرجها».

قلت: جاءني زيدٌ وعمرو يُسرعُ أمامه، وجعلت «يُسرع» لزيد وحالا منه، وجعلت «عمراً» لغواً وذلك محال.

فإن قلت: إنّما استحال ذلك من حيث كان في «يُسرع» ضمير لعمرو وتضمّنه ضمير عمرو يمنع[1] أن يكون لزيد، وأن يُقدّر حالا له. وليس كذلك: جاءني زيدٌ وهو يُسرعُ، لأن السرعة هناك لزيد لا محالة، فلا يقاس إحداهما بالأخرى.

فجوابه أن المانع ليس هو أن يكون «يسرع» في قولك: جاءني زيدٌ وعمرو يسرعُ أمامه، حالا من زيد وهو فِعلٌ لعمرو، فإنك لو أخّرتَ «عمراً» فرفعته بيُسرع وقلت: جاءني زيدٌ يُسْرعُ عمروٌ أمامه، صحّ جعله حالا من زيد مع أنه فعل لعمرو. فتعين أن يكون المانع تركك «عمراً» بمضيعة، إذ جعلته حالا مبتدأ لا خبر له، ويفضي بك ذلك إلى أن يكون «يُسرع» في موضع نصب، لكونه حالا من زيد، وفي موضع رفع لكونه خبراً عن عمرو المرفوع بالابتداء، وذلك بيّن التدافع، وهذا المانع لا تجده إذا أخّرتَ عمراً، وصار بمثابة قولك: جاءني زيدٌ مُسرعاً عمروٌ أمامه.

ثم ذكر الجرجاني[2] بعد ذلك أنه ينبغي على هذا الأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو، وقال هذا هو الأصل، وما جاء من ذلك بغير واو فمؤوّل بالمفرد. مثل: كلّمتُه فوه إلى فيَّ، أي مشافهاً، ورجع عَوْدُه على بدئه، أي ذاهباً في طريقه، وكذلك بقية أمثاله. وليس الحمل على المعنى[3] وتنزيل الشيء منزلة غيره، قليلا في كلامهم. وقد قالوا: زيدٌ[4] اضْرِبْهُ. فأجازوا أن يكون الأمر في موضع الخبر، لأن المعنى اضْرب زيداً، ووضع الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفاعل وفعله في نحو قوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُم أَمْ أَنتُمْ

---

(١) ب: «ويمنع».

(٢) دلائل الإعجاز ٢١٨.

(٣) ساقط من أ.

(٤) أ، ب: «زيداً» وما أثبته من دلائل الإعجاز.

صامِتُون﴾[1] لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو: أدعوتُموهم أم صَمتُّم.

ثم قال[2]: ويجوز أن يكون ما جاء من قولك إنما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة «قد». قلت: وهذا فيه نظر لا يخفى، والأولى تأويله بالمفرد لأن الأصل فيه حينئذٍ ألاّ[3] تكون فيه واو. والله أعلم.

---

(١) سورة الأعراف: آية ١٩٣.

(٢) دلائل الإعجاز ٢١٩.

(٣) أ، ب: «إلا أن».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٤

[استعمال الواو في الحال عند الأصوليين]

ذكر البزدوي[١] وغيره من أئمة الحنفية أن استعمال الواو في الحال على وجه المجاز والاستعارة، والعلاقة مطلق الجمع[٢]. وهذا مقتضى ما تقدم قريباً عن الجرجاني أن واو الحال لا تنفكّ عن معنى العطف لما تضمّن من ضمّ جملة إلى جملة[٣].

والذي صرّح به الامام فخر الدين[٤] في بعض مباحثه أنها مشتركة بين العطف والحال، ومقتضى كلامه - كما سيأتي - أنها لا تكون مشتركة في غير هذين تقليلا للاشتراك. وفي ذلك نظر لأن واو القسم وواو ربّ لا جامع بينهما وبين العاطفة، فادّعاء الاشتراك بين هذه المعاني وأن تكون مجازاً في الحال أولى لوجود العلاقة بين العاطفة وواو الحال. وقد قصر بعض المصنفين القول بالاشتراك على قسم الأسماء، والأظهر أنه يجري أيضاً في الأفعال والحروف.

---

(١) علي بن محمد بن الحسين، فخر الإسلام البزدوي، فقيه أصولي، من أكابر الحنفية، من سكان سمرقند. من تصانيفه: «كنز الوصول» في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي. توفي سنة ٤٨٢هـ. انظر: الأعلام ٤/٣٢٩.

(٢) قال البزدوي في أصوله: وقد يستعار الواو للحال، وهذا معنى يناسب معنى الواو لأن الإطلاق يحتمله...

قال في كشف الأسرار ٢/١٢٢: قوله «لأن الإطلاق يحتمله» يعني لما كانت الواو لمطلق الجمع كان الاجتماع الذي بين الحال وذي الحال من محتملاته، لأن المطلق يحتمل المقيد فيجوز استعارتها لمعنى الحال عند الاحتياج.

(٣) انظر الفصل السابق.

(٤) فخر الدين الرازي. وقد سبقت ترجمته في الفصل ١١.

وصرّح فخر الدين وجمهور أصحابه[1] بوقوع الاشتراك في الحروف[2] محتجين بإطباق أئمة العربية على ذلك. والبحث الذي أشرنا إليه عن الامام فخر الدين هو على قوله تعالى: ﴿**ولا تأكُلوا مِمّا لَمْ يُذكَرِ اسْمُ اللهِ عليه وإنّه لَفِسْق**﴾[3]، فإنه احتجّ بها على حلّ متروك التسمية[4]، عكس ما تعلّق به المخالف. ووجه استدلاله به أن الواو للعطف أو للحال، لأن الاشتراك خلاف الأصل، فتقليله[5] أقلّ مخالفة للدليل، والعطف هنا ضعيف، لأن عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبيح لا يصار إليه إلّا لضرورة، كما في آية القذف[6]، والأصل عدمها هنا. وإذا تعيّن أن يكون للحال كان تقدير الآية ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه حال كونه فسقاً. لكن الفسق هنا غير مبيّن. وبيانه في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿**أوْ فِسْقاً أُهِلَّ لغيرِ الله به**﴾[7] فصار الفسق[8] مفسّراً بأنه الذي أهلّ لغير الله به[9]، فيبقى تقدير الآية، ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه حال كونه مهلّاً به لغير الله.

ثم استفتح القول على حلّ متروك التسمية من أن تخصيص التحريم بالصفة[10] يقتضي نفي الحكم عمّا عداها. ومن قوله تعالى: ﴿**قُلْ لا أَجِدُ فيما أُوحيَ إليَّ مُحرَّماً على طاعمٍ يَطْعَمُه**﴾[11] الآية. ومن غير ذلك. هذا ملخّص بحثه[12].

---

(١) أ: «أتباعه».

(٢) المحصول ١/٣٨٢.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٢١.

(٤) التفسير الكبير للرازي ١٣/١٦٩.

(٥) ب: «فتعليقه».

(٦) وهي الآية ٤ـ٥ من سورة النور.

(٧) سورة الأنعام: آية ١٤٥.

(٨) ب: «فسقا».

(٩) ب: «سبحانه».

(١٠) ب: «بالنية».

(١١) سورة الأنعام: آية ١٤٥.

(١٢) التفسير الكبير للرازي ٣/١٦٩.

واعترض عليه المجد الروذراوي[1] بأمور: **أحدها**: منع[2] انحصار الاشتراك في العطف والحال، فقد يجيء للاستئناف كما في قوله تعالى: ﴿**ولقد مَنَنَّا على موسى وهارون**﴾[3] وأمثاله. وكذلك في هذه الآية في موضعين أحدهما: ﴿**وإنّ الشَّياطينَ لَيوحونَ إلى أَوْلِيائِهم**﴾[4]. والثاني: ﴿**وإنْ أَطَعْتُموهُمْ إنَّكُمْ لَمُشْرِكون**﴾[4].

وثانيها: منع أنها واو الحال، قال: ولا يلفى في كلام العرب واو مقترنة بإنّ واللاوم في خبرها، وهي للحال.

وثالثها: منع الاجمال في لفظ الفِسْق، فإنه مطلق الخروج عن الطاعة، ولو سلّم فيه الاجمال فما الدليل على أن بيانه في قوله «أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ به».

ورابعها: أن الضمير في «وإنَّهُ لَفِسْق» لا يصّح عوده إلى المذبوح لأنه مجاز محض، والظاهر أنه يعود إلى الأكل الذي دلّ عليه قوله: «ولا تأكُلوا» فيبطل الاستدلال به على كونه مباحاً، لأن النهي عنه يدل على تحريمه، فيكون أكله محرّما وفسقاً، فلا يكون مباحاً.

وخامسها: أن ما ذكره من تقدير الآية «ولا تأْكُلوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيه» حالَ كونه مُهلًّا به لغير الله، أخصّ مما لم يذكر اسم الله عليه، لانقسام ذلك إلى ما يهلّ به لغير الله وإلى ما لا يهلّ به لأحد، والحمل على الأعمّ أولى لأنه أعمّ فائدة.

وسادسها: أن التمسّك به[5] في الاباحة بمفهوم الصفة إثبات متنازع فيه، لأن الخصم يخالف في ذلك أيضاً، وهو اختيار فخر الدين في المحصول، فكيف يحتجّ به هنا؟ وذكر كلاماً كثيراً لا فائدة في مثله وليس من غرضنا.

ومع ذلك فلا بدّ من اثبات عما في هذه الاعتراضات:

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) سورة الصافات: آية ١١٤.

(٤) سورة الأنعام: آية ١٢١.

(٥) ساقطة من ب.

أما الأول فواو الاستئناف هي أحد نوعي العاطفة، وليست شيئا غيرها حتى يلزم بها، ولا شك أن نفيه محامل الواو التي يأتي ذكرها من التي بمعنى مع وواو الصرف[1] الناصبة للمضارع، وواو القسم وواوات لا يصح منها شيء في هذه الواو، فتعين الحصر بين واو العطف وواو الحال. ويلزم من واو العطف ما ذكره من المخالفة بعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وإن كانت للاستئناف، فيترجح كونها للحال.

وأما الجملة بإنّ واللام فقال: لا يمنع وقوعها حالا كما[2] في قوله تعالى: ﴿كما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحقّ، وإنَّ فريقاً من المُؤمنين لَكارهون﴾[3]. فإنّ هذه الجملة متفق على أنها حالية، وفيها إنَّ واللام. وذلك يردّ قوله إنه لا يلفى في كلام العرب.

وأما بيان الفسق بتلك الآية فذلك جارٍ على قاعدة تقييد المطلق، لأن سياق الآيتين في ما يؤكل، وقد قيدت تلك الآية الفسق بما أهل به لغير الله، فتحمل هذه الآية عليه، والتقييد في الحقيقة بيان لمراد المتكلم.

وأما عود الضمير فلا يتعيّن أن يعود إلى[4] الأكل، بل الأظهر عوده إلى الفعل، وهو ذكر اسم غير الله تعالى على الذبيحة، فيكون الوصف بكونه فسقاً هو ذلك الفعل، والنهي عن الأكل مقيداً بوجوده.

فأما الحمل على الأعم فلا يلزم إلّا [إذا][5] لم يمنع منه مانع، وهنا قد قام الدليل على أنّ ما نهي عنه هو ما أهل به لغير الله، فلما عرف ذلك من عادة أهل ذلك الزمان، وهو أن من لم يذكر اسم الله سبحانه على الذبيحة يذكر اسم ما كانوا يشركون به. ثم إن سياق الآية أيضاً ترشد إلى ذلك وهو قوله تعالى: ﴿وإنّ الشّياطين لَيوحونَ إلى أوليائهم لِيُجادلوكم وإنْ أطعْتُموهم إنّكم

---

(١) أ: «واو الناصبة واو الصرف للمضارع».

(٢) ساقطة من أ.

(٣) سورة الأنفال: آية ٥.

(٤) ب: «على».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

لَمُشركون﴾[1] وهم إنما[2] يصيرون مشركين بذكر اسم غير الله لا بترك اسم الله تعالى واسم غيره، ففي هذا إشعار يرجّح أن المراد بقوله تعالى: ﴿ما لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ الله عليه﴾ ما ذكر اسم غير الله تعالى عليه.

وأما الاعتراض[3] بالتمسك بمفهوم الصفة فأمره قريب، والمقصود أن الآية لا دلالة فيها على تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه، فإن قام منها دليل على إباحته وإلّا فلا يضرّ. وبالله التوفيق.

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٢١.

(٢) أ: «أيضا».

(٣) ساقطة من ب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٥

[مسائل فقهية في التفريع على واو الحال]

اختلفت مسائل الحنفية في التفريع على واو الحال، فقالوا: إذا قال لعبده: أَدِّ إليَّ ألفاً وأنتَ حر. أو قال لحربيّ: انزل وأنت آمن. لا يعتق العبد ما لم يؤد، ولا يأمن الكافر ما لم ينزل[١].

ولو قال: خذ هذاالمال واعمل به مضاربة في البزّ[٢] لا يتقيد المضاربة في البزّ مطلقا، بل له أن يتجر في غيره.

وإذا قال: أنتِ طالق وأنت تصلين أو مصلية، أو وأنت مريضة، طلقت في الحال ولا تتقيد بتلك الحالة إلّا إذا نوى التعليق عليها، فيكون ذلك شرطاً في الوقوع بالنية[٣].

---

(١) كشف الأسرار ٢/١٢٣، قال: جعلوا الواو في المسألتين للحال، لأنه لا يحسن العطف ههنا، لأن الجملة الأولى فعلية طلبية والجملة الثانية اسمية خبرية وبينهما كمال الانقطاع، وذلك مانع من حسن العطف، إذ لا بدّ لحسنه من نوع اتصال بين الجملتين...

(٢) كشف الأسرار ٢/١٢٤، قال: أي خذه مضاربة واعمل به في البز، كذا لفظ المبسوط، وهذه الواو لعطف الجملة، لأنها تصلح لذلك ههنا لكون الجملتين طلبيتين، لا للحال.. لأن حال العمل لا يكون وقت الأخذ، وإنما يكون العمل بعد الأخذ.. فلا حاجة إلى حمل حرف الواو على المجاز... والبزّ ضرب من الثياب.

(٣) أصول البزدوي، مع كشف الأسرار ٢/١٢٣. قال في كشف الأسرار ٢/١٢٤: فإذا نوى الحال صحّت نيته ديانة، وصار كأنه قال أنت طالق في حال مرضك، أو أنت طالق في حال اشتغالك بالصلاة، ولكن لا يصدقه القاضي لأنه نوى خلاف الظاهر، وفيه تخفيف عليه.

ولو قالت: طلّقني ولك عليّ ألفُ درهم[1] لا يجب شيء بالطّلاق عند أبي حنيفة، وأوجبه أبو يوسف ومحمد[2].

ومدار الفرق بين هذه المسائل يرجع إلى ما تقدم عنهم أن الواو حقيقة في العطف مجاز في الحال. قالوا فمتى صلحت للعطف تعينت له، وخصوصاً إذا تعذّر حملها للحال، كمسألة المضاربة[3]، فإن حال العمل لا يكون وقت الأخذ، وإنما يكون العمل بعد الأخذ له، والكلام صحيح باعتبار كونها عاطفة، ويكون ذلك على سبيل المشورة عليه بالتجارة في هذا الصنف، لا شرطاً، فلا حاجة إلى الخروج عن الحقيقة إلى المجاز.

بخلاف مسألة العتق والأمان[4]، لأن الجملة الأولى منهما فعلية طلبية، والثانية اسمية خبرية، وبينهما كمال الانقطاع، وذلك مانع من العطف، إذ لا بدّ لصحته أو حسنه من نوع اتّصال بين الجملتين، فلذلك جُعلت للحال لتعذر الحقيقة.

والأحوال شروط، لكونها مقيدة كالشرط، فتعلقت الحرية بالأداء، والأمان بالنزول، كما في قوله: إن دخلتِ الدار راكبةً فأنتِ طالق. فإن الطلاق يتعلق بالركوب تعلقه بالدخول، وصار كأنه قال: إنْ أدّيتَ إليَّ ألفاً فأنت حُرّ، وإن نزلتَ فأنتَ آمن[5]. ووجّهوا ذلك بأن الجملة الواقعة حالا قائمة مقام جواب الأمر، بدليل مقصود المتكلم، فأخذت حكمه، وصار تقدير الكلام: أدّ إليَّ ألفاً تَصِرْ حُرّاً.

ومنهم من قال: لمّا جعل الحرية حالاً للأداء، والحال كالصفة، فلم تثبت

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/١٢٤، قال البزدوي: حمله أبو يوسف ومحمد على المعاوضة حتى إذا طلقها وجب له الألف، وحمله أبو حنيفة رحمه الله على واو عطف الجملة حتى إذا طلقها لم يجب له شيء.

(٣) انظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/١٢٤، والكلام منه.

(٤) كشف الأسرار ٢/١٢٣، والكلام منه.

(٥) كشف الأسرار ٢/١٢٣.

الحرية سابقة على الأداء، إذ الحال لا يسبق صاحبه كما أن الصفة لا تسبق الموصوف[1].

ومنهم من قال: قوله وأنت حُر، وأنت آمِن، من الأحوال المقدّرة[2]، كقوله تعالى: ﴿فادْخُلوها خَالدين﴾[3]. فمعنى الكلام / أدّ إليّ ألفاً مقدّراً للحرية في حال الأداء، فتكون الحريّة معلقة بالأداء.

ومنهم من قال: هو من باب القلب[4]، تقديره كُن حُرّا وأنت مؤدٍ ألفاً، وكُن آمناً وأنت نازل. وإنما حُمل على هذا[5] لأنه لا يصحّ تعليق الأداء والنزول بما دخل عليه الواو، إذ التعليق إنما يصحّ فيما يصح تنجيزه، وليس في قدرة المتكلم تنجيز الأداء والنزول من المخاطب، فلم يصح تعليقه، فلذلك قيل: إنه من المقلوب، والوجوه الأُوَل أقوى.

وأما قوله: أنتِ طالق وأنتِ مريضة، أو وأنت تصلين، فإن الجملة الأولى تامة بنفسها، والثانية تصلح للحال فصحّت له بالنية، كما في نظائرها.

وقولها: طلّقني ولك عليّ ألفٌ. قال أبو يوسف ومحمد يصلح ذلك للالزام، وتستحق الألف بطلاقها، حملاً على الحال. أو يكون الواو فيه بمعنى الباء مجازاً، والمقتضي للمجاز قرينة الخلع، فإنه معاوضة، كما إذا قال: احمل هذا الطعام ولك درهم، فإنه يستحقه بحمله[6].

وقال أبو حنيفة[7]: قرينة الخلع لا تصلح دليلاً للمعاوضة حتى يحمل عليها، فإن المعاوضة ليست بأصلية في الطلاق بل هي عارضة فيه، بخلاف قوله: احمل كذا ولك درهم، لأن المعاوضة في الإجارة أصلية. وإذا لم تكن

---

(١) كشف الأسرار ٢/١٢٤.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) سورة الزمر: آية ٧٣.

(٤) كشف الأسرار ٢/١٢٣.

(٥) أ: «ذلك».

(٦) أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/١٢٤.

(٧) أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/١٢٥، قال أبو حنيفة رحمه الله: الواو في الحقيقة =

قرينة الخلع صالحة لصرف اللفظ عن حقيقته عمل الطلاق عمله، لأنه جملة تامة منجزة وكانت الواو للعطف.

هذا حاصل ما قرروا به هذه المسائل، وفرقوا به[1] بينها، وهو مبني على ما ذكرنا أن استعمال الواو للحال على وجه التجوز.

وأما أصحابنا فقالوا: إذا قالت المرأة طلقني ولك عليّ ألف؛ فطلّقها مجيباً، يقع الطلاق بائناً بالألف. بخلاف ما إذا قال: أنتِ طالق وعليك ألف. فإنه يقع رجعياً ولا يلزمها.

وبهذا قال فيهما أيضا أصحاب مالك وأحمد رحمهم الله. وفرقوا بين المسألتين بأن الذي يتعلق بالمرأة من الخلع التزام المال، فيحمل اللفظ منها على الالتزام عند الطلاق. وأمّا الزوج فإنه ينفرد بالطلاق، فإذا لم يأت بصيغة المعاوضة[2] حمل كلامه على ما ينفرد به. ولهذا إذا قال: أردت بقولي «وعليك ألف» الإلزام ووافقته المرأة على ذلك كان خلعا، ولزمها الألف على الأصح من الوجهين[3] عند أصحابنا. وفرع عليه أنه إذا قال: بعتك هذا ولي عليك كذا، ونوى البيع، أنه ينعقد تفريعاً على انعقاده بالكتابة.

وهذا إذا لم يتقدم من المرأة طلب. فإن قالت: طلقني ببدل. فقال: طلقتك وعليك ألف، صحّ ذلك، ونزّل تقديم الاستيجاب منزلة تمام العقد.

وذكر صاحب التتمة أنه لو لم يسبق منها طلب، وشاع في العرف استعمال قوله: أنتِ طالق ولي عليك ألف، في طلب العوض وإلزامه، كان كما لو قال: طلقتك على ألف.

= للعطف، فلا تترك إلّا بدليل، ولا تصلح المعاوضة دلالة، لأن ذلك في الطلاق أمر زائد، ألا ترى أن الطلاق إذا دخله العوض كان يمينا من جانب الزوج فلم يستقم ترك الأصل بدلالة هي من باب الزوائد، بخلاف الإجارة لأنها شرعت معاوضة أصلية...

(١) أ: «بينه وبينها».

(٢) المعاوضة: أخذ العوض وهو البدل.

(٣) ب: «وجهين».

فالحاصل أن الجملة الحالية اعتبرت مقيدة حيث لا يعارضها تقاعد اللفظ عن الالتزام والمعاوضة. وكذا في العتق أنه إذا قال: أنتَ حرّ وعليك ألف يقع العتق ولا شيء على العبد، وإن قيل كما في الطلاق. ويمكن أن يكون ذلك تفريعاً على أن الواو هنا للعطف، ولا يحمل على الحال إلّا بدليل. أمّا إذا قال: أدِّ إليَّ ألفاً وأنت حرّ، وأعطيني ألفاً وأنتِ طالق؛ فالذي يظهر من قاعدة أصحابنا أن الطلاق والعتق يتقيدان بالاعطاء. ولا يكون ذلك منجزاً كما تقدم مثله عن الحنفية، وتقدّم توجيهه.

وقد قال أصحابنا أيضاً في الجِعالة[1] إنه لا فرق بين أن يقول: إنْ رَدَدْتَ عبدي فلك كذا، ورُدّه ولك كذا. في استحقاق الجُعْل عند وجود ما علق عليه. ولو قال: ألقِ متاعك في البحر وعليّ ضمانه. وكان الحال يقتضي جواز ذلك لخوف الغرق، فألقاه، لزمه ضمانه. ولا يتعين الواو هنا أن يكون للحال، بل يجوز أن تكون عاطفة، وصحّ الالتزام لأنه استدعى إتلاف ما يعاوض عليه لغرض صحيح، فلزمه، كما لو قال: اعتق عبدك على ألف في ذمتي. بخلاف ما لو قال: بع مالك من فلان بخمسمائة وعليّ خمسمائة، فإنه لا يلزمه شيء على الأصحّ. وفيه وجه اختاره بعض الأصحاب أنه يصحّ، لأن له غرضاً صحيحاً في محاباة المبيع منه.

وقد تقدّم في مسائل الترتيب عن أصحابنا أنهم قالوا: إذا قال لعبده: إذا متُّ ودخلتَ الدارَ فأنْتَ حرّ، أنه لا يعتق حتى يدخل بعد الموت. إلّا أن يصرّح السيد بأنه أراد الدخول قبله. وهذا يقتضي أن كون الواو للحال على وجه المجاز. وإلّا فمتى كانت مشتركة بين الجمع والحال ينبغي التوقف، لاحتمال أن يكون أراد الحال، وتكون قد مقدّرة، فيتوقف حتى يتبيّن مراده. والله تعالى أعلم.

---

(١) في المصباح المنير: الجعُل بالضمّ الأجر. والجِعالة بكسر الجيم وبعضهم يحكي التثليث، لغات في الُجعل.

وفي كفاية الأخيار: الجعالة جائزة، وهي أن يشترط على ردّ ضالته عوضاً معلوماً فإذا ردّها استحق ذلك العوض المشروط.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٦

القسم الثالث من أنواع الواو

ما ينتصب بعدها المفعول معه

لمصاحبة معمول فعل إما لفظاً أو معنى[١]، لازماً كان أو متعدياً، مثل: جئتُ وزيداً، واستوى الماءُ والخشبةَ.

والواو هنا جامعة غير عاطفة، وأصل ما بعدها أن يكون معطوفاً، ولكنه عدل به إلى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول به[٢]. فإذا قلت: استوى الماءُ والخشبةَ، كان معناه ساوى الماءُ الخشبةَ. وكذلك: جاء البردُ والطيالسةَ[٣]، معناه بالطيالسة.

ثم إنّ مسائله تتنوع إلى خمسة أنواع:

الأول: ما يتعيّن فيه العطف، ولا يجوز غيره، كقولك: كلُّ رجلٍ وضيعتُه. فلا يجوز هنا النصب, لأنه لا ناصبَ له، ولا ما يطلب الفعل. والخبر هنا مقدّر معناه مقترنان ونحو ذلك.

---

(١) انظر كافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ١/١٩٤. شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٢.

(٣) الطيالسة جمع طيلسان وهو نوع من اللباس.

وحكي عن الصيمـريّ[1] أنه جوّز النصب في مثل هذا[2]، وحكموا عليه بالغلط[3]. وقد بيّن سيبويه[4] أنه لا يجوز النصب فيه.

والثاني: ما يتعيّن فيه النصب، مثل: مشيتُ والساحلَ، وسار زيدٌ والجبلَ. فلا يجوز غير النصب، لأن الجبل والساحل لا يشاركان في المشي والسير، فيتعذر العطف لفساد المعنى.

وعدّ بعضهم من هذا المعنى قولَهم: استوى الماءُ والخشبةَ، لأن الخشبة لم تكن معوجّة حتى تستوي، فيتعذّر العطف وغيره مما يأتي بعد هذا.

ومن هذا النوع أيضاً قول الشاعر، أنشده سيبويه:

فكـونـوا أَنْـتُـمُ وَبـنـي أَبـيكُـمْ مكـانَ الكُلَيتينِ مِنَ الـطِّحـالِ[5]

أي مع بني أبيكم، لأنـه أمـرهم بموافقة بني أبيهم، ولم يأمر بني أبيهم بالدخول معهم في الأمر، فوجب نصبهم على المفعول معه، ولو كانوا ـ بني أبيهم ـ مأمورين، لكانوا مرفوعين بالعطف على الضمير في «كونوا» لأنه مؤكد

---

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريّ النحوي، أبو محمد، له «التبصرة» في النحو، كتاب جليل، أكثر ما كان يشتغل به أهل المغرب. توفي في أوائل القرن الخامس تقريباً. انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٠ ـ قسم الدارسة.

(٢) قال في التبصرة ١/ ٢٥٧: وتقول: كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امرىء وشأنَه، أي مع شأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ويكون خبر المبتدأ محذوفاً.

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٢: وهذا الذي ذهب إليه ـ يعني الصيمري ـ فاسد لأن المفعول معه فضلة، والفضلات لا تنتصب إلّا عن تمام الكلام.

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٩، ٣٠٥.

(٥) من البحر الوافر، لم يعرف قائله. والمعنى: كونوا مع إخوتكم متوافقين متقاربين كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال.

انـظر: سيبـويه ١/ ٢٩٨ شرح أبيات سيبـويه ١/ ٤٢٩، التبصرة ١/ ٢٥٨، ابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥٠ شرح الأشمـوني ٢/ ١٣٩، واستشهـد به ابن هشـام في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣ على رجحان النصب.

بقوله «أنتم» فكان يمكن العطف، فلما عدل عنه مع إمكانه دلّ على أن الأمر لأولئك وحدهم، فتعيّن النصب.

ومنه أيضاً قول كَعب بن جُعَيْل[1] شاعر تغلب:

فكُـنْـتُ وإياهـا كحَـرَّانَ لم يُفِـقْ عَنِ المـاءِ إذْ لاقـاهُ حتَّى تقـدَّدا[2]

يريد أنـه لمـا اجتمـع مع صاحبتـه اعتنقها ولم يزل كذلك حتى هلك، كالحرّان وهو العطشان الذي لم يَرْوَ من الماء حتى هلك. والشاهد فيه نصب إياها على المفعول معه. وإنما كان متعيّناً لقُبح العطف على المضمر المرفوع متصلا من غير تأكيد.

والنوع الثالث: ما يجوز فيه العطف والنصب، لكن العطف أقوى، مثل قولهم: ما أنتَ وزيدٌ؟ وما أنت والفَخْرُ؟ وقول الشاعر:

وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ[3]

وإنمـا كان الـرفـع أجـود لبُعـد العـامل في اللفظ، وجاز النصب لدلالة الاستفهام على العامل.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والنصب هو الأقوى، والعطف مرجوح مثل: مالك

---

(١) شاعر تغلب في عصره، مخضرم، عرف في الجاهلية وفي الاسلام، وكان في زمن معاوية وشهد معه وقعة صفين، وهو شاعر معاوية وأهل الشام. توفي نحو سنة ٥٥هـ.

(٢) من البحر الطويل. الحرّان: الشديد العطش. تقدّد: كاد يتشقّق من كثرة الشرب. ورواه أكثرهم «وكان وإياها».

وهـو من شواهد سيبويه ١/٢٩٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٣١ التبصرة ١/٢٥٨، الجمل للزجاجي ٣١٧.

(٣) من البحر الوافر، قائله زياد الأعجم، وصدره: تكلفني سويق الكرم جَرْمٌ.

السّويق: طعام يتخذ من دقيق الحنطة والشعير ممزوجا بالماء. وأراد بسويق الكرم الخمر. يقول هذا احتقاراً لقبيلة جرم، منكراً عليهم شرب الخمر.

انـظر: سيبـويه ١/٣٠١. شرح أبيات سيبويه ١/٣٠٧. الشعر والشعراء ٤٣٣ الجمل للزجاجي ٣١٨.

وزيداً؟ وما شأنُك وعمراً. وكذلك: قمتُ وزيداً. فمن جوّز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الخافض[1]، وعلى المضمر المرفوع متّصلا من غير تأكيد[2] جوّزه هنا.. وحسّن النصب قبحُ ذلك وطلب الاستفهام للفعل.

وجوّز ابن أبي الربيع[3] أن تكون الواو في مثل قولك: مالك وزيداً؟ للعطف، والنصب بعدها بإضمار الملابسة[4] وعطفت الملابسة على الخبر كأنك قلت: ما كان لك وملابستك زيداً، أو ما كان لك تلابس زيداً.

الخامس: ما يكون فيه العطف والنصب على السّواء، مثل: جاء البردُ والطيالسةَ. لأن المجيء يصحّ لكل واحد منهما[5].

وعدّ بعضهم منه قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، لأن مساواة كلّ منهما للآخر على السواء، فهو مثل: اختصم زيدٌ وعمرو[6].

وقد ضبط ابن الحاجب الأقسام الأربعة الأول، بأن الفعل إما أن يكون لفظاً أو معنى، وعلى كلّ منهما إما يجوز العطف أو يمتنع. فإن كان لفظاً وجاز

---

(١) وهم يونس والأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك انظر: شرح الأشموني ٣/١١٤.

(٢) أجازه الكوفيون قياساً على البدل. انظر: حاشية الصبّان ٣/١١٤.

(٣) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الأشبيلي. ولد في اشبيلية عام ٥٩٩هـ وتلقى على أبي علي الشلوبين والدّباج وغيرهما، ولما سقطت إشبيلية بيد الفرنجة سنة ٦٤٦هـ انتقل إلى سبتة. ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل. الإفصاح في شرح الإيضاح، الملخص. توفي سنة ٦٨٨هـ.
انظر: الأعلام ٤/١٩١.

(٤) الملخص لابن أبي الربيع ٣٧٨. وفي شرح الكافية للرضي ١/١٩٧: وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس...

(٥) مثّل له ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٤٥٤ بقوله: قام زيدٌ وعمراً، بالرفع والنصب، إذ لا مانع من الوجهين.
ولكن ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٤٣ جعل هذا المثال من رجحان العطف. قال: لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٥٥.

العطف جاز الوجهان مثل: جئتُ أنا وزيداً، يعني وإن كان النصب أرجح. وإن لم يجز العطف تعيّن النصب مثل: جئتُ وزيداً. وإن كان معنى وجاز العطف تعيّن ذا مثل: ما لزيدٍ وعمروٍ، وإلّا تعيّن النصب مثل: مالك وزيداً[1].

وسكت عما استوى فيه الأمران إما لدخوله في القسم الأوّل مع قطع النظر عن الترجيح، أو لأن جواز كل من النصب والعطف إنما يجيء عند إرادة معناه، وهو مختلف. فإنك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو، لم يكن الكلام مقتضياً سوى مجيئهما، مع قطر النظر عن كونهما جاءا مصطحبين أو مفترقين. فإذا قلت: «وعمراً» بالنصب لم يكن إلّا على أنهما جاءا معا. ففي النصب ما في العطف من الاشتراك في المجيء وزيادة الاصطحاب، والمقصود من النصب نسبة الفعل إلى الأوّل مع مصاحبته للثاني، ولذلك قيل: إن الواو بمعنى مع.

قال ابن برّي[2]: الواو التي مع المفعول معه لها فائدتان: إحداهما أنها لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل، مثل: سار زيدٌ والنيلَ، وواو العطف تقتضي ذلك.

والثاني: أنها تجمع بين الاسمين في زمن واحد، ولا كذلك واو العطف.

قلت: أما الفائدة الأولى فإنها لا تعم جميع صور المفعول معه، فإن مثل: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، المشاركةُ حاصلة لكل منهما في الفعل.

وإنما يختص بذلك بعض الصور التي يتعيّن فيها النصب كما تقدّم.

وأما الثانية فكأن مراده أن العاطفة لا تقتضي المعية بوضعها وتدل عليه

---

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب ـ تحقيق طارق نجم ص ١٠٢. شرح الكافية للرضي ١/١٩٥.

(٢) عبد الله بن برّي المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، من علماء العربية النابهين، ولد ونشأ وتوفي بمصر. من مصنفاته: شرح شواهد الإيضاح، حواش على صحاح الجوهري. توفي سنة ٥٨٢هـ. انظر: الأعلام ٤/٧٣، إنباه الرواة ٢/١١٠. إشارة التعيين ١٦١.

بخلاف هذه، وإلّا فالعاطفة لا ينافي مدلولها الجمع بين الاسمين في زمن واحد.

وذكر النيلي[1] أن هذه الواو لها شبه بالعاطفة من وجه وبمع من وجه، وتخالفهما من وجه، فشبهها[2] بالعاطفة من حيث[3] لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، كما لا يتقدّم المعطوف على المعطوف عليه. وشبهها بمع لما فيها من معنى المصاحبة، ومخالفتها لهما من جهة أن ما عدّي بالعاطفة تابع لما قبله، وما بعد مع مجرور، وما بعد هذه منصوب، يعني غالباً.

قلت: أما تقديمها على الفعل فهو ممتنع فيها وفي العاطفة أيضاً، إذ لا يصحّ قولك: وعمروٌ جلس زيدٌ. وقد تقدّم أنه يجوز على وجه الضرورة أو الشذوذ أن يتقدّم المعطوف على المعطوف عليه بما تقدّم من الشروط. وكذلك هنا قد جاء تقدّم ما بعد واو المصاحبة على ما قبله، كما تقدّم من قوله:

جَمَعْت وفُحشاً غيبةً ونميمةً[4]

فإن ابن جني جعله مفعولا معه[5]، وجوّز تقديمه على المصاحبة محتجاً بهذا البيت، وغيره خالفه في ذلك.

وذكر الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل[6] هنا مواضع كثيرة مما يترجّح فيه العطف ويترجح النصب على المعية، أو على إضمار فعل مقدّر يليق بالكلام. وليس هذا موضع بسطه لئلا يطول به الكلام. والله وليّ التوفيق.

---

(١) إبراهيم بن الحسين بن عبد الله الطائي، تقي الدين النيلي، شارح الكافية. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤١٠.

وذكر د. طارق نجم في تحقيقه لمتن الكافية ص ٣٠ أن اسم الشرح «التحفة الوافية» وأشار إلى بعض النسخ منه.

(٢) أ، ب: «تستمر» والسياق يقتضي ما أثبته.

(٣) أ: «جهة».

(٤) انظر البيت بتمامه وشرحه في الفصل ٢٠.

(٥) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٨٣.

(٦) تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٩٩-١٠٠.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٧
[الناصب للمفعول معه]

اختلف النحاة في الناصب للمفعول معه بعد الواو على خمسة أقوال[١]:

الأول: مذهب سيبويه[٢] وجمهور المحققين أن نصبه بالعامل فيما قبله من الفعل أو ما في معناه بوساطة الواو، فهي التي صححت وصول الفعل إلى ما بعدها كما في همزة النقل والتضعيف والباء المعدّية ونحو ذلك.

والثاني: قول أبي الحسن الأخفش وجماعة معه أن الناصب فيه على الظرف لأن الواو قائمة مقام مع، وكانت مع منتصبة على الظرف، فلما وضعت الواو موضعها، فلم يكن إثبات الاعراب فيها، كان ذلك فيما بعدها فانتصبت على الظرفية. ونظيره جعلهم «إلّا» مكان «غير» كما في قوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهةٌ إلّا الله لَفَسدتا**﴾[٣]، لأنه كانت «غير» مرفوعة فلما وضعت «إلّا» مكانها، ولا تصلح للرفع، ارتفع ما بعدها على ما كانت «غير» مرتفعة به، وهو النعت، ومثله قول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه لعمرُ أبيك إلّا الفرقدانِ[٤]

---

(١) انظر: الإنصاف مسألة ٣٠ التبيين للعكبري ص ٣٧٩، شرح الكافية للرضي ١/١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩، شرح التسهيل لابن عقيل ١/٥٣٩، همع الهوامع ٣/٢٣٧، شرح الأشموني ٢/١٣٥.

(٢) قال سيبويه ١/٢٩٧: والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها.

(٣) سورة الأنبياء: آية ٢٢. وانظر في توجيه الآية: التبيان للعكبري٩١٥. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٨٨.

(٤) من البحر الوافر. والبيت منسوب في سيبويه ٢/٣٣٤ إلى عمرو بن معديكرب، وقال في=

والتقدير: غير الفرقدين.

والقول الثالث: قاله الزجّاج[1]، أنه منصوب بفعل محذوف يدلّ عليه السياق، ففي مثل استوى الماءُ والخشبةَ، يقدر ولابس الخشبة، وكذلك في البقية، قال: لأن[2] الفعل لازم والواو غير معدّية، بل فيها معنى العطف باق بدليل عدم جواز تقديمها مع مصاحبها على الفعل، فلا يقال: وزيداً قمتُ. فيقدّر بعد العطف فعل يقتضيه الكلام كما في الأمثلة.

والرابع: وهو مذهب الكوفيين أنه منصوب على الخلاف[3]، لأن الاستواء مثلا منسوب إلى الخشبة، وكان حقه استوى الماء والخشبة بالرفع، فلما خالفه صار التقدير: ساوى الماءُ الخشبة. والخلاف ينصب كما ينصب في الظرف إذا كان خبراً للمبتدأ أو ما الحجازية، فإن الأصل فيه أن يجر بالباء، فلما خالف الأصل نصب.

= خزانة الأدب ٣/٤٢٦: هذا البيت جاء في شعرين لصحابيّين، أحدهما عمرو بن معديكرب. . الثاني حضرميّ بن عامر الأسدي.

وانظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٤٦، المقتضب ٤/٤٠٩، شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٤٦٦، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٣٧٤.

(١) إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، لزم المبرّد، وكان يعلم بالأجرة، ومن مصنفاته: معاني القرآن، الاشتقاق، النوادر. مات سنة ٣١١هـ. بغية الوعاة ١/٤١١.

(٢) أ، ب: «لا».

(٣) قال الكوفيون: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذاقال «استوى الماء والخشبةَ» لا يحسُن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيدٌ وعمر، فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب على الخلاف، كما بيّنا في الظرف نحو: زيدٌ خلفَك، وما أشبه ذلك.

انظر: الإنصاف مسألة ٣٠. شرح ابن يعيش ٢/٤٩.

والخامس: قاله الجرجاني[1]، أن الناصب له الواو وحدها، لأن صحة الكلام لمّا دارت مع الواو وجوداً وعدماً دلّ على أنها هي العاملة، كإلّا في الاستثناء.

وهو أضعف هذه المذاهب؛ أما أوّلاً فلأنه منتقض بالتضعيف، وبهمزة النقل، والتعدية، لأن صحة الكلام في النصب دائرة مع هذه، وليس شيءٌ منها عاملاً. وثانياً فلأنه لو كانت الواو عاملة لم يفتقر إلى وجود عامل قبلها ولاتّصلت الضمائر بها كما تتصل بالحروف العاملة، نحو: لك، وإنك[2]، وامتنع الانفصال في نحو: لو تركت الفصيل وأمّه[3] لرضعها. وأيضاً فالحروف لا يعمل شيء [منها] حتى يختص، والواو غير مختصة، بل تدخل على الاسم والفعل.

وأما مذهب الأخفش فيردّ عليه أن الأسماء المنتصبة هنا ليست ظروفاً، ولا تصلح معه بالاتفاق، فكيف تنتصب على الظرفية؟ وأيضاً لو كان كذلك لجاز أن تقول: كُلُّ رَجُلٍ مع ضيعته. ولا يقال هذا الّا بالرّفع لأنه معطوف سدّ مسدّ

---

(١) ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل ص ٢٠ عند حديثه عن العوامل من الحروف، قال: الضرب الثاني ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأوّل: الواو بمعنى «مع» نحو قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيالسةَ، ولو تركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، وكنت وزيداً كالأخوين. ولا تنصب الواو بمعنى «مع» إلّا وقبلها فعل...

ولكن الشيخ عبد القاهر في شرح الإيضاح يذهب مذهب الجمهور في هذه المسألة فيقول في المقتصد ١/٦٥٩ وما بعدها:

إعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو، وذلك أنك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه.. فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما، وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت: ما صنعت وأباك، وجاء البرد والطيالسة، فنصبت زيداً وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو... وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا وإن كان واقعاً بجنب الاسم، كما كان الباء في قولك: ذهبت بزيد... لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف.. وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه...

(٢) أ: «نحو إنك ولك».

(٣) أ، ب: «الفصل وإياه».

الخبر. وقد تقدّم أن الصيمريّ أجاز النصب فيه، وأنّهم غلطوه. ونقله ابن بزيزة[1] عن ابن كيسان[2] أيضاً.

وأما قول الزجّاج فضعيف[3] من جهة أن تقدير الفعل لا يُصار إليه إلّا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا. وقوله: إن الفعل لا يعمل في مفعول بينهما الواو، جوابه أن الواو لما كان هنا بها إرباط الاسم بالفعل أثّرت فيه من حيث المعنى، فلا يمتنع أن يؤثر فيه من جهة اللفظ. وأيضاً فإنها في العطف لم تمنع العمل، لأن الناصب في مثل: ضربتُ زيداً وعمراً، هو الفعل بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى، فكذلك هنا.

وأمّا مذهب الكوفيين فينتقض بالعطف الذي فيه المخالفة، مثل: قام زيدٌ لا عمروٌ. ونظائر ذلك مما لم يقتض الخلاف فيه نصباً، فدلّ على أن المخالفة لا أثر لها. وأيضاً يلزم من اعتبارها جواز نصب الأوّل لأنه مخالف للثاني، إذ لو اعتبرنا الخلاف فليس مخالفة الثاني للأوّل أولى بالاعتبار من عكسه[4].

ووَجْه قول سيبويه رحمه الله بأنه لا فرق بين تعدية الفعل بالباء أو بالواو. إلّا أن حرف الجر عامل مستقل، والواو لا تعمل بالاستقلال، لعدم اختصاصها بعمل العامل الأول في الاسم الذي بعد الواو، كما عمل في موضع الجار

---

(١) هو أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي، عرف بابن بزيزة، وهو الإمام العلامة الحافظ للفقه والحديث والشعروالأدب، من أعيان المذهب المالكي، من مصنفاته: الإسعاد في شرح الإرشاد، تفسير القرآن ـ جمع فيه بين تفسيري ابن عطية والزمخشري، غاية الأمل في شرح الجمل، توفي سنة ٦٦٣هـ. انظر: نيل الابتهاج للتنبكتي ص ١٧٨. شجرة النور الزكية ص ١٩٠، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/١٣٩.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، من أهل بغداد ـ عالم بالعربية نحواً ولغة، أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: المهذّب في النحو، غريب الحديث، قيل، مات سنة ٣٢٠هـ. انظر: بغية الوعاة ١/١٨. الأعلام ٥/٣٠٨.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩.

(٤) شرح المفصل ـ لابن يعيش ٢/٤٩.

والمجرور، ولمّا خرجت الواو عن أصلها بجعلها مقوية[1] للعمل وموصلة له إلى ما بعدها لزمت طريقة واحدة، وهـذا شأنهم فيما أخرجوه عن أصله. وكما أن الفعـل اللازم إذا قوي بالهمزة عمل النصب، والعمل ليس للهمزة بل للفعل بتقوية الحرف إياه، فكذلك هنا. وإنما حذفت «مع» اختصاراً وتوسّعاً، وأقيمت الـواو مقامها، لأنها أخصر منها، وتوافقها في المعنى، لأن الجمع فيه معنى المصاحبة، وكان فيها معنيان الجمع والعطف، فلمّا خلع منها معنى العطف بقي الجمع، كما أن الفاء فيها معنى[2] العطف والاتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خلع منها العطف وبقي الاتباع[3].

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ ينجرّ ما[4] بعد الواو بها كما ينجرّ بمع، لأنها هنا بمعناها وقائمة مقامها؟

فجوابه أنه لما كان أصلها هنا العطف، والواو العاطفة لا تعمل، إنما يعمل فيما بعدها الفعل الذي قبلها تركت هنا على أصلها.

وقد ذكر ابن جني وجماعة من أئمة العربية[5] أن المفعول معه إنما يجوز

---

(١) ب: «تقوية».

(٢) أ، ب: «مع».

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ص ١٢٧: أما الواو مع المفعول معه في نحو: قمتُ وزيداً، فجارية هنا مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى «مع» إلّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت... وانظر: الخصائص ٢/٣٨٣. وقال الرضي في شرح الكافية ١/١٩٥: وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه؟ قال الأخفش: نعم، فلا يجوز: جلس زيدٌ والسارية إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذا لا يجوز: ضحك زيدٌ وطلوعَ الشمس. وإنما ذلك عند مراعاة لأصل الواو في العطف، وأجازه غيره استدلالاً بقولهم: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ.

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٤٥٢: ولما كان المفعول معه أصله العطف، لذلك لم يسغ إلّا حيث يسوغ العطف...

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦: ويلزم من كون المفعول معه أن يصح عطفه =

حيث يصلح العطف، فكل موضع لا يصلح فيه العطف لم يجز فيه النصب على المفعول معه. فلا يصح قولك: انتظرتُك وطُلوعَ الشمس، أي مع طلوع الشمس، لعدم صحة العطف فيه.

وهذا الكلام كأنه في الغالب، وإلّا فقد تقدّم قولهم: سرتُ والجبلَ، ولا يصحّ العطف هنا، وهو ممّا يجب فيه النصب، كما تقدّم. فهذه القاعدة غير مطّردة، وقد نبّه عليها ابن خروف[1] وغيره، والله أعلم.

على ما قبله، وأن أصل هذه الواو العطف. وهذا مذهب الجمهور والأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني، وأصحابنا الأستاذ أبو علي وابن عصفور وابن الضائع، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش. وفي البديع: جلستُ والساريةَ، الأخفش لا يجيزه، قال: ولا أقول ضحكتُ وطلوعَ الشمس، حيث لا يصح فيه العطف، لأن الطلوع لا يكون منه ضحك، وأجاز: جاء البرد والطيالسةَ. وذهب ابن خروف وابن مالك إلى أن العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف...

(١) علي بن محمد بن علي، ابن خروف الأندلسي، كان إماماً في العربية، حضر من إشبيلية وأقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة. ومن مصنفاته: شرح سيبويه، شرح الجمل، قيل مات سنة ٦٠٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٨
[النصب على المفعول معه قياسي أو سماعي[١]؟ ومسائل أخرى]

الذي ذهب إليه أكثر البصريين أن النصب في هذا الباب قياس[٢]، على مجرى نصب المصدر والظرف[٣] ونحوهما لصحة معناه، وصحة عامل النصب فيه، وكثرة مجيئه. ومنهم من قصره على السماع، وألّا يُقال منه إلّا ما قالته العرب، لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه. فإن الواو أصلها العطف، وجعلها بمعنى «مع» اتّساع، لا سيّما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها. وكلّ ذلك خروج عن القياس، فيقتصر به على السّماع.

وحكى الامام أبو بكر الخفّاف[٤] في شرح الجمل عن الأخفش[٥] أنه قوّى هذا القول الثاني، وقال إنه الأحوط.

---

(١) انظر تفصيل المسألة في همع الهوامع ٣/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) ب: «قياساً».

(٣) أ٠ «والظروف».

(٤) أبو بكر بن يحيى الجُدامي المالقي المعروف بالخفاف. قرأ النحو على الشلوبين، وكان نحوياً بارعاً ورجلاً صالحاً. من مصنفاته: شرح سيبويه، شرح ايضاح الفارسي مات بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٤٧٣.

(٥) وفي المقتصد، شرح الإيضاح، ١/٦٦٣: قال أبو علي، قال أبو الحسن: قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه. وقوّى هذا القول الثاني.
وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٦٩٩.

والـذي حكى ابن يعيش في شرح المفصّـل[1] عن أبي الحسن ـ يعني الأخفش ـ وأبي علي الفارسي أنهما اختارا كونه مقيساً.

وحكى أبو القاسم اللورقي عنهما أنهما ذهبا إلى أنّ ما جاز أن[2] يستعمل معطوفاً كان مقيساً، وما لم يصلح جعله معطوفاً يقتصر به على السَّماع، لأن المجـاز لا يقـاس عليه. وقـد تقـدّم أنه يصح قولهم: سرتُ والجبلَ ومشيتُ والساحلَ، وأنه كلام صحيح مطّرد.

والظاهر القياس في جميع ذلك إلّا ما منع منه مانع، مثل قولهم: كانت هندٌ وعمـراً ضاحكـةً، فإن نصب «عمرو» هنا على أنه مفعول معه لا يصحّ لفساد المعنى في خبر كان.

وقد اختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿فأجْمِعوا أمْرَكُم﴾[3] وفيه ثلاث قراءات:

إحـداها[4] وهي المتواترة التي اتفق[5] عليها القراء السبعة بقطع الهمزة وكسر الميم من «أجْمِعـوا» من الاجماع، ونصب «شُركاءَكم»[6]. فالذي اختاره أبو علي الفارسي[7] والمحققون أن «شركاءكم» منصوب على أنه مفعول معه، والواو بمعنى مع، أي اجمعوا مع شركائكم أمركم، وذلك لأن العطف هنا متعذّر من جهة أن الاجماع إنما يكون في المعاني، والجمع في الشركاء وما يتفرّق. وجوّز

---

(١) قال ابن يعيش ٢/٥٢: قال أبو الحسن الأخفش: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي، وقوم يقصرونه على السماع، لأنه شيء وقع موقع غيره فلا يصار إليه إلّا بسماع من العرب ويوقف عنده.

(٢) ب: «لأن».

(٣) سورة يونس: آية ٧١.

(٤) أ: «أحدها». ب: «إحداهما».

(٥) ب: «المتفق» وقد صححت في الحاشية.

(٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٢٨.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦٢. شرح ابن يعيش ٢/٥٠. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦١، التبيان للعكبري ٢/٦٨١.

أبو علي وغيره أيضاً أن يكون هنا فعلٌ مقدَّر ينتصب به الشركاء، ويكون من باب عطف جملة[1] على جملة، تقديره: فأَجمِعوا أمركم واجْمَعُوا شركاءَكم، ويكون هذا المقدُر ثلاثياً، ويكون ذلك من باب قوله:

يا ليت زَوْجَكِ قدْ غَدا مُتقلِّداً سَيْفاً ورُمْحا[2]

وقول الآخر:

علفتُها تبناً وماءً باردا[3]

تقديره: متقلّداً سيفاً ومعتقلا رمحا، وعلفتُها تبناً وسقيتها ماءً باردا. لأن الماء لا يُعلف، ولكنه يُسقى.

*

---

(١) ب: «الجملة».

(٢) البيت من مجزوء الكامل. وقائله عبد الله بن الزبعري، شاعر قريش في الجاهلية، قال أبو علي: يريد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحا، لأنه لا يقال تقلدت الرمح، كما لا يقال أجمعت الشركاء.

وانظر الشاهد في المقتصد ١/٦٦٢، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٢٤٥، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٢، المقتضب ٢/٥١، ابن يعيش ٢/٥٠.

(٣) من الرجز، ولا يعرف قائله. قال البغدادي في خزانة الأدب ٣/١٤٠: وأورد له العلامّة الشيرازي والفاضل اليمنيّ صدراً، وجعل المذكور عجزاً هكذا:

لما حططت الرحلَ عنها واردا علفتُها تبناً وماءً باردا

وجعله غيرهما صدراً وأورد عجزا كذا:

حتى شتت همالةً عيناها.

قال البغدادي: وشتت: بمعنى أقامت شتاءً.. وهمّالة حال من الضمير المستتر وهو من همَلت العين إذا صبّت دمعها.

قال ابن هشام في المغني ٧٠٣: قيل التقدير: وسقيتُها. وقيل: لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها...

وانظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٤٥، شرح الأشموني ٢/١٤٠، توضيح المقاصد للمرادي ٢/١٠١، همع الهوامع ٥/٢٢٨.

ورجّح جماعة الأوّل، من جهة عدم التقدير. قال ابن بابشاذ[1]: وليس في القرآن مفعول معه أكشف من هذه الآية.

ورُجّح الوجه الثاني بما روي من قراءة أبي بن كعب[2] رضي الله عنه: «فأجْمِعوا أَمْرَكُم[3] وادْعُوا شُرَكاءَكم».

وذهب بعضهم إلى أن العامل في شركاءكم «أجمعوا» وإن كان لا يعمل في المتفرّق، ولكنه عمل فيه لمقاربة ما بين جمعت وأجمعت.

والوجهان الأوّلان أقوى.

والثانية قراءة يعقوب[4] «فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وشُركاؤُكُم» بالرفع[5]. والواو فيها عاطفة على الضمير المرفوع في «فأجمعوا»، وأغنى عن تأكيده توسيط المفعول. ويجوز أن يرتفع بفعل مقدّر معناه ولْيجمَعْه شركاؤكم. ولكن الأوّل أقوى من جهة عدم التقدير.

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، النحوي المصري، كانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، ثم تزهّد وانقطع للعبادة. من مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، قيل توفي سنة ٤٦٩هـ، بغية الوعاة ٢/١٧.

(٢) أُبي بن كعب، أبو المنذر الأنصاري، سيّد القراء، عن النبي ﷺ قال: أقرؤكم أبي، أمره عثمان بجمع القرآن فاشترك في جمعه. مات سنة ٢١هـ تقريباً. غاية النهاية ١/٣١، الأعلام ١/٨٢.

(٣) قال في الدرّ المصون ٦/٢٤١: في مصحف أبي «وادعوا».

(٤) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري. أحد القراء العشرة. كان مقرىء البصرة، وعالماً بالنحو. من مصنفاته: الجامع. وجوه القراءات. توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر: الأعلام ٨/١٩٥، غاية النهاية ٢/٣٨٦.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ٢٥٣، البدور الزاهرة ١٥٠، النشر ٢/٢٨٦.

والثالثة[1] رواها الأصمعي[2] عن نافع[3] «فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُم وشُرَكاءَكم»[4] بوصل الهمزة وفتح الميم. فعلى هذا يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله، وأن يكون مفعولا معه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَما أُمِرْتَ ومَنْ تَابَ معكَ﴾[5] فإنه يجوز أن يكون مفعولا معه فيكون موضع «مَنْ» نصباً بذلك. ويحتمل أن تكون الواو عاطفة على المضمر في فعل الأمر، وسدّ الجار والمجرور وما اتّصل به مسدّ التأكيد، فيكون موضع «مَنْ» رفعاً[6].

وقوله تعالى: ﴿والذين تبَوَّأوا الدّارَ والإيمانَ مِنْ قَبلِهم﴾[7] يحتمل أن يكون «الايمان» مفعولا معه، أي مع الايمان ويحتمل أن يكون معطوفاً على وجه التجوز في الايمان فتصوره بصورة المسكن الذي يستقر فيه ويلجأ إليه. ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مقدّر أي وأخلصوا الايمان.

وقد اختلفوا في أنه هل يجوز نصب المفعول معه في موضع لم يتقدّم فيه قبل الواو عامل أصلا. والجمهور على أنه لا يصح ذلك، بناءً على المختار فيما

---

(١) ب: «والثالث».

(٢) عبد الملك بن قُريب. أبو سعيد الأصمعي الباهلي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة، والشعر والبلدان. مولده ووفاته بالبصرة. من مصنفاته: الإبل، الأضداد، الخيل، الدارات. مات سنة ٢١٦هـ. انظر: الأعلام ٤/١٦٢.

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي بالولاء، المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، أصله من أصبهان، واشتهر في المدينة وتوفي بها سنة ١٦٩هـ. انظر: الأعلام ٨/٥.

(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٢٨، الدرّ المصون ٦/٢٤٢. إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦١، ابن يعيش ٢/٥٠.

(٥) سورة هود: آية ١١٢.

(٦) التبيان للعكبري ٧١٧، الدرّ المصوون ٦/٤١٧.

(٧) سورة الحشر: آية ٩.

تقدّم أن الناصب له الفعل أو معناه بواسطة الواو، وإيصالها العمل إليه.

ومن قال إن الواو هي الناصبة كالجرجاني يجوز نصبه حيث لم يتقدّم عامل.

قال ابن بزيزة: وقد جاء في صحيح مسلم قوله ﷺ (أنا وكثرة المال أخوفني عليكم من قلّته)[1]. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: (وأنا وإياه في لحاف واحد)[2].

قلت: لا يلزم أن يكون الحديث الأول بنصب «كثرة» إلّا أن تكون الرواية مضبوطة كذلك، بخلاف قول عائشة رضي الله عنها فإن الضمير متعيّن للنصب،

---

(١) لا يوجد هذا الحديث في صحيح مسلم، ولم أعثر عليه. وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل، باب المفعول معه (مخطوطة مصورة في الجامعة الاسلامية برقم ١٤١١) هكذا عن النبي ﷺ قال «أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته» بنصب وكثرة. وقال ابن مالك: ذكره أبو علي الشلوبين.

واستشهد به أبو حيان في التذبيل والتكميل (مخطوطة مصورة في الجامعة الاسلامية برقم ١٤١٦) جـ٣ ورقة ٧ باب المفعول معه.

قال أبو حيان: وروى أبو محمد ثابت السرقسطي في كتاب الدلائل أن رسول الله ﷺ قال: «أبشروا بالله لأنا وكثرة الشيء أخوفني عليه من قلته».

ويروى الحديث في كنز العمال ١١/ ٣٧١ «أبشروا فوالله لأنا من كثرة الشيء أخوف عليكم من قلته» ورواية أخرى في ١١/ ٣٧٢ «أبشروا فوالله لأنا لكثرة الشيء...».

وبهذة الرواية الأخيرة في مجمع الزوائد ٦/ ٢١٢.

ويروى في مشكل الآثار للطحاوي ٢/ ٣٥ «أبشروا فوالله لأنا بكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته».

(٢) لم أعثر عليه بهذ اللفظ. وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل/ باب المفعول معه، قال: ثم قال ابن خروف: وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وجعل من ذلك قول عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف).

كما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل/ باب المفعول معه جـ٣ ورقة ٧ ثم قال: وينبغي ألّا يبنى على مثل هذه الآثار قاعدة في نحو، لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة ولا لفظ الرسول عليه السلام، ولكن الرواه قد يلحنون.

فيحتمل أن يقدر فيه فعل يصح به الإعراب، دلّ عليه سياق الكلام مثل: كنت أنا وإياه، ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

ومما يتخرج من المسائل الفقهية ما إذا قال: إنْ دخلتِ الدار وزيداً فأنتِ طالق، وكان المتكلم نحوياً، فإن الطّلاق إنما يقع بدخولها مع زيدٍ جميعاً، لا بدخول كل واحد منهما وحده. وإن اجتمعا فيها ولم يدخلا جميعاً ففيها احتمال ومجال للنظر، وينبغي أن تعتبر نيته؛ فإن قصد منع كونهما يجتمعان فيها حنث بذلك، وإلّا فمقتضى كلامه وهو يحتوي التعليق على المصاحبة في الدخول.

أما إذا لم يكن نحوياً، ولم يعرف مقتضى هذا التركيب، فالمرجع هنا إلى نيته كما في نظائره، والظاهر حينئذٍ ترتب الوقوع على اجتماعهما فيها وإن لم يدخلا معاً.

ولو حلف لا يأكُلُ الخبز والعنب، قال أصحابنا: لا يحنث إلّا إذا أكلهما معاً إلا إذا نوى غير ذلك، لأن الواو العاطفة تجعل الجميع كالشيء الواحد، فكأنه قال لا أكلهما. فقولهم: إلّا إذا نوى غير ذلك. مقتضاه أنه نوى منع أكلهما معاً، أنه يتعلق الحنث به دون ما إذا أكل كلّ واحد منهما بمفرده.

وهذا يقوى عندما يكون الحالف نحوياً، وقصد أن يكون الواو بمعنى مع، ووجهه ظاهر. والظاهر أن غير النحوي إذا قصد هذا المعنى في هذه الصورة يعتبر ما نواه بخلاف التي قبلها. والله أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٢٩
النوع الرابع من أقسام الواو
الواو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها

وذلك على وجهين:

الوجه الأوّل في جواب الأمر والدعاء والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني. وزاد ابن مالك[1] وغيره الترجي أيضاً. وبعضهم لا يعدها إلا ستة، فيجعل الدعاء داخلا في الأمر، والترجي في التمني، والتحضيض داخلا في العرض. والبسط على وجه الايضاح. وقد ينتصب الفعل بعد الواو أيضاً في غير هذه فأُلحق بها وسيأتي في الوجه الثاني إن شاء الله تعالى.

وذكر أئمة العربية أن الفعل ينتصب بعد الواو في جواب هذه الأمور إذا كانت الواو بمعنى الجمع[2]. وليس مرادهم بذلك الجمع الذي يراد في باب العطف من أن الواو تشرّك الثاني في معنى الأوّل، ولكن المقصود به معنى الاجتماع بين الأمرين مع قطع النظر عن كلّ واحد منهما، وتكون الواو بمعنى مع. فإن كان ما قبل الواو طلباً أو ما في معناه فالمراد بالواو أن يجتمع ما قبلها مع ما بعدها، وإن كان نفياً أو ما في معناه فالمراد ألّا يجتمع ما قبلها مع ما بعدها.

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٥٥٤: وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿ لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلعَ إلى إله موسى﴾...

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٧.

وضبط ابن عصفور[1] وغيره ذلك بأن يتعذر العطف بالواو لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى. وهذا يتبيّن ببسط الأمثلة على الأنواع التي ذكرناها.

فمثال **الأمر** قولك: زُرْني وأَزُورَكَ. بالنصب، إذا أردت لتجتمع الزيارتان مني ومنك. قال الشاعر:

فَقُلْتُ ٱدْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ داعِيانِ[2]

بنصب «أَدعوَ» لأن مراده ليجتمع الدعاءان. والبيت أنشده سيبويه[3] وعزاه إلى ربيعة بن جشم، وقيل للأعشى، وقيل لغيره. ومعنى أندى أبعد صوتا[4] والنِّداء بُعد الصوت.

ومثاله من **الدعاء**: اللهمّ ارزقني مالا وتُوفِّقَني لعمل الخير فيه. أي اجمع لي بينهما، وهو كالأمر سواء.

ولا فرق في الدعاء بين أن يكون بصيغة افْعَل، أو بالفعل الماضي، أو المضارع إذا أريد به الدعاء. مثل: غَفَرَ اللهُ لزيدٍ ويُدخِلَه الجنَّة. إذا أريد الجمع بينهما. ولهذا قال ابن مالك في التسهيل[5]: «أو دعاء بفعل أصيل في ذلك» ليشمل القسمين.

وشرط ابن عصفور[6] ألا يكون الدّعاء مناقضاً مثل: ليغْفِرِ اللهُ لزيدٍ ويقطعْ

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٥٧.

(٢) من البحر الوافر. وقد اختلف في نسبة البيت فقيل قائله الأعشى أو الحطيئة أو ربيعة بن جُشم أو دثار بن شيبان النمري.

انظر الشاهد في سيبويه ٣/٤٥، ابن يعيش ٧/٣٣، ٣٥، مغني اللبيب ٤٤٤، الأشموني ٣/٣٠٧ شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٤٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢٢٩ المقاصد النحوية للعيني ٤/٣٩٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/٤٥.

(٤) أ، ب: «صوت».

(٥) التسهيل ص ٢٣١.

(٦) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/١٥٥: واعلم أن الدّعاء إذا كان على صيغة =

يده، قال: لأن الأوّل دعاء له، والثاني دعاءٌ عليه فلم يجز النصب.

ومثال النهي قولهم: لا تأكُل السّمكَ وتشربَ اللبن. بنصب «تشربَ» لأنك نهيته عن الجمع بينهما، وله أن يفعل كل واحد على انفراده، وأن لا يفعل شيئاً أصلا. ولو أردتَ النهي عن كل منهما بمفرده لعطفتَ وجزمتَ الثاني. ولو رفعت «تشربُ» لكان الواو واو الحال، ويكون المعنى قريباً من النصب، لكن فيه قدر زائد عن النصب، لأن مقتضى االحال التلبس بالفعلين في آن واحد. والنهي عن الجمع إذا نصبت أعم من أن يكون تناولهما معاً أو يتعاقبا، لما في ذلك من الفساد والضرر ومنه ما أنشده سيبويه[1] للأخطل[2]:

لا تَنــهَ عَن خُلُقٍ وتــأْتِــيَ مِثْــلَهُ عارٌ عليك إذا فَعَــلْتَ عَظيمُ[3]

قال سيبويه[4]: فلو دخلت الفاء ها هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجمع النهي والاتيان.

وذكر غيره عن الأصمعي أنه قال: لم أسمع هذا البيت إلّا «وتأْتيْ» بإسكان الياء[5].

= الأمر والنهي فقد قلنا إن حكمه كحكم الأمر، ولكن ذلك ليس على الإطلاق، بل نزيد فيه قيداً، وهو أن نقول: إلّا أن يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس، فإن النصب هناك لا يجوز وذلك: ليغفر اللهُ لزيدٍ ويقطع يده...

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٤١.

(٢) اسمه غياث بن غوث من بني تغلب، شاعر مشهور عاش في العصر الأموي، وكان شاعر الأمويين، له ديوان مطبوع، مات سنة ٩٠هـ.

(٣) من البحر الكامل، والمشهور أن هذ البيت لأبي الأسود الدؤلي، من أبيات سيذكرها المصنف رحمه الله، وقيل للمتوكل الليثي. انظر: خزانة الأدب ٨/٥٦٤ المقاصد الكبرى للعيني ٤/٣٩٣، شرح ابن يعيش ٧/٢٤، مغني اللبيب ٣٩٩. وفي شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٨ نسبه لحسان وهو خطأ. وفي شواهد الإيضاح للقيسي ٣٤٨ للمتوكل. وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٥٢ لأبي الأسود الدؤلي وقيل للمتوكل وقيل للأخطل.

(٤) الكتاب ٣/٤٢.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ص ٣٥٠. المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٧٦.

فعلى هذه الرواية يكون الواو للحال، وتقديره: وأنت تأتي مثله، لأن واو الحال يطلب المبتدأ والخبر، والمعنى في الروايتين واحد. فهو مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[1].

ولا يلزم على هذا قول المعتزلة: إن النهي عن المنكر إنما يخاطب[2] به من هو غير متلبّس بمعصية. وكذلك الأمر بالمعروف[3].

والنهي هنا عن الجمع بين النهي عن الشيء وإتيان مثله إنما هو لبشاعة ذلك، وغلظ العتاب[4] عليه، لقيام الحجة على ذلك الفاعل في كونه ينهى عن الشيء ثم هو يأتي مثله. كما قال شعيب عليه الصلاة والسلام ﴿وما أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُم إِلى ما أَنهاكُم عَنْه﴾[5] لأن[6] ذلك لا يصحّ إلّا من منته عن ذلك المنهي عنه.

ويحتمل أن لا يقدّر مبتدأ على رواية الرفع، بل يكون ذلك على ما تقدّم من الاكتفاء في الفعل المضارع المثبت إذا وقع حالا بالواو وحدها، كما في البيت المتقدم:

. . . . . نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مالِكا[7]

لكنه شاذ كما تقدّم، فتقدير المبتدأ أولى.

أو يحتمل إسكان الياء على ضرورة الشعر، مع أن رواية النصب صحيحة لنقل سيبويه إياها. وهذا البيت نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام[8] إلى أبي

---

(١) سورة البقرة: آية ٤٤.

(٢) ب: «يخالط».

(٣) أ: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

(٤) ب: «العقاب». (٥) سورة هود: آية ٨٨.

(٦) أ، ب: «لا أن».

(٧) انظر فصل ٢٢ من هذا الكتاب.

(٨) القاسم بن سلّام الهروي، أبو عبيد، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه من أهل هراة. رحل إلى بغداد ومصر، وانتشرت كتبه، ومن مصنفاته: الغريب المصنف، الأمثال، الأموال. توفي سنة ٢٢٤هـ. انظر: الأعلام ٥/١٧٦.

المتوكل الكناني[1]. وقال جماعة[2]: إن الصحيح نسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، واسمه ظالم بن عمرو[3]. وهو[4] من جملة قصيدة له مشهورة أوّلها:

تلقى اللبيبَ مُحسَّداً لم يَجْتَرِمْ ... عِرْضَ الرِّجالِ وعِرْضُه مَثْلُومُ[5]

حَسَدوا الفَتى إذْ لَمْ ينالوا سَعْيَه ... فالقومُ أعداءٌ لَهُ وخصُومُ

كضرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوجْهِها ... حَسَداً وبغْياً إنَّه لَذَميمُ

وإذا عَتَبْتَ عَلى الصَّديقِ ولُمْتَه ... في مثلِ ما تأتي فأنْتَ مليمُ[6]

وابدأْ بِنفْسِكَ وانْهَها عَنْ غيِّها ... فإذا انتهتْ عنه فأنت حكيمُ

---

(١) أ، ب: «الكندي» والتصويب كما ذكر أبو عبيد القاسم بن سلّام في كتابه الأمثال ص ٧٤ أنه للمتوكل الكناني ثم الليثي.

والمتوكل الليثي ذكره ابن سلّام في شعراء الطبقة السابعة من الاسلاميين، قال: وكان كوفياً، في عصر معاوية. [طبقات فحول الشعراء ص٦٨١].

(٢) قال العيني ٤/٣٩٣-٣٩٤: أقول قائله هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال الأخطل وليس بصحيح. وحكى أبو عبيد القاسم بن سلّام أنه للمتوكل الكناني ثم الليثي... والصحيح عندي كونه للمتوكل أو لأبي الأسود، وقد رأيته في شعر كل واحد منهما. وقال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل: والصحيح أنه لأبي الأسود.

ونظر أيضاً خزانة الأدب ٨/٥٦٤-٥٦٨ ففيه قصيدة أبي الأسود جميعها وعددها ٣٠ بيتاً.

القصيدة ليست في ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة السكّريّ، ولكنها في مستدرك الديوان ص ١٦٥ نقلاً عن خزانة الأدب وهي من البحر الكامل، ومطلعها:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه...

(٣) كان ما سادات التابعين. ومن أصحاب علي بن أبي طالب، أوّل من أسس النحو. وأول من نقط المصحف. توفي سنة ٦٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣.

(٤) ب: «وهي قصيدة له..».

(٥) «تلقى» ساقطة من أ. وفي خزانة الأدي ٨/٥٦٧:

وترى اللبيب محسّداً لم يجترم ... شتم الرجال وعرضه مشتومُ

(٦) في الخزانة ٨/٥٦٧:

وإذا عتبتَ على السّفيه ولمته ... في مثل ما تأتي فأنت ظلومُ

وكذلك في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ص ٣٤٩ ولكن آخره «فأنت ملوم».

فهنـاك يُسمـع ما تقـولُ ويُقتـدى بالـقـولِ منـك وينفـعُ التعليمُ[1]
لا تنـهَ عَنْ خُلُقٍ وتـأتـيَ مثـلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعـلتَ عظيمُ
وإذا طلبْـتَ إلـى كريمٍ حاجـةً فلقـاؤه ويكـفـيك والـتـسـليمُ
وإذا طلبـت إلـى لئـيم حاجـةً فألـحَّ في رِزقٍ[2] وأنـت مُديمُ
والْـزم قُبـالـةَ بابـه وخـبـائـهِ بأشـدَّ ما لَزِمَ الـغَـريمَ غَريمُ[3]
وعـجبتُ للدنيا وحُـرقـةِ[4] أهْلِهَـا والـرِّزقُ فيهـا بَيْنَـهُـمْ مَقْـسُـومُ
ثم انْـقـضـى عَجَبـي لعلمي أنـه رِزْقٌ مُوافٍ وَقْـتُـهُ معـلومُ

وأمـا النفي فقد مثله سيبويه[5] بقولهم: لا يَسَعُني[6] شيءٌ ويَعْجِزَ عَنْك.

وبقول دريد بن الصمة[7]:

قَتـلتُ بِعـبـدِالـلهِ خيرَ لِداتِـه ذؤابـاً فلمْ أَفْخَـرْ بذاكَ وأَجْـزَعـا[8]

أي لم يجتمع الفخر مع الجزع[9]، ولا يجتمع في شيء واحد أنه يسعني مع أنه عاجز عنك. وكثير من مسائل نصب الفعل بعد الواو في هذه الأنواع يجوز رفعه على إرادة العطف، أو القطع والاستئناف. ولا يجوز شيء من ذلك هنا في

---

(١) في الخزانة ٨/٥٦٧:

فهنـاك يُقبـل ما وعـظت ويُقتـدى بالـعـلم منـك وينـفـع الـتـعـليم

(٢) في الخزانة ٨/٥٦٨ «رفق».

(٣) في الخزانة «والزم قُبالة بيته وفناءه...».

(٤) في الخزانة «ورغبة».

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/٤٣.

(٦) ب: «يمنعني».

(٧) شاعر شجاع من هوازن، كان سيد بني جُشم وفارسهم وقائدهم، وهو من المعمّرين في الجاهلية، أدرك الاسلام ولم يسلم، وقتل يوم حنين سنة ٨هـ. انظر: الأعلام ٢/٣٣٩، الشعر والشعراء ص ٧٤٩.

(٨) من البحر الطويل، وعبد الله هو أخو دريد بن الصمة، اللدات: الأتراب. وذؤاب هو قاتل عبد الله بن الصمة، فقتله دريد بأخيه.

والبيت من شواهد سيبويه ٣/٤٣، ارتشاف الضرب ٢/٤١٥.

(٩) أ، ب: «العجز» وهو تحريف.

قولهم: لا يسعني[1] شيءٌ ويعجزَ عنك؛ لأنك إذا رفعت يكون التقدير: لا يسعني شيءٌ ولا يعجزُ عنك شيء. وفساد هذا معلوم. وأما على القطع والاستئناف فيكون التقدير: لا يسعني شيء وهو يعجز عنك، وهو أيضاً فاسد؛ لأن معنى الكلام: لا يسعني شيء مع أنه يعجز عنك، بل يسعني ويسعك مقصوده بيان أنهما كالرجل الواحد.

قال سيبويه[2]: وسمعنا من ينشد هذا البيت، وهو لكعب الغنوي[3]:

وما أنا للشَّيءِ الذي ليْسَ نافعي ... ويَغْضَبَ منهُ صاحبي بِقَؤولِ[4]

يعني بنصب يغضبَ. قال: والرفع أيضاً جائز حسن، كما قال قيس بن زُهير:

فلا يَدْعُني قومي صريحاً لحُرَّةٍ ... لئن كنتُ مقتولا ويسلمُ عامرُ[5]

---

(١): «بمعنى».

(٢) الكتاب ٣/٤٦.

(٣) كعب بن سعد الغنوي، شاعر إسلامي. انظر: خزانة الأدب ٨/٥٧٤.

(٤) من البحر الطويل. لكعب الغنوي.

وانظر الشاهد في المقتضب ٢/١٩، شرح ابن يعيش ٧/٣٦، خزانة الأدب ٨/٥٦٩، الأصمعيات ص ٧٦.

(٥) هذا البيت نسبه سيبويه ٣/٤٦ إلي قيس بن زهير بن جذيمة، وذكره ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه مع أبيات أخرى قالها ورقاء بن زهير بن جذيمة العبسي، وأشار إلى خبر هذه الأبيات. وهو أن خالد بن جعفر بن كلاب قد التقى هو وزهير بن جذيمة فاقتتلا ثم اصطرعا، فوقع زهير تحت خالد، فبصر بهما ورقاء بن زهير فجاء فضرب خالداً فلم يعمل فيه سيفه، وجاء رجل من بني عامر فضرب زهيراً وهو تحت خالد ضربة أثخنته، ومات منها بعد ذلك. فنعيت هذه الضربة على بني عبس، وقال ورقاء في هذه الأبيات...

انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٣-٢٠٥.

وسيذكر المصنف العلائي أحد هذه الأبيات بعد نحو ورقتين، وينسبه إلى ورقاء بن زهير العبسي، مما يؤكد نسبة الأبيات إليه.

وقد اعترض المبرد[1] وجماعة كثيرون بعده على سيبويه في تجويز النصب في «ويغضبَ» في البيت الأوّل، لأنه صلة الذي، وهو معطوف على موضع ليس. فالوجه فيه الرفع[2]، وتقديره: وما أنا للشيء الذي يغضب منه صاحبي بقؤول. قالوا: والمراد بالشيء القول؛ وإذا نصب يكون في حكم المعطوف على الشيء، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه، فيصير التقدير: وما أنا للشيء والغضب بقؤول، والغضب ليس بمقول. ومن وجه قول سيبويه أوّل الشيء هنا بمعنى[3] القول، وهو مصدر، ونصب الفعل بعد الواو في هذه الأنواع كلها تقدير أن عند سيبويه والمحققين كما سيأتي تقديره إن شاء الله تعالى، وأن والفعل بتأويل المصدر، فيكون قد عطف مصدراً على مصدر. فيرد هنا شيء آخر، وهو أن لنصب هنا إنما يكون بعد واو[4] الجمع، وقد أول الشيء بمعنى القول، والجمع بين الغضب والقول هنا متعذر[5] لأن الغضب لا يقال.

فأجيبت عن هذا بأنّ الغضب وإن لم يقل، ولكن هنا شيء محذوف، هو الذي يقع القول عليه، وهو سبب الغضب فحذف لدلالة الكلام عليه، وتقديره: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي وللقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول، والشيء هنا قول. ولا شكّ أن في هذا التأويل تكلفاً كثيرا[6]، فالوجه الرفع كما قال الجماعة[7].

وقد اعتذر السيرافي عن سيبويه أنه إنما قدم النصب على الرفع في هذا البيت لأنه الذي يقتضيه الباب، فقصد إلى ذكره، لأن النصب هو المختار عنده، لأنه لم يصرّح بذلك.

---

(١) محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، من مصنفاته: المقتضب، الكامل. معاني القرآن... توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر بغية الوعاة ١/٢٦٩.

(٢) انظر اعتراض المبرد على سيبويه في المقتضب ٢/١٩.

(٣) أ: «بموضع».

(٤) أ: «الواو».

(٥) ب: «معذر».

(٦) ب: «تكلف كثير».

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٨-٢٩.

وأما **الاستفهام** فمثل قولك: هل تأتينا[1] وتحدّثنا؟ أي هل يجتمع الأمران الإتيان والحديث؟ ومنه قول الحطيئة[2]، أنشده سيبويه:

أَلَـمْ أَكُ جارَكـم ويكـونَ بينـي ... وبَـيْـنـكُـمُ الـمـودَّةُ والإخـاءُ[3]

قال: أراد ألم[4] يجتمع لي الجوار والمودّة. وقصده يؤكد الحرمة بينه وبينهم، والوسيلة إليهم.

ومثال **العرض**: ألا تنزلُ عندنا ونُكْرِمَك. أي يجتمع منك ومنّا الأمران.

وكذلك **التحضيض** مثل: هلّا أتيتنا ونُكْرِمَك.

ومثال **التمني** قولك: ليتك تزورُنا[5] وتحدّثنا. أي ليت الأمرين الزيارة والحديث يجتمعان منك. ومنه قوله تعالى: ﴿**يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبَ بآياتِ ربّنا ونكونَ من المؤمنين**﴾[6] على قراءة حمزة[7] وحفص[8] عن عاصم[9] بنصب «نكذبَ» و

---

(١) أ، ب: «تأتنا».

(٢) هو جرول بن أوس العبسي، يكنى أبا ملكية، وهو شاعر جاهلي إسلامي، اشتهر بالهجاء، فسجنه عمر بن الخطاب ثم رق له وأخرجه، ونهاه عن هجاء الناس. توفي نحو سنة ٤٥هـ.
انظر: الشعر والشعراء ص ٣٢٢، الأعلام: ٢/١١٨.

(٣) من البحر الوافر. والبيت من قصيدة للحطيئة يعاتب بها الزبرقان بن بدر ويمدح ابن عمه بغيض بن عامر من بني أنف الناقة.
وانظر الشاهد في سيبويه ٣/٤٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٧٣، مغني اللبيب ٧٤٥ شرح أبيات المغني ٣٤٨. شرح الأشموني ٣/٣٠٧. ديوان الحطيئة ص ٩٨ وفيه: ألم أَكُ مسلماً فيكون بيني...

(٤) أ، ب: «لم» قال سيبويه ٣/٤٣، كأنه قال: ألم أكُ هكذا ويكون بيني وبينكم. وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٧٣: يريد ألم يجتمع هذان...

(٥) ب: «تزورني».

(٦) سورة الأنعام: آية ٢٧.

(٧) حمزة بن حبيب الكوفي التيمي، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٦هـ. انظر: غاية النهاية ١/٢٦١.

(٨) حفص بن سلمان الأسدي الكوفي، أخذ القراءة عن عاصم، وكان ابن زوجته، نزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر: غاية النهاية ١/٢٥٥.

(٩) عاصم بن أبي النجود الكوفي، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، كان أحسن =

«نكونَ» على أنهم تمنّوا الجمع بين هذه الأمور. وفيها أيضاً قراءات أخر سيأتي ذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وأما قول ورقاء بن زهير العبسي:

فَشَلَّتْ يَميني يَوْمَ أَضْرِبُ خالِداً ... ويَمْنَعُهُ منّي الحديدُ المُظاهِرُ[1]

فحمله بعضهم على الدّعاء، والأكثرون حملوه على التمني، أي ليتها شلّت. لأن الدعاء إنما يكون لأمر مستأنف، وهذا تمنّى لو كان ما وقع على ما تمنى، فهو به أشبه. والذي يظهر لي ترجيح كونه دعاء، وأنه متعلق بالمستقبل، ومقصوده أنه إذا ضربه تؤثر ضربته ولا يمنع لبس الحديد من تأثيرها، وأنه يدعو على نفسه بالشلل إذا لم تؤثر ضربته. وعلى ذلك يجيء النصب لقصده الجمع بين الشيئين[2]. والله أعلم.

= الناس صوتا بالقرآن. توفي سنة ١٢٧هـ. انظر: غاية النهاية ١/٣٤٨.

(١) سبقت الإشارة قريبا، إلى خبر هذا البيت مع أبيات أخرى قالها ورقاء بن زهير بن جذيمة العبسي، وهذه الأبيات هي:

فيا ليتَ أني قبل ضربة خالدٍ ... وقبل زهيرٍ لم تلدني تماضِرُ

فلا يدعني قومي صريحاً لحُرةٍ ... لئن كنت مقتولاً وتسلم عامرُ

رأيت زهيراً تحت كلكل خالدٍ ... فأقبلتُ أسعى كالعجول أبادرُ

فشلت يميني يوم أضرب خالداً ... وأحصنه مني الحديد المظاهرُ

وتماضر: أم ورقاء. وعامر: أراد به القبيلة.

وروى البيتان الثالث والرابع في الموشح للمرزباني ص ١٠ واللسان (ظهر) برواية «ويمنعه مني . . .» في البيت الرابع.

(٢) قال أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلّا بسماع.

انظر: الارتشاف ٢/٤١٥، توضيح المقاصد للمرادي ٤/٢١٠، همع الهوامع ٤/١٢٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٣٠

[الناصب للفعل المضارع بعد الواو][1]

ذهب الجرمي[2] إلى أن الناصب للفعل في هذه الأمثلة كلّها الواو نفسها، لأنه ليس هناك غيرها، والتقدير والاضمار على خلاف الأصل.

والذي ذهب إليه الخليل[3] وسيبويه وجمهور أصحابهما أن النصب فيها بأنْ مقدرة بعد الواو، وأنْ والفعل في تأويل المصدر، وذلك أن المصدر في موضع رفع بالعطف على مصدر متوهم من الفعل الذي قبلها[4]، ولا ينتصب الفعل بعدها إلّا بشرط أن يكون مخالفاً في المعنى للفعل المتقدم، وأن يكون الواو بمعنى الجمع على الوجه المتقدم، فحينئذٍ يصح تقدير أنْ بعد الواو وقبل الفعل.

ووجه هذا القول أن الواو قد ثبت لها العطف بالاتفاق، وحروف العطف لا تختص بالأسماء ولا بالأفعال، بل هي داخلة عليهما. وأصل عمل الحروف إنما هو بالاختصاص، فوجب أن لا تعمل كبقية أخواتها، وأن يكون نصب الفعل

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف مسألة ٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧، همع الهوامع ١١٦/٤ وما بعدها، إضمار أنْ بعد حرف العطف...

(٢) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصريّ، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، ديّناً ورعاً، أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه. مات سنة ٢٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة ٩/٢.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وأول من استخرج العروض، وعمل كتاب العين. وهو استاذ سيبويه، توفي سنة ١٧٥هـ. بغية الوعاة ٥٦٠/١.

(٤) بعدها في ب: «ولا ينتصب الفعل الذي قبلها» وهي زيادة سهو في الناسخ.

بحرف من حروف النصب مقدّراً بعدها، وذلك الحرف هو أَنْ، إذ لا يقدّر شيء من نواصب الفعل غيره، كما في حتى ولام الجحود ولام كي.

وأيضاً لو كانت الواو هي العاملة لجاز دخول حرف العطف عليها، كما يدخل على سائر النواصب وعلى واو القسم التي هي عاملة. وفي امتناع ذلك دليل على أنها باقية على حالها من العطف، وأن النصب بعدها وإن لم يكن ظاهراً.

وقول الجرمي إن التقدير والاضمار على خلاف الأصل مسلّم، ولكن مقتضى الأصل يُعدل عنه عند معارض راجح يمنع منه، وعندما يقوم دليل على الخلاف. وقد تبيّن إبطال عمل الواو هنا فتعين الرجوع إلى مقدّر، ووجدنا «أَنْ» يقدر بعد[1] اللامين، فكذلك هنا.

وذهب الكوفيون ومن تبعهم من البغداديين[2] إلى أن النصب في هذه الأماكن بالخلاف[3]، ويسمونه الصّرف، وتسمّى هذه الواو عندهم واو الصرف. وذلك أن معنى الثاني لما كان مخالفاً لمعنى الأوّل، فإن الثاني واجب والأول غير واجب، خولف بينهما في الإعراب، فصُرف إعراب الثاني عن إعراب الأوّل، فنُصب الثاني على الخلاف.

وقد تقدّم مثله في المفعول معه، وبيّنا هناك أن الخلاف لا يقتضي إعراباً، ولو كان كذلك لاطّرد وانتصب ما بعد لا العاطفة ولكن[4] العاطفة وغيرهما لما في ذلك من الخلاف. وكون المخالفة هنا شرطاً لا يلزم أن تكون هي العاملة، وإذا أمكن تقدير العامل مع الجري على القواعد فهو أولى من تقعيد قاعدة في عامل لا يقوم دليل على إعماله، ولا يطّرد في جميع محالّه، وذلك ظاهر. وبالله تعالى التوفيق.

---

(١) ب: «بين اللامين». واللامان المراد بهما لام التعليل ولام الجمود.

(٢) ذكر مذهبهم عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ص ١٠٧٤.

(٣) انظر أيضا النصب بالخلاف في المفعول معه فصل ٢٧ من هذا الكتاب، والإنصاف مسألة ٣٠.

(٤) ب: «لكن» بحذف الواو.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٣١
[إضمار أَنْ وجوباً وجوازاً بعد واو المعية]

لا يجوز إظهار «أَنْ» في شيء من هذه المواضع بالاتفاق، وإنما يجوز ذلك في الوجه الثاني من وجهي نصب الفعل المضارع بعد الواو، وهو ما إذا عطف فعل على اسم ملفوظ به[١]. فلا يمكن ذلك[٢] لما فيه من المخالفة، ولأن المقصود بالواو الجمع بين الشيئين، لا مجرّد العطف كما تقدم في تلك المواضع. فينتصب الفعل بإضمار أَنْ[٣] لينسبك بذلك مصدر يصحّ عطفه على الاسم المصدر الملفوظ به. كقول ميسون بنت بحدل الكلبية، وكانت تحت معاوية رضي الله عنه، فدخل عليها يوما وهي تقول:

لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليّ مِنْ لُبْس الشّفوفِ[٤]

(١) وفي ذلك يقول ابن مالك في الألفية:

وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطف ... تنصبه أَنْ ثابتاً أو منحذف

وانظر: شرح الأشموني ٣/٣١٣.

(٢) أي إظهار أَنْ في المواضع التي يجب فيها الإضمار. قال ابن يعيش ٧/٢٤: لا يجوز إظهار أَنْ فيه لئلا يصير المصدر مصرحاً به ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسماً صريحاً على فعل صريح، فلو كان الأول مصدراً صريحاً لجاز لك أن تظهر أَنْ في الثاني، نحو قوله:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني . . .

(٣) أي إضمار أنّ جوازاً.

(٤) من البحر الوافر. لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية فضاقت نفسها لما تسرّى عليها فقالت شعراً، فطلقها وألحقها بأهلها. انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/٦٤ وما بعدها. خزانة الأدب ٨/٥٠٣ وانظر سيبويه ٣/٤٥، المقتضب ٢/٢٧. إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٤٦ شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٥٠.

فإن النصب هنا بإضمار أَنْ كما تقدم. ولو قالت: وأَنْ تقرَّ عيني، لجاز لتقدّم المصدر أولاً وأَنْ والفعل في تأويل المصدر، فلا يؤدي ذلك إلى بشاعة في اللفظ، بخلاف ما تقدّم، إذ الفعل الأوّل هناك مؤول بالمصدر، ولا يمكن سبكه فيه.

والمعني من البيت: إن لبس الخشن[1] من الملبوس مع قرة العين، أحبّ إلي من لُبس الشفوف وهو الرقيق من الملبوس، فالتفضيل إنما هو لهما مجتمعين على لبس الشفوف، ولو انفرد أحدهما لبطل المعنى المراد، فلمّا كان المعنى ضمّ «تقرّ عيني» إلى «لبس عباءة» اضطر إلى إضمار أَنْ والنصب بها[2].

ومثله قول الآخر:

لقد كان في حولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ تَقَضِّي لُباناتٍ ويَسْأَمَ سائمُ[3]

على رواية من يروي «ويسأمَ» منصوباً.

ومنه قول الآخر:

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أُسُوءَكَ عَلْقَما[4]

---

(١) ب: «الخشين».

(٢) هذا المعنى في شرح ابن يعيش ٧/٢٥.

(٣) من البحر الطويل. قائله الأعشى يخاطب نفسه، والثواء: الإقامة. واللبانات: الحاجات. والرواية المشهورة «تُقضّى لباناتٌ ويسأمُ سائمُ» قال سيبويه ٣/٣٨: وسألت الخليل عن قول الأعشى... فرفعه وقال لا أعرف فيه غيره.. قال المبرد في المقتضب ٢/٢٦: والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين، وهو قول الشاعر:

لقد كان في حَوْل ثواءٍ ثويتُه تُقَضّى لباناتٌ ويسأمُ سائمُ

فيرفع «يسأم» لأنه عطفه على فعل وهو تُقضّى فلا يكون إلّا رفعاً. ومن قال: تقضيّ لبانات، قال: ويسأمَ سائم؛ لأن تقضّي اسم فلم يجز أن تعطف عليه فعلاً، فأضمر أَنْ ليجري المصدر على المصدر، فصار تقضّي لباناتٍ وأن يسأم سائمُ. أي وسآمة سائم. وانظر: مغني اللبيب ٥٦٠، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٩١.

(٤) من البحر الطويل. نسبه سيبويه ٣/٤٩ إلى الحصين بن حمام المرّي، والشاهد فيه نصب أسوءك بإضمار أن جوازاً بعد أو، وهو مؤول بمصدر معطوف على رجال. وانظر الشاهد في: توضيح المقاصد للمرادي ٤/٢٠٠، خزانة الأدب للبغدادي ٣/٣٢٤، =

فكأنه قال: أو إساءتك علقما، ولا فرق بين الواو وأو في مثل هذا.

وممَّا يلتحق بهذا الباب وينتصب الفعل فيه بعد الواو بتقدير أَنْ، وإن لم يكن من الأنواع المتقدم ذكرها، ما إذا وقع الفعل بعد الواو بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما[1]، وقصد بالواو الجمع، مثل: إنْ تزرْني وتُحدِّثَني أُكْرِمْك. وإنْ تزرْني أُطْعِمْك وأَكْسُوَك، لأن مقصوده في الأول ترتيب الاكرام على الجمع بين الزيارة والحديث، وفي الثاني الجمع في الجزاء بين الاطعام والكسوة. فلمّا كانت الواو بمعنى مع انتصب الفعل بعدها على الوجه المتقدم. وكذلك إذا وقع الفعل المضارع معطوفاً بعد الحصر بإنّما، مثل: إنّما هي ضربةٌ في الأسد وتحطّمَ ظهره. لأن المقصود الجمع بين الضربة وحطم ظهره. وهذه النكتة ذكرها الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله في كتابه التسهيل[2]، وجعلها قياسية[3]، والله أعلم.

= الأشموني ٣/٢٩٦، همع الهوامع ٤/١١٧.

(١) ب: «بعدما».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ٢٣٢-٢٣٣: وقد تضمر أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة الشرط أو بعدهما، أو بعد حصر بإنما اختياراً...

(٣) أ، ب: «قياسة».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٣٢

في مواضع من القرآن يتخرج إعرابها على ما نحن فيه

١- فمنها قوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسُوا الحقَّ بِالباطلِ وتكتُموا الحقَّ وأنْتُم تَعْلَمُون﴾[١].

قال سيبويه في كتابه[٢]: إن شئت جعلت «وتكتموا» على النهي، وإن شئت جعلته على الواو.

فذكر احتمالين في الآية أحدهما: أن تكون الواو عاطفة و «تكتموا» مجزوماً بالنهي. ورجّح هذا الجرجاني[٣] وغيره من جهة أن النهي عن كلّ واحد منهما على حدته، لا عن الجمع بينهما.

والثاني: أن تكون الواو جامعة، و «تكتموا» منصوباً على ما تقدّم، ويكون النهي عن الجمع بينهما، مثل: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن. واعترض عليه بأنه يلزم منه أن لا يكون كلُّ واحد منهما منهياً عنه بمفرده[٤].

وأجيبت بأن هذا إنما يلزم أن لو لم يكن نهي عنه إلّا في هذه الآية، بل ذلك معلوم من أدلة أخر غير هذه الآية. ومن رجّح هذا الوجه استأنس فيه بقوله تعالى: «وأنتم تعلمون» كأنه قال: لا يجتمع منكم لَبْسٌ وكتمان مع علمكم بحقيقة الحال. وذلك أقوى في الشناعة عليهم، لأنهم إنما نُهوا عن شيء كانوا

---

(١) سورة البقرة: آية ٤٢.

(٢) الكتاب ٣/٤٤. وانظر: التبيان للعكبري ص ٥٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٢٤، إعراب القرآن للنحاس ١/٢١٩، الدر المصون ١/٣٢١.

(٣) المقتصد ١٠٧٥.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣٤ ففيه الاعتراض والردّ.

يتعاطونه ويكثرون منه. ولا شكّ أن جمعهم للّبس والكتمان مع العلم أشدّ في الشناعة. ولا يلزم من ذلك ألّا يكون كلُّ واحد منهما منهياً عنه على حدته، بل ذلك في آيات كثيرة.

ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى: ﴿**ولا تأْكُلوا أَمْوالكُم بَيْنكُم بالباطلِ وتُدْلُوا بِها إلى الحكَّام**﴾[1]، فإنه يحتمل في قوله «وتدلوا» أن يكون مجزوماً وأن يكون منصوباً[2]، كما ذكر في «وتكتموا الحق» ويقوّي معه الجمع أيضاً قوله «وأنتم تعلمون» كما تقدّم.

٢- ومنها قوله تعالى: ﴿**ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابرين**﴾[3] والقراءة المتواترة فيها «ويعلمَ الصَّابرين» بالنصب على هذا الباب، أي ولمّا يجتمع في علم الله تعالى المجاهدون والصابرون. وعلم الله تعالى قديم متعلّق بجميع المعلومات في الأزل، ولكن معناه ولمّا يجتمع في علم الله جهادكم وصبركم بارزاً في الخارج.

وقرأ الحسن[4] «ويَعْلَمِ»[5] بكسر الميم معطوفاً على «يعلم»[6] الأول، فيكون مجزوماً بذلك. وقرأ غيره[7] برفع «يعلمُ الصابرين» على القطع والاستئناف، أي وهو يعلمُ الصابرين.

---

(١) سورة البقرة: آية ١٨٨.

(٢) انظر: التبيان للعكبري ص ١٥٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٥٨، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٠. الدر المصون ٢/ ٣٠١.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٤٢.

(٤) الحسن بن يسار البصري. الإمام أبو سعيد. تابعي. كان إمام أهل البصرة، ولا يخاف في الله لومة لائم. وكان غاية في الفصاحة، روى عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره. توفي سنة ١١٠هـ. انظر: غاية النهاية ١/٢٣٥، الأعلام ٢/٢٢٦.

(٥) قرأ الحسن ويحيى بن يعمر وأبو حيوة بكسر الميم عطفا على يعلم المجزوم بلم. الدرّ المصون ٣/ ٤١١.

(٦) أ: «العلم».

(٧) قرأ عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء «ويعلمُ» بالرفع. الدرّ المصون ٣/ ٤١١.

٣ـ ومنها قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُردُّ ولا نُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنا ونكون من المؤمنين﴾[١]. وفيها ثلاث قراءات: إحداها قراءة حمزة وحفص عن عاصم وعبدالله بن [أبي] اسحاق[٢] بنصب «نكذبَ» و «نكونَ»[٣]. وتكون الواو فيهما من هذا الباب لوقوعها بعد التمني، أي يا ليتنا يجتمع لنا الردّ وعدم التكذيب والكون من المؤمنين. فيكونون قد تمنوا الجمع بين هذه الأمور.

والثانية: قراءة ابن عامر[٤] برفع «نكذبُ» ونصب «نكونَ». أما رفع نكذّب فعلى الاستئناف، أي ونحن لا نكذبُ. ولا يخرج بذلك عن الدخول في حيز التمنّي. وأما نصب «ونكونَ» فعلى ما تقدّم، وإرادة الجمع بينه وبين ما قبله.

والثالثة: قراءة الباقين برفعهما جميعاً. وله وجهان أشار إليهما سيبويه[٥]، أحدهما اختيار[٦] عيسى بن عمر[٧] أنه على العطف، فيكون الجمع داخلا في

---

(١) سورة الأنعام: آية ٢٧.

(٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم. مات سنة ١٢٩هـ. غاية النهاية ١/٤١٠.

(٣) أقول: يبدو أن الذي قرأ هذه القراءة هو يعقوب بن اسحاق أحد القراء العشرة، وليس عبد الله بن إسحاق.

«ولا نكـذبَ... ونكون». قرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب الباء في الفعل الأول، ونصب النون في الثاني. وقرأ ابن عامر بالرفع في الأوّل والنصب في الثاني، وقرأ الباقون بالرفع في الفعلين معاً.

انظر: البدور الزاهرة ص ١٠١. إتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٦.

(٤) عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وهو من التابعين، إمام أهل الشام في القراءة، وقد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة، توفي سنة ١١٨هـ.

انظر: غاية النهاية ١/٤٢٣، البدور الزاهرة ص ٨.

(٥) الكتاب ٣/٤٤.

(٦) ب: «اختار».

(٧) عيسى بن عمر الثقفي البصري، مولى خالد بن الوليد، إمام في النحو والعربية والقراءة،=

التمني، وعطف الفعلان لعدم قصد إرادة الجمع، بل تمنوا كل واحد على حدته. وثانيهما أن ذلك على القطع والاستئناف، ويكون الذي تمنوه الردّ فقط، ثم أخبروا عن أنفسهم أنهم إذا ردّوا يكون هذا حالهم. ولهذا كذبهم الله تعالى في الآية بعدها، والتكذيب إنما يكون في الاخبار لا في التمني لأنه إنشاء.

٤- ومنها قوله تعالى: ﴿**أو يُوبقْهنَّ بما كَسَبوا ويَعْفُ عَنْ كَثير، ويَعْلَم الذين يُجادلون في آياتنا ما لَهُم من محيص**﴾[١].

وفي «يعلم»[٢] قراءتان متواترتان[٣]: إحداهما: بالرفع وهي قراءة نافع وابن عامر. والثانية: بالنصب وهي قراءة الباقين.

وقُرىء شاذاً بكسر الميم، على أن يكون معطوفاً على المجزومات قبله، وحركت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين. حكى هذه القراءة أبو البقاء[٤] وغيره.

ووجه قراءة الرفع أنه على الاستئناف، ولا يكون داخلا في جواب[٥] الشرط.

وأما النصب فقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هو على الصرف، كما في

= وصنّف في النحو الإكمال والجامع، وكان يتقعّر في كلامه. مات سنة ١٤٩هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٨، غاية النهاية ١/٦١٣.

(١) سورة الشورى: آية ٣٤-٣٥. وقبلها قوله تعالى ﴿**ومنْ آياته الجوار في البحر كالأعلام، إنْ يشأْ يُسكن الريح فيظلَلْن رواكد على ظهره إنّ في ذلك لآيات لكل صبّار شكور**﴾ (الشورى ٣٢-٣٣).

(٢) أ: «يعلم الذين».

(٣) قرأ نافع وابن عامر «ويعلمُ الذين» برفع الميم. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي «ويعلمَ» نصباً. انظر: السبعة في القراءات ص ٥٨١. اتحاف فضلاء البشر ٣٨٣، تفسير القرطبي ١٦/٣٣.

(٤) التبيان ص ١١٣٤. وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين العكبري، ولد وتوفي ببغداد كان عالماً بالنحو والأدب واللغة والفرائض. من مصنفاته: التبيان في إعراب القرآن، شرح اللمع لابن جني، إعراب الحديث النبوي. توفي سنة ٦١٦هـ.

(٥) أ: «باب».

قولـه تعـالى: ﴿ولَمّـا يعْلَم اللهُ الـذين جاهَـدوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصّابرين﴾ لأن المقصود [الجمع][1] بين الشيئين. واعتراض النحاس[2] على ذلك بأن «ويعلمَ الصابرين» وقعت الواو بعد النفي، وهنا لم يتقدم نفي، فيكون هذا جواباً له[3].

والـذي قاله أبو عبيد لم يرد به أن هذه الآية مثل تلك من كل وجه، بل المقصود أن نصب الفعل بعد الواو بإضمار أَنْ لما كان المراد الجمع بين الشيئين لا كلّ واحد منهما، والمقتضي لذلك مع إرادة الجمع وقوعه بعد فعل الشرط والجزاء المجزومين به. وإن كان الزمخشري[4] قد ضعّف ذلك وجعله نحو قوله:

وأَلْحَقُ بِالحِجازِ فَأَسْتَريحا[5]

مما هو شاذ لا يقاس عليه.

وليس هذا كما زعم، بل النصب بعد الواو بإضمار أن بعد مجزومي الشرط

---

(١) ساقطة من النسختين.

(٢) أحمـد بن محمـد بن إسماعيل يعرف بابن النحاس، أبو جعفر المصري، كان عالماً بالنحو، وكتب الحديث، خرج إلى العراق ولقي أصحاب المبرد، وعاد إلى مصر. ومن مصنفاته: إعراب القرآن، شرح المعلقات، شرح المفضليات. مات سنة ٣٣٨هـ.
انظر: بغية الوعاة ١/٣٦٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤/٨٥.

(٤) الكشاف ٣/٤٧٢، قال الزمخشري: ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف..

(٥) عجز بيت من البحر الوافر، ينسب إلى المغيرة بن حبناء من شعراء الدولة الأموية، وصدره:
سأترُك منزلي لبني تميم.
والشاهد فيه قوله «فاستريحا» حيث نصب الفعل المضارع بعد الفاء، وليس بمسبوق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة شعرية.
انظر: سيبويه ٣/٣٩. المقتضب ٢/٢٤، شرح الأشموني ٣/٣٠٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤، خزانة الأدب ٨/٥٢٤.

أو بينهما معروف مشهور كما تقدم عن ابن مالك[1]، وقد أنشد للأعشى في بيتين له ما عطف بالواو لهذا المعنى:

ومَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لا يَزَلْ يَرَى[2]

ثم قال في البيت الثاني:

وتُدْفَنَ مِنْهُ الصّالحاتُ

وضبطوه بنصب «تدفنَ» مع أنه لا ضرورة إليه لإمكان الرفع فيه وإنما عدل إلى النصب لإرادة المعنى.

وأنشدوا أيضا:

فَإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ رَبيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ[3]

---

(١) قال ابن مالك في ألفيته:

والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن
وجزم او نصب لفعل إثر فا أو واوٍ ان بالجملتين اكتنفا

(٢) من البحر الطويل، للأعشى، والبيتان هما:

ومن يغترِبْ عن قومِه لا يزلْ يرى مَصارعَ أقوامٍ مجرّاً ومَسْحَبا
وتُدفن منه الصالحاتُ وإن يُسيءْ يكنْ ما أساءَ النار في رأس كبكبا

كبكب: اسم جبل بمكة. أي من اغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتمله، ويخفي الناس حسناته ويشهرون سيئاته.

انظر: سيبويه ٣/٩٣. إعراب القرآن للنحاس ٤/٨٥.

(٣) من البحر الوافر، للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر وقد مرض.

أبو قابوس هو النعمان. الذّناب: الذنب، ويقصد بقايا عيش. أجب: مقطوع السنام. يقول: إن يمت النعمان يذهب خير الدنيا لأنها كانت تعمر بجوده، فشبه النعمان بالربيع في الخصب والكرم، وبالبلد الحرام في أمن الملتجىء اليه.

والشاهد فيه قوله «ونأخذ» روي بالجزم عطفاً على جواب الشرط، وبالرفع على أن الواو استئنافية، وبالنصب على أن الواو للمعية.

انظر: شرح الأشموني ٤/٢٤، شرح أبيات سيبويه ١/٢٨، شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٧٧، الخزانة ٩/٣٦٥ والبيت الثاني في سيبويه ١/١٩٦.

ونَـأْخُـذْ بَعْـدَهُ بِذِنَـابِ عَيْشٍ أَجَـبِّ الـظَّهْـرِ لَيْس له سَنَـامُ

وهـذا هو الـذي اختـاره في الآية الـزجـاج وأبـو علي الفارسي ومكّي[1] والمحققون[2]. وتقديرها على هذه القراءة: إن يشأْ يُسكن الرّياحَ فتقف السفنُ. أو إن يشأْ يعصف الريح فيُغْرِقْها ويُنْجِ قوماً بطريق العفو عنهم، وحينئذٍ يعلم الـذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص. فالجزاء متضمن شيئين بطريق الجمع: الأول أحد شيئين من التغريق[3] والعفو أو مجموعهما. والثاني علم المجادلين في آيات الله أنه لا محيص لهم، ويكون كل ذلك داخلا في حيز الشرط.

وفائدته في العفو بيان أنه إنما يفعل ذلك بمشيئته وإرادته، لا باستحقاق عليه، سبحانه وتعالى. وأما الموصول وصلتُه بعد «ويعلم»، فإن جعل فاعلا لـ «يعلم» سهل دخوله في حيز الشرط، وإن قدّر مفعولا فالمعنى يعلمه واقعاً، كما في قوله تعالى: ﴿**إلّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ على عَقِبَيْهِ**﴾[4]. وكونه فاعلا أقوى في الإعراب، وأخلص من الإشكال، وتكون الجملة المنفية من قوله تعالى ﴿**ما لهم من محيص**﴾ سدت مسد مفعولي علمت، والله أعلم.

٥ـ ومنها قوله تعالى: ﴿**أَهؤلاءِ الذين أَقْسَموُا بِالله جَهْدَ أَيْمانِهِم . .**﴾[5] الآية.

---

(١) مكيّ بن أبي طالب القيسيّ النحـوي المقرىء، كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، سكن قرطبة. من مصنفاته: إعراب القرآن، التبصرة في القراءات. مات سنة ٤٣٧هـ. بغية الوعاة ٢/٢٩٨.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٩٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٢/٢٥٢.

(٣) ب: «التفريق».

(٤) سورة البقرة: آية ١٤٣.

(٥) سورة المائدة: آية ٥٣ وهي قوله تعالى ﴿**ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنّهم لمعكم . .**﴾. والآية التي قبلهـا ﴿**فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم، يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة، فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسرّوا في أنفسهم نادمين**﴾.

وفيها ثلاث قراءات[1]: إحداها: قراءة نافع وابن كثير[2] وابن عامر «يقولُ» بغير واو العطف، وبرفع[3] اللام. وهي كذلك في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

والثانية: قراءة عاصم وحمزة والكسائي[4] بالواو ورفع الفعل.

والثالثة: قراءة أبي عمرو[5] بالواو أيضاً، لكن بنصب «يقولَ».

فأما الأولى فذكر جماعة من الأئمة أن العطف هنا وتركه سيّان. لأن العطف هنا لم يقتض تشريكاً في الاعراب، وإنما هو من عطف الجمل بعضها على بعض. وفي الثانية ضمير يعود إلى الأول. وشبهوا ذلك بقوله تعالى: ﴿**ثلاثةٌ رابِعُهُمْ كلبُهُمْ**﴾[6]. وكذلك في التي بعدها، ثم قال في الثالثة: «ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنُهم كلبُهم». قالوا: فلما كان في الجملة الثانية ذكر ما تقدم استغنى عن الواو، ولو جيء بها لكان حسناً أيضاً.

وفي هذا نظر من وجهين: أحدهما: ما تقدم في الواو العاطفة من مواضع الوصل والفصل[7]، وأن لكل مقام مقالا يخصّه على ما تقتضيه قواعد الفصاحة.

---

(١) السبعة في القراءات ص ٢٤٥.

(٢) هو عبد الله بن كثير المكي من التابعين. إمام أهل مكة في القراءة، توفي سنة ١٢٠هـ.
انظر: غاية النهاية ١/٤٤٣.

(٣) ب: «وبغير».

(٤) هو علي بن حمزة، الإمام أبو الحسن الكسائي. مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. قيل توفي سنة ١٨٩هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢/١٦٢، غاية النهاية ١/٥٣٥.

(٥) أبو عمرو بن العلاء المازني، اختلف في اسمه، قيل الأصحّ زبّان، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أحد القراء السبعة، أخذ عن جماعة من التابعين، وكان من أشراف العرب، توفي سنة ١٥٤هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣١، غاية النهاية ١/٢٨٨.

(٦) سورة الكهف: آية ٢٢.

(٧) انظر: فصل ١٦ من هذا الكتاب.

وثانيهما: ما تقدّم أيضاً أن دخول الواو في قوله «وثامِنُهُم كلبُهم» ليس على حدّ عدم دخولها في الأوليين، بل جيء بها لزيادة فائدة كما تقدم[1].

فالأولى أن يكون حذف الواو هنا من غير هذه الآية لمعنى غير المعنى المقتضي لاثباتها، وهو ما ذكره صاحب الكشاف[2] وغيره أنه على جواب قائل يقول: فماذا يقول المؤمنون حينئذٍ؟ فقيل: «يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا»، وذلك إمّا على أن المؤمنين يقوله بعضهم لبعض تعجباً من حالهم واغتباطاً بما منّ الله عليهم. وإمّا أن يقولوه لليهود، لأنهم حلفوا لهم بالمعاضدة والنصرة، كما حكى الله عنهم: ﴿وإنْ قُوتِلتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ﴾[3].

قال ابن عطية[4]: ويحتمل أن تكون الآية حكاية لقول المؤمنين في وقت قول الذين في قلوبهم مرض «نَخْشى أن تُصيبنا دائرة»[5] إلى آخره. يعني فيحسن حذف الواو لأن المقام يقتضيه.

وأمّا على إثبات الواو ورفع «يقولُ» فوجهه ظاهر، لأنه معطوف على قول الذين في قلوبهم مرض، من باب عطف الجمل بعضها على بعض، كما أشرنا إليه. ولا يكون ذلك جواباً عن سؤال، ولا حكاية لقول المؤمنين.

واختلفوا في توجيه قراءة أبي عمرو ومَن نَصَب «يقولَ» مع الواو[6]. فذكر أبو

---

(١) انظر: فصل ١٧ من هذا الكتاب.

(٢) الكشاف ١/٦٢٠.

(٣) سورة الحشر: آية ١١.

(٤) هو عبد الحق بن غالب بن عطيّة الغرناطي، الإمام أبو محمد الحافظ القاضي، كان فقيهاً جليلا عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، نحوياً لغوياً أديباً. وله تفسير القرآن العظيم. توفي بلورقة سنة ٥٤٢هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٧٣.

(٥) المحرّر الوجيز ٥/١٣٢.

من الآية ٥٢ من سورة المائدة وهي قوله تعالى ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم، يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة، فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسرّوا في أنفسهم نادمين﴾.

(٦) هي قراءة أبي عمرو وابن أبي اسحاق. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦.

علي الفارسي فيه وجهين: أحدهما: أن يكون عطفاً على أن يأتي حملا على المعنى دون اللفظ، لأن معنى «عسى الله أن يأتي» و «عسى أن يأتي الله» واحد. والتقدير: عسى أن يأتي الله بالفتح وأن يقول الذين آمنوا. ويكون ذلك كقوله تعالى: ﴿لولا أَخَّرْتَني إلى أَجلٍ قَريبٍ فأَصَّدَقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالحين﴾[1] على قراءة من جزم «وأَكُنْ» لأنه لما كان المعنى: أَخّرني إلى أجل قريب أصَّدقْ، لما يقتضيه التحضيض من معنى الأمر حمل «أكن» على الجزم الذي يقتضيه المعنى في قوله «فأصدق». وإنما حمل على المعنى دون اللفظ، لما في الحمل على اللفظ من الامتناع من جهة أنه لا يصح عسى الله أن يأتي وعسى الله أن يقول الذين آمنوا. كما لا يصح عسى زيدٌ أن يقوم عمرو.

والثاني: أن يكون قوله «أن يأتي بالفتح» بدلاً من اسم الله عز وجل، كما في قوله تعالى: ﴿وما أَنْسانيهُ إلاّ الشّيطانُ أَنْ أَذْكُرَه﴾[2]. ثم عطف «ويقولَ» على أن يأتي، فيكون التقدير: عسى أن يأتيَ وأن يقول الذين آمنوا. ويكون داخلا في اسم عسى، واستغنى عن خبرها بما تضمنه اسمها من الحدث.

وذكر غيره وجهاً ثالثاً وهو أن يكون معطوفاً على لفظ «يأتي» وهو خبر عسى، ويقدّر في المعطوف ضمير محذوف تقديره: ويقول الذين آمنوا به.

وأما الزمخشري[3] فلم يقدّر شيئاً من ذلك بل أطلق القول بأنه عطف على «أن يأتي». وذكر النحاس[4] وجهاً رابعاً وهو أن يكون معطوفاً على الفتح، لأن معناه بأن يفتح، فأضمر «أن» قبل «يقول» فيكون نصبه من باب ما نحن فيه، على حدّ قولهم:

لَلُبْسِ عَباءةٍ وَتَقَرَّ عيني[5]

ويكون المقصود هو المجموع.

---

(١) سورة المنافقون: آية ١٠.

(٢) سورة الكهف: آية ٦٣.

(٣) الكشاف ١/ ٦٢٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦.

(٥) سبق تخريجه في فصل ٣١.

واختار ابن الحاجب وجهاً خامساً لا تكلّف فيه، وهو أن يكون معطوفاً على قوله «فيصبحوا» لأن قوله «فيصبحوا» منصوب بالفاء في جواب الترجي بعسى. قال أبو شامة[1]: وهذا وجه للنصب ظاهر لا تعسّف فيه، ولم أر أحداً ذكره غير الشيخ أبي عمر. قلت: قد ذكره ابن عطية في تفسيره لكنه قال: فيه نظر[2]، ولم يبين من أي جهة. والظاهر أنه أرجح هذه الوجوه ونكته ما قاله أبو جعفر النحاس من النصب[3] على الصرف. والله تعالى أعلم.

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين أبو شامة، مؤرخ محدّث باحث. من مصنفاته: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، مختصر تاريخ ابن عساكر، المرشد الوجيز إلى علوم الكتاب العزيز. توفي سنة ٦٦٥هـ. انظر: الأعلام ٣/٢٩٩.

(٢) قال ابن عطية في المحرّر الوجيز ٥/١٣٣: الوجه الثالث أن يعطف قوله «ويقول» على «فيصبحوا» إذ هو فعل منصوب بالفاء في جواب التمني، إذ قوله «عسى الله» تمن وترج في حق البشر، وفي هذا الوجه نظر.

(٣) ب: «نصب».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٣٣
[المعنى الجامع لأنواع الواو]

هذه الأنواع الأربعة التي تقدّمت في الواو ترجع كلها إلى معنى جامع شملها، وهو مطلق الجمع، فقد تقدم أنه لا ينفك عنه واو الحال، وهو[١] في الثلاثة الأخر[٢] ظاهر. بخلاف ما يأتي من واو القسم فإنه لا جامع بينها وبين هذه الأنواع من جهة المعنى.

وقد تقدّم عن[٣] الحنفية أن الواو حقيقة في العطف مجاز في الحال[٤]، فيحتمل أن يطردوا هذه الحقيقة في واو المفعول معه وواو الصّرف، لأن معنى الجمع فيهما ظاهر، ويحتمل أن لا يطردوا ذلك فيهما. ومقتضى كلام فخر الدين بن الخطيب أن الواو مشتركة بين العطف والحال، كما تقدّم[٥]، وهذا ظاهر كلام أئمة العربية. ولقائل أن يقول بأنها في هذه الأنواع الأربعة متواطئة بالاشتراك المعنوي لوجود معنى جامع بين الكل يشملها، ويوجد في كل واحد منها، وهو الجمع المطلق، ويمتاز كل قسم منها بعوارض تخصه. فهي مشتركة بالنسبة إلى ذلك المعنى الكلي الذي يشملها، فتكون متواطئة كالانسان بالنسبة إلى الانسانية التي توجد في كل فرد من أفراده، وهي بالنسبة إلى مطلق الجمع والقَسَم بها مشتركة اشتراكاً لفظياً لعدم المعنى الجامع الذي يشترك بينهما. وفي

---

(١) أ: «وهي».

(٢) ب: «الأخير».

(٣) ب: «إن».

(٤) انظر بداية الفصل ٢٤.

(٥) انظر: فصل ٢٤.

هذا تقليل للاشتراك اللفظي الذي هو على خلاف الأصل، والتواطؤ خير منه.

وهذه هي الطريق التي سلكها الآمدي[1] في لفظ الأمر بالنسبة إلى القول المخصوص والشأن والصفة والفعل. فجعله متواطئا بينها بحسب المعنى[2] الكلي المشترك بينها، وإن كان ابن الحاجب اعترض عليه بما هو معروف في كتابه[3].

والجواب عنه غير عسير، وقد ذكرته في بعض المواضع، وليس ذلك مما نحن فيه حتى نطيل الكلام به. ويترتب على هذا أن استعمال الواو في أحد هذه الأنواع الأربعة التي تقدمت ليس استعمالا للفظ في مجازه ولا في مشترك لفظي حتى يتوقف على القرينة المخصصة لذلك المعنى المراد، بل في حقيقته، كإطلاق الحيوان على الانسان والفرس وغيرهما من سائر الاصناف، لوجود الحيوانية في الجميع، وإن كان كلّ نوع منها ينفرد[4] بخواص تميزه عن غيره، وذلك أولى من الاشتراك اللفظي ومن المجاز، فإن كلًّا منهما على خلاف الأصل. والله سبحانه أعلم.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١٣٠.

(٢) ب: «معنى».

(٣) انظر شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ٢/ ٧٥.

قال ابن الحاجب: الأمر حقيقة في القول المخصوص اتفاقاً. وفي الفعل مجاز، وقيل مشترك، وقيل متواطىء...

(٤) ساقطة من ب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٣٤
النوع الخامس من أقسام الواو
الواو التي للقسم

والقسم اسم أقيم مقام المصدر، وكثر استعماله فيه، والفعل أَقْسَمَ ومصدره الحقيقي الإِقْسام[1]. والذي ذكره كثير من أئمة اللغة أن القسم مأخوذ من أيمان القسامة[2]، وهي التي يحلف بها في القتل، ثم إنه قيل لكل يمين قسم. وهذا فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن أصل القسامة مبدؤه من فعل أبي طالب بسبب الأجير الذي

---

(١) في تهذيب اللغة للأزهري ٨/٤٢٠: يقال أقسمتُ إقساماً وقَسَماً، فالإقسامُ مصدر حقيقي، والقسم اسم أقيم مقام المصدر.

(٢) قال في اللسان (مادة قسم): والقَسَم بالتحريك اليمين، وكذلك المُقْسَم، وهو المصدر مثل المُخْرَج، والجمع أقسام... وأصله من القسامة... ابن سيده: والقسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون، ويمين القسامة منسوبة إليهم. وانظر: المحكم لابن سيده ٦/١٥٢.

قال الأزهري في التهذيب ٨/٤٢٣: القسامة في الدم أن يقتل رجل لا يُشهد على قتل القاتل إياه ببيّنة عادلة. فيجيء أولياء المقتول فيدعوا على رجل بعينه أنه قتله، ويدلوا بلوُث من بيّنة مثل أن يجدوه ملطخا بدم القتيل أو يشهد رجل واحد أو امرأة واحدة كل منهما عدل، أو يوجد المقتول في دار رجل بينه وبين القتيل عداوة ظاهرة. فإذا حصلت دلالة من هذه الدلالات استحلف أولياء القتيل وورثة دمه، فإن حلفوا خمسين يميناً استحقوا دية قتيلهم، وإن نكلوا عن اليمين حلف المدّعى عليه وبرىء. وهذا قول الشافعي وأصحابه.

قتل من قريش، كما صحّ ذلك في صحيح البخاري[1] أنها أول قسامة كانت في الجاهلية، وكان ذلك قبل النبوة[2] بزمن غير كبير، وإطلاق القسم على اليمين كان معروفاً عند العرب قبل ذلك على ما هو موجود في أخبارهم وأشعارهم، فكان الأولى أن يكون اشتقاق لفظ القسامة من القسم الذي هو اليمين المطلقة.

والثاني: أنه يسأل حينئذٍ عن أيّ معنى اشتق منه لفظ القسامة، فمهما كان مأخوذاً منه يقال مثله في مطلق اليمين، إلاّ أن يكون ذلك أُخِذَ من معنى خاص يختص بالدم أو بالموت أو بطلب الدية أو نحو ذلك مما لا يعمّ كل يمين يُحْلَف بها، فيقوى حينئذٍ أن مطلق القسم مأخوذ من القسامة، لكن ذلك الشيء الخاص لم يعرف ولا ذكروه.

وهذه المادة التي هي القاف والسين والميم ترجع إلى معان منها: القِسْمَةُ وهي إقرار النصيب. ومنه قوله تعالى: ﴿**وأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلام**﴾[3]، لأنهم كانوا يطلبون من جهة الأزلام ما قسم من أحد الأمرين اللذين يريدونهما.

ومنها: وهي الحُسن، وقيل القَسِمَةُ الوَجْهُ مطلقاً، حكاه الأزهري[4]. ومنهم من يقيده بالوجه الحسن، ويقال: وجه قسيم وامرأة قسيمة، أي حسناء.

ومنها القَسْم وهو الرأي. قال الأزهري[5]: يقال فلان جيّد القَسْم أي

---

(١) صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار ـ باب القسامة في الجاهلية ـ فتح الباري ١٥٥/٧.

(٢) ب: «النبوءة».

(٣) سورة المائدة: آية ٣.

وفي تهذيب اللغة ٤٢٠/٨: الأزلام سهام كانت للجاهلية مكتوب على بعضها أمرني ربي، وعلى بعضها نهاني ربّي، فإذا أراد الرجل سفراً أو أمراً ضرب تلك القداح فإن خرج السهم الذي عليه أمرني ربّي مضى لحاجته، وإن خرج الذي عليه نهاني ربّي لم يمض في أمره فأعلم الله أن ذلك حرام.

(٤) تهذيب اللغة ٤٢٢/٨. وفي المحكم ١٥٢/٦: والقَسِمَةُ: الحُسن كالقَسام، والقَسِمَةُ: الوجه. وانظر اللسان (قسم).

(٥) تهذيب اللغة ٤٢٤/٨.

الرأي. وقال ابن سيدة في المحكم[1]: القَسْم يعني بفتح[2] القاف وإسكان السين ـ الرأي، وقيل الشك وقيل القَدَر.

وجعل الراغب[3] هذه المعاني كلها راجعة[4] إلى القِسْمة التي هي إفراز[5] النصيب. وقولهم للحُسن القَسَامة أي كأنما أوتي[6] من كل حسن نصيبه في موضعه، فلم يتفاوت. وقيل: وجهٌ قَسيم[7] أي يقسّم بحسنه الطرف فلا[8] يثبت في موضع دون موضع.

وكذلك قال ابن سيده[9] في قولهم: قسَم أَمْرَهُ قَسْما، قال أي قدَّره. وقيل: لم يدر ما يصنع فيه.

فإذا عرف ذلك يحتمل أن يكون القَسَم مأخوذ من القِسمة، أي إن المُقْسِم أفرز[10] ما يحلف عليه بتأكيد باليمين، أو أفرز[10] اليمين من جملة أنواع الكلام لتأكيد ما يروم من القول. وأن يكون مأخوذاً من القسامة التي هي الحسن، فكأنّ الحالف حسّن ما يقوله بتأكيده باسم الله تعالى. وإلى هذا مال الشيخ تقي الدين القشيري[11] رحمه الله تعالى في شرح الالمام في أصل هذه اللفظة.

---

(١) المحكم ١٥٢/٦.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) الراغب الأصفهاني هو الحسين بن محمد بن المفضل، من الحكماء العلماء، أصله من أصفهان، سكن بغداد واشتهر من كتبه: محاضرات الأدباء، المفردات في غريب القرآن، قيل توفي سنة ٥٠٢ وقيل ٤٠٢هـ. الأعلام ٢٥٥/٢.

(٤) أ، ب: «راجعاً».

(٥) أ، ب: «إقرار»، والتصويب من المفردات.

(٦) في المفردات: «كأنما آتي كلَّ موضع نصيبه من الحُسن فلم يتفاوت».

(٧) في المفردات: «قيل وجه مُقسَّم لأنه يقسم بحسنه الطرف...».

(٨) ساقطة من ب.

(٩) المحكم ١٥٢/٦.

(١٠) أ، ب: «أقرر» في الموضعين.

(١١) محمد بن علي بن وهب القشيريّ، أبو الفتح تقي الدين، ولد الشيخ الإمام مجد الدين بن دقيق العيدَ، كان مقدّماً في علم الحديث. حسَن الاستنباط للأحكام والمعاني من=

قال ابن أبي الربيع: وقيل مشتق من البيت المقسم به[1] المعظم، لأنهم يعظمون ما يقسمون به.

قلت: وهذا معنى[2] آخر غير ما تقدم والكل محتمل.

وحقيقة القسم عند النحويين[3] ضم جملة خبرية إلى مثلها، تكون كلٌّ منهما فعلية أو اسمية أيضاً توكّد الثانية بالأولى، متضمنة اسماً من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته. وربما كان ذلك باسم غيره مما يعظمه المقسم، وتكون اليمين لغوية لا شرعية. وهو في الشرع[4] عبارة عن تحقيق ما يحتمل المخالفة، أو تأكيده بذكر اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته. وزاد

= السنة والكتاب.

من مصنفاته: كتاب الإلمام في الحديث، وشرحه لم يكمل شرحه. توفي سنة ٧٠٢هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩/٢٠٧.

(١) ب: «أي».

(٢) ساقطة من ب.

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٠: فأما القسم فهو جملة يؤكّد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية.

وقال ابن أبي الربيع في الملخص ص ٥٣٢: القسم وهو كلُّ جملة جيء بها لتوكيد الخبر وتكون اسمية وفعلية.

وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/٩١١. شرح المفصل ٩/٩٩.

وقال البغدادي في الخزانة ١٠/٤٧: وأغرب ابن عصفور في قوله: والقسم كل جملة أكدّ بها جملة أخرى كلتاهما خبرية. والصواب أن جملة القسم إنشائية لا خبرية، كما قال ابن جني وغيره. واعتذر عنه بأن مراده أن الجملتين إذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب.

وقد صرّح بذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٢١ فقال: وقولنا كلتاهما خبرية، يعني أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان كلام محتمل للصدق والكذب...

(٤) قال في كفاية الأخبار ص ٢٤٧: وهي في الشرع: تحقيق الأمر أو توكيده بذكر الله تعالى أو صفة من صفاته. كذا ذكره الرافعي والنووي هنا، وقال بعضهم تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده.

فيه الامام الغزالي[1] ماضياً كان أو مستقبلا لا في معرض اللغو والمناشدة. وقيد لا حاجة إلى هذين الأخيرين.

والمقصود من القسم إن كان على ماضٍ التحقيق سواء كان إثباتاً أو نفياً، مثل: واللهِ لقد دخلت الدار. أو واللهِ ما دخلت. وإن كان على مستقبل فالمقصود به الحث إن كان على ثبوت، والمنع إن كان على نفي.

وأصل حروفه الباء الجارة[2] لأن الفعل يظهر معها. تقول: أُقْسم بالله، وحلفتُ بالله. ولأن أفعال القسم كلها لازمة والباء هي المعدية لها إلى ما بعدها. وأيضاً فإنها تدخل على كل محلوف به من ظاهر ومضمر، نحو: بالله لأفعلنَّ، وبك لأفعلنَّ. كقول الشاعر:

رأى بَرْقاً فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلا بِكِ ما أَسالَ ولا أَغاما[3]

وقال الآخر:

أَلا نادَتْ أُمامَةُ بارتحالٍ لِتَحْزُنَني فَلا بِكِ ما أُبالي[4]

---

(١) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام، فيلسوف متصوّف، فقيه أصولي، من كتبه: إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، المنقذ من الضلال، فضائح الباطنية، المستصفى من علم الأصول، الوجيز في فروع الشافعية. توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر: الأعلام ٢٢/٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.

(٣) من البحر الوافر، وقائله عمرو بن حنظلة التميمي (شاعر جاهلي).

أوضع: أسرع. البكر: الفتيّ من الإبل. وقوله «ما أسال ولا أغام» أي لم يأت بسيل ولا بغيم.

والشاهد في قوله «فلابكِ» فإن الباء أصل في حروف القسم، ولذلك تدخل على الظاهر والمضمر. وقوله «فلابك» أي أقسم بك، وقيل لا زائدة. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٨/١، شرح شواهد للإيضاح ٢٢٥. المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٣/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٥، سر صناعة الاعراب ١٠٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.

(٤) من البحر الوافر، وقائله غُوَيَّة بن سُلْميّ بن ربيعة الضبي (شاعر جاهلي). ويروى =

ف «بِكِ» في البيتين قَسَم بالضمير وهو الكاف، والباء باء القسم.

وقد يحذف الفعل المتعلق بالقسم كما في هذين البيتين لكنه قليل. والأكثر مجيئه بالفعل مظهرا. وممّا حمل على الحذف أيضاً قوله تعالى: ﴿يا بُنيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ إنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظيم﴾[1] فقال بعضهم: الوقف على «لا تُشركْ» وقوله: «بِاللهِ» قسم على الجملة التي بعده «إنّ الشّرْكَ لظلمٌ عظيم».

وكذلك قوله تعالى: ﴿ادعُ لَنَا رَبَّكَ بِما عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ﴾[2]. قيل: إن قوله «بما عَهِدَ عندك» قسم، أي بعهده لئن كشفت عنّا الرِّجزَ لَنؤمِنَنَّ.

وقوله تعالى: ﴿ثمّ جاءُوك يَحْلِفونَ بِاللهِ إنْ أَرَدْنا إلّا إحْساناً وتَوْفيقا﴾[3].

قيل: إن ابتداء الكلام «بِاللهِ» والمقسم عليه ما بعده، ويكون ذلك حكاية حلفهم.

وأمّا الواو فإنها بدل من الباء[4] لأنها أشبهتها من جهة أنهما من مخرج واحد وهو الشفتان، ولأن الباء تفيد الالصاق، والواو تفيد الجمع، وهو نوع من الالصاق، فلمّا كانت فرعاً عنها[5] انحطّت عن رتبتها من ثلاثة أوجه[6]: أحدها:

= «باحتمال» مكان بارتحال. وفي النسخة ب «بدأت» بدل نادت. وانظر الشاهد في حماسة أبي تمام ١/٤٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٨، الخصائص ٢/١٩. سر صناعة الاعراب ١/١٠٤. ابن يعيش ٩/١٠١.

(١) سورة لقمان: آية ١٣.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٣٤.

(٣) سورة النساء: آية ٦٢.

(٤) سر صناعة الاعراب ١/١٤٤. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٥. شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٤. وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/٩٢٥: ولا أعلم بين النحويين في هذا خلافا، أن الأصل الباء، وأن الواو بدل من الباء، إلّا السهيلي فإنه ردّ على جميع النحويين، وقال ليست الواو بدلاً من الباء...

(٥) أ: «عليها».

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٤.

أنّ الفعل لا يظهر معها لما تقدّم أن أفعال القسم كلها لازمة، وإنما يصل إلى ما بعدها بالباء التي تفيد ذلك، والواو ليس لها هذه الرتبة.

والثاني: أنها لا تدخل إلّا على الظاهر دون المضمر، لأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها[1]. ألا ترى أنك تقول: أعطيتكم درهماً، فتحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً[2]. فإذا أضمرت المفعول قلت: أعطيتكموه. فتردّ الواو لأجل اتصال الفعل بالمضمر.

والثالث: أن الواو لا تجيء في السؤال المراد به معنى القسم مجيء الباء، مثل: باللهِ إلا[3] فعلت، وبالله لا تفعل كذا. قال الشاعر:

بدينِكَ هل ضَمَمْتَ إليْكَ لَيْلَى وهَلْ قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّوْمِ فاها[4]

وإن كان هذا ومثله ليس على حقيقة القسم، ولكنه في معنى ينعقد به اليمين، إذا نوى ذلك على الراجح عند أصحابنا.

وأما التاء فإنها بدل عن الواو لأنها تُبدَلُ منها في حروف كثيرة مثل: تُراث

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٠٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٥.

(٢) ب: «تحقيقا».

(٣) أ: «لا».

(٤) من البحر الوافر، ينسب إلى مجنون ليلى، قيس بن الملوّح.
ويروى الشطر الثاني هكذا: «قبيل الصُّبح أو قبلت فاها».
قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٢٢: ومما يتبيّن أن هذا وأمثاله ليس بقسم أنه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق بالمجرور أقسم، . . فلا يتصور أن يقال: أقسم بدينك هل ضممت إليك ليلى. بل الفعل الذي يتعلق به المجرور: أسأل. . .
وقال ابن يعيش ٩/١٠٢ كأنه قال أسألك بحق دينك أن تصدقني وتعرفني الحقيقة.
ولكن الرضي استشهد بهذا البيت على أنه جواب قسم السؤال يكون استفهاماً فإن قوله «هل ضممت إليك ليلى» عنده جواب القسم الذي هو «بدينك» شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٨.
وانظر مغني اللبيب ٦٤٧. شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٢٣، خزانة الأدب ١٠/٤٧.

وتُخَمَة وتُكَأَة[1] ونحوها، ولكنها لما كانت فرعاً عن الواو في المرتبة الثالثة قصرت عنها فاختصت باسم الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ لقد عَلِمْتُم﴾[2] و ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ﴾[3]. ولا تدخل على اسم غيره. إلّا ما حكي عن بعضهم من قولهم: تَرَبِّ الكعبة[4]، وهو قليل.

وللقسم أيضاً حروف أخر لا تعلّق لها بما نحن فيه، فلذلك لا حاجة بنا إلى ذكرها. وكذلك في الجمل التي يجاب بها القسم ومواضعها وشروطها، إذ لا اختصاص بها للواو، ولها موضع تذكر فيه. وإنما يتكلم فيما يختصّ بالواو، وهي في هذا الموضع جارّة بنفسها، لا يختلفون في ذلك، لأنها اختصت بالأسماء، ولم تنزل منزلة الجرّ منها، ولصحة دخول حرف العطف عليها، فدَلّ على أنها هي العاملة.

وقد ذكر جماعة من الأصحاب أنه إذا قال: واللهُ لأفعلنَّ كذا، برفع الهاء أو بنصبها، أنه يكون يميناً، سواء نواها أو لم ينوها. والخطأ في الاعراب لا يمنع انعقاد اليمين. وهذا ما اختاره الرافعي والنووي[5]. وقال القفال[6] في قوله:

---

(١) الكلمات الثلاثة غير واضحة في النسختين بسبب قلة الإعجام.

وفي ابن يعيش ٩/٩٩: والتاء بدل من الواو، واختص ذلك بالقسم، وإنما أبدلت منها، لأنها قد أبدلت منها كثيراً نحو قولهم: «تُجاه وتُراث» وهما فُعال من الوجه والوراثة، وقالوا: «تُكأة وتُخَمة» وهو فُعَلة من توكأت والوخامة، وقالوا: «تقوى وتقاة» وهو فَعْلى وفُعَلَة من الوقاية، وهو كثير يكاد يكون قياساً... واختصت التاء لضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن اختصت باسم الله تعالى...

وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٥، البسيط في شرح الجمل ٩٢٧، سر صناعة الاعراب ١/١٤٥.

(٢) سورة يوسف: آية ٧٣.

(٣) سورة يوسف: آية ٨٥.

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٤، ابن يعيش ٨/٣٢.

(٥) قال النووي في روضة الطالبين ١١/٩: لو قال: والله لأفعلنّ، برفع الهاء أو نصبها، كان يميناً، واللحن لا يمنع الانعقاد. وقال القفال: في الرفع لا يكون يميناً إلّا بالنيّة.

(٦) هو عبد الله بن أحمد االمروزي، أبو بكر القفال، من أكابر فقهاء الشافعية في عصره، =

واللهُ، بالرفع إنه لا يكون يميناً.

قلت: يتجه[1] أن يفرق في ذلك بين من يعرف العربية ومن لا يعرفها، فالقول بالانعقاد مطلقاً إنما يقوى في حق من لا يعرف العربية، أما إذا كان يعرفها وقصد الرفع أو النصب ولم ينو به اليمين، فالقول بالانعقاد هنا بعيد جداً. نعم لو نوى ذلك لصح، وإن كان مخطئا باللحن، ويؤيد ذلك أن صاحب الحاوي[2] حكى عن أبي اسحاق المرزوي[3] قال: إن قوله «تاللهِ» يعني بالمثناة إنما يكون يميناً في حقّ خواصّ الناس الذين يعرفون أن التاء من حروف القسم، ولا يكون يميناً في [حق] العامة الذين لا يعرفون ذلك.

وقد قال الأصحاب: إذا قال «واللهِ لأفعلنَّ كذا» ثم ذكر أنه أراد «والله المستعان» وابتدأ بقوله «لأفعلنّ» من غير يمين، إن ذلك يقبل منه وتصير النية صارفة له إلى المحل المذكور، وليس فيه إلّا اللحن في الاعراب.

ومثله أيضاً ما إذا قال «بالله لأفعلن» ثم قال: أردتُ اعتصمتُ بالله أو

= وشيخ الخراسانيين، له اثار كثيرة منها: شرح المختصر، وشرح الفروع في الفقه. وربما قيل له القفال الصغير للتمييز بينه وبين القفال الشاشي. توفي سنة ٤١٧ هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله ١٣٤، الأعلام ٤/٦٦.

فائدة: قال النووي في المجموع ١/١١٥: وحيث أطلقت أنا في هذا الشرح ذكر القفال، فمرادي به المروزي لأنه أشهر في نقل المذهب. . وأما الشاشي فذكره قليل بالنسبة إلى المروزي في المذهب، فإن أردت الشاشي قيدته فوصفته بالشاشي.

(١) ساقطة من أ.

(٢) صاحب الحاوي هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي، وقد سبقت ترجمته في فصل ٩ وكتابه الحاوي يقع في عشر مجلدات في المذهب الشافعي. توفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ.

(٣) هو أبو إسحاق ابراهيم بن أحمد المروزي، كان إماماً جليلاً ورعاً زاهداً، انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج، شرح مختصر المزني شرحاً مبسوطاً، انتقل في آخر عمره إلى مصر، وتوفي بها سنة ٣٤٠هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٦٦. الأعلام ١/٢٨.

أستعين[1]، ونحو ذلك ثم ابتدأت «لأفعلن» فكذلك يقبل منه. صرّح بهما العراقيون وبعض الخراسانيين. واستبعده إمام الحرمين، وعدّه زللا منهم أو خللا من النساخ[2].

ومن الأصحاب من قطع في قوله «والله لأفعلنّ» بأنه يمين[3]، فكل حال لا ينفعه فيه التأويل، وجعل الخلاف مختصاً بقوله «بالله» بالباء الموحدة، لقوة صراحة الواو في القسم وشهرة استعمالها، وهذا أقوى أيضاً من جهة الاعراب. فإنه إذا قال «بالله» وأردت استعنت ونحو ذلك، وابتدأت الكلام، كان لكلامه وجه محتمل للتأويل. بخلاف ما إذا قال «واللهِ» بالجرّ، ثم ادّعى أنه أراد به الابتداء لا القسم، وأضمر الخبر، وابتدأ بعده بالكلام غير مقسم عليه. فإن هذا بعيد احتماله منه مع جر اسم الله. واللحن هنا لا يعذر فيه مع قصد[4] الاضمار وقطع الكلام.

والأصح في قوله «تالله» بالمثناة من فوق، إنه يمين، للعرف فيه، ولاستعماله في القرآن. وقيل فيه قول إنه لا يكون يميناً إلا بالنية. ومنهم من خصّص ذلك بالقسامة لما تتضمن من إثبات حق لنفسه من قصاص أو دية، فلا يمنع منه، إلّا بلفظ قويّ مشهور في القسم. وتقدّم عن أبي اسحاق المروزي التفرقة بين العامة وغيرها. والله تعالى أعلم.

---

(١) أ: «استعنت بالله».

(٢) انظر: روضة الطالبين ج١١ ص ٨.

(٣) المصدر السابق بنفسه.

(٤) ب: «قصده».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل ـ ٣٥

[النوع السادس]

الكلام على واو رُبَّ

كما في قول امرىء القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمومِ لِيَبْتَلي[1]

أي ربّ ليلٍ كموج البحر. وقول رؤبة بن العجاج[2]:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ[3]

مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ

والقاتم: المظلم. والأعماق: جمع عمق وهو ما يستدلّ به على المواضع والطرق من جبل وبناء وغيرهما. واشتباهها التباس بعضها ببعض. والخفق: ما

---

(١) البيت من البحر الطويل من معلقة امرىء القيس المشهورة في ديوانه ص ١٨.

والسُّدول: السُّتور. ليبتلي: أي ليختبرني ويعرف ما عندي من الصبر. والشاهد فيه حذف ربّ بعد الواو، أي ربّ ليل كموج البحر.

وانظر: شرح الأشموني ٢/٢٣٣، مغني اللبيب ص ٤٠٠.

(٢) رؤبة بن العجاج التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية، والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وكانوا يحتجون بشعره. توفي سنة ١٤٥هـ. انظر: الأعلام ٣/٣٤.

(٣) من رجز لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه إضمار ربّ بعد الواو في قوله «وقاتم...».

والأعماق: جمع عمق، وهو القعر. الخاوي: الذي لا شيء فيه.

المُنْخَرق: حيث تنخرق الريح، متسع. الأعلام: الجبال.

وانظر الشاهد في سيبويه ٤/٢١٠، شرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٣، ايضاح شواهد الإيضاح ١/٣١١. ابن يعيش ٢/١١٨، شرح الأشموني، مغني اللبيب ٤٠٠.

تخفق فيه من التراب عند هبوب الرياح[1]. ومثله أيضاً قول الأعرابية:

وذي حاجـةٍ قُلْنـا لَهُ لا تَبُـحْ بِهـا فَلَيْسَ إِلَـيْهـا ما حَييتَ سَبـيلُ[2]

وهو كثير في النظم والنثر.

والـذي ذهب إليه جمهـور البصـريين[3] ومن بعـدهم أن الجـرّ في هذه المواضع بربّ مضمرة بعد الواو، لا بالواو نفسها، بل هي عاطفة، ولذلك لم يعدّها سيبويه في حروف الجر.

وذهب المبرّد والكوفيون[3] إلى أن الواو هي الجارّة، لكونها عوضاً عن ربّ، كما في واو القسم، ولأنها واردة في أول الكلام، وليس قبله شيء يعطف الواو عليه. وظـاهـر كلام ابن الحاجب[4] اختيار هذا القول، لأنه عدّها من جملة الحروف الجارة.

واحتـجّ البصريون بوجوه: أحدها: أنها لو كانت هي الجارة لدخلت واو العطف عليها، كما في واو القسم، وقد تقدّم مثله.

وثانيها: أن ذلك لو كان بطريق العوض عن ربّ لما جاز أن تضمر ربّ معها، كما أنه لما كانت واو القسم بدلا عن بائه لم يجز الجمع بينهما، وهنا يجوز ذلك بالاتفاق فيقال: وربّ رجلٍ عالم لقيته.

وثالثها: أن ربّ قد أضمرت بعد الفاء وبل، كقول امرىء القيس:

---

(١) ب: «الريح».

(٢) من البحر الطويل، قالته ليلى الأخيلية، وبعده قولها:

لنـا صاحبٌ لا نبـتغي أن نخـونـه وأنـت لأخـرى صاحـب وخـليلُ

انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٢٤. ديوان ليلى الأخيلية ص ٩٥ مع اختلاف يسير في رواية البيت الثاني.

(٣) الانصاف مسألة ٥٥. ابن يعيش ٢/١١٨، ارتشاف الضرب ٢/٤٦٢. مغني اللبيب ص ٤٠٠، شرح الأشموني ٢/٢٣٣. همع ٤/٢٢٢.

(٤) قال في الكافية ص ٢١٥: «حروف الجر وهي: مِنْ وإلى وحتى وفي والباء واللام ورُبَّ، وواوها...». وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٩.

فَمِثْلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومُـرضـعٍ فَأَلْهَيْتُهـا عَن ذي تمـائمِ مُحْـوِلِ[1]

وقول الآخر:

فإنْ أَهْـلِكْ فَذي حَنَـقٍ لَظاه عليّ يكـادُ يَلتهـبُ الـتهـابـا[2]

وقول الآخر:

وإمـا تُعْـرِضِـنَّ أُمَـيْمَ عَنّـي وتَنْـزَعْـكِ الـوُشـاةُ أُولـو النِّبَـاطِ[3]

فحـورٍ قد لهـوتُ بهـنَّ عِينٍ نواعِـمَ في الـمُـروط وفي الـرِّياط

ومثاله في بل قول رؤبة بن العجاج:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ[4]

---

(١) من البحر الطويل، لامرىء القيس من معلقته المشهورة. انظر: ديوان امرىء القيس ص ١٢، شرح القصائد السبع للأنباري ٣٩، شرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٢٠. الأشموني ٢/٢٣٢. التمائم: المعاذات تعلق على الصبي. مُحول: أتى عليه حَول. طرقت: جئت ليلا.

(٢) البيت من البحر الوافر، وقائله ربيعة بن مقروم الضبّي، شاعر مخضرم أدرك الاسلام فأسلم وشهد القادسية وجلولاء.

انظر: الحماسة لأبي تمام ص ٢٨٤، خزانة الأدب ١٠/٢٦. المغني ص ١٧٧، إيضاح شواهد الايضاح ٣١٢.

(٣) من البحر الوافر، قائلهما المتنخل الهذلي واسمه مالك بن عويمر.

ينـزعك: يودّونك. أولو النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. الحور: جمع حوراء وهي الشديدة بياض الحدقة الشديدة سوادها. والعين: جمع عيناء وأعين وهو سعة العين. والمـروط: جمع مِرط وهو الازار. والرياط: جمع ريطة وهي الملاءة أو الثوب الرقيق. انظر: ديوان الهذليين ٢/١٩، شرح شواهد الايضاح لابن بري ٣٨٥، شرح ابن يعيش ٨/٥٣ والشاهد أيضاً في شرح الأشموني ٢/٢٣٢، الانصاف مسألة ٥٥.

(٤) من أرجوزة طويلة لرؤبة في مدح مسلمة بن عبد الملك. انظر ديوان رؤبة في مجموع أشعار العرب ص ٥. والبلد: القفر. والصُعُد: جمع صَعُود وهو المرتفع من الأرض. وأصباب: جمع صَبَب وهو ما انحدر من الأرض. انظر: خزانة الأدب ١٠/٣٢، شرح الاشموني ٢/٢٣٢.

وقول الآخر:

بل بلدٍ مِلْءِ الـفِـجـاجِ قَتَـمـهْ لا يُشْتَـرى كتَّـانُـهُ وجَهْـرَمُـهْ[1]

والجرّ في هذه المواضع بإضمار ربّ بالاتفاق، فكذلك في الواو، لأن كلها من حروف العطف. وأما كون ذلك صدر الكلام فالعطف فيه على شيء مقدّر في الضمير، فكأنه قال في نفسه: ربّ شيء كان مني وربّ قاتم الأعماق، ونحو ذلك. وكذلك البواقي.

ولقائل أن يجيب عن الوجه الأوّل بأنّ امتناع دخول الواو العاطفة إنما كان لعدم ما تعطف عليه. وأيضاً فلما في اجتماع الواو[2] من الاستثقال. وإنما جاز في القسم الاستثقال[3] لكثرة دورانه في الكلام.

وأما الجمع بين الواو وربّ فلمانع أن يمنع أن هذه الواو هي تلك، تكون عند عدمها، بل عند ظهور ربّ هي عاطفة ليس إلّا، وليست التي يعوّض بها عن ربّ، فيجوز حينئذٍ الجمع، ولا يكون فيه دليل.

وأما الفاء وبل فلا شك أن ذلك قليل نادر جداً، بخلاف الواو، فإن الجرّ بعدها كثير شائع في كلامهم.

وكلّ من القولين محتمل وإن كان الأظهر قول البصريين. فإذا عرف ذلك فعلى قول البصريين ليست قسماً مغايراً لما تقدّم لأنها العاطفة عندهم. وعلى القول الآخر المغايرةُ ظاهرة، فيكون ذلك نوعاً على ما تقدّم. ويجيء على البحث المتقدم أن الواو مشتركة لفظاً بين مطلق الجمع والقسم. وهذه التي بمعنى ربّ. ثم هي بالنسبة إلى الأنواع الأربعة المتقدمة متواطئة. والله تعالى أعلم.

---

(١) من رجز لرؤبة بن العجاج، في ديوانه من مجموع أشعار العرب ص ١٥٠.
وفي أ، ب: «مثل العجاج». والفجاج: الطرق، والقتم: الغبار، ومثله القتام. الكتان: نوع من القماش. الجهرم: البساط من الشعر. ويبدو أن المراد بهما أشكال السّراب. وانظر الشاهد في: شرح شواهد الايضاح لابن برّي ٤٤١، إيضاح شواهد الايضاح ٣١٢، ٦٥٨. شرح الأشموني ٢/٢٣٢.

(٢) ساقطة من ب. ولعل الصحيح «الواوين». (٣) ساقطة من ب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل - ٣٦
[الأحكام المتعلقة بربّ]

الأحكام المتعلقة بربّ كثيرة معروفة في موضعها من كتب العربية، والذي يتعلق بهذا الموضع منها ثلاثة أمور، نذكرها لتعلقها بما نحن فيه، سواء جُعلت الواو عوضاً عن ربّ، أو كانت ربّ بعدها مُقَدّرة:

الأول: أنها للتقليل أو للتكثير. ولا شك أنها جاءت للتقليل كثيراً، وخصوصاً في مواضع لا تحتمل إلّا التقليل مما يأتي ذكره. وجاءت في مواضع يسيرة، تأتي أيضاً، والمراد بها التكثير.

وقد قال سيبويه[1] في كتابه في باب كم: ومعني «كم» كمعنى ربّ، إلا أنّ «كم» اسم و «ربّ» غير اسم. ففهم جماعة من ذلك أن معناها التكثير، كما أن معنى «كم» التكثير، ومنهم ابن مالك. فقال[2]: هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر.

---

(١) قال سيبويه ٢/١٦١: واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحد، إلّا أن كم اسم وربّ غير اسم.

(٢) التسهيل ص ١٤٧. وفي شواهد التوضيح والتصحيح، في ترجيح كون ربّ للتكثير لا للتقليل ص ١٠٤. قال ابن مالك: أكثر النحويين يرون أن معنى ربّ التقليل، وأن معنى ما تصدّر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه.

وصرّح بأنها للتكثير من المتقدمين صاحب العين[1]. وقال الفارابي[2] في كتاب الحروف إنها للتقليل وللتكثير، فجعلها مشتركة بينهما. ومقتضى كلام ابن مالك أن حقيقتها التكثير.

والذي صرّح به دهماء أئمة العربية أنها للتقليل، وأنها ضدّ كم في التكثير.

قال ابن السيّد[3] البطليوسي[4]: وجدتُ كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين[5] على أنها للتقليل [وأنها ضد كم في التكثير] كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس[6]، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش سعيد بن مسعدة، والمازني، وأبي عمر الجرمي، والمبرد، وأبي

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٢) هو محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر الفارابي، أكبر فلاسفة المسلمين، يعرف بالمعلم الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو، تركي الأصل، ولد في فاراب وانتقل إلى بغداد فنشأ بها وألّف أكثر كتبه بها، ورحل إلى مصر والشام. له نحو مائة كتاب منها: الفصوص، إحصاء العلوم، الخطابة، الحروف. توفي بدمشق سنة ٣٣٩هـ.
انظر: الأعلام ٧/ ٢٠.

(٣) عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، كان عالماً باللغات والآداب، واقرأ النحو. من مصنفاته: شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ، شرح سقط الزند، إصلاح الخلل الواقع في الجمل. توفي ببلنسية سنة ٥٢١هـ. بغية الدعاة ٢/ ٥٦.

(٤) ذكر ذلك ابن السيد في كتابه المسائل والأجوبة، المسألة الخمسون في ربّ، انظرها في كتاب رسائل في اللغة ـ تحقيق د. ابراهيم السامرائي ص ١٣٧. وانظر: الهمع ٤/ ١٧٤، الارتشاف ٢/ ٤٥٥.

(٥) ب: «مجتمعين».

(٦) يونس بن حبيب الضبّي الولاء البصريّ، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، روى عنه سيبويه، وكانت له حلقة بالبصرة. مات سنة ١٨٢ هـ. بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥.

بكر بن السراج، وأبي اسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، والرماني[1]، [وابن جني][2]، والسيرافي. وكذلك جلة[3]* الكوفيين كالكسائي، والفرّاء، ومعاذ الهراء[4] وهشام[5]، وابن سعدان[6]، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلّا صاحب العين والفارابي. ولا شكّ أن هؤلاء رأوا الأبيات التي وردت فيها للتكثير فإنها كثيرة.

ثم ذكر قول سيبويه المتقدم «معنى كم معنى ربّ» وقال[7]: لا حجة فيه لأنه قد صرّح في مواضع أن ربّ للتقليل وكم للتكثير، وهو يستعمل ذلك أيضاً، فإنه إذا تكلم في كتابه على الشواذ يقول في كثير منها «وربّ شيء هكذا. . .» يريد أنه قليل نادر. وقد أنشد بيت الفرزدق[8]:

فأَصْبَحوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[9]

---

(١) علي بن عيسى، أبو الحسن الرمّاني، كان إماماً في العربية، علّامة في الأدب، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد. من مصنفاته: التفسير، شرح أصول ابن السراج، شرح سيبويه، معاني الحروف. توفي سنة ٣٨٤هـ. بغية الدعاة ٢/١٨١.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل والأجوبة لابن السيد/ انظر رسائل في اللغة ص١٣٨.

(٣) ب: «جملة».

(٤) معاذ بن مسلم الهرّاء، من قدماء النحويين، وأول من وضع التصريف، وأخذ عن الكسائي وغيره. مات ببغداد سنة ١٨٧ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٩١.

(٥) هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنّف: مختصر النحو، الحدود، القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٦) محمد بن سعدان الضرير، الكوفي النحوي المقرىء، كان ثقة نحوياً، وصنف في النحو والقراءات. مات سنة ٢٣١هـ. بغية الوعاة ١/١١١.

(٧) رسائل في اللغة ص ١٣٩.

(٨) هو همّام بن غالب بن صعصعة التميمي. الشهير بالفرزدق، شاعر أموي مشهور عاش في البصرة وله نقائض مع جرير. توفي سنة ١١٠هـ. الأعلام ٨/٩٣

(٩) من البحر البسيط، من قصيدة للفرزدق يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، وكان قد ولي =

ثم قال[1]: وهذا لا يكاد يعرف، كما أن «ولات حين مناص» كذلك، وربّ شيء هكذا. وقد[2] فسر أبو علي الفارسي وغيره قوله «إن معنى كم معنى ربّ» على أن مراده أنهما يشتركان في أنهما يقعان صدراً وأنهما لا يدخلان إلّا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد كم يدل على كثير وبعد ربّ على قليل. قال[3]: وكذلك قال ابن درستويه والرماني وغيرهما.

قلت: وفي حمل كلام سيبويه على هذا جمع بين جميع كلامه ودفع التناقض عنه. والكلام الآن في المواضع التي جاءت فيها لا تحتمل إلّا التقليل، وفي مواضع التكثير ثم في الجواب عنها.

فمن الأوّل ما اتفقوا عليه من قولهم: ربّه رجلا. ونص عليها سيبويه[4] في الكتاب. وهو تقليل محض، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظير، بل بقلته.

وقال الشاعر:

ألا ربَّ مولـودٍ ولـيسَ له أَبٌ وذي وَلَـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَـوانِ[5]

وذي شامـةٍ غَرَّاءَ في حُرِّ وَجْـهِـهِ مُجَـلَّلةٍ لا تنـقـضـي لأوانِ

وهذه الثلاثة لا نظير لها فيما ذكر. فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه

= المدينة. والشاهد فيه إعمال ما عمل ليس مع تقديم خبرها على اسمها، وهو نادر.
وانظر الشاهد في سيبويه ١/٦٠، شرح أبيات سيبويه ١/١٦٢، خزانة الأدب ٤/١٣٣ تلخيص الشواهد لابن هشام ٢٨١، شرح الأشموني ١/٢٤٨.

(١) أي سيبويه ١/٦٠.

(٢) الكلام لابن السيّد البطليوسي/ عن رسائل في اللغة ص ١٣٩.

(٣) أي ابن السيد. انظر رسائل في اللغة ص ١٤٠.

(٤) الكتاب ٢/١٧٦.

(٥) من البحر الطويل، نسبه سيبويه لرجل من أزد السراة. ويروى «عجبت لمولود». وانظر الشاهد في سيبويه ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، شرح شواهد الايضاح لابن بري ٢٥٧، إيضاح شواهد الايضاح للقيسي ٣٥٣، ابن يعيش ٤/٤٨، شرح الأشموني ٢/٢٣٠، مغني اللبيب ١٤٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠٠، شواهد التوضيح ص ١٠٥.

السلام، والذي له ولد ولم تلده أبوان آدم عليه السلام، وصاحب الشامة هو القمر، شبه الكلف الذي يظهر فيه بالشامة.

وقال الآخر:

رُبَّ نَهْرٍ رَأَيْتُ في جَوْفِ خُرْجٍ ... يترامى بموجِهِ الزَّخَّارِ[1]
ونهارٍ رأيتُ منتصفَ الليـ ... ـلِ ولَيلٍ رأيتُ نِصْفَ النَّهارِ

يعني بالخرج الوادي الذي لا منفذ له. والنهار: فرخ الحُبارى. والليل: فرخ الكروان. وأنشد البطليوسي لحاتم طيء[2]:

وإنّي لأعطي سائلي ولَرُبَّما ... أكَلَفُّ ما لا أستطيعُ فأَكْلَفُ[3]

وجعل ربّ هنا للتقليل، وليست صريحة في ذلك، كالذي قبله، بل لعل مراده التكثير، لأنه في مقام التمّدح.

ومن المواضع التي جاءت للتكثير قوله تعالى: ﴿**رُبَما يَودُّ الذين كَفَروا لو كانوا مُسْلِمين**﴾[4]. قال أبو علي الفارسي: لا معنى للتقليل فيها لأنه لا حجة عليهم فيه.

وقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القيامة)[5]. قال ابن مالك[6]: ليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن المتصف

---

(١) من البحر الخفيف، ولم ينسب لقائل.

والبيتان مع بيت ثالث في: رسائل في اللغة ص ١٤٨ نقلا عن المسائل والأجوبة لابن السيّد، وفي إيضاح شواهد الايضاح للقيسي ص ٢٩٨.

(٢) حاتم بن عبدالله الطائي القحطاني، فارس شجاع جواد ـ جاهلي من أهل نجد، يضرب المثل بجوده. توفي في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: الأعلام ٢/١٥١.

(٣) من البحر الطويل. ويروى «ما لا يستطاع». أكلف: أحمله على مشقة. والبيت في رسائل في اللغة ١٤٣، إيضاح شواهد الايضاح ٢٩٣، ديوان حاتم الطائي ص ٧١ طبعة دار صادر ـ بيروت.

(٤) سورة الحجر: آية ٢.

(٥) البخاري: كتاب التهجد، كتاب الفتن. فتح الباري ٤/١٠، ١٣/٢٠.

(٦) شواهد التوضيح ص ١٠٤.

بهذا من النساء كثير.

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عَدَمُ المالِ وجهلٍ غَطَّى عليه النَّعيمُ[1]

وقال ضابىء البُرْجُميّ[2]:

ورُبَّ أُمـورٍ لا تضـيرُك ضَيْرَةً ولِـلْقَـلْبِ مِنْ مَخْشـاتِهِنَّ وَجيبُ[3]

وقال عديّ بن زيد[4]:

رُبَّ مَأْمـولٍ وراجٍ أَمـلا قَدْ ثَنَـاهُ الـدَّهْـرُ عَنْ ذاك الأَمَـلْ[5]

أنشـد هذه الثـلاثة ابن مالك. وليس التكثير فيها[6] متعيناً ولا بدّ، ولكنّه ظاهر، وقد يدعى فيها التقليل، بخلاف قول أبي كبير الهذلي:

---

(١) من البحر الخفيف. شواهد التوضيح ١٠٥، ديوان حسان بن ثابت ص ٨٩.

(٢) هو ضابىء بن الحارث بن أرطاة التميمي البُرجُميّ، شاعر خبيث اللسان، كثير الشر، أدرك الاسلام، وعاش بالمدينة الى أيام عثمان بن عفان، فحبسه على الهجاء، ومات في السجن نحو سنة ٣٠هـ.

انظر: خزانة الأدب ٩/٣٢٤، الأعلام ٣/٢١٢، الشعر والشعراء ٣٥٠.

(٣) من البحر الطويل، من أبيات لضابىء قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان، وأولها:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّار بها لغريبُ

وقيّار هو اسم جمله وقيل فرسه. يقال: ضاره يَضيره وضرّه يضرّه. والمخشاة: مصدر ميمي بمعنى الخشية وهي الخوف. الوجيب: الخفقان. وانظر الشاهد في خزانة الأدب ١٠/٣٢٠، الشعر والشعراء ٣٥١، معاهد التنصيص ١/١٨٦، شواهد التوضيح ١٠٥.

(٤) عديّ بن زيد العبّادي التميمي، شاعر جاهلي من أهل الحيرة، كان يحسن العربية والفارسية، اتخذه كسرى أنو شروان في خاصته وجعله ترجماناً بينه وبين العرب. تزوج هنداً بنت النعمان بن المنذر، ووشى به أعداء له إلى النعمان فسجنه وقتله في سجنه بالحيرة.

انظر: الأعلام ٤/٢٢٠. الشعر والشعراء ٢٢٥.

(٥) من بحر الرمل، وهو أول أبيات في ديوان عديّ بن زيد ص ٩٩. وثناه: صرفه عن حاجته، والشاهد في شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٠٥.

(٦) ساقطة من أ.

أُزْهَـيْرُ إنْ يَشِـبِ الـقـذالُ فإنَّـهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَقْتُ بِهَيْضَلِ[1]

وقول أبي عطاء السّندي[2] يرثي عمر بن هبيرة[3]:

فإنْ تُمْسِ مَهْجـورَ الفِنـاءِ فَرُبَّمـا أقـامَ به بعْـدَ الـوُفـودِ وُفـودُ[4]

وأنشد ابن برهان[5] عن أبي زيد لعمرو بن البراء[6]:

وذي رَحِمٍ ذي حاجـةٍ قد وَصَلْتُهم إذا رَحِمُ القـطَّاعِ نَشَّتْ بِلالُهـا[7]

---

(١) من البحر الكامل. أزهير: الهمزة للنداء. زهير: مرخّم زهيرة وهي ابنته. والقذال: ما بين النقرة وأعلى الأذن وهو أبطأ الرأس شيباً. الهيضل: الجماعة. لجب: كثير. لفقت بهيضل: أي جمعت بينهم في القتال. ويروى «لففت»

انظر: خزانة الأدب ٩/٥٣٥. ابن يعيش ٨/٣١. شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٥. رسائل في اللغة (عن المسائل والأجوبة) ١٥١. إيضاح شواهد الايضاح ٣٠٠. ديوان الهذليين ٢/٨٩.

(٢) أبو عطاء السندي اسمه أفلح بن يسار، نشأ في الكوفة، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، شاعر فحل من شعراء بني أمية. مات أيام المنصور. انظر: الحماسة ـ حاشية ص ٦٦. الخزانة ٩/٥٤٥. الشعر والشعراء ٧٦٦.

(٣) هكذا نقل المصنف عن ابن السيد في المسائل والأجوبة، وكذلك في الشعر والشعراء ٧٦٨. ولكن في الخزانة ٩/٥٤٠، وكذلك يقول محقق الشعر والشعراء أن الأبيات في رثاء يزيد بن عمر بن هبيرة الذي قتله المنصور سنة ١٣٢ هـ.

(٤) من البحر الطويل. وانظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام ١/٣٩١. رسائل في اللغة (عن المسائل والأجوبة) ص ١٥١. الشعر والشعراء ٧٦٩. المقتصد ٨٢٩. خزانة الأدب ٩/٥٣٩. شرح اللمع لابن برهان ١/١٧٠.

(٥) عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، كان زاهدا، وكان أول أمره منجّما فصار نحويا. شرح اللمع لابن جني. توفي سنة ٤٥٦هـ.

(٦) قال أبو زيد في النوادر ص ٤٤٣: عمرو بن البراء من بني عبدالله بن كلاب، أدرك الاسلام.

(٧) من البحر الطويل، وهو أول ثلاثة أبيات ذكرها أبو زيد في نوادره ص ٤٤٣. وفيه يقال: نشّت الغدران إذا جفّت، ونشّ الحوض إذا كان قد جفّ فصُبَّ فيه الماء... =

وأنشد لأوس بن حجر[1]:

وَنِلْنَا ونَالَ القومُ منا وربما ... يكون على القوم الكرامِ لنا الظَّفَرْ[2]

ولجذيمة الوضاح[3]:

ربَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ... ترفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ[4]

وللأعشى ميمون بن قيس:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو ... مَ وأَسرى مِنْ مَعْشَرٍ أقيالِ[5]

ولثمامة بن مخبر[6]:

= وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩.

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، كان كثير الأسفار وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة، عمّر طويلا ولم يدرك الاسلام. الأعلام ٢/٣١، الشعر والشعراء ٢٠٢.

(٢) من البحر الطويل. ويروى «قُتلنا ونال القتل منا...»

انظر: خزانة الأدب ١٠/٣، شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩. وليس في ديوان أوس بن حجر بتحقيق د. محمد يوسف نجم.

(٣) جذيمة بن مالك التنوخي، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق من أشهر ملوك العرب في الجاهلية، عُمرّ طويلا، يقال له الوضاح، والأبرش لبرص فيه. احتالت عليه الزباء ملكة تدمر وقتلته بثأر أبيها.

انظر: الأعلام ٢/١١٤، خزانة الأدب ٧/٢٩٣، ١١/٤٠٨.

(٤) من البحر المديد، واستشهد به سيبويه على توكيد «ترفعن» بالنون الخفيفة للضرورة. أوفيت: أشرفت. العلم: الجبل. الشمالات: جمع الشمال من الرياح.

(٥) من البحر الخفيف. والرّفد: القدح، بفتح الراء وكسرها. أقيال: بالياء جمع قَيْل وهو الملك، ويروى «أقتال» جمع قِتْل وهو العدوّ المقاتل.

وانظر الشاهد في ديوان الأعشى ص١٣، شرح اللمع لابن برهان، ابن يعيش ٨/٢٨. المقتصد ٨٣١، إيضاح شواهد الايضاح ٢٨٤، شرح شواهد الايضاح ٢١٥، خزانة الأدب ٩/٥٥٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣.

(٦) في اللسان وتاج العروس (مادة لوث) وقال ثمامة بن مخبر السدوسي.. وفي شرح اللمع لابن برهان ١/١٧٠ وأساس البلاغة (ورق): وقال ثمامة السدوسي. وفي مجالس ثعلب ضبطه المحقق: ثمامة بن المحيِّر السدوسي. =

ألا ربَّ ملتـاثٍ يَجـرُّ كِسـاءَهُ نفى عَنْـهُ وِجْـدانُ الـرِّقِينَ العَظائما

ولبشر بن أبي خازم[1]:

فإن أَهْـلِكْ عُمَـيرَ فرُبَّ زَحْـفٍ يُشَـبَّـهُ نَقْعُـهُ رَهْـواً ضَبـابـا[2]

ولا شك أن هذه الأبيات كثيرة، وبسببها جعل ابن مالك التكثير في ربّ هو الغالب. وأنشد ابن عصفور في ذلك أيضاً قول الشاعر:

فيا ربَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَـوْتُ ولَـيْلَةٍ بآنَـسـةٍ كأنَّـهـا خطُّ تِمْـثـالِ[3]

وقوله:

فيا رُبَّ مَكْـروبٍ كَرَرْتُ وراءَهُ وعـانٍ فَكَكْتُ الغُـلَّ عَنْـهُ وفَدَّاني[4]

= والبيت من البحر الطويل. والملتاث: الأحمق. الرّقين: جمع الرِّقة وهي الذهب والفضة. تقول العرب: وجدان الرقين يغطي أفن الأفين. ويروى «العزائما» بدل «العظائما». قال في اللسان (لوث) يقول: ربّ أحمق نفى كثرة ماله أن يحمّق. أراد أنه أحمق قد زيّنه ماله وجعله عند الناس عاقلا. وفي اللسان (ورق» أنشد ابن الأعرابي بيتا آخر قبله وهو:

فلا تلحـيا الـدنـيا إلـيَّ فإنـنـي أرى ورق الـدنـيا تسـلُّ الـسَّـخـائمـا

(١) بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر جاهلي فحل من الشجعان، من أهل نجد، توفي قتيلا في غزوة أغار بها على بني صعصعة بن معاوية. انظر: الأعلام ٢/٥٤. الشعر والشعراء ٢٧٠.

(٢) من البحر الوافر. وعمير: ترخيم عميرة. الزحف: الجماعة يزحفون إلى العدوّ. النقع: الغبار الذي تثيره الخيل. رهواً: ساكناً. وفي الديوان «عدوا» بدل رهواً. وانظر الشاهد في ديوان بشر بن أبي خازم ص ٢٧. مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢٠٨. اللسان (رهواً) شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩.

(٣) من البحر الطويل لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٩. مغني اللبيب ١٤٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠٠.

(٤) من البحر الطويل لامرىء القيس في ديوانه ص٩٠. الشعر والشعراء ١٠٩. شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠١.

كررت وراءه: رجعت إليه واستنقذته. العاني: الأسير. والغُلّ: القيد.

ثم أجاب عن ذلك كلّه بأن ربّ في هذه المواضع وأمثالها للمباهاة والافتخار، وذلك إنما يتصوّر فيما[1] يقل نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكثر نظيره من المفتخر وغيره لا يتصوّر الافتخار به. فتكون ربّ في هذه الأماكن كلها لتقليل النظير[2]، يعني فلا تنفك عن التقليل. وتبعه على ذلك أبو بكر الخفّاف وغيره. وإلى هذا أشار ابن أبي الربيع[3] بقوله: إن ربّ لتقليل ذات الشيء أو تقليل نظيره.

وسلك البطليوسي في هذا المعنى مسلكاً آخر، وهو أن الشاعر بافتخاره يدّعي أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلّ من غيره، فوضع لها التقليل في موضع التكثير لذلك، كما استعير لفظ الذم في موضع المدح، فيقال: أخزاه الله ما أشعره، إشعاراً بأن الممدوح قد جعل في رتبة من يُشتم حسداً له على فضله، لأن الفاضل هو الذي يحسد[4]، وذكر جواباً آخر، وهو أن قول الرجل لصاحبه: لا تعادني فربما ندمت. تأويله أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها، فكيف وهي كثيرة.

قال[5]: وعلى هذا تأوّل النحويون قوله تعالى: ﴿**ربما يَودُّ الذين كفروا لَوْ كانوا مُسلمين**﴾[6]، وقول امرىء القيس:

ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالحٍ[7]

استعارة لفظ التقليل هنا إشارة إلى أن قليل هذا فخر لفاعله فكيف بكثيره[8].

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/٨٦٠.

(٤) رسائل في اللغة ١٥٣/ عن المسائل والأجوبة لابن السيد.

(٥) رسائل في اللغة ١٥٥/ عن المسائل والأجوبة.

(٦) سورة الحجر: آية ٢.

(٧) من البحر الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس في ديوانه ص ١٠، وعجزه قوله:

ولا سيّما يومٌ بدارة جُلْجُلِ

(٨) رسائل في اللغة ١٥٥/ عن المسائل والآجوبة.

وأجاب اللورقي عن هذه المواضع جميعها[1] بأن ربّ استعملت فيها للتكثير على وجه التجوّز من استعمال أحد الضدين في الآخر، كما في «قد» فإنها للتقليل، وقد تستعمل للتكثير كما في قول الشاعر:

أخو ثقةٍ لا تُهلك الخمرُ مالَه ولكنَّه قَدْ يُهْلِكُ المالَ نائلُه[2]

وهذا الجواب يعم جميع ما تقدّم، لكن يعكس ابن مالك هذا فيقول: هي في هذه المواضع حقيقة، وحيث استعملت للتقليل يكون مجازاً. فعلى الناظر أن يترقى في جميع ذلك ويرجح ما يقتضيه الدليل الراجح.

قال أبو العباس المبرد[3]: النحويون كالمجمعين على أن ربّ جواب لكلام متقدم، فإذا قلت: ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه، فهو جواب لمن سأل: هل لقيت رجلا عالماً؟ أو من[4] يقدر سؤاله بذلك فتقول له: ربّ رجلٍ عالم لقيته. أي لقيت من جنس الرجالِ العلماء إلا أن ذلك ليس بكثير[5].

قال: والدليل على أن ربّ جواب، أن واو ربّ عاطفة، فيستغنى بها عن ربّ، بدليل أنها لا يدخل عليها حرف عطف. والعرب تستعملها وإن لم يتقدم

---

(١) ب: «جميعاً».

(٢) من البحر الطويل، لزهير بن أبي سلمى من قصيدة مشهورة له، في ديوان زهير ١٤١ وفي الشعر والشعراء ١٩٥.

أخو ثقة: أي يوثق بما عنده من الخير. نائله: عطاؤه.

(٣) لم أجد هذا القول للمبرّد، ويبدو أن المصنف رحمه الله نقل ذلك عن ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٥٠٢. وقد ورد بعض هذا القول لأبي بكر بن السراج في الأصول في النحو ١/٤١٧، مع اختلاف يسير، وفي شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٩.

قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٤٦٢: وواو ربّ هي في الأصل حرف عطف، ولذلك لا تدخل عليها واو العطف، إذ هي جواب لسؤال ملفوظ به أو مقدّر.

وانظر: التذكرة لأبي حيان ص ٨، ابن يعيش ٨/٢٧.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) إلى هنا ينتهي كلام ابن السراج من كتابه الأصول في النحو ١/٤١٧. وأما الكلام التالي فهو لابن عصفور من كتابه شرح الجمل ١/٥٠٢ فأدخله العلائي مع ما قبله، والكلام كلّه مأخوذ من ابن عصفور.

قبلها كلام، فتقول: ورجلٍ أكرمتُه، ابتداءً. قال:

وبـلدةٍ ليسَ بهـا أنـيسُ إلّا اليَعـافـيرُ وإلّا الـعـيسُ[1]

فدلّ على أن ربّ جواب، حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدّم أو المقدّر[2]، ولولا ذلك لما ساغ[3] وقوع حرف العطف أول الكلام. انتهى كلامه.

ومقتضاه أنه جعل ما يستدل به على كون ربّ للتقليل وقوعها موقع الجواب، واستدل على وقوعها موقع الجواب بقيام الواو مقامها. فعلى هذا يكون التقليل في حالـة الـواو أولى منه في حالة إظهار ربّ. وهذا قويّ جداً، فإنه لا يوجد شاهد، بهذه الواو والمعنى فيه التكثير، وإنما ذلك جميعه عند ظهور ربّ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الثاني:

تقدّم أن ربّ يتصل بها الظاهر والمضمر، وأن هذه الواو لا يتصل بها إلّا ظاهـر. وشـرط ذلك الظاهر فيها أن يكون نكرة موصوفة، إما بمفرد أو بجملة اسمية أو فعلية. مثل: ربّ رجلٍ كريمٍ رأيته، وربّ رجل مات أبوه، أو أبوه ميت لقيته. أما كونه نكرة فلأن المفرد بعدها في معنى جمع، ولا يكون في معنى جمع[4] إلا النكرة[5]. وأيضاً فهي إما للتقليل أو للتكثير على ما تقدّم، وكلّ منهما لا يتصوّر الا فيما يمكن فيه ذلك وهو النكرة، وأما المعرفة فمتعينة لا تحتمل ذلك. وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة، نحو «مثل» وأخواتها

---

(١) من الرجز، لجران العَود. واليعافير: جمع يعفور وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً. والعيس. الابل البيض يخالط بياضها شقرة، وقد تسمى به البقر لبياضها. والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٦٣، شرح المفصل ٢/٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠٢. الانصاف مسألة ٥٥. خزانة الأدب ١٠/١٥، همع الهوامع ٣/٢٥٦.

(٢) ب: «المتقدر».

(٣) ب: «لساغ».

(٤) «ولا يكون في معنى جمع» ساقط من ب.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠٤.

مما لا يتعرّف بالاضافة لكونها غير محضة، كما في قول الشاعر:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَريرةٍ بَيضاءَ قدْ متَّعْتُها بِطَلاقِ[1]

وقد تقدّم قول امرىء القيس:

فمِثْلِكِ حُبلى قد طَرقْتُ ومُرْضِعٍ

وقال المبرّد[2]: إنما كان معمول «ربّ» نكرة لأنه خرج مخرج التمييز، من حيث انه يدل على الجنس، والتمييز يكون بواحد نكرة فكذلك هنا.

وأما كون النكرة موصوفة فلأن المراد منها التقليل، والموصوف أقل مما ليس بموصوف، فوصفت لذلك، واشتراط الوصف بها هو اختيار المبرد وكثير من المحققين[3]. وخالف فيه ابن مالك وجماعة، فقالوا: لا يشترط ذلك بدليل استعمالهم له محذوفاً كثيراً، كقولهم: ربّ عالم لقيته. وقال امرؤ القيس:

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ . . . البيت.

---

(١) من البحر الكامل، لأبي محجن الثقفي. والشاهد فيه دخول ربّ على «مثلك» وربّ لا تدخل إلّا على نكرة. غريرة: مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر. متعتها بطلاق: أي أعطيتُها شيئا تستمتع به عند طلاقها، كأنه يهدّد زوجته بذلك.

انظر الشاهد في الكتاب لسيبويه ١/٤٢٧، المقتضب ٤/٢٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٠٤.

(٢) لم أجد هذا القول في المقتضب. بل قال في المقتضب ٤/١٣٩: و«ربّ» معناها الشيء يقع قليلا، ولا يكون ذلك الشيء إلّا منكوراً، لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك. . .

وفي أصول ابن السراج ١/٤١٧ قال أبو العباس: رُبّ تنبىء عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير، فلذلك لا تقع إلّا على نكرة، ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز. . وانظر مثل هذا عن المبرّد أيضاً: ابن يعيش ٨/٢٧.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني ٤٢٥: ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إما بمفرد نحو: ربّ رجلٍ صالح. وإما بجملة نحو: ربّ رجل لقيته. . قال بعضهم: لأن المراد التقليل، وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل. .

وقد تقدّم[1]. وقال الأعشى، وقد تقدّم أيضاً:

رُبَّ رِفْـدٍ هَرَقْـتُـهُ ذلـك الـيو مَ وأَسـرى مِنْ مَعْـشَـرٍ أَقـيالِ

والأولون جعلوا «لقيته» في قولهم: ربّ عالمٍ لقيتُه، صفةَ لعالم، وقالوا الفعل محذوف وتقديره على حسب الحال نحو: رأيت أو لقيت، وما أشبه ذلك. وإنما جعل الفعل هنا صفة ولم يجعل عاملا لأن الصفة آكد منه، والعامل يحذف كثيراً للعلم به، كما في قولهم: بسم الله ونحوه[2]. ويكون التقدير: ربّ عالمٍ لقيتُه رأيتُ. ومعناه: ربّ عالمٍ ملقيّ رأيت.

وعلى قول ابن مالك يكون «لقيته» هو العامل، والصفة محذوفة، والقول الأول[3] أرجح.

قال السيرافي: حاجتنا في هذه الأماكن إلى الصفة أشدّ من حاجتنا إلى العامل، لأن الاسم في غاية الشياع فأريد تقريبه من التخصيص بالصفة مع أنها تغني عنه، يعني العامل، لدلالة الكلام عليه.

وقال أبو عمرو بن العلاء: لا تحتاج ربّ إلى عامل، لأن الصفة لما لزمت مجرورها أغنت عن العامل، وقامت مقامه[4].

---

(١) «وقد تقدم» ساقط من ب.

(٢) قال ابن يعيش ٨/ ٢٨-٢٩: ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلّا في ضرورة الشعر، وإنّما حذف الفعل العامل فيها كثيراً لأنها جواب لمن قال: ما لقيت رجلا عالماً، أو قدرت أنه يقول، فتقول في جوابه: ربّ رجل عالم، أي لقد لقيت، فساغ حذف العامل، إذ قد علم المحذوف من السؤال، فاستغنى عن ذكره بذلك، وحذف ههنا كحذف الفعل العامل في الباء من بسم الله..

(٣) ساقطة من ب.

(٤) في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣١ قال أبو عمرو: ربّ لا عامل لها، لأنها ضارعت النفي، والنفي لا يعمل فيه عامل.

وقال أبو علي[1]: إنما حذف الفعل الذي يعمل في ربّ لأن العامل في[2] الجار والمجرور محذوف إذا دلّ الكلام عليه. ثم مثّله بقوله تعالى ﴿في تِسْعِ آياتٍ إلى فِرْعَوْنَ وقَوْمِه﴾[3] فإن قوله «إلى فرعون» متعلق بمحذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: مُرْسَلا.

وشبّه بعضهم[4] الاستغناء بالصفة عن العامل في ربّ وواوها، باستغنائهم بالصفة عن الخبر في قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول كذا. فَ «أقَلُّ» مرفوع بالابتداء، و «يقولُ» صفة لرَجل. وخبر المبتدأ محذوف، استغناء بالصفة، لأنه في معنى: ما يقول ذلك رجل. فأما قول امرىء القيس:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ قد لَهَوْتُ ولَيْلَةٍ

فإنه حذفت فيه صفة «ليلة» لدلالة ما تقدم من صفة «يوم» عليها. وأيضاً فلكونه معطوفاً على مجرور ربّ، اغتفِر فيه ذلك لتوسط الموصوف بينه وبينها، ولا يلزم أن يُغْتَفَرَ مثله في المجرور بها لاتصاله.

وأما قوله في البيت المتقدم:

وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

ففيه ثلاثة أجوبة[5]: أحدها أنها في موضع الصفة، كأنه قال: كائنين من معشر أَقيال. وثانيها: أنها حذفت الصفة لدلالة ما تقدّم عليها، كما في الذي ذكرناه آنفا. فكأنه قال: وأسرى من معشر أقيال أخذتهم. لأن هراقته للرفد أخذ له في المعنى، فكان فيه دلالة على ما بعده.

---

(١) في المقتصد في شرح الايضاح ٨٢٨ قال أبو علي: والفعل الذي يتعلق به [رُبَّ] قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به... كما يحذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون﴾ ولم يذكر مرسلا، لدلالة الحال عليه.

(٢) ب: «والجار».

(٣) سورة النمل: آية ١٢.

(٤) انظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ص ٨٦٤.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور. ١/٥٠٣

وثـالثها: أن يكون «من معشر أقيال» متعلقاً بـ«أسرى»، ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة، لأنهم إذا أُسِروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم، فيؤول المعنى إلى الصفة، ويكون الفعل المتعلق به محذوفاً لدلالة الكلام عليه.

وقد اتفقوا على أنه لا يجوز حذف العامل والصفة جميعاً من مجرور ربّ، ولا من واوها.

تنبيه:

قولهم: إن الصفة إذا ذكرت يستغنى بها عن العامل في ربّ، إنما يجيء إذا كانت الصفة فعلا وفاعلا[1]. مثل: ربّ رجلٍ عالم؛ فلا بدّ من الفعل العامل في ربّ، إما مذكوراً وإما مقدّراً، وكذلك في الجملة الاسمية أيضاً، لأن الاسم الصريح لا يكون بدلا عن الفعل العامل. والله تعالى أعلم.

الثالث:

ذكروا من خصائص ربّ أن تكون لما مضى من الزمان، وأن الفعل الذي يعمل فيها يجب أن يكون ماضياً[1]. ووجه ذلك بأن ما مضى هو الذي تعلم قلته وكثرته، ويحتمل ذلك فيه. وأما المستقبل فمجهول الحال، لا يعلم أكثير هو أم قليل. وهذا جاءٍ أيضاً في الواو النائبة عنها، فلا يصح عندهم: ربّ رجلٍ كريم سألقى، ولا لألقين.

وقد خالف ابن مالك رحمه الله في ذلك أيضاً، وقال: الصحيح أنه يجوز كونه ماضياً وحاضراً ومستقبلا[2]. قال: وقد اجتمع الحضور والاستقبال في قوله ﷺ: (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يَوْمَ القيامة)[3]، وأيضاً المضيّ والاستقبال

---

(١) المقتصد في شرح الايضاح ص ٨٣٥، ابن يعيش ٢٩/٨، همع الهوامع ١٨٤/٤، الجنى الداني ٤٢٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٠٦.

(٣) البخاري: كتاب التهجد. فتح الباري ١٠/٣.

فيما حكى الكسائي[1] عن قول بعض العرب بعد فراغ شهر رمضان:

رُبَّ صائمةٍ لن تصومه، وربّ قائمة لن تقومه.

وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية[2]:

يا رُبَّ قائلةٍ غَدَاً * يا وَيْحَ أُمِّ مُعاوِيَهْ[3]

وفي قول جحدر[4]:

فإنْ أَهْلِكْ فربَّ فتىً سيبكي عليَّ مُهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ[5]

وفي قول الآخر:

يا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهُ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحى من عَلُهْ[6]

ثم قال[7]: ومع ذلك فالمعنى أكثر من الحضور والاستقبال. ومن شواهده قول امرىء القيس:

ألا رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لك مِنْهمُ ولا سيَّما يوم بِدارةِ جُلْجُلِ[8]

قلت: والأوّلون لما منعوا مجيء ربّ للاستقبال أوّلوا ما ذكر من هذه

---

(١) ب: «السكاكي».

(٢) أم معاوية هي هند بنت عتبة زوج أبي سفيان، قالته يوم بدر.

(٣) من مجزوء البحر الكامل. وهو في شواهد التوضيح ص ١٠٦، المغني ١٤٦، الجنى الداني ١٢٦، همع الهوامع ٤/١٨٤.

(٤) هو جحدر بن مالك من بني حنيفة، وكان لسناً فاتكاً شاعراً أيام الحجاج بن يوسف. انظر: خزانة الأدب ٧/٤٦٣، ١١/٢٠٨.

(٥) من البحر الوافر، من قصيدة قالها وهو في سجن الحجاج. أوردها البغدادي في خزانة الأدب ١١/٢٠٨، وروي بدل «مهذّب»: «مخضّب». وانظر: شواهد التوضيح ١٠٦، الجنى الداني ٤٢٧، مغني اللبيب ١٤٦.

(٦) من الرجز.

لا أظلله: أي لا أُظلل فيه. أرمض: أي يصيبني حرّ الرمضاء وهي الحجارة الحامية، لأنه يسير حافيا. أضحى من عله: أي يصيبني حرّ الشمس من فوق.

وانظر الشاهد في: شواهد التوضيح ١٠٦، المغني ١٦٦، الأشموني ٢/٢٧١.

(٧) أي ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٠٦.

(٨) سبق ذكر الشاهد في هذا الفصل.

الشواهد على أنه وضع ذلك موضع الحال لتحققه، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿رُبمَّا يَودُّ الذين كَفروا لو كانوا مُسلمين﴾[1]. إن الذي سوّغ ذلك قرب الآخرة من الدنيا مع تحقق الوقوع، فكأنه واقع الآن، كما في قوله تعالى: ﴿أتى أَمْرُ اللهِ فلا تستعجلوه﴾[2]. فلذلك أوقع ربّ في الآية على «يودّ» وهو مستقبل، معاملة له معاملة الماضي لقربه وتحقق وقوعه[3]. والله تعالى أعلم.

خاتمة:

الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين ربّ ومجرورها بشيء كسائر حروف الجر. وأجاز خلف الأحمر[4] الفصل بينهما بالقسم خاصة[5]، وأن تقول: ربّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لقيته، ونحو ذلك، ولم يوافقه عليه أحد. وهذا لا يجيء في

---

(١) سورة الحجر: آية ٢.

(٢) سورة النحل: آية ١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٦، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٨٦٦.

(٤) خلف بن حيان المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر. من أهل البصرة. كان يصنع الشعر وينسبه إلى العرب، فأخذ ذلك عن أهل البصرة وأهل الكوفة. توفي نحو ١٨٠هـ.

(٥) نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٠٦، ونسبة هذا الرأي إلى خلف الأحمر وهم من ابن عصفور تبعه فيه المصنف، وقد نبّه عليه أبو حيان. قال في الارتشاف ٢/٤٥٦: وأجاز علي بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم، فتقول: ربّ والله رجل صالح صحبته. ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر، وغرّه شهرة خلف الأحمر.

وذكره أبو حيان أيضاً في التذكرة ص ٦ فقال: ولا يفصل بينها وبينه خلافاً للأحمر إذ أجاز أن يفصل بينهما بالقسم. والأحمر هذا هو علي بن المبارك الكوفي، لا أبو محمد خلف الأحمر البصري. خلافاً لمن زعم أنه هو.

وفي همع الهوامع ٤/٢٢٧: وقيل يجوز فصل ربّ بقسم، قاله علي بن المبارك الأحمر...

الواو بالاتفاق لعدم استقلالها، فلا يفصل بينها وبين مجرورها بشيء أصلا، وهو ظاهر.

[آخر أ]: ومن الله سبحانه التوفيق، لا ربّ غيره ولا معبود سواه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

[آخر ب]: والله ولي التوفيق. نجز والله المعين.

قال مؤلفه رحمه الله: فرغ منه صبيحة يوم الجمعة العشرين من رجب سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بالبيت المقدس حماه الله تعالى. علّقه عُبيد الله تعالى الفقير إليه، المتوكل في بلوغ أمله عليه، المضطر إلى رحمة ربه، الخائف من عظيم زلله وكسبه، أضعف خلق الله تعالى، يوسف بن أحمد بن يوسف... أمدّه الله بتوفيقه، وأيده بالهداية إلى الحق وتحقيقه، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين آمين. وفرغ منه ظهر يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من شوال المبارك عام الواحد وألف، عرّفنا الله تعالى خيره بمدرسة الشريفة بمراكش المحروسة.

======

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهارس الكتاب

١ ـ فهرس الآيات القرآنية
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٣ ـ فهرس الشعر
٤ ـ فهرس الكتب التي وردت في المتن
٥ ـ فهرس الأعلام
٦ ـ فهرس المصادر والمراجع
٧ ـ فهرس الكتاب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس آيات القرآن الكريم

رقم الآية	الآية	الصفحة
	١ ـ سورة الفاتحة	
١	﴿الرحمن الرحيم﴾	١٤٠
	٢ ـ سورة البقرة	
١ ـ ٢	﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾	١٣٠
٦	﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	١٣١
٧	﴿ختم الله على قلوبهم﴾	١٣١
٩	﴿يخادعون الله والذين آمنوا﴾	١٣١
١١ ـ ١٢	﴿قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون﴾	١٣٢
١٣	﴿قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء﴾	١٣٢
١٤	﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾	١٣١
١٥	﴿الله يستهزىء بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون﴾	١٣٢، ١٣٣
٢١	﴿يا أيها الناس﴾	١٥١
٢٤	﴿وبشّر الذين آمنو وعملوا الصالحات﴾	١٥٠
٢٥	﴿فاتقوا النار التي وقودها﴾	١٥٠
٢٨	﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً﴾	١٥٨
٣٦	﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾	١٦٢
٤٢	﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحقّ وأنتم تعلمون﴾	٢٢٢
٤٤	﴿أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم﴾	٢١٠
٥٧	﴿وأنزلنا عليكم المنّ والسلوى كلوا﴾	١٥١
٥٨	﴿وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطّة﴾	٧٤
٦٣	﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا﴾	١٥١

رقم الآية	الآية	الصفحة
٨٣	﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلاّ الله، وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا﴾	١٣٧
٩٨	﴿مِنْ كان عدوّاً لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال﴾	١١٧
١٠١	﴿نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾	١٦٢، ١٦٩
١٢٥	﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا﴾	١٥١
١٤٣	﴿إلاّ لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾	٢٢٨
١٥٨	﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾	٦٩، ٨٨
١٧٣	﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾	١٤٩
١٨١	﴿سميع عليم﴾	١١٦
١٨٤	﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أخر﴾	١٤٩
١٨٨	﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام﴾	٢٢٣
١٨٩	﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج، وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾	١٣٨
١٩٦	﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾	٩٤
٢٠٩	﴿عزيز حكيم﴾	١١٣
٢٢٢	﴿إنّ الله يحب التوابين ويحب المتطهّرين﴾	١١٣
٢٣٨	﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾	١٤١
٢٤٥	﴿والله يقبض ويبسط﴾	١٢٩
	٣ - سورة آل عمران	
١٤	﴿حبّ الشهوات من النساء والبنين﴾	١١٤
٤٣	﴿يا مريم اقنتي لربّك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾	٧٥، ١١٧
٧٥	﴿إلاّ ما دمت عَليه قائما﴾	١١٧
١٤٢	﴿ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	٢٢٣
١٥٤	﴿يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾	١٥٦
	٤ - سورة النساء	
٣	﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾	٧٢، ١١٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦٢	﴿ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلّا إحساناً وتوفيقاً﴾	٢٤٠
٦٩	﴿من النبين والصدّيقين والشهداء والصالحين﴾	١١٤
٩٠	﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾	١٥٨
	٥ ـ سورة المائدة	
٣	﴿وأن تستقسموا بالأزلام﴾	٢٣٦
٦	﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾	٧٢
٤٤	﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور﴾	١٦٣
٤٦	﴿وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور﴾	١٦٣
٥٣	أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم . . .﴾	٢٢٨
	٦ ـ سورة الأنعام	
١	﴿وجعل الظلمات والنور﴾	١١٢
٢٧	﴿يا ليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾	٢١٥، ٢٢٤
٧٥	﴿وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين﴾	١٤٦
١٢١	﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾	١٧٩
١٢١	﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾	١٨٠، ١٨٣
١٣٠	﴿يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصّون عليكم اياتي﴾	١١٥
١٤٥	﴿قُل لا أجد فيما أوحي إليّ محرَّماً على طاعمٍ يطعمه﴾	١٧٩
١٤٥	﴿أو فسقاً أهل لغير الله به﴾	١٧٩
	٧ ـ سورة الأعراف	
٢٤	﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾	١٦٢
٣١	﴿كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾	١٣٦
١٣٤	﴿ادع لنا ربّك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرجز﴾	٢٤٠
١٦١	﴿وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدّاً﴾	٧٤
١٩٣	﴿أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾	١٧٧
	٨ ـ سورة الأنفال	
٥	﴿كما أخرجك ربّك من بيتك بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾	١٦٥، ١٨١

رقم الآية	الآية	الصفحة
	٩ ـ سورة التوبة	
٦٢	﴿والله ورسوله أحقّ أن يرضوه﴾	٦٥
٩٢	﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولّوا﴾	١٢٥
١١٢	﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله﴾	١٤٠، ١٤٢
	١٠ ـ سورة يونس	
٦١	﴿وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء﴾	١١٦
٧١	﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾	٢٠١
	١١ ـ سورة هود	
٤٤	﴿وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي﴾	٨١
٨٨	﴿وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه﴾	٢١٠
١١٢	﴿فاستقم كما أمرت ومن تاب معك﴾	٢٠٤
	١٢ ـ سورة يوسف	
٣١	﴿ما هذا بشراً إن هذا إلاّ ملك كريم	١٣١
٥٣	﴿وما أبرّىء نفسي إنَّ النفس لأمارة بالسّوء﴾	١٣٥
٧٣	﴿تالله لقد علمتم﴾	٢٤٢
٧٦	﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾	٤١
٨٥	﴿تالله تفتأ﴾	٢٤٢
	١٥ ـ سورة الحجر	
٢	﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾	٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٦
٤	﴿وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم﴾	
	١٦ ـ سورة النحل	
١	﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾	٢٦٦
٧٨	﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة﴾	١١٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
	١٧ ـ سورة الإسراء	
١	﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾	١٣٩
٢	﴿وآتيناموسى الكتاب﴾	١٣٩
	١٨ ـ سورة الكهف	
١٨	﴿وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود﴾	١٥٥
٢٢	﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾	١٢٩، ١٤٢، ١٤٤، ٢٢٩
٦٣	﴿وما أنسانية إلاّ الشيطان أن أذكره﴾	٢٣١
	١٩ ـ سورة مريم	
٤٦	﴿لئن لم تنته لأرجمنّك واهجرني مليا﴾	١٥٠، ١٥١
	٢٠ ـ سورة طه	
١٨	﴿هي عصاي أتوكأ عليها وأهشّ بها على غنمي ولي فيها مأرب أخرى	١٣٩
٧٧	﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا، لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾	١٥٦
١٠٥	﴿ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربيّ نسفا﴾	٥٦
١٢٣	﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو﴾	١٦٢
	٢١ ـ سورة الأنبياء	
٢٢	﴿لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا﴾	١٩٤
	٢٢ ـ سورة الحج	
٢٦	﴿وطهّر بيتي للطائفين والقائمين والركّع السّجود﴾	١١٧
٢٧	﴿يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر﴾	١١٤
٤٢ ـ ٤٤	﴿وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وثمود، وقوم إبراهيم وقوم لوط، وأصحاب مدين وكذّب موسى فأمليت للكافرين﴾	١١٢
٧٧	﴿اركعوا واسجدوا﴾ ٧٢، ٨١، ٨٨،	١١٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
	٢٦ ـ سورة الشعراء	
٦٣	﴿فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾	١٤٩
٢٠٨	﴿وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون﴾	١٦٣، ١٦٧
٢٢٢	﴿كلّ أفّاك أثيم﴾	١١٣
	٢٧ ـ سورة النمل	
١٢	﴿في تسع آيات إلى فرعون وقومه﴾	٢٦٣
٣٤	﴿وجعلوا أعزّة أهلها أذلّة وكذلك يفعلون﴾	١٤٤
	٢٨ ـ سورة القصص	
٢٥	﴿فجاءته إحداهما تمشي على استحياء﴾	١٥٦
	٣٠ ـ سورة الروم	
١٩	﴿يخرج الحيَّ من الميت ويخرج الميت من الحي﴾	١٣٦
	٣١ ـ سورة لقمان	
٧	﴿ولّى مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقراً﴾	١٣١، ١٦٢، ١٦٩
١٣	﴿يا بنيّ لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾	٢٤٠
	٣٤ ـ سورة سبأ	
٢	﴿وهو الرحيم الغفور﴾	١١٦
	٣٦ ـ سورة يسّ	
٦٩	﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلاّ ذكر وقرآن مبين﴾	١٣٢
	٣٧ ـ سورة الصافات	
١٠٣ـ ١٠٤	﴿فلّما أسلما وتلّه للجبين وناديناه﴾	١٤٦
١١٤	﴿ولقد منّنا على موسى وهارون﴾	١٨٠
١٣٧	﴿لتمرّون عليهم مصبحين وبالليل﴾	١٦٠
١٥٨	﴿وجعلوا بينه وبين الجنّة نسبا﴾	١١٤

رقم الآيه	الآية	الصفحة
	٣٨ - سورة ص	
١٢	﴿كذّبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد، وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة﴾	٧٩
	٣٩ - سورة الزّمر	
٦	﴿في ظلمات ثلاث﴾	١١٢
٦٠	﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودّة﴾	١٥٥، ١٦٢
٧٣	﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾	٧٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٨
٧٣	﴿فادخلوها خالدين﴾	١٨٥
	٤٠ - سورة غافر	
٣	﴿غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول﴾	١٤٠، ١٤٣
	٤٢ - سورة الشورى	
٢٤	﴿فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويحق الحقّ بكلماته﴾	١١٩
٣٤ - ٣٥	﴿أو يوبقهن بما كسبوا ويعفُ عن كثير، ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص﴾	٢٢٥
	٤٥ - سورة الجاثية	
٢٤	﴿وقالوا ما هي إلاّ حياتنا الدنيا نموتُ ونحيا﴾	٧٤
	٤٦ - سورة الأحقاف	
١٥	﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾	٨١
	٤٨ - سورة الفتح	
١٠	﴿إنّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله﴾	٦٦
	٥٠ - سورة ق	
١٢	﴿كذبت قبلهم قوم نوح وأصحاب الرسّ وثمود، وعاد وفرعون وإخوان لوط وأصحاب الأيكة وقوم تبع﴾	٧٩
٢٥	﴿منّاع للخير معتد مريب﴾	١١٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
	٥٣ ـ سورة النجم	
٣ ـ ٤	﴿وما ينطق عن الهوى، إن هو إلاّ وحيٌ يُوحى﴾	١٣٢
	٥٥ ـ سورة الرحمن	
٣٩	﴿فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جان﴾	١١٥
٥٦	﴿لم يطمثهنّ إنس قبلهم ولا جان﴾	١١٥
٦٨	﴿فاكهة ونخل ورمّان﴾	١١٧
	٥٧ ـ سورة الحديد	
٣	﴿هو الأوّل والآخر والظاهر والباطن﴾	١٤٠
	٥٩ ـ سورة الحشر	
٩	﴿والذين تبوأوا الدار والأيمان من قبلهم﴾	٢٠٤
١١	﴿وإن قوتلتم لننصرنكم﴾	٢٣٠
٢٣	﴿الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبّر﴾	١٤٠
٢٤	﴿الخالق البارىء المصوّر﴾	١٤٠
	٦١ ـ سورة الصف	
١٠	﴿يا أيها الذين آمنوا﴾	١٥١
١١ـ١٣	﴿تؤمنون بالله ورسوله . . . . وبشّر المؤمنين﴾	١٥٠
	٦٣ ـ سورة المنافقون	
١٠	﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين﴾	٢٣١
	٦٦ ـ سورة التحريم	
٥	﴿أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا﴾	١٤١، ١٤٢
	٦٨ ـ سورة القلم	
١١	﴿هماز مشاء بنميم﴾	١١٣
١٢	﴿منّاع للخير معتد﴾	١١٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
	٧٢ ـ سورة الجنّ	
٥	﴿أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا﴾	١١٥
	٧٥ ـ سورة القيامة	
٩	﴿وجمع الشمس والقمر﴾	٦٢
	٧٧ ـ سورة المرسلات	
١١	﴿أقتت﴾	٤١
	٨٢ ـ سورة الانفطار	
١٣-١٤	﴿إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجّار لفي جحيم﴾	١٣٦
	٨٣ ـ سورة المطففين	
١٢	﴿كل معتد أثيم﴾	١١٣
	٨٨ ـ سورة الغاشية	
٢	﴿وجوه يومئذ خاشعة﴾	١٢٥
٨	﴿وجوه يومئذ ناعمة﴾	١٢٥
١٧	﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾	١٣٨
	٩٩ ـ سورة الزلزلة	
١-٢	﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت الأرض أثقالها﴾	٨١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

الحديث	الصفحة
- «ابدأوا بما بدأ الله به»	٨٩
- «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»	١١٧
- «أنا سيد ولد آدم»	٩٣
- «أنا وكثرة المال أخوفني عليكم من قلته»	٢٠٥
- «إنّ الله خلق خلقه في ظلمة ثم ألقى عليه من نوره»	١١٢
- «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله»	١٢٥
- «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر»	١٤١
- «صلّوا كما رأيتموني أصلّي»	٨٨
- عن عبدالله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي قال «فانتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أين هو من البيت، فقلت: أبا رافع. فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهش»	١٧١
- «لا تفضلوني على موسى»	٩٣
- «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان»	٨٣
- «لا تقولوا ما شاء الله وشئت، قولوا ما شاء الله ثم شئت»	٩٢
- «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده»	١٢٠
- «من كان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما»	٩١
- ان خطيباً قال «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: بئس الخطيب أنت، قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى»	٩٠
- عن ابن مسعود «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضرّ إلّا نفسه، ولا يضرّ الله شيئا»	٩١

الحديث	الصفحة
- «نبدأ بما بدأ الله به»	٦٩، ٨٩
- عن عائشة «وأنا وإياه في لحاف واحد»	٢٠٥
- «ومن يعصهما فقد غوى»	٩١
- «يا ربِّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة»	٢٥٣، ٢٦٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الأشعار

القافية	البحر	الصفحة
	الهمزة	
والإخاءُ	الوافر	٢١٥
الأدماءِ	الكامل	٤٨
نجلاءِ	الخفيف	٦٢
	الباء	
قضيبُ	الطويل	١٦٤، ١٦٧
وجيبُ	الطويل	٢٥٤
شبّوا	الكامل	٥٣، ١٦٤
الخبُّ	الكامل	
الكذوبُ	الوافر	١٥٤
مسحبا	الطويل	٢٢٧
كبكبا	الطويل	
التهابا	الوافر	٢٤٧
ضبابا	الوافر	٢٥٧
غاربي	السريع	١٣٤
الكاذبِ	السريع	
وأصْبابِ	الرجز	٢٤٧
	التاء	
شمالاتُ	المديد	٢٥٦
شخيتا	الرجز	١٢٦
سُلّتِ	الطويل	١٥٧
علاّتي	الرجز	١٢٦

القافية	البحر	الصفحة
قيلاتي	الرجز	
	الحاء	
السّوحُ	البسيط	٨٠
ورمحا	م. الكامل	٢٠٢
فأستريحا	الوافر	٢٢٦
	الدال	
سوادُ	الطويل	١٦٤، ١٦٧
الحواردُ	الطويل	١٦٨
وفودُ	الطويل	٢٥٥
تقدَّدا	الطويل	١٩٠
باردا	الرجز	٢٠٢
موقدِ	الطويل	١٥٦
	الراء	
السّمرُ	الطويل	١٥٧، ١٦٥
القطرُ	الطويل	١٥٧
المتخيّرُ	الطويل	٧٥
عامرُ	الطويل	٢١٣
المظاهرُ	الطويل	٢١٦
فأنظورُ	البسيط	٣٨
والقمرُ	البسيط	١٣٧
بشرُ	البسيط	٢٥١
كوثرا	الطويل	٤٩
تِرَهْ	المديد	٦٠
أجرِ	الطويل	١١٥
الزخارِ	الخفيف	٢٥٣
النهارِ	الخفيف	
الظَّفَرْ	الطويل	٢٥٦

القافية	البحر	الصفحة
	السين	
أنيسُ	الرجز	٢٦٠
العيسُ	الرجز	
	الطاء	
النباطِ	الوافر	٢٤٧
الرياطِ	الوافر	
	العين	
وأجزعا	الطويل	٢١٢
	الفاء	
فأكلفَ	الطويل	٢٥٣
مختلفُ	المنسرح	٦٥
الشفوفِ	الوافر	٢١٩، ٢٣١
	القاف	
أولقُ	الطويل	٤٥
السويقُ	الوافر	١٩٠
وساقا	الوافر	١٣٦
لم يمزّقِ	الطويل	١٦٣
شارقِ	الطويل	١٦٥
بطلاقِ	الكامل	٢٦١
المخترقْ	الرجز	٢٤٥
الخفقْ	الرجز	
	الكاف	
مالكا	المتقارب	١٧٠، ٢١٠

القافية	البحر	الصفحة
	اللام	
بلالهُا	الطويل	٢٥٥
سبيلُ	الطويل	٢٤٦
نائلُهْ	الطويل	٢٥٩
السرابيلُ	البسيط	١٧٥
وتنهلُهْ	الرجز	٧٦
أُظَلِّلُهْ	الرجز	٢٦٥
من علُهْ	الرجز	
محلالا	البسيط	١٦٤، ١٦٧
فحومل	الطويل	٦١، ٨٠
بكلكل	الطويل	٧٦
القرنفُل	الطويل	١٥٩
هيكل	الطويل	١٦٥
ليبتلي	الطويل	٢٤٥
محول	الطويل	٢٤٧، ٢٦١
جُلجل	الطويل	٢٥٨، ٢٦٥
بقؤول	الطويل	٢١٣
تمثال	الطويل	٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣
لم يُفْعل	الكامل	٥٤
لا تنجلي	الكامل	١٣٣، ١٣٥
يهيضل	الكامل	٢٥٥
أبالي	الوافر	٢٣٩
الطحال	الوافر	١٨٩
أقيال	الخفيف	٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٣
بعد نهلْ	الكامل	٥٤
الأملْ	الرمل	٢٥٤
	الميم	
ختامُها	الطويل	٧٧

القافية	البحر	الصفحة
سائمُ	الطويل	٢٢٠
عظيمُ	الكامل	٥٢، ٢٠٩
(ومعه القصيدة)		
كريمُ	الكامل	٥٥، ١٢٩
والكرمُ	البسيط	١٦٤، ١٦٨
السلامُ	الوافر	١٥٢
الحرامُ	الوافر	٢٢٧ـ٢٢٨
سنامُ	الوافر	
وتعظيمُ	السريع	١٦٩
النعيمُ	الخفيف	٢٥٤
قتمُه	الرجز	٢٤٨
جهرمُه	الرجز	
علقما	الطويل	٢٢٠
العظائما	الطويل	٢٥٧
أغاما	الوافر	٢٣٩
بسهامِ	الطويل	١٥٣
صيامِ	الطويل	
السقيمِ	الخفيف	١٢٥
المزدحمْ	المتقارب	١٤١
	النون	
جنونا	الخفيف	٦٦
يمينا	المتقارب	١٢٦
حزونا	المتقارب	
أبوانِ	الطويل	٢٥٢
لأوانِ	الطويل	
وفدّاني	الطويل	٢٥٧
لا يعنيني	الكامل	١٧٠
بطانِ	الوافر	١٧١ـ١٧٢
صحصحانِ	الوافر	

القافية	البحر	الصفحة
يمانِ	الوافر	
وللجران	الوافر	
البنانِ	الوافر	٢٦٥
الفرقدانِ	الوافر	١٩٤
داعيانِ	الوافر	٢٠٨
	الهاء	
فاها	الوافر	٢٤١
	الواو	
بمرعوي	الطويل	١٥٣، ١٩٣
	الياء	
ناهيا	الطويل	٩٣
جائيا	الطويل	١٥٤
معاويةْ	م. الكامل	٢٦٥
والنبيّ	المتقارب	٧٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الكتب التي وردت في المتن

	الصفحة
- أحكام القرآن للشافعي	٦٩
- التتمة للمتولي	١٠٢
- التسهيل لابن مالك	١٩٣، ٢٠٨، ٢٢١
- التهذيب للبغوي	١٠٥، ١٤٨
- الجواهر لابن شاس	١٠٠
- الحاوي للماوردي	٢٤٣
- الحروف للفارابي	٢٥٠
- سنن أبي داود	٩١
- شرح الإلمام لتقي الدين القشيري	٢٣٧
- شرح الجمل للخفاف	٢٠٠
- شرح المفصل لابن يعيش	٢٠١
- صحيح البخاري	٢٣٦
- صحيح مسلم	٨٩، ٩٠، ٢٠٥
- العين للخليل	٢٥٠، ٢٥١
- الكافية لابن الحاجب	١٦١
- الكتاب لسيبويه	٢٢٢، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢
- الكشاف للزمخشري	١٥٠، ١٦٣، ٢٣٠
١٦٣ ٢٣٠	
- المحصول للرازي	١٨٠
- المحكم لابن سيده	٢٣٧
- المختصر الأصولي لابن الحاجب	٩٩، ١٢١
- المفصل للزمخشري	١٦١
- نتائج الفكر للسهيلي	٥٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الأعلام

الهمزة

الآمدي ٩٥، ٢٣٤
أبي بن كعب ٢٠٣
أحمد بن حنبل ٧١، ٩٨
الأخطل ٢٠٩
الأخفش ١٦٧، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٥٠
الأزهري ٥٤، ٢٣٦
أبو الأسود الدؤلي ٢١١
الأصمعي ٢٠٤، ٢٠٩
الآعشى ١١٥، ٢٠٨، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٦٢
إمام الحرمين (الجويني) ٧٠، ٢٤٤
امرؤ القيس ٦١، ٧٦، ٨٠، ١٥٨، ١٦٥، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥
أمية بن أبي الصلت ١٦٤
الأندلسي ـ انظر اللورقي
أنس بن مالك ٩١
أوس بن حجر ٢٥٦

الباء

ابن با بشاذ ٢٠٣
ابن برهان ٢٥٥
ابن برّي ١٩٢
البزدوي ١٧٨
ابن بزيزة ١٩٧، ٢٠٥

بشار ١٦٣
بشر بن أبي خازم ٢٥٧
البغوي (صاحب التهذيب) ١٠٥
البوشنجي (اسماعيل) ١٢٣، ١٤٨

التاء

تأبط شراً ١٧١
أبو تمام ٥٥، ١٢٩

الثاء

ثعلب ٦٨
ثمامة بن مخبر ٢٥٦

الجيم

جابر بن عبد الله ٨٨
جحدر ٢٦٥
جذيمة الوضاح ٢٥٦
الجرمي ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٠
جعفر ٧٦
ابن جني ٥٨، ٥٩، ١٩٣، ١٩٨، ٢٥١
الجوهري ٥٠

الحاء

حاتم الطائي ٢٥٣
ابن الحاجب ٧٤، ٩٨، ٩٩، ١٢٠، ١٦١، ١٦٣، ١٩١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٦
الحاكم النيسابوري ٨٣
حذيفة بن اليمان ٨٤
حسان بن ثابت ٧٥، ٢٥٤
الحسن البصري ٢٢٣
الحطيئة ٢١٥
حفص ٢١٥، ٢٢٤

حفصة ١٤١
حمزة ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٩
أبو حنيفة ٧١، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٨٤، ١٨٥

الخاء

ابن خروف ١٩٩
أبو بكر الخفاف ٢٠٠، ٢٥٨
خلف الأحمر ٢٦٨
الخليل ٢١٧، ٢٥٠

الدال

الدارقطني ٨٩
أبو داود ٨٤، ٩١، ٩٣
ابن درستويه ٦٨، ٢٥٢
دريد بن الصمة ٢١٢

الذال

ذو الرمة ١٥٣

الراء

فخر الدين الرازي ٩٥، ١٧٨، ١٧٩، ٢٣٣
الراغب ٢٣٧
الرافعي ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٨، ٢٤٢
ابن أبي الربيع ١٩١، ٢٣٨، ٢٥٨
ربيعة بن جشم ٢٠٨
الرماني ٢٥١، ٢٥٢
رؤبة ٢٤٥، ٢٤٧
الروذراوي ١٨٠
ابن الرومي ١٦٩

الزاي

الزجاج ١٩٥، ١٩٧، ٢٢٨، ٢٥١
الزمخشري ١٥٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ٢٢٦، ٢٣١
أبو زيد الأنصاري ١٢٥، ١٢٧، ٢٥٠، ٢٥٥

السين

ابن السراج ٥٨، ٢٥١

سحيم ٩٣، ٩٤

ابن سعدان ٢٥١

سعيد بن جبير ٤١

السكاكس ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٥١، ١٦٦، ١٦٧

أبو المظفر السمعاني ٧٢

السهيلي ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٥، ١١٤، ١١٧، ١٢٧

سيبويه ٥٧، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٨، ٩٤، ١١١، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢

ابن السيد البطليوسي ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٨

ابن سيده ٤٥، ٢٣٧

أبو سعيد السيرافي ٧٣، ٢١٤، ٢٤١، ٢٦٢

الشين

ابن شاش ٩٨

أبو بكر الشاشي ١٢٣

الشافعي ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٩٧، ٩٨، ١١٠، ١٢٥

أبو شامة المقدسي ٢٣٢

الصاد

الصيمري ١٨٩، ١٩٧

الضاد

ضابىء البرجمي ٢٥٤

العين

عاصم ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٩

عائشة ١٤١، ٢٠٥

أبو عاصم العبادي ١٢٢
عبدالله بن اسحاق الحضرمي ٢٢٤
عبدالله بن عامر ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩
عبدالله بن عباس ٩٤، ٩٥، ١١٤، ١٢٥
عبدالله بن عتيك ١٧١
عبدالله بن مسعود ٩١، ٩٢
عبدالله بن همام السلولي ١٧٠
عبد القاهر الجرجاني ١٣٥، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٢٢
عدي بن زيد ٢٥٤
ابن عصفور ٤٥، ١٢١، ١٢٤، ٢٠٨
أبو عطاء السندي ٢٥٥
ابن عطية ٢٣٠، ٢٣٢
أبو البقاء العكبري ٢٢٥
علي بن أبي طالب ٧٦
عمر بن الخطاب ٩٣، ٩٤
عمر بن هبيرة ٢٥٥
عمرو بن البراء ٢٥٥
أبو عمرو بن العلاء ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٦٢
عيسى بن عمر ٢٢٤، ٢٥٠

الغين

الغزالي ٢٣٩

الفاء

الفارابي ٢٥٠، ٢٥١
أبو علي الفارسي ٤٥، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٣

الفراء ٥٣، ٧٢، ٧٣، ٢٥١
الفرزدق ٢٥١

القاف

ابن القاسم ١٠٠، ١٠١
أبو عبيد القاسم بن سلام ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٦
قتيلة بنت صيفي ٨٤
تقي الدين القشيري ٢٣٧
القفال ٢٤٢
قيس بن زهير ٢١٣

الكاف

أبو كبير الهذلي ٥٣، ٢٥٤
ابن كثير ٢٢٩
الكسائي ٢٢٩، ٢٥١، ٢٦٥
كعب بن جعيل ١٩٠
كعب الغنوي ٢١٣
أبو المتوكل الكناني ٢١١
ابن كيسان ١٩٧

اللام

لبيد بن ربيعة ٧٧
اللورقي الأندلسي ١٢٥، ٢٠١، ٢٥٩
الليث بن سعد ٩٨
ابن أبي ليلى ٩٨

الميم

المازني ٦٤، ٢٥٠
مالك ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٢٢
ابن مالك ٦٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٦٥، ١٧٢، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤

الماوردي (صاحب الحاوي) ٧٢
المبرّد ٢١٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦١
المتنبي ١٣٥
المتولي (صاحب التتمة) ١٠٢
محمد بن الحسن ٧٠، ١٠١، ١٠٣، ١٨٤، ١٨٥
المروزي (أبو اسحاق) ٢٤٣، ٢٤٤
مسلم ٨٩، ٩٠
معاذ الهراء ٢٥١
معاوية ٢١٩
مكي ٢٢٨
ميسون بنت بحدل ٢١٩

النون

النابغة الجعدي ٧٦
نافع ٢٠٤، ٢٢٥، ٢٢٩
أبو النجم العجلي ٧٦
النحاس (أبو جعفر) ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢
النسائي ٨٤، ٨٩
النووي ١٠١، ١٢٣، ١٤٨، ٢٤٢
النيلي ١٩٣

الهاء

هشام بن معاوية ٢٥١
هند (أم معاوية) ٢٦٥

الواو

ورقاء بن زهير ٢١٦

الياء

اليزيدي ١٣٤
يعقوب الحضرمي ٢٠٣
ابن يعيش ٥٩، ٢٠١

أبو يوسف ٥٠، ٧٠، ١٠١، ١٠٣، ١٨٤، ١٨٥
ابن يونس ١٠١
يونس ٢٥٠

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج: السبكي وولده، تحقيق د. شعبان محمد اسماعيل، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: البناء، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة - بيروت، لبنان.
- الإحكام في أصول الأحكام: الأمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، ط الرياض ١٣٨٧هـ.
- أحكام القرآن: الشافعي، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- إرتشاف الضرب: أبو حيان، تحقيق د. مصطفى النماس - القاهرة.
- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- أساس البلاغة: الزمخشري.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب: القرطبي، مع كتاب الإصابة لابن حجر، دار الكتاب العربي - بيروت.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط١ لعام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي - بيروت.
- الأصمعيات: اختيار الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو: ابن السّراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
- الإفصاح: الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٠٩٨٠م.
- الأم: الإمام الشافعي، كتاب الشعب - القاهرة.
- أمالي السهيلي: السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ١٩٧٠م.
- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: مجير الدين الحنبلي - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- أوضح المسالك الي ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الإيضاح: أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود.
- إيضاح شواهد الإيضاح: الحسن القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- بدائع الفوائد: ابن قيّم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت.
- البداية والنهاية: ابن كثير.
- البدر الطالع: الشوكاني، الطبعة الأولى مصر ١٣٤٨هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- البرهان في أصول الفقه: إمام الحرمين الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب توزيع دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي.

- بيان المختصر/شرح مختصر ابن الحاجب: شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني، جـ١ تحقيق د. محمد مظهر بقا، منشورات جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- تاريخ العروس: الزبيدي.
- تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- التاريخ الإسلامي: د. أحمد شلبي، الطبعة الأولى ١٩٦٧م.
- التبصرة: الصيمري، تحقيق د. فتحي علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين: العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تخريج الفروع على الأصول: الزنجاني، تحقيق د. محمد أديب الصالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: أبو حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل: أبو حيان، جـ٣ مصوّرة بالجامعة الإسلامية برقم ١٤١٦.
- التسهيل: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب لعربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، دار إحياء التراث العربي، عن طبعة دار الكتب المصرية.
- التفسير الكبير: الرازي، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم: الحافظ العلائي، تحقيق د. عبد الله بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- تهذيب الأسماء واللغات: النووي، ادارة الطباعة المنيرية.
- تهذيب اللغة: الأزهري، جـ١٥ تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي ١٩٦٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك: المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: الحافظ العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الجمل: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن - بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- حاشية التفتازاني وحاشية الجرجاني على شرح العضد الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب. مراجعة شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- حماسة أبي تمام، تحقيق د. عبد الله عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ١٤٠١هـ - ١٩٨١.
- خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- الدارس في تاريخ المدارس: النعيمي، تحقيق جعفر الحسني.
- الدرر الكامنة: ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- الدرّ المصون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ديوان أبي الأسود الأولي - صنعة السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام. دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- ديوان أبي النجم العجلي، شرح علاء الدين أغا، النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ديوان الأسود بين يعفر - صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز ١٩٥٠م.

- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، صنعة د. عبد الحفيظ السلطي، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٧٧م.
- ديوان بشر بين أبي خازم الأسدي، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شراً، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان حاتم الطائي - الطبعة دار صارد - بيروت.
- ديوات حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميني، مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ديوان عديّ بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق خليل العطية وزميله، بغداد، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي: تأليف تلميذه أبي المحاسن الحسيني الدمشقي.
- الردّ الوافر: ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - بيروت.
- رسائل في اللغة: تحقيق د. إبراهيم السامرائي - بغداد ١٩٦٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الروض الأنف: السهيلي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- روضة الطالبين: النووي، منشورات المكتب الإسلامي.
- الزاهر: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- السبعة في القراءات: تحقيق د. حاتم الضامن - دار الرشيد للنشر، بغداد ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- سرّ صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- سنن أبي داود، مراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الرياض الحديثة.
- سنن الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب العظيم آبادي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- سنن النسائي، ومعه زهر الرّبى للسيوطي، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- السيرة النبوية: ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وزميله، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - محمد بن محمد مخلوف.
- شذرات الذهب: ابن العماد - بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمور للتراث ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب / إيضاح الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله. دار المأمور للتراث، الطبعة الأولى.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، طبعة الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، انتشارات ناصر خسرو، طهران.
- شرح التسهيل: ابن مالك الأندلسي، مصورّة في الجامعة الإسلامية برقم ١٤١١.
- شرح التوضيح على التنقيح: عبيد الله بن مسعود، وعليه التلويح للامام التفتازاني، وحاشية الفنري على التلويح. الطبعة الأولى، الطبعة الخيرية، بمصر.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق تحقيق د. صاحب أبو جناح، عن وزارة الأوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٠م.
- شرح ديوان ذي الرمة
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعة ثعلب، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- شرح ديوان المتنبي.
- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميله - مطبعة حجازي بالقاهرة.

- شرح شواهد الإيضاح: ابن برّي، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب - عن الطبعة الأولى الأميرية ببولاق.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح القصائد التسع: أبو جعفر بن النحاس، تحقيق أحمد خطاب - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع: أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعرف بمصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الكافية: الرضي، دار الكتب العلمية.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة النيرية.
- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داوود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩م.
- شعر النابغة الجعدي، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، تحقيق د. عبد الله البركاتي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٩٥٧م.
- الصحاح: الجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- طبقات الحفاظ: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- طبقات الشافعية: الإسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- طبقات الشافعية: ابن هداية الله، دار الآفاق الجديد - بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو وزميله، عيسى الحلبي، الطبعة الأولى.
- طبقات فحول الشعراء: ابن سلّام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء: الجزري، نشر برجستراسر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الفاخر: المفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- فهرس الفهارس والأثبات: الكتاني، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- القاموس المحيط: الفيروز آبادي.
- الكافية: ابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم، مكتبة دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل: المبرّد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبدي السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكشاف: الزمخشري، طبعة الحلبي.
- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، تأليف علاء الدين البخاري، طبعة بالأوفست، دار الكتاب العربي ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م بيروت، عن الطبعة العثمانية ١٣٠٨هـ.
- كشف الظنون: حاجي خليفة.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- كفاية الأخبار: تقي الدين الحصيني، دار إحياء الكتب العربية.
- كنز العمال: علاء الدين الهندي، حلب ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الكوكب الدرّي: الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمّار، الطبعة الأولى عمان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- لسان العرب: بن منظور المصري.
- اللمع: الشيرازي.

- مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- مجمع الزوائد: الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٣هـ.
- المجموع شرح المهذب: النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي.
- مجموع أشعار العرب، ديوان رؤبة بن العجاج، صححّه وليم بن الورد البروسي، برلين ١٩٠٣م.
- المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، المغرب ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر العلواني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المحكم: ابن سيده، جـ٦ تحقيق د. مراد كامل، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي: ابن خطيب الدهشة، تحقيق د. مصطفى البنجوميني، الموصل ١٩٨٤م.
- المدارس في بيت المقدس: د. عبد الجليل حسن عبد المهدي، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المدوّنة الكبرى: الامام مالك بن أنس، رواية الإمام سحنون التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم، مطبعة السعادة ١٣٢٣هـ، تصوير دار صادر.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، منشورات جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المستدرك على الصحيحين: الحافظ الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية.
- مسند الإمام أحمد، وبهامشه منتخب كنز العمال - المكتب الإسلامي.
- مشكل الآثار: الطحاوي، الطبعة الأولى بحيدر آباد ١٣٣٣هـ.
- المصباح المنير: الفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي.
- معاني القرآن: الفراء، الطبعة الثانية - عالم الكتب ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، الطبعة الأولى - عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاهد التنصيص: العباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي - دار صادر - بيروت.

- معجم الشيوخ (المعجم الكبير): الإمام الذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصدّيق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم ما استعجم: البكري.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى، دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- مفتاح العلوم: السكاكي، ضبطه نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المفردات: الراغب الأصبهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- المقاصد النحوية: العيني، علي هامش خزانة الأدب، طبعة بولاق.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت.
- الملخصّ: ابن أبي الربيع، تحقيق د. علي سلطان الحكمي الطبلعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى.
- الموشح: المرزباني، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر ١٩٦٥م.
- نتائج الفكر: السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، طبعة مصطفى محمد.
- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: الحافظ العلائي، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكث في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- نهاية السول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي: تأليف جمال الدين الإسنوي، منشورات عالم الكتب.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار الفكر، لبنان - بيروت.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: التنبكتي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ.

- هدية العارفين: اسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى - بغداد.
- همع الهوامع: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الوافي بالوفيات: الصفدي، جـ١٣ باعتناء محمد الحجيري، بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الكتاب

الموضوع ..... الصفحة
المقدمة ٥
الحافظ العلائي: ٧
اسمه ونسبه ٧
مولده ومنشأه وطلبه العلم ٨
تدريسه ١١
وفاته ١٣
منزلته ١٤
مصنفاته ١٥
كتاب الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٣
نسبة الكتاب وزمن تأليفة ٢٣
منهجه ٢٣
أهمية الكتاب ٢٥
وصف النسخ ٢٧
منهج التحقيق ٢٨
مقدمة المؤلف ٣٥
فصل (١) أقسام الواو ٣٧
فصل (٢) الواو المزيدة في بناء الكلمة ٤٠
فصل (٣) متى تكون الواو أصلية ومتى تكون زائدة؟ ٤٣
فصل (٤) مواقع زيادة الواو ٤٨
فصل (٥) الواو الداخلة على أول الكلمة ـ أنواعها ٥٢

فصل (٦) النوع الاول: ٥٥
الكلام على الواو العاطفة ٥٥
العامل في المعطوف ٥٧
فصل (٧) الغرض من تكرار العامل في العطف ٦٣
فصل (٨) عود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه ٦٥
فصل (٩) دلالة الواو العاطفة ٦٧
فصل (١٠) في الادلة الدالة على القول الأول ٧٣
بأن الواو لمطلق الجمع
فصل (١١) فيما احتج به للقائلين بأن الواو للترتيب ٨٨
فصل (١٢) في مسائل فقهية تتخرج على أن الواو للجمع المطلق
أو للترتيب ٩٧
فصل (١٣) الاسباب المقتضية للتقديم والاهتمام ١١١
فصل (١٤) قاعدة الحنفية في عطف الجمل ١١٩
فصل (١٥) إضمار حرف العطف ١٢٤
فصل (١٦) الفصل والوصل ١٢٨
فصل (١٧) عطف الصفات بعضها على بعض ١٤٠
واو الثمانية والرّد على القول بها ١٤٢
فصل (١٨) زيادة الواو العاطفة ١٤٦
فصل (١٩) تقدير معطوف عليه محذوف في القرآن ١٤٩
فصل (٢٠) تقديم المعطوف على المعطوف عليه ١٥٢
فصل (٢١) النوع الثاني: ١٥٥
الكلام على واو الحال ١٥٥
فصل (٢٢) الربط بالواو أو بالضمير في جملة الواو ١٦٦
فصل (٢٣) ملخص من كلام عبد القاهر في سرّ الربط بالواو ١٧٤
فصل (٢٤) استعمال الواو في الحال عند الاصوليين ١٧٨
فصل (٢٥) مسائل فقهية في التفريع على واو الحال ١٨٣

فصل (٢٦) القسم الثالث من أنواع الواو: ١٨٨
ما ينتصب بعدها المفعول معه ١٨٨
فصل (٢٧) الناصب للمفعول معه ١٩٤
فصل (٢٨) النصب على المفعول معه قياسي أم سماعي؟ ومسائل أخرى ٢٠٠
فصل (٢٩) النوع الرابع من أقسام الواو: ٢٠٧
الواو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها ٢٠٧
فصل (٣٠) الناصب للفعل المضارع بعد الواو ٢١٧
فصل (٣١) إضمار أن وجوباً وجوازاً بعد واو المعية ٢١٩
فصل (٣٢) في مواقع من القرآن على ما نحن فيه ٢٢٢
فصل (٣٣) النعنى الجامع لأنواع الواو: ٢٣٣
فصل (٣٣) المعنى الجامع لأنواع الواو: ٢٣٣
الواو التي للقسم ٢٣٥
فصل (٣٥) النوع السادس: ٢٤٥
الكلام على واو ربّ ٢٤٥
فصل (٣٦) الاحكام المتعلقة بربّ ٢٤٩

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية ٢٧١
فهرس الأحاديث النبوية والأثار ٢٨٠
فهرس الشعر ٢٨٢
فهرس الكتب التي وردت في المتن ٢٨٨
فهرسي الأعلام ٢٨٩
فهرس المصادر ٢٩٧
فهرس الكتاب ٣٠٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار البشير للنشر والتوزيع
مركز جوهرة القدس التجاري - العبدلي
هاتف ٦٥٩٨٩١ - ٦٥٩٨٩٢ - فاكس ٦٥٩٨٩٣ - تلكس ٢٣٧٠٨
ص.ب ١٨٢٠٧٧ - ١٨٣٩٨٢ - عمان - الأردن